

علم الاجتماع و الاجتماعيون

(تجارب وخبرات)

- أحمد أبو زيد
- حسن الساعاتي
- خضر عبد العظيم أبو قورة
- عاطف أحمد فؤاد
- عبد المنعم شوقي
- عزت حجازي
- علي عبد الواحد وافي
- محمود أبو زيد

إعداد وتقديم : الدكتور محمود أبو زيد

أستاذ ورئيس قسم الاجتماع

ووكيل كلية الدراسات الإنسانية

جامعة الأزهر

مكتبة جامعة الأزهر



اهداءات ۲۰۰۱

ا.د احمد ابو زيد

انٹرویو جی

علم الاجتماع والاجتماعيون

(تجارب وخبرات)

- احمد ابو زيد
- حسن الساعاتي
- خضر عبد العظيم ابو قورة
- عاطف احمد فؤاد
- عبد المنعم شوقي
- عزت حجازي
- على عبد الواحد وافي
- محمود ابو زيد

إعداد وتقديم : الدكتور محمود ابو زيد

استاذ ورئيس قسم الاجتماع

ووكيل كلية الدراسات الانسانية

جامعة الأزهر

BIBLIOTHECA ALEXANDRINA
مكتبة الاسكندرية

الناشر
مكتبة غريب

٢٠١ شارع لامل صمد (البرالة)

٠ تليفون ٩٠٢١٠٧

الامداء :

إلى علمائنا الشبان ...
والأجيال الأصغر من الدارسين والباحثين .

المشاركون في هذا الكتاب

● الأستاذ الدكتور أحمد أبو زيد : أستاذ ورئيس قسم الأنثربولوجيا . وعميد كلية الآداب بجامعة الاسكندرية سابقاً .

— حصل على درجة الدكتوراه من معهد الأنثربولوجيا الإجتماعية بجامعة اكسفورد ، وزميل بمعهد الأنثربولوجيا الملكي لبريطانيا وأيرلندا الحرة ، وعضو بالمعهد الأفريقي الدولي بلندن .

— يتمتع بشهرة دولية فقد عمل لعدة سنوات خبيراً بمنظمة العمل الدولية بجنيف لشئون البدو والمجتمعات القبلية في أفريقيا وقام بدراسات حقلية في العديد من دول ومناطق الشرق الأوسط وفي شمال أفريقيا وفي جنوب السودان .

— اختير عضواً ضمن رعييل العلماء الأول الذين وقعت على عاتقهم مسؤولية إنشاء جامعة الكويت . كما عمل مستشاراً لتحرير مجلة « عالم الفكر » الكويتية لفترة تزيد على عشر سنوات . وأشرف في مصر على مجلة « تراث الإنسانية » .

— انتخب في أوائل السبعينات رئيساً للجمعية المصرية لعلم الاجتماع ، كما عين مؤخرأً عضواً بمجلس إدارة المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية . ثم اختير حالياً عضواً بالمجلس العلمي المصري .

● الأستاذ الدكتور حسن الساعاتي : أستاذ ورئيس قسم الاجتماع وعميد كلية الآداب بجامعة عين شمس سابقاً .

— شارك في العديد من المؤتمرات العلمية على المستوى المحلي والمستوى العالمي وله اهتمامات خاصة بما يعرف بعلم الاجتماع الإسلامي إضافة إلى تشعب هذه الاهتمامات واحاطتها بالعديد من الجوانب والتخصصات التي تهتم بأن يظل العلم في خدمة المجتمع .

— عضو مجلس إدارة المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية . ويعمل حالياً مستشاراً للمركز الإقليمي العربي للبحوث والتوثيق في العلوم الاجتماعية كما يشرف على

تحرير ومراجعة المعجم العربى للعلوم الاجتماعية الذى يصدره هذا المركز ، ويقوم بإعداده نخبة من أساتذة العلوم الاجتماعية في مصر والوطن العربى .

— اختير مؤخراً عضواً بالمجلس العلمى المصرى .

● الأستاذ الدكتور خضر عبد العظيم أبو قورة : تخرج في قسم الاجتماع بكلية الآداب جامعة القاهرة عام ١٩٦١ وعين معيداً بمعهد التخطيط القومى ، ثم أوفد في بعثة علمية إلى فرنسا حيث حصل على درجة دكتوراة التخصص في علم الاجتماع من جامعة باريس عام ١٩٧٢ . ثم حصل على دكتوراة الدولة في علم الاجتماع في السوربون عام ١٩٧٩ .

— عمل بالتدريس بقسم الاجتماع بالسوربون وخبيراً بالمركز القومى الفرنسى للبحث العلمى في مجالس الآثار الاجتماعية للتوطن الصناعى وبرامج البحوث الاجتماعية الحضريه . كما عمل مستشاراً علمياً لصندوق الأوبك للتنمية الدولية ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية .

— يعمل حالياً خبيراً أول التخطيط الاجتماعى بمعهد التخطيط القومى في مصر ، وقرر مجلس أمناء مجمع اللغة العربية اختياره مؤخراً خبيراً بـ لجنة علم الاجتماع (فبراير ١٩٨٨) .

● الأستاذ الدكتور عاطف احمد فؤاد : ولد في القاهرة عام ١٩٤٤ وتخرج في كلية الآداب جامعة عين شمس ، ثم التحق باحثاً مساعداً بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجناثية ثم باحثاً وخبيراً بالمركز نفسه .

— عين مدرساً لعلم الاجتماع بكلية البنات الإسلامية جامعة الأزهر عام ١٩٧٦ ، وبقى أستاذاً مساعداً ثم أستاذاً بالكلية ذاتها (كلية الدراسات الانسانية حالياً) .

— عمل خبيراً بمركز دراسات المرأة والتنمية التابع لكلية البنات الإسلامية (بالاشتراك مع اليونيسيف) وشارك في تصميم وفي الإشراف على عدد من البحوث التى أجراها المركز .

— له اهتمامات خاصة بعلم الاجتماع السياسى (تخصصه الأساسى) وبتاريخ مصر الاجتماعى وسبيلولوجيا العلم والمعرفة . وأصدر في هذه المجالات عدة مؤلفات من أبرزها « الحرية والفكر السياسى المصرى » و « الصفوة المصرية : قضاياها وانتساءاتها » و « الزعامة السياسية في مصر » و « في الوعى بالعلم » بالإضافة إلى مقالاته وبحوثه في المجالات والدوريات العلمية المتخصصة محلياً وعربياً .

● الأستاذ الدكتور عبد المنعم شوقي * : أستاذ ورئيس قسم الاجتماع وعميد كلية الآداب بجامعة المنيا سابقاً .

— خبرة دولية ، إذ عمل خبيراً ببعض منظمات الأمم المتحدة (الفاو واليونسيف) ، وأسهم في كثير من مشروعات التنمية في عدد من بلدان آسيا وأفريقيا والشرق الأوسط .

— عمل مستشاراً للتنمية والتخطيط الاجتماعي لدى بعض الحكومات والجامعات العربية .

— أختير في أكثر من دورة نقيباً للاجتماعيين في مصر . ومثل بلده في كثير من المؤتمرات والندوات العلمية المهمة بقضايا التنمية ومشكلاتها .

● الأستاذ الدكتور عزت حجازي : خبرة فنية وبحثية نادرة ، إذ يرتبط اسمه بمراحل تطور المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية .

— عمل باحثاً مساعداً في المركز ، كما عين خبيراً أول ثم مستشاراً ، كما عمل سكرتيراً فنياً للمركز نفسه ونائباً لرئيس تحرير المجلة الاجتماعية القومية التي تصدر عن المركز .

— عمل فترة رئيساً لوحدة بحوث التصنيع بالمركز ، ويعمل حالياً رئيساً للشعبة الاجتماعية فيه .

— كان رئيساً لقسم الاجتماع بكلية الآداب بجامعة صنعاء .

● الأستاذ الدكتور علي عبد الواحد وافي : حصل على درجة الليسانس في قسم الفلسفة والاجتماع من كلية الآداب بجامعة السوربون بفرنسا عام ١٩٢٨ . كما حصل على ٤ دبلومات عالمية في الاجتماع والأخلاق والاقتصاد والتربية وعلم النفس والفلسفة من الكلية ذاتها في الفترة من ٢٦-١٩٢٩ .

— عمل وكيلاً لكلية الآداب ورئيساً لقسم الدراسات الفلسفية والاجتماعية ولقسم الاجتماع وأستاذاً لعلم الاجتماع بجامعة القاهرة . كما عمل عميداً لكلية التربية جامعة الأزهر وعميداً بكلية الآداب وكلية العلوم الاجتماعية وأستاذاً ورئيساً بقسم الاجتماع بجامعة أم درمان . وكذا أستاذاً ورئيساً لقسم الاجتماع بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية وقسطنطينية بالجزائر ومحمد الخامس بالرباط .

* بالأسى كله ينعى المحرر الأستاذ الدكتور عبد المنعم شوقي الذي وافته المنية وهذا الكتاب ماثلاً للطبع .

— عضو مجمع اللغة العربية . وعضو بالمجالس القومية المتخصصة . كما يعمل رئيساً لشعبة الرعاية الاجتماعية بالمجلس القومى للخدمات وعضو شعبة العلوم الإنسانية في هذه المجالس وعضو المجلس الأعلى للشئون الإسلامية .

— اختير رئيساً للجمعية العلمية المصرية وللجمعية المصرية لعلم الاجتماع ، وأشرف على إصدار بعض مؤلفاتهما .

● الأستاذ الدكتور محمود أبو زيد : أستاذ ورئيس قسم الاجتماع ووكيل كلية الدراسات الإنسانية بجامعة الأزهر .

— عمل خبيراً بمركز دراسات المرأة والتنمية التابع لجامعة الأزهر (بالاشتراك مع اليونسيف) وأجرى عدداً من الدراسات والبحوث في البيئات الريفية والحضرية . كما أشرف على تحرير وإصدار كتب ومطبوعات المركز ونشراته العلمية .

— اشتغل قبل التحاقه بالجامعة صحفياً لأكثر من ١٥ عاماً وما زال يتمتع بعضويته لنقابة الصحفيين المصريين .

— عمل وكيلاً ثم رئيساً لقسم الاجتماع بكلية العلوم الاجتماعية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية لفترة ٤ أعوام شارك خلالها في كثير من المؤتمرات والندوات واللقاءات العلمية .

— له اهتمامات خاصة بمجالات الجريمة والانحراف ، وأصدر في ذلك « المعجم في علم الإجرام وعلم الاجتماع القانوني والعقاب » إلى جانب اهتماماته المنوعة الأخرى التي تدور بصفة خاصة حول الميثولوجيا وتاريخ الفكر الإجتماعى وكذا علم اجتماع الفن والفلسفة وسيولوجيا المعرفة .

مقدمة

محمود أبو زيد

ما الذى يحدث إذا واجه الانسان نفسه ، أو إذا وجد نفسه مضطرا إلى مواجهة الآخرين ؟ أيهما أشق على النفس وأصعب ؟

مثل هذه التساؤلات قد يكون من الصعب الاتفاق على اجابة واحدة بصدها . ومع ذلك فإن الشيء الأكيد هو أنه حتى ونحن منخرطين في قلب الحالة الأولى ، لا نكون بعيدين بأى حال عن أعين الآخرين . فهؤلاء الآخرين يوجدون دائما في داخلنا ، وسواء أكنّا مدرّكين لهذا الوجود أو غير مدرّكين ، فإن الفعل والسلوك والشخصية بأكملها ، إنما تتطور جميعها خلال الزمان بالتفاعل مع هؤلاء الآخرين ، ومع البيئة من حولنا ، بطرق تحكمها المعانى والتوقعات التى تراها الشخصية والتى يراها الآخرون في الموقف المتغير . بمعنى أن هناك إذن نوع من التوقع للأفعال وردود الأفعال ، يتم على مستوى الشعور واللا شعور معا ، وإن يكن بدرجة قد تزيد أو تقل ، وهى عملية لا تتدخل فحسب في طبيعة السلوك الذى تملّيه ، ولكنها تؤثر في الوقت نفسه على تصور الأفراد لأنفسهم وإدراكهم لذواتهم .

وفي ذهنى شيء مثل هذا التصور ، وهو يقترب في كثير من جوانبه لما ذهب إليه الرمزية التفاعلية Symbolic Interaction ، أخذت تلح على منذ أكثر من ثلاثة أعوام فكرة إصدار هذا الكتاب الذى أردت له أن يكون انعكاسا ذاتيا لما يمكن أن يعتبره الاجتماعيون الصورة الحقيقية لذواتهم ، أعنى صورة الاجتماعيين كما يرونها هم أنفسهم ، وكما تبدى أمامهم هذه الذات (أو الذات) وكما يدركونها .

وقد لا تكون هذه الفكرة التى يسعى الكتاب الى إبرازها جديدة تماما على تراث العلم الاجتماعى العالمى ، كما قد لا تكون جديدة أيضا بالنسبة الى البعض من علمائنا ومفكرينا . ولكن هناك مع ذلك ناحيتين على الأقل لابد من إبرازهما والتأكيد عليهما . الأولى هى أن هذا الكتاب ليس المقصود به أن يكون بأى حال نوعا من الترجمة الشخصية أو حتى السيرة الذاتية للمشاركين فيه . أما الناحية الثانية فهى أن الكتاب على هذا النحو ،

استطيع ان اقول ، هو إذن كتاب رائد ، بمعنى أن أحدا من المشتغلين بالعلم الاجتماعى ، على الأقل عندنا وربما فى المنطقة العربية أيضا لم يسبق إلى تقديم ما يماثله ، ذلك على الرغم من أنه - للانصاف - كان قد صدر منذ سنوات طويلة فى عام ١٩٧٢ ، عن المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية (التى تصدر عن مجلة اليونسكو) عدد خاص تضمن السيرة الذاتية لعشرة من العلماء المتخصصين فى العلوم الاجتماعية المختلفة ، وهذا يختلف بالتأكيد عما بين أيدينا سواء من حيث الشكل أو من حيث الموضوع .

ومع ذلك فربما كان الأهم من كل هذا هو أن الأمر كله كان يعتبر حتى بالنسبة إلى بمثابة مفاجأة . فانا - لست أخفى - لم أكن أتصور أبدا أن مجرد طلب الإجابة أو التعليق على عدد محدود من النقاط والتساؤلات الكشفية التى تسعى إلى إيضاح جوانب صورة الذات لدى الاجتماعيين ، يمكن أن تكون له مثل هذه النتائج التى تضمنتها هذه الإجابات والتعليقات . فقد وجدت نفسى - للحق - أمام مرشد ، أو ربما أمكن القول خريطة منهجية فريدة وعلى درجة من التنوع والثراء حتى يصعب للغاية مقارنتها بأى من الأنماط الشكلية ، التى يتم تداولها أو التشديق بها فى داخل قاعات الدرس والمحاضرة . وإن قراءة هذه الخريطة المنهجية بما تثيره من جوانب وأبعاد نظرية ، وتعرض له من مسائل العلم الاجتماعى بتشعباته وبقياساته وبمشكلاته ، مما يشكل فى آخر الأمر نقطة تحول لا يمكن التقليل من شأنها بالنسبة لى شخص ممن يهتمون بالعلم الاجتماعى وبوضعية هذا النسق العلمى المتميز ومظاهر نموه وتطوره .

وقد يرى البعض أن التفكير الذاتى أو انعكاسات الذات مسألة فيها من العلامات والدلائل ما قد يشير إلى النضج والوعى والادراك . على حين قد يرى البعض الآخر على العكس من ذلك أن مثل هذه النوعية من الكتابات لا تشكل ، حتى وهى فى أكثر حالاتها نضجا شيئا أكثر من (الهراء) ، حيث الفرص متاحة أمام الكاتب لأن يقول ما يشاء دون تدخل من أحد .

وسواء أكان الأمر على هذا النحو أو ذاك ، فإنه يمثل ولا شك إحدى المشكلات الراسخة التى لا بد وأن يصطلم بها كل من يأخذ على عاتقه إعداد مثل هذه النوعية من المؤلفات ، وهى مشكلة تزداد وطأتها إذا كان بتخطيطه أن يقوم بدور المنسق ، ناهيك عن قيامه بالتعقيب أو التعليق بما قد يتفق ، أو لا يتفق ، وبعض ما قد يثار هنا أو هناك .

ولهذا الموقف الذى أشير إليه تطبيقاته فى موضوعنا . ولكنى لا أريد مع ذلك أن يفهم منه اننى أسعى إلى أن تبدو الصورة على هذا النحو الذى عبر عنه البعض بقوله أن كتابا مثل هذا لا بد سيكون مجالا أو ساحة (لمعركة) يشهر فيها الكل سيوفهم ورماحهم المسنونة .

ويبدو لي أننا كثيرا ما نخطئ في تصورنا للأمور ، أو على الأقل نساء تفسير هذه الأمور . وفي الحق أن شيئا مثل هذا التصور المزعوم (لمعركة) لم يكن بخاطري ولوللحظة واحدة . وذلك لسبب بسيط تماما هو أن العلم السليم والمعرفة الصحيحة من المستحيل أن يكونا نتاج معركة أو اقتتال قوامهما الانفعال والاندفاع ، فهذا لا يوصلنا إلى الخطأ العلمي وتفاقم هذا الخطأ فحسب ، ولكنه يقضى على كل محاولات الانسان لأن يعرف ويتعلم . وذلك على اعتبار أن العلم - أى علم - هو بالدرجة الأولى نظام يقوم مباشرة على الحقائق (وهو هنا في العلم الاجتماعى الحقائق الاجتماعية) ومطبق عليها وهذا يستدعى توافر العقل والادراك والتعلم والرشاد .

ولذلك يمكننا القول فيما يختص بهذه النقطة أن الامر كله هو بمثابة لقاء سعينا إلى التمهيد له بين نفر من المشتغلين بالعلم الاجتماعى . والذين تجذبهم مدرسة أو أخرى من مدارس هذا الميدان ، والذين يعتقدون نظرية أو أخرى أو موقف فكري أو آخر مما قد يكون لها أوله جاذبيته الخاصة لسبب أو لآخر ، ولكنها أسباب في آخر الامر لها منطقتها ولا شك ، كما أن للاختلافات في وجهات النظر وفي الرؤى والمواقف التى لابد وأن تترتب على اختلاف الأسباب والمنطلقات منطقتها كذلك ، ولكنها جميعها اختلافات لا يمكن أن توصف بأنها معركة أو حتى مظاهر لمعركة ، وإنما هي مظاهر تسمى إلى مزيد من الاستطلاع والرغبة في المعرفة ، بفرض الحصول على قدر أكبر من الوضوح من خلال المناقشات العلمية القائمة على الشعور بالذاتية وبالحرية ، وهما ما نعتقد انهما يمثلان السبيل الوحيد لولوج طور جديد تصبح فيه الظواهر الاجتماعية - إن لم يكن الطبيعية - طوع العلم والعقل .

وعلى العموم فربما كان من الأفضل قبلما نعرض لبناء هذا الكتاب وخطته أن أشير إلى الكيفية التى تولدت بها فكرته والظروف التى لا يستها والتى ساعدت على تحقيقها .

وإنى اعتقد أنه على الرغم من كل ما يقال عن تعثر العلم الاجتماعى والصعاب التى تواجهه فإن بمقدورنا أن نحقق في مجاله تقدما هائلا إذا نجحنا في حل المشكلات الأساسية الكبرى بواسطة الأفراد الذين أتاحت لهم الحنكة والخبرة والممارسة ، والذين أعدوا اعدادا علميا سليما ، وبالتالي إذا أمكننا تقدير طبيعة العلاقات الاجتماعية والمشكلات الاجتماعية تقديرا صادقا ، وإن نسأل بصدقها أيضا الأسئلة المناسبة التى ينبغى أن توجه أساسا وبالطريقة المناسبة لمن يمثلون الناس حقيقة كى يجيبون عليها أو يتحدثون فيها . ولأجل أن يتحقق ذلك كله أو بعضا منه فإنى اعتقد - ومازلت - أن العمل الجماعى أو عمل الفريق قد يكون ذات فائدة عظيمة .

والحق فقد كان ذلك الاعتقاد الراسخ هو نقطة البداية . فمئذ سنوات طويلة لعلها قاربت الآن الخمسة عشرة عاما ، فشلت ، أو دعنى أقول بلفظ أخف والطف وقعا (انفضت) محاولتان الأولى لتأليف كتاب في علم الاجتماع يكون بمثابة مدخل للمعلم والثاني لترجمة أحد المؤلفات الهامة لبوتومور Bottomore اظنه كان Sociology as Social Criticism . وأذكر أننا جلسنا (الدكتور عاطف فؤاد والدكتور ابراهيم أبو الغار والدكتور عادل الهوارى وأنا) نعى أيامها حال العلم الاجتماعى والعلاقات الاجتماعية بين المشتغلين به ، وما يمكن أن نصير إليه هذه العلاقات إذا ما استمرت المصالح الخاصة هي المهيمنة وبقيت الرؤية الضيقة للعلم على أنه مقرر أو منهج دراسي في عدد من الصفحات في كتاب أو في مذكرة ، ولا شيء أكثر . وإن لم يكن معنى ذلك - للانصاف - أنه لم تقم بعض المحاولات التي أخذت شكل السلاسل والطلاقات والتي وصفها البعض بأنها ناجحة ، وإن كانت بدورها قد ظلت أسيرة المنهج والمقررات العتيقة والضحلة وخاضعة لمعايير (المائد) من الاعداد وافواج الدفعات في كليات الجامعات المختلفة .

وكانت أبسط الطرق حتى لا نتكيف مع الحالة الذهنية السائدة ، ولكي نسهم في تغيير الروح العلمية لتكون مناسبة للدراسة والبحث والتحصيل ، أن ندير حوارا متصلا في اللقاءات العلمية (السينارات) التي أخذنا على عاتقنا (د . عاطف فؤاد وأنا) مسئولية تنظيمها وعقدتها بكلية الدراسات الانسانية (كلية البنات الاسلامية آنذاك) والتي كان يثيرها بفكره العالم الراحل الاستاذ الدكتور عبد الباسط محمد حسن الذي كان يشاركنا هذه اللقاءات من حين لآخر .

على أية حال كانت الخطوة الفصيل التي دفعت بى إلى الخروج إلى نطاق الواقع ، وبالتالي بحث إمكانية البدء في إعداد هذا الكتاب ما أخذت عيناى وأذنأى تتفتح عليه من واقع مهوش (تعج) به المؤتمرات والندوات التي أخذت تشهدها - وبخاصة في السنوات القليلة الأخيرة - ساحة العلم الاجتماعى ، وبعضها ما كان يستمر لأكثر من يوم واحد وبمناسبة وبدون مناسبة لتتراكم معها اكوام الاوراق التي (دبجت) فوقها ما يوصف بأنه (دراسات وبحوث) جنباً لجنب الشعارات والواجهات والدعائى التي ما برحت تلقى في الوجوه وبدون أن يكون لها سند سوى ارتفاع عقائر المتحدثين بالصياحات التي تدعمها كل مظاهر الصخب ووسائل التأثير الملية بالاستعراض والتشنج الرخيصين .

ولكن صريحين . مع انفسنا ، فإن العلم الاجتماعى (وأنا اتحدث هنا عن العلم الاجتماعى بمفهومه الواسع وبفروعه وب تخصصاته المتعددة والمتشعبة) لم يعد من الممكن - بسبب الكثير مما أصبحنا نشهده - أن يوصف بأنه علم بالمعنى الدقيق . ولما كنت أميل دائما إلى افتراض أن مدى علمية ، ومن باب أولى ، معقولية الناتج الاجتماعى النهائى ، لابد وأن يكون

نتيجة لسلامة ومعقولية المناهج والطرق المستخدمة للوصول إلى هذا الناتج ، لذا فقد خيل لي أن نوحاً من اللقاء والحوار المتزن والواعي مما لا بد سوف يوقف بشدة من اندفاع تلك الصرخات والصيحات غير المسئولة بما يقدم من بدائل تفند وتدحض ، أو على الأقل تصحح الكثير مما يلقي اليوم في الساحة . ويعزز هذا الميل في نفس إدراكي لحقيقة ربما لا تكون قد غابت عن الكثيرين ، وهي أن هذا الحوار إذا أمكن التعبير عنه بالطريقة التي أسمى إليها هنا (وكأنه حديث النفس للنفس) فسوف تكون الفائدة مزدوجة وأكثر إثماراً ، لأنه إذا ما نجحنا في التعريف بمواطن الضعف والهزال سواء في النظرية أو المنهج ، فسوف يكشف ذلك في نفس الوقت عن قدر التعقيد والتشعب الذي ينطوي عليه العلم الاجتماعي وبالتالي احتياجنا الشديد لرؤى ولبادرات أكثر وعياً وإدراكاً ، لأن علم الاجتماع ليس مجرد مجموعة من النتائج أو الاستخلاصات التي نتوصل إليها ونستنتجها فحسب ، ولكنه أكثر من هذا - بتلك هي الحقيقة في الواقع - طاقم أو مجموعة من الأساليب التي قد تبدو متضاربة وربما متناقضة ويصعب استيعابها وضمها تماماً ما لم تتوافر الطرائق المناسبة لذلك . وإنني أعتقد أن مثل هذه الصور الذاتية لمجموعة من الخبرات العلمية الواسعة والمتمكنة سيكون لها ، انعكاساتها وتأثيراتها حيث يحفز السلوك العلمي ذلك الخيال الاجتماعي القادر على استثارة موضوعات وقضايا جديدة ، وجهات نظر جديدة وطرق جديدة لمعالجة الأمور .



ويثير هذا كله المسألة الأخرى الهامة التي تتعلق بالصورة التي قد يتخذها الكتاب ، أعني شكل الكتاب وخطته وبناءه . وكما قلت من قبل فلم يكن هدفي مطلقاً أن يجيء الكتاب سيرة ذاتية للمشاركين فيه ؛ ولكن من الناحية الأخرى فإنه بالنظر إلى طبيعة الكتاب كعمل يتكون أساساً من مشاركات الآخرين وأسهماتهم بما يكتبون فيه ، فقد حدد ذلك دوري كمعد فحسب للكتاب . وإن كان الدكتور خضر أبو فورية قد شاء أن يوسع من نطاق هذا الدور إلى أقصى ما يكون عندما عبر عن ذلك قائلاً « Vous êtes L'éditeur » وهو تعبير شائع يشير إلى ما للمحرر - عادة - من حرية في تناوله للمادة والموضوعات التي أمامه بما يتطابق معه الغرض النهائي الذي يتطلع إليه العمل (ككل) .

وأستطيع أن أقول أن ذلك كله وضعني أمام أمرين على غاية من الأهمية كان علي أن أقطع فيها براى ؛ أما الأمر الأول فيتعلق بالطابع أو بكييفية المعالجة وتناول ما يعرض في الكتاب على الأقل في إطاره الواسع وخطوطه العريضة . وهذه ساعدني على الوصول فيها إلى رأي تصويري الخاص للكتاب كمجموعة من المساهمات التي تعكس الصورة الذاتية ، أو صورة الذات ، لدى الاجتماعيين ، ولكن ليس بمعنى الترجمة الشخصية للكاتب كما قلنا .

إذن ، وحتى تتحدد ملامح الخط العامة للكتاب وجدت أن أفضل السبل لذلك أن أطلب إلى كل من المشاركين التعليق والاجابة على النقاط والتساؤلات الآتية :

- ١ - ما هي - في اعتقادك - أهم الخصائص التي تميز طريقتك ومنهجيتك وفهمك الخاص للعلم الاجتماعي ؟
- ٢ - وجهة نظرك في طبيعة العلاقة الحالية بين النظرية الاجتماعية Sociological Theory والتطبيق الاجتماعي Social Application .
- ٣ - من هم الاساتذة (في مصر والخارج) الذين تأثرت بهم أكثر من غيرهم أو الذين تكن لهم تقديراً علمياً ؟ ولماذا ؟ وهل تغير ذلك عما كان عليه من قبل ؟ ولماذا أيضاً ؟
- ٤ - أي كتاباتك تعتبرها أقرب إلى نفسك .. ولماذا ؟
- ٥ - إلى أي مدى تعتقد أن جهودك العلمية قد أثرت .. أو سوف تؤثر في تطوير أو إعادة تشكيل طرائق التفكير في البحوث الاجتماعية ؟
- ٦ - تصورك عما يمكن أن تحمله رؤيتك الخاصة للعلم الاجتماعي ، ومحاولة إعادة صياغة وضعيته الحاضرة ، ومقومات ذلك مستقبلاً ليكون أقدر على تحقيق أهدافه الاجتماعية والمجتمعية ؟

وقد تركت للمشاركين مطلق الحرية في تناولهم ما يرونه من هذه النقاط والتساؤلات بالطريقة التي يرونها ضمانة للوصول المعاني والانطباعات إلى القارئ ، وبالقدر أيضاً الذي يعتبرونه مناسباً في حدود ٤٠ صفحة من حجم الفولسكاب .

ولئني لأذكر الآن كيف كانت هذه النقاط والتساؤلات ، وهي لا تزال في مرحلة التحضير والتهيئة والاعداد ، مدار حديث ونقاش مع الدكتور عاطف فؤاد الذي أضاف بحماسه وإدراكه الكثير من الأبعاد إلى أن استقرت على الصورة التي عرضتها .

أما الأمر الثاني الذي قلت أن من الضروري أن أفكر فيه فيتعلق بحدود دورى الذي سبق أن قلت أنه تعدد في ضوء الفكرة الأساسية للكتاب في عملية الاعداد والتحرير . وفي الواقع كان أمامي هنا أن اختار بين أحد أمرين : أولهما ألا يكون (تدخل) بوصفى محرراً إلا في أضيق نطاق ممكن absolute minimum طالما أن المشاركين قد كفى - وأنا متأكد من ذلك بكل العرفان - عبء التعبير والاقتضاح تماماً عما يريدون . وبهذا فيمكن القول بأن الطابع المميز والقضايا الحقيقية لابد سوف تظهر وتتبدى على السطح دون أن تتعرض لأي تدخل خارجي من قبل القائم بعملية التحرير والاعداد .

أما السبيل الثاني فلا يعنى ، من الناحية الأخرى ، المعنى الحر في كلمة التدخل ، ولكنه بالأحرى محاولة أن يقوم المحرر بما قد يعتبر في ذاته نوعاً من الدراسة التحليلية ، أو على الأقل التعليق أو إبراز الخلاصات أو المحصلات الكلية التي تعكسها الاتجاهات العامة لمجموع

ما يضمه الكتاب من مشاركات . وبدون أن يعنى ذلك فى الوقت نفسه أى تدخل من جانب المحرر ، وإن كان قد يعكس - شعوريا أو لا شعوريا - رؤية أو موقفا صريحا كان أم ضمنيا .

وليس من شك فى أن السبيل الثانى هو الأصعب . وليست النقطة الجوهرية هنا هى مجرد الخوف من التحيز أو المحاباة وهذا فيه ما فيه من إهدار أو على الأقل مصادرة لكل ما يسعى الكتاب الى تحقيقه ، ولكن ما يزيد من صعوبة الأمر هنا هو احتواء الكتاب على مساهماتى أو مشاركتى الخاصة بى كأحد المشتغلين بالعلم الاجتماعى مما يفسح المجال أمام احتمالات التحيز وربما التفضيل أو الوقوع فى منازق التقويم ، وهذا خارج عن نطاق هذا الكتاب بكل تأكيد .

وعلى العموم فقد كانت هذه الناحية بدورها موضع أحاديث مستفيضة مع نفر من الزملاء . ولعل من أطرف الأمور أن أذكر الآن أنه هناك فى قسم الاجتماع بكلية الآداب بجامعة الاسكندرية ، اقترح الأستاذ الدكتور غريب سيد احمد وأنا أتحدث معه ومع الزميل الأستاذ الدكتور على جليلى ، صحيفة جديدة بدت غريبة بالمرّة تتلخص فى أن (تشكل) لجنة أو مجموعة تقوم بدراسة وتحليل الموضوعات التى يشارك بها الكتاب ، وتكون هذه اللجنة أو المجموعة مسؤولة عن إبداء الرأى والتعليق بما تراه فيما يقدم إليها .

وأذكر أننى يومها اعتبرت هذا الاتجاه خارجا تماما عن أى إمكانية واقعية جادة ، أو حتى أى تصور موضوعى لإنجاز علمى سليم ، إضافة الى أنه ليس من أهداف هذا الكتاب أن يجيبه تكرارا لما كان الزملاء بأداب الاسكندرية قد نشره بالفعل قبل ذلك بفترة ، عندما شرعت الأقالام تسهم كيفما اتفق فى الكتاب الذى قدم تكريما للعالم الراحل الأستاذ الدكتور محمد عاطف غيث بمناسبة بلوغه - وقتذاك - سن الستين .

ولست أدرى حتى الآن ما إذا كان رفضى الذى أعلنته يومها لذلك الاقتراح هو السبب فى عدم مشاركة أى من الزملاء الذين غمرونى - أيامها - بالتقريظ وبالوعود وبالعهود ، أم أن (مشاغل) أستاذ الجامعة بقسم الاجتماع بأداب الاسكندرية هى التى حالت دون هذه المشاركة العلمية التى وددت من قلبى لو أنها قد تمت .

وعلى أية حال ، فعندما عدت مرة ثانية ، لتناول هذا الموضوع مع الصديق الأستاذ الدكتور عاطف فؤاد (وأذكر أننا كنا واقفين ليلتها فى انتظار قطار النجم المتجه إلى أسوان) وجدت تقريبا فى تصور كل منا لهذا التناول . وبالفعل فقد بدأت أخطط للكيفية التى تساعد على أن أجمع بين محاسن كل من الناهيتين حتى يكون استخلاصنا لما قد يكون هناك من اتجاهات بعيدا عن أى تدخل فيما يقدمه المشاركون ، وقد كان هذا اللقاء أو هذه الرحلة التى أردنا بها الاستجمام بين ربوع مدينتى الأقصر وأسوان ، رحلة تفكير لم ينقطع ، مما أتاح لى - للحق - الوقوف على كثير من الرؤى التى وسعت من نطاق ما ينبغى أن يكون موضع عناية واعتبار .



والواقع أن من بين الأمور اللافتة والتي لها دلالتها في نفس الوقت ، ملاحظة الطريقة التي استجاب بها الزملاء المشاركون لهذه النقاط . والتساؤلات التي أشرت إليها ، ولا أعنى بذلك تلك المواقف العملية أو السلوكية التي قابل بها الزملاء فكرة إصدار هذا الكتاب ، ومشاعرهم الفياضة تجاه هذه المحاولة التي أثلج صدرى تماما بتسجيهم لها ، وهو ما لم يحدث على أى الأحوال حيث توالى (الانسحابات) ، بعد ذلك أحيانا باعتذار البعض ولى معظم الأحياء بلا أى اعتذار (مما يعتبر في ذاته أحد أبعاد تصورها للعمل الجماعى) ، ولكن ما أقصد إليه هو أن الاستجابات كانت تختلف سواء من حيث الشكل أو من حيث المضمون من كاتب لآخر ، بمعنى أنه في الوقت الذى ركز البعض على سؤال أو سؤالين وبذلوا في ذلك جهدا مضاعفا استغرق وقتا طويلا كان ولا شك على حساب الاهتمام بباقي النقاط والتساؤلات التي لمسوها لمسا سريعا وعابرا ، فقد حاول البعض الآخر أن يتناول النقاط والتساؤلات جميعها بقدر يكاد يكون متساويا ومتوازيا من الاهتمام .

ومع ذلك فلعل الشيء المثير حقا كانت تلك الاستجابات ، أو بالأصح المعالجات التي انعكست فيها الاهتمامات الخاصة بكل كاتب . فقد بدا واضحا بدرجة ملحوظة ذلك الجهد الذى بذله البعض كى يرسم من خلال نظرته الذاتية صورة مركبة لنقاط التقارب - أو التباعد - التاريخية والمنهجية ، والواقعية والمتخيلة أيضا بين تخصصاتهم النوعية الضيقة ، وسائر أبعاد العلم الاجتماعى وبخاصة علم الاجتماع بمعناه التقليدى ، وهو ما نجح فيه هؤلاء ، واستطاعوا أن يطوروه ليستخلصوا منه الأبعاد المستقبلية التي يتوقع أن تكون صورة العلم الاجتماعى عليها أو على الأقل متضمنة أياها أو غير بعيدة عنها مستقبلا .

ولا جدال في أن الخطوط الرئيسية للموضوعات المطروحة مما يعتبر أمرا مألوفيا تماما لكل المشاركين باعتبارهم يمثلون خبرات أكاديمية وتطبيقية وبحثية لها ثقلها وتقديرها . وبالرغم من تأكدي المستمر من وضوح ما سعت هذه التساؤلات إلى تضييقه من معاني وإشارات ، فقد أثارت بعض الكتابات أمام ذهني أكثر من علامة استفهام على حين نجت كتابات أخرى في أن تعلق أمام عيني علامات تعجب ضخمة وواضحة . وإن كانت - أقصد علامات الاستفهام وعلامات التعجب - قد أخذت في التلاشي مع مداومتى على قراءة هذه الكتابات والتفكير فيها .

وقد قلت من قبل أن من الطبيعى أن يجعل بعض المشاركين تخصصهم النوعى الذاتى مدخلا لتناول القضايا والنقاط موضع التساؤل . ومع أن هذا قد لا يكون مثيرا للعجب في ذاته ، فإن الاستطرداد فيه بشكل بدا في أحيانا وكأنه يباعد بين المحور العام للتساؤلات ، جعلنى أشعر وكأن لا رابطة هناك بين ما يقال وهذه التساؤلات وأن كنت اعترف للبعض بالمهارة الفائقة وهم يعودون بالقضية برمتها إلى الخط العام الذى حددته التساؤلات وما طرحته من قضايا . وفى اعتقادى أنه لن تغيب على فطنة القارئ أن المسألة لا تعدو أن تكون مدخلا

فحسب وخلفة البعض بكل دقة العلم وجمود ألفاظه وتراكيبه ، على حين (غلف) البعض ذلك بمزيد من السخرية اللاذعة التي كثيرا ما كتبت أشعر وكأنها (مفتعلة) حينما نتجاوز أهدافها في أحيان أخرى . على حين مزج البعض الآخر ذلك كله برهافة الشاعر وبفيض الشعور بالهم والمأساة . حتى وبالرغم من كل ما تنتزع به هذه المشاعر من ذاتية . فليست أزعج أننا حتى ونحن في خضم العلم وما قد يطلق عليه من ألفاظ الحيادية أو الموضوعية ... الخ لا نكون إلا معبرين بدرجة أو بأخرى عن ذاتية قائمة وعن موقف هو في آخر الأمر يضم بين جنباته غير قليل من الوعي بالذات (الواعية أو المدركة) أول مداخل الموضوعية (أيا كان معناها) للدراك والفهم السليمين .

ومع ذلك فربما كان الشيء اللافت للنظر حقيقة هو أن عددا من هذه المشاركات قد عكست محاولة (إنشاء) جادة وواعية ، تلك التي أستطيع أن أزعج (دون ما تحيز أو تحديد) أنها التي أعطت لهذا العمل قيمته الحقيقية سواء بما عرضت له من خلاقات تقليدية قديمة أو ناقشت وأثارت من جوانب نظرية أو مسائل منهجية . فمجرد سرد الخبرة بالشكل المبسط لا يعطى فيما اعتقد أو في حد ذاته الخطوط الواضحة والمحددة لأبعاد الواقع الذي يوجد عليه العلم الاجتماعي ، وإنما يلزم أن يتم اختيار ذلك كله في ضوء ، أولا ، ما يقيمه العلم حتى الآن من محكات ومعارف ومبادئ ومعايير . وثانيا ، في ضوء الصياغات الجديدة التي واجه بها المشاركون التحديات التي برزت أمامهم . وكل هذا بالطبع يمثل مزيجا من الخبرة والمعرفة يرقى إلى محاولة سد الثغرة التي تعاني منها بين ما هو متوافر لدينا من معارف عن العالم والمحيطات من حولنا . وهذه الناحية لئن كان البعض قد سعى إليها - كما قلت من قبل - منشئا ومحاولا إقامة مركب فيه من الخبرة والطرافة العلميتين ما أثيرى الكتاب بحق ، فإن البعض الآخر - أخشى أن أقول - قد اكتفى بالنظر في أوراقه القديمة ، وحاول أن (يستخلص) منها ما اعتقد أنه يتفق أو يتوافق مع محاور الموضوعات المثارة . وظنى أنها بذلك لم تلمس إلا السطح ، أو كانت نوعا من التردد لكثير مما سبق أن قيل في أماكن وكتابات أخرى بدجتها أقلامهم . وإن لم يكن معنى هذا أيضا أنها كانت خلوا من المعنى ، وإن لم يحل ذلك - في الوقت نفسه - دون أن اعترف بأنها أصابتني على الرغم مني بغير قليل من مشاعر الإحباط .

ولست أعتقد أن الكتاب بهذه الوضعية التي حاولت توضيحها هو مجرد إجابات أو تعليقات على التساؤلات والنقاط التي سبق أن أشرنا إليها . وصحيح أن هذه التساؤلات والنقاط قد مثلت الأساس أو الأرضية التي حددت الإطار العام في أغلب الأحيان . ولكن الصحيح أيضا أن الوقوف عند حد هذا الحكم فيه إجحاف كبير بالعمل ككل ، لأن الذي حدث بالفعل ، أو بتعبير أدق ، ما انتهت إليه مجموع المشاركات بالفعل ، كان شيئا يختلف عن مجرد المساهمة الفردية لكل مشارك . أقصد أنني بعد أن قرأت فصول الكتاب ككل قراءة متأنية أخذت تتضح أمامي أن هناك من الخيوط الدقيقة ما يربط بين الأوراق بعضها وبعض وعلى الرغم مما قد يبدو بين بعضها من تناقض أو اختلافات ظاهرية .

ومع أن هذا فيه ما فيه من تأكيد على وحدة العمل ، فقد جعلنى أشعر فى نفس الوقت بضرورة أن يكون ثمة تعليق أو ملحوظة تضاف فى بعض الأحيان هنا أو هناك بغية القاء مزيد من الضوء على ناحية أو أخرى أو بهدف الوصول إلى أكبر قدر من التعريف ، واستثارة الذهن ، وهو - على أى الأحوال - ما لم أقدم عليه إلا فى أضيق الحدود ومع الإشارة أيضا إلى أن هذا التعليق أو هذه الملحوظة إنما ترجع إلى المحرر نفسه ، أما عذرى فى ذلك كله فهو اعتقائى بأن اجتماع مثل هذه النخبة أو المجموعة الرائدة من الخبرات العلمية والعملية من حول بعض القضايا والموضوعات المثارة سوف يثير بالتأكيد الكثير مما قد (يغمض) أو على الأقل لا يكون واضحا أو مفهوما تماما بمعناه العلمى والاصطلاحي على من هم بعينين عن بعض التخصصات التى يكون البعض قد كتب فيها أو من خلالها .

ومن الجلى أن هذه النقطة تثير أمرين لئن كانا يبدوان مترابطين أو حتى متداخلين إلا أنه يلزم الفصل بينهما . فمن ناحية أجد من الواجب هنا التعريف بالكيفية التى تم بها اختيار الكتاب المساهمين ، وهو ما يرتبط فى ذاته بالناحية الأخرى بصدد نوعية التخصصات العلمية ذاتها التى ينتمى إليها هؤلاء .

ولا شك أن المسألة هنا على قدر من الدقة والحساسية . ولكنى أود أن أقول من البداية أن الاختيار كان لا بد وأن يتم فى ضوء معيار أو آخر ، وأن يكون لهذا المعيار ما يبرره أيضا بشكل أو آخر .

وربما كنت أزيد المسألة بهذا الاستطراد تعقيدا لا موجب له . ولكن من المهم القول بأن المعيار الأول كان ولا شك معيارا شخصيا ، بمعنى معرفتى الشخصية بالأساتذة الكتاب الذين لبوا - مشكورين - دعوتى إياهم للكتابة . فليس هذا الكتاب فى الحقيقة مجرد ندوة أو مجرد لقاء يجتمع فيه البعض لمناقشة قضية أو أخرى على نحو أو آخر ، ثم ينفذ الجمع (أو التجمع) ، ولكنه فى الحقيقة تعبير عن إيمان مشترك بأهمية التعارف العلمى والشففى على مستوى أكثر عمقا ، ومن ثم تبادل الأفكار ، ومناقشة ما قد يكون هناك من اختلافات . ولا ينفصل عن ذلك الإيمان ، الاعتقاد المشترك أيضا ، بأن العلم الاجتماعى ، وهذه النوعية من الكتابة التى تسعى إلى إبراز صورة الذات أمران جد وثيقين وفى نفس الوقت جد مفيدين .

أما المحك أو المعيار الثانى فهو الرغبة فى أن يجيب الكتاب انمكاسا أو تمثيلا لمختلف الاتجاهات والمواقف والمنطلقات التى تبرز اليوم فى ساحة العلم الاجتماعى . ولا أقصد بذلك تلك المنطلقات أو التوجهات النظرية فحسب ، فهذا أمر مفروغ منه ولا بد من وجوده بالضرورة ، إنما أقصد أيضا نوعية التخصصات ذاتها التى ينتمى إليها المشاركون . وصحيح أن تحقيق هذه الرغبة بالشكل الذى كنت أرجوه كان يعتمد على اتساع نطاق المشاركات وهذا ما سمعت بكل صدق إلى الوصول إليه ، ولكن الصحيح أيضا أنه كما سوف

يلحظ القارئ أن أجنحة العلم الاجتماعي الرئيسية (إذا ما أمكن لى أن استخدم مثل هذا التعبير) قد أمكن تمثيلها بدرجة أو بأخرى فهناك من بين هذه النخبة الرائدة بعض المتخصصين في علم الاجتماع وفي الخدمة الاجتماعية وفي الانثربولوجيا ، بقدر ما سمحت الاستجابات الواقعية والصادقة لمن تم الاتصال بهم من الزملاء في مختلف الجامعات ومراكز البحوث والذين دعوتهم للكتابة وقد تجاوز عدد هؤلاء الثلاثين . ولكن الذى يهمنا هنا على أى الأحوال هو أنه أمكن تحقيق نوع من التمثيل المتكافئ إلى حد بعيد بين مختلف الجوانب الأكاديمية والجوانب العملية التطبيقية بكل ما تعنيه هذه الجوانب من خبرات نظرية وميدانية طويلة في أى مجال من تلك التى يعمل فيها أى من المشاركين . وأخيرا ، فربما كان من أهم المعايير أيضا هو معرفتى بمدى الاهتمام الذاتى الذى يوليه المشاركون باعتبارهم من الخبرات المبرزة في مجالات تخصصهم ، لا بما يدور ويجرى فحسب في مجال التخصص الضيق ، ولكن بما يدور ويحدث فيما وراء حدود هذا التخصص ، وهذا يعنى ضمن ما يعنيه تجارب أكثر ، وقراءات أعمق ، ومعارف أكثر تشعبا من مجرد تلك الأبعاد التقليدية المعروفة للعلم الاجتماعي على تعددها . وإن لم يكن معنى هذا أيضا القول بأن أيا من هؤلاء الكتاب المساهمين في الكتاب هو بالضرورة أبرز من يعمل في التخصص الذى ينتمى إليه (فهذا حكم لا نزع القدرة على الاقدام عليه) ولكن المؤكد هو أن لكل منهم رؤيته الخاصة بل وموقعه علاوة على التقدير الذى يتمتع به سواء على المستوى المحلى أو العالمى أو كليهما معا . ولا يكون لكل هذا في آخر الأمر سوى معنى واحد مؤاده أن العلماء المشاركين في هذا الكتاب إنما ينتمون إلى مختلف الأعمار ومختلف الاتجاهات الفكرية ومختلف الثقافات ، ومع ذلك فتجمعهم كلهم وحدة العمل المشترك في ميدان مشترك ، وأن تعددت جوانبه وأبعاده وتشعبت .

وحتى لا تكون هذه السطور معلقة هكذا وكأنها بلا غاية أو هدف ، فلابد من تقرير بضعة جوانب بذاتها . فالمؤكد - وهذا من ناحية - أن هناك من بين المشاركين من قد يراه البعض أقرب إلى تقليد اجتماعى أو آخر ، أو حتى أقرب إلى ما يمكن وصفه بأنه وضعية كلاسيكية للعلم الاجتماعى ، في مقابل ما يعتقد أنه الوضعيات الأكثر حداثة أو ربما راديكالية وانطلاقا .

وبالرغم من أن هذا مطلوب في ذاته ومرغوب فيه تماما ، فإنه يجعلنا نتساءل ماذا لو أن بعض الأسماء العملاقة التى أضافت إلى تراث العلم الاجتماعى وأثرت على طول مسيرته من أمثال هيجل وروسو وكانت وتايلور وهيرت سبنسر وماركس أو حتى من بين الأجيال التى جاءت بعدها من أمثال دوركايم ومالينوفسكى وهومانز وبارسونز ... الخ قد قدر لها أن تقف على نوعية الاجابات والتعليقات التى قدمتها الأجيال المعاصرة من العلماء والباحثين في مشكلات اعتقد أنها مثلت جانبا من اهتماماتهم هم أيضا ، وأن يكن بشكل مغاير نظرا لوضعية العلم ذاتها والظروف التى كتبوا فيها في أزمانهم ؟ .

بمعنى آخر ماذا لو قرأت هذه الأسماء الضخمة هذه الصفحات ورات ما تشتمل عليه من قضايا ومشكلات ومدخل ورؤى وافكار ومعالجات ؟ هل ستجد فيها شيئا مما تركوه ؟ أم أنه كله هو ما خلقوه وتركوه ؟ أم أن ثمة ما هو جديد بالفعل قد استطاعت عقولنا أن نتنظر به إلى مشكلات العصر وتبحث فيها ؟

وبالنسبة إلى على وجه الخصوص فلسفت اعتقد أن بالإمكان أن نهجر تماما كل ما قدمه إلينا الرواد الأوائل من علم ومعارف ومعلومات . ولكن إذا كنا بصدد امكانات التقدم وقدرات الانسان على تهيتة الظروف المناسبة للخلق والابداع ، فلا بد من الاعتراف بضرورة ألا يكون الماضى وحده هو محور انتباهنا أو الذى تنجذب إليه دائما عقولنا وإدراكاتنا وكأنما بسحر ساحر ، وإنما المتعة الحقيقية ، بل وربما القيمة الحقيقية للعلم الاجتماعى هى فى العثور على مشروع ضخم تتضافر العقول على تصميمه ، كما تتضافر لتنفيذه لأجل دفعة أكبر . فذلك فى اعتقادى أروع ما يمكن أن يتميز به العلم الاجتماعى والمشتغلين بهذا العلم . أقصد نشاطهم البشرى الخلاق .

وفى النهاية فليس ثمة فصل تعسفى بين العملية التى أصبح بها الانسان عالما من علماء الاجتماع أو الأنثربولوجيا أو الخدمة الاجتماعية ... الخ وبين تلك التى طورت كيانه وأثرته ك شخص وكإنسان . وربما تلك الخاصة بالذات هى التى استشعرتها تميز أكثر من أى شيء آخر هذه الصفحات . وتلك هى قيمتها الحقيقية الكبرى على ما أرجو ، والتى ما كان ليتهيا لى أن أضعها أمام أعين الآخرين ، ما لم يكن ذلك العطاء الفياض الذى شارك به الأساتذة الزملاء فى هذا الكتاب ، والذى سيظل - أبدا - دينا فى عتقى .

مصر الجديدة فى أكتوبر ١٩٨٩

محمود أبو زيد

انثربولوجی ینظر إلی علم الاجتماع

دکتور احمد ابو زید

أنثربولوجى ينظر إلى علم الاجتماع

دكتور احمد ابو زيد

في كتاب يضم عددا من الدراسات لنخبة من أساتذة علم الاجتماع لابد للباحث الأنثربولوجى أن يشعر بشيء من التردد وعدم الارتياح حين يدعى للإسهام بالكتابة عن مجال تخصصه وعن موقفه من ذلك التخصص ، فلا يجد مفرأ من أن يعرض - في بعض ما يعرض - لجانب من موقفه من علم الاجتماع لأسباب تاريخية ومنهجية في الوقت نفسه . فلا يزال الخلاف التقليدى القديم بين الأنثربولوجيا وعلم الاجتماع قائما ومحتدما حول كثير من المشكلات النظرية والمنهجية . والظاهر أن ذلك الخلاف سوف يظل قائما ومحتدما ، بل وقد يكون من الخير أن يظل قائما دون أن يجد من يصممه ، لأن فيه إثراء لكل التخصصين في آخر الأمر . ولكن التردد الذى يشعر به هذا الباحث الأنثربولوجى في هذه الحالة بالذات يرجع إلى نفس الملبسات والظروف التى أدت به إلى التخصص في الأنثربولوجيا ، بعد أن كان قد درس الفلسفة أصلا ، وأدت به الفلسفة إلى علم الاجتماع ، كى ينتقل منه إلى الأنثربولوجيا . ولكن من الانصاف مع ذلك أن نقول أن الموضوعات التى كانت تدرس تحت علم الاجتماع في الجامعات في مصر ، كانت أقرب إلى الأنثربولوجيا منها إلى علم الاجتماع كما يفهم الآن ، كما أن الأساتذة أنفسهم الذين كانوا يتولون التدريس ، كانوا دون أن يدروا قد تخصصوا في بعض فروع العلم الاجتماعى التى تدرج الآن تحت الأنثربولوجيا . بل إن بعضهم قد تلقى العلم في الخارج على أيدي أساتذة كبار أصبحوا يعتبرون الآن من رواد الأنثربولوجيا ، كما أن عددا من الأساتذة الأجانب الذين جاؤا إلى مصر لتدريس علم الاجتماع بجامعةاتها كانوا متخصصين - عن علم ودراية وإدراك - في الأنثربولوجيا وليس علم الاجتماع . وكل هذا معناه أن الأنثربولوجيا وجدت طريقها إلى جامعاتنا قبل علم الاجتماع وإن كانت تدرس بالفعل في تلك الجامعات تحت اسم علم الاجتماع ، لأن كلمة أنثربولوجيا لم تكن معروفة أو على الأقل لم تكن منتشرة في ذلك الحين انتشارها الآن . فلقد تخرج الرعيل الأول من علماء (الاجتماع) في مصر من المدرسة الفرنسية في علم الاجتماع التى تعرف عموما باسم مدرسة المجلة السنوية لعلم

الاجتماع L'Année Sociologique ، وهي مدرسة اقرب في توجهاتها واهتماماتها إلى الأنثروبولوجيا ، بل إن بعض من ارخوا للنظرية الأنثروبولوجية يدرجون هذه المدرسة ضمن الأنثروبولوجيا ، ويعتبرون إميل دوركايم ومارسيل موس Marcel Mauss روادا في الأنثروبولوجيا على ما فعل الأستاذ لوى مثلا ، الذى يدرج اسم رادكليف براون ضمن أتباع المدرسة الدوركايمية^(١) . وحين جاء بعض علماء الأنثروبولوجيا البريطانيين إلى مصر للتدريس بجامعة القاهرة قاموا بتدريس الأنثروبولوجيا تحت مقررات علم الاجتماع ، وكان من هؤلاء العلماء إيفانز بريتشارد وهوكرت Hocart وجون بريستياني John Peristiany الذى تتلمذ فى الأصل على مالينوفسكى وكتب رسالته للدكتوراه من جامعة لندن عن قبيلة الكبسجيس Kipsigis حيث عاش بينهم وأجرى دراسته الأنثروبولوجية الحقلية التى طبق فيها مفاهيم استأذه عن منهج وطريقة البحث الأنثروبولوجى كما أوردها فى كتابه عن سكان جزرالتروبريانند^(٢) . بل إن رادكليف براون نفسه هو نظرية آرنولد فان جنپ Arnold Van Gennep عن «شعائر المرور» أو الاجتماعية كان يدرس الأنثروبولوجيا تحت اسم (علم الاجتماع المقارن) . ولكن حين قمت أنا نفسى بالتحضير لرسالة الماجستير تحت إشرافه ، كان موضوع الرسالة هو « الموت والشعائر الجنائزية عند المسلمين فى مصر » وكان الأساس النظرى الذى اعتمدت عليه بتوجيه من رادكليف براون نفسه هو نظرية آرنولد فان جنپ Arnold Van Gennep عن « شعائر المرور » أو شعائر الانتقال Les Rites de Passage ، ومقال روبرت هرتز Robert Hertz الشهير عن الموت فى المجلة السنوية لعلم الاجتماع ، وذلك ، بالإضافة إلى نظريته هو نفسه فى تفسير طقوس ومراسيم الزواج التى ضمنها كتابه الفذ عن سكان جزر الأندمان The Andaman Islanders . وفى المقابل حين أراد ماركسيل موس (وهو أحد أقطاب المدرسة الفرنسية فى علم الاجتماع والعقل المفكر وراء كتابات دوركايم نفسه) أن يضع كتابا يكون بمثابة دليل للباحثين فى دراسة المجتمع لم يجد لذلك الكتاب عنوانا أفضل من Manuel d'éthnographie ، كما أن بقية كتاباته بل كتابات دوركايم نفسه كانت أدخل فى باب الأنثروبولوجيا منها فى باب علم الاجتماع كما نعرفهما الآن^(٣) .

(١) Robert H. Lowie; The History of Ethnological Theory, Holt, Rinehart and Winston, N. Y. 1937, pp. 196 - 229 .

(٢) انظر مقدمة كتاب Branislav Malinowski; The Argonauts of the Western Pacific

(٣) انظر مثلا : E. Durkheim, « La Prohibition de L'inceste et Ses Origines », L'Année Sociologique, Vol. 1, pp. 1 - 70; Les Formes élémentaires de la Vie religieuse; Marcel Mauss, « Esquisse d'une theorie générale de la magie », L'Année Sociologique, Vol. 7, 1904 .

وقد نشر هذا المقال بالمشاركة مع أوبر H. Hubert .

والأمثلة كثيرة ، وليس هنا مجال الكلام عنها بالتفصيل ، لأن الذي يهمنا هو أن الفوارق التي نقيعها الآن بين الأنثروبولوجيا وعلم الاجتماع لم تكن قائمة في أذهان العلماء الأوائل الرواد ، وبخاصة من أتباع المدرسة الفرنسية الذين كانوا على أية حال أقرب إلى الأنثروبولوجيا كما نفهمها الآن منهم إلى علم الاجتماع ، وإن كان ينقصهم عنصر أساسي من العناصر المميزة للبحوث الأنثروبولوجية وهو الدراسة الدقلية Field work أو العمل الميداني المركز المتمتع الذي يتطلب من الأنثروبولوجيين الإقامة الطويلة التي قد تستمر إلى أكثر من عام في المجتمع موضوع الدراسة ، والذي يعتمد أساسا على الملاحظة المباشرة وعلى المعاشية وعلى المشاركة كلما أمكن في مختلف أوجه النشاط الاجتماعي والثقافي كوسيلة لإيجاد تلك العلاقة الحميمة rapport التي يجب أن تربط الباحث بأفراد المجتمع الذي يدرسه حتى يمكنه التغلغل إلى أعماق ذلك المجتمع وفهم نظمته الاجتماعية وثقافته من الداخل .

ولست أقصد من ذلك أن ظهور (علم الاجتماع) كما يفهم الآن وكما يمارسه الأساتذة العلماء المتخصصون ويقومون الآن بتدريسه هو (بدعة مستحدثة) في جامعاتنا وإن كان الأمر كذلك في الحقيقة على الأقل في نظرنا حينذاك . ولكن هذه مسألة لابد من أن تؤخذ في الاعتبار حين نؤرخ للأنثروبولوجيا في مصر ، فقد ظهر (علم الاجتماع) كتخصص متميز عن المفهوم الذي كان سائدا في مصر بعد أن ازداد الاتصال بأمريكا على الخصوص وبالمدراس الأمريكية في علم الاجتماع وأساليب البحث (الأمريكية) ، ولما كان الدارسون (القدامى) لعلم الاجتماع ، والذين أدركوا أنهم كانوا في حقيقة الأمر أنثروبولوجيين يرون في الاتجاه الجديد الوافد (بدعة مستحدثة) ، وأنه بالتالي (ضلالة) على اعتبار أن (كل بدعة ضلالة) وإن كانت هذه (البدعة) قد أفلحت في ترسيخ أقدامها وتوطيدها في الجامعات المصرية وأصبحت تجذب إليها أعدادا هائلة من الطلاب والدارسين والباحثين بينما ظلت (الأنثروبولوجيا) تواجه وتعاين معاناة شديدة كي تحصل على (مجرد الاعتراف بها) ولم تغلق في أن يكون لها قسم مستقل معترف به في جامعاتنا إلا حين قمت أنا نفسي بتأسيس قسم الأنثروبولوجيا في جامعة الاسكندرية في عام ١٩٧٤ . ورغم تدريس الأنثروبولوجيا في كل جامعات مصر والعالم العربي والاعتراف بها وازدياد عدد الباحثين والدارسين والأساتذة فلا يزال قسم الأنثروبولوجيا بالاسكندرية ، هو القسم الوحيد (المستقل) والقائم بذاته في العالم العربي كله .

والذي أريد أن أخلص إليه من هذا كله - وهو ما قد يثير بعض الجدل ويدعو إلى شيء من القلق والانعراج - هو أن الوريثة الحقيقيين للمدرسة الفرنسية في علم الاجتماع في مصر هم الأنثروبولوجيون وليس السوسيوولوجيين . فلا تزال كتابات دوركايم وأتباعه وتلاميذه وبالذات مقالاتهم في المجلة السنوية لعلم الاجتماع تعتبر المدخل الطبيعي لدراسة الأنثروبولوجيا والتخصص فيها ، وهذا أوضع في مجال الأنثروبولوجيا الاجتماعية ، بينما تراجع الاهتمام بهذه المدرسة في أوساط السوسيوولوجيين . ولست أعتقد أن أساتذة علم الاجتماع الآن - ربما

باستثناء قلة قليلة منهم - يهتمون بتلك الكتابات الفرنسية الرائدة الهامة أو يرجعون إليها ، وإن كان بعضها يرد على استحياء في بعض كتاباتهم .



ولكن المسألة ليست مسألة موضوعات وأستاذة فحسب وإنما هي تتعدى ذلك إلى الاختلافات المنهجية بين التخصصين ، والموقف النقدي الذي يقفه الأنثربولوجيون عموما من علم الاجتماع في هذا الصدد .

منذ سنوات قليلة أصدر الأستاذ ستانيسلاف أندريسكي Stanislaw Andreski أستاذ علم الاجتماع بجامعة ريدنج Reading بإنجلترا - وكان قد تلقى تدريبه في الأصل كأنثربولوجي في أكسفورد في الخمسينات وتعاصرنا معا لبعض الوقت في الدراسة - كتابا طريفا وعميقا بعنوان Social Science as Sorcery وفي هذا الكتاب يتهم أندريسكي علماء الاجتماع الذين يزداد عددهم في العالم بسرعة رهيبية ، كما يتهم بعض الأنثربولوجيين الذين أنجزوا في تيارهم ، بأنهم يكتبون الكثير جدا عن لا شيء ، وأن كتاباتهم أصبحت ثقيلة على النفس ومثيرة للملل لأنها تعالج الأمور بطريقة شبه علمية ، كما يصف معظم تلك الكتابات السوسيولوجية بالضحولة والتفاهة وبأنها ليست شيئا أكثر من مجرد إعادة صياغة الأمور الجلية الواضحة في صيغ جديدة تختفي وراء ستار كثيف من دخان المصطلحات العلمية المعقدة .

ولقد ذهب أندريسكي في هجومه إلى حد القول بأنه منذ وفاة هربرت سبنسر عام ١٩٠٣ لم يضيف علماء الاجتماع سوى القليل جدا إلى علم الاجتماع . ولم يطلق أندريسكي تلك الأحكام بشكل عام فضفاض ، ولكنه اختار عددا من كبار العلماء المعاصرين من أمريكا ليدلل على صدق ما يذهب إليه : فيتهم الأستاذ توكوت باسونز Talcott Parsons مثلا - الذي يسميه « بطيريك علم الاجتماع الحديث » - بأنه مثال للخلط والتشويش الذهني monumentous muddleheadness ، وأنه يجعل أبسط الحقائق تبدو غامضة ومبهجة بطريقة شيطانية . ولكن الذي يثير أندريسكي أكثر من أي شيء آخر فيما يتعلق ببارسونز هو نظريته الشهيرة عن الفعل الاجتماعي Social action أو على الأصح « النظرية الإرادية عن الفعل » التي تدور في جوهرها حول أنه لكي نفهم السلوك فإنه يجب أن نأخذ في اعتبارنا رغبات الناس ومعتقداتهم وموارد الحياة عندهم والقرارات التي يتخذونها وما إلى ذلك . ويعلق أندريسكي على ذلك بأن « هذه الفكرة تمثل ولا شك خطوة هامة في التطور العقلي للجنس البشري ، ولكن لا بد أنها تمت في وقت ما أثناء العصر الحجري القديم ما دام هوميروس وأنبياء الههم القديم كانوا يعرفوا - كل شيء عنها » .

ولم يفلت بول لازرسفيلد Paul Lazarsfield وزملاؤه الذين اشتركوا معا في كتاب Perso-

nal Influence من نقد أندريسكي وسخريته لأنهم يملأون كتاباتهم بالجدول والصيغ الرياضية لكي ينتهوا في آخر الأمر إلى القول بأن الناس يحبون أن يجدوا أنفسهم مركز اهتمام الآخرين وعنايتهم ، أو أنهم يتأثرون بالأشخاص الذين يتصلون بهم ويعيشون معهم ، وما إلى ذلك من نتائج يصلون إليها عن طريق الاحصائيات والعمليات الرياضية والحسابية المعقدة . ويعلق أندريسكي على ذلك بقوله « أنني اعتقد أن ذلك صحيح تماما لأن جدتي أخبرتني به عدة مرات حين كنت طفلا صغيرا » . ولكنه لا يستطيع أن يخفى ضيق صدره ونفاذ صبره حول ما يسميه « التفاهات العلمية » التي تعتبر من أهم وأوضح خصائص علم الاجتماع ، ويذهب في ذلك إلى الزعم بأن الملامح الأساسية والمهمة حقا في حياة الإنسان لا يمكن قياسها بأي حال من الأحوال ، وأن معظم ما يمكن قياسه وعدّه وإحصاؤه ووضعه في جداول كتلك الاجابات التي نحصل عليها عن طريق استمارات الاستبيان التي يوزعها علماء الاجتماع هي أمور غير جوهرية وقليلة الأهمية بالنسبة للعلم والمجتمع على حد سواء . والادعى من ذلك هو أن بعض المتخصصين في دراسة السلوك البشري يعتمدون على ما يسميه « التزيينات شبه الرياضية » Pseudo - mathematical decorations أو التزيينات الرياضية الزائفة لكي يضلوا على كتاباتهم صيغة علمية زائفة ، وأن بعض الأنثربولوجيين انجرفوا في ذلك التيار الجارف الخطير مثلما فعل ليفي ستروس في دراسته الشهيرة عن الأساطير . فالصيغ والعلامات الرياضية التي يستخدمها ليفي ستروس في ذلك الكتاب ليست سوى عمليات تقوم على الوهم وتعمل إلى تضخيم الواقع . ولكن لها رغم ذلك تأثير التعاويذ التي توهم المرء بأن عقل الرجل البدائي قد وصل إلى درجة ، من التعقد و « الامتداد » بحيث أصبحت له « أبعاد تشبه أبعاد الكمبيوتر »^(٤) .

وهذه كلها آراء وأفكار تعبر عن نظرة معظم الأنثربولوجيين الى علم الاجتماع بوجه عام . ولكن أندريسكي يذهب إلى أبعد من ذلك حيث يتهم الكثيرين من علماء السوسيولوجيا بأنهم يهتمون بجمع المال والتكالب على احتلال المناصب العليا أكثر من اهتمامهم بالوصول الى الحقيقة العلمية ، كما انه يرميهم في قسوة ظاهرة بالجهل وبأنهم مجرد أشخاص شبه متعلمين ويفتقرون الى الثقافة الحققة العميقة ، وأنه من السهل على الشخص شبه المتعلم أن يصبح باحثا بل وأستاذًا لعلم الاجتماع ما دامت كل وسيلتهم في ذلك هي الاستثمار والجدول الاحصائية . ويذكر أندريسكي انه في أحد الامتحانات التي عقدت لمعرفة مدى الثروة اللغوية واللفظية عند أصحاب التخصصات المختلفة حصل طلبة الاجتماع في بريطانيا على أدنى الدرجات من بين جميع المشتركين في الامتحان بما في ذلك طلبة الهندسة والفيزياء ، ثم ينتهي

(٤) المقصود هنا هو كتاب ليفي ستروس الشهير عن الأساطير والذي ظهر في أربعة مجلدات ضخمة تحت اسم « اسطوريات Mythologique » . ويضم الكتاب تحليلًا معمقًا لأكثر من ثمانمائة أسطورة من أساطير الهنود الحمر . وقد وصف بعض الملحنين الكتاب بأنه نوع من البهلوانيات الذهنية .

من ذلك كله إلى أن قدراً كبيراً مما يعتبر دراسة علمية للسلوك الانساني ليس في حقيقة الامر سوى نوع من الشعوذة .

ومع ان مثل هذه الآراء في كتابات عدد من علماء الاجتماع الثائرين انفسهم من أمثال جولدندر Gouldner فالذى لا شك فيه هو أن موقف أندريسكى متأثر بدراسته للأنثروبولوجيا وبالفقرة التى امضاهما في معهد الأنثروبولوجيا الاجتماعية Institute of Social Anthropology جامعة اكسفورد في الخمسينات . فهو من العلماء الذين يجمعون في تكوينهم العلمى بين الأنثروبولوجيا وعلم الاجتماع وعلى معرفة واسعة بعلم الاجتماع الفرنسى وعلم الاجتماع الالمانى . ولا يمكن أن ترد آراء أندريسكى ببساطة الى أنه يعادى النزعة العلمية في علم الاجتماع والتي تنادى بعلمية ذلك العلم وضرورة تطبيق المناهج والأساليب والطرائق العلمية المتبعة في العلوم الطبيعية في الأبحاث السوسيوولوجية . فلم يذهب أندريسكى الى ذلك الحد ، بل إنه كان يقف موقف المعارض من أستاذه إيفانز پريتشارد الذى كان يميل في كتاباته إلى إنكار قدرة الأنثروبولوجيا الاجتماعية على صياغة التعميمات أو الوصول الى قوانين عامة . والمعروف أن إيفانز پريتشارد يرفض الكثير من المسلمات التى يعتنقها معظم علماء الاجتماع وكثير من علماء الأنثروبولوجيا من أن الانساق الاجتماعية هى أنساق طبيعية يمكن ردها الى قوانين اجتماعية عامة ، ويقول في ذلك في كتابه عن « الأنثروبولوجيا الاجتماعية » الذى سبق لنا أن قمنا بترجمته منذ سنوات طويلة :

« اننى اعتقد أن من حقنا مطالبة الذين يقررون أن غاية الأنثروبولوجيا الاجتماعية هى الوصول الى قوانين اجتماعية تشبه القوانين التى يصوغها العلماء الطبيعيون أن يقدموا لنا مثل هذه الصيغ التى تسمى (قوانين) في تلك العلوم . ولكن لم يظهر لآن أى شئ يشبه ولومن بعيد قوانين العلوم الطبيعية ، وكل ما أمكن الوصول اليه هو بعض الأحكام الحتمية أو الغائية أو العملية ، وقد أتت كل التعميمات التى حاول بعض العلماء اطلاقها غامضة مبهمه فضفاضة مما يقلل من قيمتها وأهميتها . وهذا على فرض صدقها . والحق ان هذه التعميمات ليست سوى مجرد تكرار للمعاني الجزئية وإبراز الأشياء العادية المألوفة في صور أخرى وعلى مستوى استدلالى بسيط » . ثم يقول في موضع آخر من الكتاب نفسه :

« وأظن أن الجهود التى يبذلها بعض العلماء للكشف عن القوانين الطبيعية للمجتمع هى جهود ضائعة لا طائل تحتها وإن تؤدي إلا إلى إثارة بعض مناقشات جوفاء عن المناهج . ومهما يكن من أمر ، فإننى لست ملزماً بأن أبرهن على عدم وجود مثل هذه القوانين ، وإنما على الذين يقولون بوجودها أن يظهرونا عليها »^(١) .

(٥) ١ . ١ . إيفانز پريتشارد ، الأنثروبولوجيا الاجتماعية ، الترجمة العربية ، الطبعة السادسة ١٩٨٠ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب صفحة ٩٢ .

واقصدى أندريسكى اللرد على إيفانز يريتشارد وكتب على صفحات مجلة Man يضرب بعض أمثلة لما أسماه « بالقوانين » أو « التعميمات القانونية » مثل ارتباط انتشار نظام تعدد الزوجات بالتفاوت الاقتصادي الشديد في المجتمعات البدائية ، وأن الحروب تؤدي الى ظهور الحكم الانفرادي وأن الزيادة الكبيرة في عدد السكان تؤدي الى الحروب . وذكر حينذاك ان ثمة أمثلة أخرى كثيرة يمكن ذكرها للتدليل على وجود القوانين الاجتماعية ، وأن كان العلماء مع ذلك لم يصوغوا حتى الآن إلا عددا قليلا نسبيا من تلك القوانين نظرا لحداثة العلوم الاجتماعية عموما ، وأن هذا الموقف كان الناس يقفونه في العادة من كل العلوم الأخرى في أول عهدها ، وأنه لو صدقت تلك المزاعم لما كانت هناك الآن علوم الفيزياء والكيمياء والبيولوجيا^(٦) .

وإذا كان هذا هو موقف أندريسكى من مشكلة القوانين في العلوم الاجتماعية وبالتالي موقفه من علم الاجتماع فإن انتقاداته للتيار الذي يسير فيه علم الاجتماع يجب أن تؤخذ مأخذ الجد لأنها تلخص في عمومها موقف الأنثربولوجيا من ذلك الاتجاه السائد في علم الاجتماع في الوقت الحاضر وفي أمريكا على الخصوص والذي يمكن القول بأنه يسيطر أيضا على علم الاجتماع في مصر . فهذا الموقف يعارض في الحقيقة المناهج والأساليب المتبعة في علم الاجتماع أكثر مما يعارض مجال هذا العلم ومبادئه . فالفارق الأساسي الذي لا يزال يفصل بين علم الاجتماع والأنثربولوجيا هو فارق في المناهج والأساليب والنظرة العامة الى كل منهما أكثر مما هو فارق في مجال البحث كما كان عليه الحال في أواخر القرن الماضي ومثلا وأوائل هذا القرن ، حين كانت الأنثربولوجيا تركز أو حتى تكفي بدراسة ما يعرف عموما باسم المجتمعات البدائية ، بصرف النظر عما قد يؤخذ على هذه التسمية من مأخذ ويوجه إليها من انتقادات . ولكن الملاحظ أن الأنثربولوجيا لم تلبث أن عملت على توسيع مجال اهتمامها لأسباب لا داعي للدخول في تفاصيلها هنا الآن ، بحيث امتد ذلك المجال فشمل كثيرا من المجتمعات المحلية والنظم الاجتماعية والتنظيمات السائدة في المجتمعات التقليدية ذات الحضارات العريقة مثل مصر والهند والصين وبلاد اليونان بل وأيضا المجتمعات الحديثة المتقدمة في أوروبا وأمريكا مثل دراسة المصانع والمتاجر الكبرى على ما فعل مثلا لويد وورنر L. Warner أو ما فعلت باميلا بريدني Pamela Bradney حين درست محلات سلفريدج الشهيرة في لندن في الخمسينات ، وهو اتجاه ازداد وضوحا في السنوات الأخيرة^(٧) .

(٦) انظر مجلة Man عدد مايو ١٩٥١ - الفقرة العلمية رقم ١٢٠ .

(٧) انظر في ذلك مقالنا عن « الطريقة الأنثربولوجية لدراسة المجتمع » ، مجلة كلية الآداب جامعة الاسكندرية ١٩٥٦ . وعلى الرغم من أن المقال قديم ويرجع الى أكثر من ثلاثين سنة إلا أن الخطوط الرئيسية فيه لا تزال قائمة وتكشف إلى حد كبير عن الوضع الحالي .

ومع ذلك فإن هناك من العلماء من يرون أن هذا الاهتمام بالمجتمعات المتقدمة الحديثة لم يعد على الأنثروبولوجيا أو الأنثروبولوجيين بعائد مشر يقتاسب مع العناية الذى يتحملونه فى دراسة تلك المجتمعات والجماعات والتنظيمات المعقدة . كذلك يلاحظ على الجانب الآخر أن علماء الاجتماع أخذوا من ناحيتهم يهتمون فى السنوات الأخيرة بدراسة المجتمعات التقليدية رغم كل ما كان يقال حتى عهد غير بعيد من أن علم الاجتماع يهتم فى المحل الأول بدراسة المجتمع الحديث وبخاصة المجتمع الصناعى والمجتمع الحضرى . واتجه بعض الدارسين السوسيولوجيين مثلا الى دراسة المجتمعات الصحراوية والجماعات القبلية البدوية وحاولوا تطبيق أساليب البحث السوسيولوجى فى ذلك التى تعتمد أساسا على صفائف الاستبيان التى قلما يلجأ إليها الأنثروبولوجيون إلا فى مرحلة تالية من دراساتهم الميدانية ، وللحصول فقط على بعض المعلومات الرقمية التى تعزز من ملاحظاتهم وتؤكد - أو تنفى - صحة المعلومات الانثوجرافية التى حصلوا عليها من خلال الملاحظة والمعاشية والمشاركة . وهذا معنى فى حقيقة الأمر أن الأنثروبولوجيا لا ترفض أسلوب جمع البيانات عن طريق الاستمارات أو صحائف الاستبيان فى حد ذاته من حيث هو أسلوب أو طريقة تساعد على الوصول الى معلومات مؤكدة ويطيقية ، إنما الذى يرفضونه بشدة هو الاكتفاء بهذه الطريقة لجمع المعلومات أو المغالاة فى استخدامها والاعتماد عليها ، اعتقادا بأنها تضى طابعا علميا على الدراسات السوسيولوجية وترفع من قدرها ومن أهمية ومكانة علم الاجتماع وتضعه فى مستوى واحد مع العلوم الطبيعية .

هذه الرغبة فى محاكاة العلوم الطبيعية واستخدام مناهجها والمغالاة فى ذلك تعكس ما يمكن تسميته بشعور علم الاجتماع بأزمة كيان Identity crisis حسب التعبير الذى استخدمه ماكراى McRae . فالتمسك باتباع مناهج هذه العلوم يهدف فى آخر الأمر إلى تأكيد (علمية) علم الاجتماع والارتفاع به الى مستوى العلوم الطبيعية أو ما يطلق عليه أحيانا العلوم الحقيقية أو العلوم الصعبة . وليس من شك فى أن هذا الاتجاه قد ساعد على تحقيق نتائج طيبة فى بعض المجالات وبخاصة فيما يتعلق بقياس بعض الظواهر الاجتماعية ولكنه أدى من الناحية الأخرى الى ابتعاد علم الاجتماع - فى رأى الأنثروبولوجيين - عن موضوعه الأساسى وهو فهم الإنسان والمجتمع فهما يجمع بين الدقة والعمق والشمول . ويبدو أن المقصود بذلك ليس هو دراسة الظواهر الإنسانية المختلفة دراسة موضوعية منزهة عن الميول وعن الأهواء والتمييزات بقدر الرغبة فى محاكاة العلوم الطبيعية عن طريق تطبيق الأساليب والطرق المنهجية التى تتبعها تلك العلوم .

وليس ثمة أدنى شك فى أن كثيرا من الدراسات السوسيولوجية قد أفلح فى أن يحقق درجة عالية ، من القدرة على تطبيق تلك المناهج والأساليب ، كما تكشف عن مدى الجهود الطويلة المضنية التى بذلت فى جمع المعلومات وتبويبها وجدولتها ورسم الأشكال

والسوسيوجرامات وما إليها ، وعلى ذلك فإن العائد العلمى من هذا كله لا يساوى - فى نظر الأنثربولوجيين - كل ذلك الجهد والعناء والوقت الذى انفق فى هذه العمليات المضنية . وأود أن أشير هنا إلى رسالة جامعية أتيت لى الاشتراك فى مناقشتها بإحدى جامعاتنا منذ بضع سنين ، وقد بذل صاحبها جهودا جباره بغير شك فى جمع المعلومات الرقمية وملأها بالجدول والمعادلات الرياضية وتفنن فى رسم الأشكال البيانية والسوسيوجرامات المعقدة التى تدل على قدرة هائلة على المثابرة والصبر والعمل ، وهى قدرة تثير الإعجاب ، ومع ذلك جاء التحليل الكيفى لتلك الأرقام والمعلومات الرقمية الكثيرة على درجة كبيرة من الضحولة مما يكشف عن الفشل فى التغلغل فى أعماق المشكلات الاجتماعية التى كان يعالجها . ويعتقد الأنثربولوجيون ، أو بعضهم على الأقل - وأنا من ذلك البعض - أن كل هذه الأساليب والوسائل المنهجية كثيرا ما تستخدم شعاعا يخفى عدم القدرة على الفهم والعجز عن التحليل .

ومع ذلك ، فإن من الخطأ أن نعتقد أن الأنثربولوجيين ينفرون من المناهج والأساليب الكمية والاحصائية لذاتها ، وإنما هم يرفضون الميل إلى المبالغة فى استخدامها على ما سبق أن ذكرت ، لأن هذه المبالغة كفيلا ، بأن تسلب الظواهر الاجتماعية ما فيها من حياة وعمق ، أو أن تسلبها (إنسانيتها) إن صح هذا القول ، وترد النسق الاجتماعى بذلك إلى نسق شبه آلى . ويكفى أن نذكر هنا أنه فى أواخر القرن الماضى ، وبالأذات فى عام ١٨٨٩ كتب تاييلور - أبو الأنثربولوجيا الاجتماعية كما كان يعرف - مقالا فى مجلة المعهد الملكى للأنثربولوجيا S. R. A. تحت عنوان On a Method of Investigating the Development of Institutions Applied to the laws of Marriage وفىه تعرض لظاهرة تجنب الزوج لحياته فى بعض المجتمعات وهى ظاهرة معروفة وكثر الكلام فيها وعالجها كثير من علماء الأنثربولوجيا والتحليل النفسى . وقد أمكن لتاييلور فى ذلك الحين ولكل قرن كامل من الآن أن يقرر فى ضوء المعلومات الكثيرة التى جمعها من مختلف المجتمعات ومقارنتها بعضها ببعض ، وجود درجة عالية من التلازم بين هذه الظاهرة وعادة سكنى الزوج عند أهل زوجته ، بينما لاحظ على العكس من ذلك أنه حيث تنتقل الزوجة للإقامة مع أهل الزوج تسود ظاهرة تجنب الزوجة نفسها لحميها . ولكن لم يقبض لتاييلور الاستمرار فى هذا الاتجاه الذى يستعين فيه الباحث بالاحصائيات الأولية ، كما أن الأنثربولوجيين الذين جاؤا من بعده كانوا دائما يفتنون بالتحليل الكيفى ، وإن كانت الدعوة إلى الاستعانة بالاحصائيات والتحليل الكمي قد وجدت بعض الإحياء فى أواخر الأربعينات من هذا القرن وظهرت بعض الدراسات التى تنادى بضرورة العودة إلى الاستخدام المنهجى الإحصائى فى الأنثربولوجيا ولكن ضمن حدود معينة .

ولقد كان الأستاذ مير فورترس Meyer Fortes من أكبر الدعاة إلى استخدام منهج الإحصاء فى دراسة الظواهر الاجتماعية فى المجتمعات « البدائية » رغم كل ما يقال عن صعوبة ذلك وبخاصة بالنسبة للجماعات الرعوية التى لا تستقر فى مكان لفترات طويلة من الزمن .

ويرى فورتس أن السلوك الانساني في مظاهره الجماعية يعدنا بالفئتين من المعلومات أو الحقائق : الفئة الأولى هي الحقائق ذات الدلالات الكمية التي تشير الى الحجم أو المقدار ، مثل مقدار المهر أو عمق البدنة مقدار وعدد الأجيال ، والفئة الثانية هي الحقائق ذات الدلالات الكيفية التي تحتاج الى مجرد الوصف والتفسير مثل الالتزام بضرورة دفع المهر تبعاً لخطوات وقواعد ومراسيم محددة ، أو مثل الاعتقاد في السحر والشعوذة . ولا يشك الأستاذ فورتس في أن تطور العلم سوف يؤدي بالتدريج إلى إخضاع المعلومات التي تعالج الآن في حدود والفاظ كيفية للتفسيرات والتحليلات الكمية أو العددية . بل ان الأمر يصل به الى حد القول بأن الجوانب الكيفية للظواهر والوقائع الاجتماعية تؤلف الثقافة Culture ، بينما يكاد يقصر استخدام كلمة « البناء Structure » على ملامح الوحدات الاجتماعية والنظم التي يمكن إخضاعها للتحليل الكمي ... ونجد مثيلاً لمثل هذه الآراء عند عالم الأنثروبولوجيا الفرنسي الشهير كلود ليفي ستروس (٨) .

فكان الأنثروبولوجيين لا يرفضون منهج الإحصاء لذاته ، وإنما الذي يرفضونه هو المفالة في استخدام ذلك المنهج والتضحية في سبيل ذلك بالموضوع والتحليل الكيفي العميق ، مما يسلب الظواهر الاجتماعية (حياتها) ، إن صح هذا التعبير . وعلماء الأنثروبولوجيا لا ينسون في آخر الأمر أنهم يدرسون (الإنسان) والثقافة والمجتمع بكل ما تحتوي عليه هذه المقولات الثلاث من أبعاد وما تتضمنه من أنماط للسلوك والتصرفات والقيم والمعتقدات والعلاقات الاجتماعية المعقدة والمتشعبة والمتشابكة . ولكن (الإنسان) و(الثقافة) و(المجتمع) لا تلبث أن تتوارى بحيث تكاد تختفي تماماً وراء ذلك الكم الهائل من الأرقام والجداول والنسب والمعادلات التي تسترعى الانتباه وتثير الإعجاب بغير شك ، ولكن على حساب تلك (المقولات) الثلاث التي هي في آخر الأمر الموضوع الحقيقي للدراسة .

ومع ذلك فلا بد من الاعتراف بأن علماء الأنثروبولوجيا يرون رغم كل شيء أن التحليل الكيفي وحده لن يكفي بحال إعطاء صورة كاملة ومتكاملة عن كثير من الموضوعات التي يتناولونها بالدراسة والتحليل ، وأن الأمر يحتاج في مثل هذه الحالات إلى الحصول على بعض المعلومات الرقمية التي تلقى ضوءاً على التحليل الكيفي وتؤكد وتضفي عليه درجة عالية من الدقة . والأستاذ ميرفورتيس ، وهو من أهم وأكبر رواد المدرسة البنائية في بريطانيا يقول عن ذلك في مقال هام له نشره في كتاب «البناء الاجتماعي» (Social Structure) - وهو كتاب يضم

(٨) يمكن للقارئ الرجوع في ذلك إلى الجزء الأول من كتابنا عن البناء الاجتماعي : مدخل لدراسة المجتمع - المفاهيم - الهيئة المصرية العامة للكتاب . الطبعة الثامنة ١٩٨٢ ، صفحات ٣٨ - ٥٣ حيث توجد بعض الأمثلة وبعض المناقشات حول الموضوع .

مجموعة من المقالات التي أسهم بها تلاميذ الأستاذ رادكليف براون وزملاؤه بمناسبة تقاعده - : « لقد حاولت أن أبين في هذا المقال أن التحليل الإحصائي الأول أمر لازم لتوضيح بعض مشكلات البناء الاجتماعي » ويشفع ذلك باعتراقه بأن استخدام العبارات الوصفية لن يفيد كثيرا ، بينما استخدام المعلومات الرقمية كثيرا ما يساعد على إدراك أن « تنظيم العائلة مثلا هو نتيجة لتفاعل وتداخل عدد من العوامل المحددة تحديدا لا يخلو من الدقة » . فكان استخدام العمليات الإحصائية (الأولية) - حسب تعبيره - يساعد فقط على إزالة ما يحيط ببعض المصطلحات والعبارات الكيفية من غموض وإبهام . وفي هذه الحدود فقط يرى كثير من الأنثربولوجيين - وأنا منهم - إمكان الاستعانة بالمعلومات الرقمية ، وإن كان هناك اتجاه واضح الآن بين بعض الأنثربولوجيين الصاعدين نحو زيادة الاعتماد على المناهج والأساليب الإحصائية ، بنفس القدر وبنفس الدرجة التي نجدتها في كثير من الكتابات السوسولوجية ، وذلك على اعتبار أن مثل هذه المناهج تؤكد (علمية) علم الإنسان . وهذه قضية أخرى لا داعي للدخول في تفاصيلها لأنها تتعلق بما إذا كانت الأنثربولوجيا هي (علم) الإنسان أو (دراسة) الإنسان ، أى إذا ما كانت أقرب إلى العلوم الطبيعية أم إلى الدراسات الإنسانية .

وأيما ما يكون الأمر فلا تزال الأنثربولوجيا تعتمد على الأداتين الرئيسيتين التقليديتين اللتين تميزان البحوث الأنثربولوجية عن البحوث السوسولوجية وهى الملاحظة والمشاركة أو المعاشية . وإذا كان الأنثربولوجيون يستعينون بأساليب وطرق أخرى فإنهم يعتبرونها أساليب وطرقا بل ومناهج (مكملات) . وأغلب الباحثين والدارسين - وأنا أدخل في هذه الفئة أيضا - يلجأون إلى تلك الأساليب والطرائق بما فيها من جمع المعلومات الرقمية وتحليلها ، في مرحلة متأخرة نسبيا من الدراسة الحقلية بعد أن تستبين أمامهم الأمور وتتضح لهم المجالات التي تحتاج بالضرورة إلى مثل هذه المعلومات الرقمية . أى أن الموضوع نفسه هو الذى يفرض على الباحث الأنثربولوجى الأسلوب والطريقة التى ينبغى عليه الالتجاء إليها والاستعانة بها لاستكمال ما تعجز الملاحظة المباشرة والمعاشية عن الوصول إليه بدقة ووضوح ، أو حيث لا يكون ثمة مفر من ذلك . فالإقامة المستمرة الطويلة التى يفترض أنها تستغرق سنة كاملة والتى كثيرا ما تمتد إلى أبعد من ذلك تتيح للباحث الأنثربولوجى الجاد المتعمق أن يكرر الملاحظة ، ويصحح ما قد يقع فيه من أخطاء ، أو ما قد يدلى به بعض الأخباريين من معلومات غير دقيقة سواء عن قصد أو غير قصد ، والإقامة الطويلة أيضا تتيح للباحث الأنثربولوجى الجاد أن يقيم علاقات قوية حميمة مع أعضاء الجماعة التى يدرسها وبذلك يستطيع أن يتعمق في دراسة وفهم علاقاتهم الاجتماعية ونظمهم وفهمهم بطريقة لن تيسر للباحث السوسولوجى الذى يعتمد على الاستمارة أو الذى لا يقيم في مجتمع البحث فترة تكفى لدراسة وتحليل العلاقات الاجتماعية المعقدة المتشابكة بطريقة مباشرة . كذلك فإن الإقامة الطويلة والملاحظة والمعاشية تقفح للباحث الجاد طيلة الوقت مجالات وميادين جديدة من خلال ما يمكن تسميته بالحوار مع الظاهرة .

فالباحث هنا يستعين (ببنسانيته) في فهم النظم الاجتماعية وأنماط السلوك المختلفة والحوافز والدوافع الكامنة وراء ذلك السلوك ، وهذه أمور لا نجدُها في العلوم (الطبيعية) أو في البحوث السوسولوجية التي تتلزم بتطبيق مناهج هذه العلوم . فليس ثمة تعاطف مثلا بين الباحث الفيزيائي والذرات أو بين الباحث البيولوجي وذباب الفاكهة وهكذا ، وذلك بعكس الحال بالنسبة للباحث الأنثربولوجي وأعضاء الجماعة التي يدرسها ، وهذا هو ما اقصدُه من حديثي عن الحوار بين الباحث الأنثربولوجي وموضوع بحثه ، وهو حوار ضروري لفهم المشكلات فهما حقيقيا عميقا ، بينما لا تعترف العلوم الطبيعية بوجود مثل هذا الحوار ، وذلك لأن موضوعات بحثها تدور حول (الأشياء) وليس حول (الأشخاص) ، وقد أخطأ كثير من علماء الاجتماع حين أخذوا القاعدة الأولى من القواعد الأساسية التي وضعها دوركايم في كتابه العظيم الذي لم ندرسه بعد الدراسة التي يستحقها رغم أنه نقل إلى العربية ، منذ ما يقرب من نصف قرن . فالقاعدة الأولى من قواعد (المنهج) تقول : يجب دراسة الظواهر الاجتماعية مثلما تدرس الأشياء ، ولم يقصد دوركايم أن ندرسها على أنها أشياء ، وبذلك لم يستبعد أميل دوركايم تماما ذلك التعاطف الذي يمكن أن يقوم بين الباحث وموضوع بحثه ، وهذه مسألة تحتاج على أية حال للبحث وإعادة النظر في المنهج الدوركايمي من زاوية جديدة .

ولكن الذي يهمنى الآن هو أن كثيرا من المشتغلين بالعلوم الانسانية انتبهوا منذ زمن طويل إلى ضرورة اهتمام الباحث السوسولوجي والباحث الأنثربولوجي على السواء بهذا التعاطف أو تلك المشاركة الوجدانية ، واعتبارها جزءاً أساسيا من أسلوب البحث لا داعي للتكرار أو التنصل منه . وقد أطلق كولي Cooley منذ زمن غير قريب على هذه العملية اسم الاستبطان التكاملي Sympathetic Introspection واعتبرها جزءاً من منهج البحث على الرغم من أنها تثير كثيرا من الصعوبات أمام الباحث الذي يجد نفسه موزعا بذلك بين متطلبات الموضوعية العلمية والجانب الذاتي الذي يتمثل في التعاطف مع الأشخاص الذين يدرس حياتهم وسلوكهم وأفكارهم وقيمهم . والظاهر على أية حال أن هذا الاتجاه الذي طال إعماله والانصراف عنه تحت دعوى تحقيق الموضوعية قد بدأ يظهر من جديد في السنوات الأخيرة ويستقطب أعدادا متزايدة من العلماء الشبان الذين يريدون أن يعيدوا إلى الأنثربولوجيا إنسانيتها باعتبارها دراسة إنسانية كما كانت عليه حين ظهرت في أواخر القرن الماضي . بل إن هؤلاء العلماء الشبان يتكلمون الآن عما يسمونه بأزمة التمثيل Crisis of representation في العلوم الانسانية ويشيرون بذلك إلى أن المفالة في (الموضوعية) التي تتمثل في كثير من البحوث السوسولوجية معناها في آخر الأمر إغفال الناس أنفسهم ومعاملتهم معاملة الأشياء الجامدة ، وإن كتابات هؤلاء الباحثين تغفل تماما وجهة نظر الناس أو أعضاء الجماعة التي يدرسونها ، وهذا هو ما قصدته حين تكلمت عن النزعة العلمية الزائفة التي تصبغ بعض الكتابات السوسولوجية التي تستهويها فكرة الوصول إلى علم عام للإنسان يرتكز على قوانين اجتماعية ثابتة تشبه قوانين العلوم الطبيعية .

وقد تكون الأنثروبولوجيا سارت في هذا الاتجاه بعض الوقت ، بل ولا يزال هناك كثير من الجدل حول إمكان الوصول الى مثل هذه القوانين ، ولكن المهم هو أن الأنثروبولوجيا بدأت تنتبه كما قلنا إلى أعضاء الجماعة أنفسهم الذين يدرسونهم ، وتعطى كثيرا من العناية لرائهم ووجهة نظرهم وتفسيراتهم هم أنفسهم لسلوكهم ونظمهم وعلاقاتهم ومعتقداتهم وقيمهم بعد أن كان هؤلاء العلماء يقدمون تفسيراتهم الخاصة لتلك الظواهر المختلفة . وبدأ يظهر بذلك ما يسمى الآن بالأنثروبولوجيا التفسيرية أو التأويلية (interpretive anthropology) (*) وهي تعيد الى الأذهان كتابات سير جيمس فريزر بالذات ويوجه أخص كتابه القيم (الغصن الذهبي The Golden Bough) وهو مثال آخر للكتب العظيمة التي لم تلق ما تستحقها من عناية الباحثين عندنا على الرغم من أنه يعتبر أحد الركائز الأساسية في تاريخ الأنثروبولوجيا .



ولم يكن القصد من هذا المقال القصير أن أعرض لكل جوانب التشابه أو الاختلاف بين الأنثروبولوجيا وعلم الاجتماع فهذا أمر يطول وقد يحتاج الى كتاب كامل . ولكنني كنت أحاول أن أعبر هنا عن نظرتي الخاصة وعن موقفى من الأنثروبولوجيا قبل أن أكتشف عن نظرتي إلى علم الاجتماع . وهذه النظرة تصدر عن موقف خاص التزم به في بحوثى ودراساتى وتدريسى ، وهو الالتزام بتعاليم ومناهج وتحليل المدرسة البنائية في الأنثروبولوجيا التي تنتظر الى المجتمع ككل ، وتحاول الكشف عن التداخل والتفاعل بين العلاقات والنظم والانساق بصرف النظر عن الموضوع الذى يهتم به الباحث . وأنا أدرك تمام الإدراك الانتقادات التي توجه الى هذه الدراسة وبخاصة فيما يتعلق باغفالها للبعد التاريخي في دراسة المجتمع وهو نقد فيه قدر كبير من (الوجهة) - وأنا استخدم هذه الكلمة عن عمد - إذا نحن نظرنا الى البحوث الأنثروبولوجية الأولى الرائدة التي كانت تدور بالضرورة حول الجماعات (البدائية) التي لم يكن لها تاريخ معروف أو مدون والتي لم تكن تتعرض لعوامل التغير السريع التي تتعرض له نفس هذه المجتمعات الآن .

ولكن الذين يتمسكون بهذا النقد عليهم أن يقارنوا على سبيل المثال ، بين دراسة إيفانز بريتشارد للنويزر وهي مثال للدراسة الاستاتيكية التي تغفل بالضرورة البعد التاريخي وبين دراسته هو نفسه للحركة السنوسية في كتابه The Senusi of Cyrenaica . فطبيعة المجتمع وطبيعة الموضوع تفرض على الباحث الى حد كبير المنهج الذى يستخدمه في التحليل والذى

(*) من أحدث الكتب التي تعرض لهذا الموضوع كتاب G. E. Marcus and M. M. Fischer; Anthropology as Cultural Critique. Chicago U. P. 1986.

يحقق فهما أعمق للظواهر الاجتماعية والثقافية السائدة في المجتمع . والموقف من التحليل التاريخي هنا يشبه تماما الموقف من التحليلات الاحصائية التي اشرنا اليها ، وكما أن الاساليب الاحصائية لا ترفض لذاتها فإن التحليل التاريخي يجب ألا يطلب لذاته ، أو خضوعا ومسايرة لاتجاه أيديولوجي يعرف كيف يرفع صوته فوق بقية الأصوات . ولكن ليس من الضروري أن يكون أعلى الأصوات هو أحقها بالاتباع .

أحمد أبو زيد



عن فلسفة المنهج
وأزمة التنظير في علم الاجتماع

دكتور حسن الساعاتي

عن فلسفة المنهج وإزمة التنظير في علم الاجتماع

دكتور حسن الساعاتي

الهدف الرئيسى الذى يوجه باستمرار كل خطوات مشوارى الطويل هو العمل على إرساء قواعد مدرسة عربية في علم الاجتماع يكون لها نظرياتها الخاصة التى تنأى بنفسها عن التبعية الفكرية للعلماء الأجانب ، وتكون قادرة بإدراكها لأبعاد هويتنا الذاتية وواقعنا الاجتماعى ، على تشييد مركب يتميز بالبجدة وبالأصالة يكون بمثابة إسهام نظرى ومنهجى في الفكر الاجتماعى العالمى .

ذلك في الحقيقة كان شعورى دائما . وهو شعور يترجم باختصار شديد جنبات كل من الواقع الاجتماعى بعد أن صار لدينا علم اجتماع من ناحية ، ومن الناحية الأخرى ملامح التاريخ الطويل الذى قطعه - بحكم السنين - علم الاجتماع ، وقدر لي أن القطعة معه حتى اليوم .

ونستطيع أن نتتبع مراحل هذا التاريخ الى ما وراء ثلاثة أرباع القرن من الزمان فسوف يساعد ذلك بالتأكيد على الوقوف على مدى عراقية علم الاجتماع في مصر من ناحية ، وعلى أهم ملامح هذه العراقة وتكشفتها من الناحية الثانية . فقد بدأت أول الدروس الاجتماعية تلقى على طلاب الجامعة المصرية في ذلك الوقت ، حيث تأسست الجامعة في عام ١٩٠٨ كجامعة أهلية ، ثم أصبحت حكومية اعتبارا من عام ١٩٢٥ . ومع تبعيةها للحكومة وتحولها إلى جامعة رسمية كان قسم الاجتماع بكلية الآداب بها أحد الأقسام التى بدأت فيها الدراسة . وتخرجت الدفعة الأولى في هذا القسم عام ١٩٢٩ .

ولكن إذا أمعنا النظر في هذه البداية ذاتها ، فسوف تتبدى أمامنا أولى الملاحظات التى يتعين أن نقف أمامها وهى أن علم الاجتماع دخل الى مصر من الباب الفرنسى . فمنصور فهمى كان أول مصرى حصل على درجة الدكتوراه من فرنسا عام ١٩١٣ ، كما حصل طه حسين على

درجته العلمية عن رسالته عن ابن خلدون وفلسفته الاجتماعية من جامعة باريس عام ١٩١٨ ، ثم تبعهما على عبد الواحد وأى فحصل على درجة الدكتوراه من باريس في علم الاجتماع عام ١٩٣١ ، ليصبح فيما بعد أول رئيس لقسم الاجتماع بجامعة القاهرة . وبعد ذلك تتابعت حلقات السلسلة وسيطرت المدرسة الفرنسية على علم الاجتماع داخل مصر سيطرة واضحة . وأنا لا أقصد بذلك من ذكرت فحسب ، ولكنى أذكر أيضا الدكتور عبد العزيز عزت الذى درس طوال الثلاثينات في باريس ، ثم رأس قسم الاجتماع بجامعة القاهرة بعد الدكتور على وأى من عام ١٩٤٤ وحتى عام ١٩٦٨ .

ولا جدال في أن هذه الوضعية لها في ذاتها الكثير من الدلالات التى لا اعتقد انها بخافية على القارئ . ومع ذلك فنحن لو ذهبنا بعيدا عن هذه السيطرة الشكلية ، فسوف نلتقى بما يعتبر من وجهة نظرى المشكلة الأكثر خطورة ، حيث لا يرغب عن بالنا أن أول الأعلام المصرية التى كتبت كتابة أكاديمية في علم الاجتماع باللغة العربية قد خلطت خطأ مؤسفا بين الترجمة والتأليف . وارتبط بهذه الظاهرة ، وسار معها ، أن اتجهت تلك الأعلام إلى كتابة الكتب لأنها الأسرع والأكثر أمانا ، فتباعدت مع الزمن عن البحث الميدانى لواقع المجتمع المصرى .

وكثيرا ما نمر بهذه الظاهرة دون أن نحاول تفسيرها أو بحث نتائجها وآثارها . وفى اعتقادى أن ذلك الموقف قد مثل أحد المنزقات البتى ما كان يجب أن ننساق إليها . فقد كان من الطبيعى أن يؤدى ذلك الحال إلى أن يسير علم الاجتماع في حلقة مفرغة : فالتلخيص والترجمة وإخراج الكتب يدفع صاحبه بعيدا عن مشقة العمل الميدانى على الرغم مما ينطوى عليه ذلك من غرابة بالغة باعتباره دارس للمجتمع . ثم تجيء الحلقة الثانية مرتبطة بسابقتها ، حيث أن نقص الخبرة الميدانية ، بل انعدامها كلية في أحيان كثيرة ، يدفع صاحبها إلى الانكباب (والانكفاء) على تأليف الكتب المدرسية ، وهذا بدوره يزيده بعدا عن البحث ، وهكذا تكتمل الدائرة وتحكم حصارها حول أصحاب هذا العلم .

ولم يكن قبل أواخر الأربعينات أو حتى في الخمسينات الأول عندما بدأ يمازج هذا الواقع تيار آخر جديد ، بدا وكأنه قادر - على الأقل بطموحاته وقتذاك - على تحريك المياه الالسة في تلك البحيرة التى طال أمد ركودها . ففى تلك الأثناء كتبت قد حصلت على درجة لليسانس المتأخرة في قسم اللغة الانجليزية بجامعة القاهرة عام ١٩٢٨ ، ثم أرسلت في عام ١٩٢٩ في بعثة إلى بريطانيا لدراسة المشكلات الاجتماعية والصحة النفسية وعلم الاجتماع الجنائى ، وهى بعثة امتدت سنواتها إلى عام ١٩٤٦ أى أنها استغرقت سنوات الحرب العالمية الثانية كلها .

ومن وجهة نظر تبعد عن أى تحيز ذاتى وتعبر عن اقتناع يشارك فيه الكثيرون ، فقد كان ذلك إيذانا بوقوع تجديد نظرى ومنهجى في آن واحد معا . وذلك على اعتبار أنى صاحب أول

رسالة دكتوراه في علم الاجتماع تجيزها جامعة أوروبية هي جامعة لندن من كلية لندن للاقتصاد والعلوم السياسية وتستند إلى دراسة ميدانية تم إجراؤها في أرض الوطن وعن أبناء وطني .

وشمة كثيرون يعتبرون هذه الخطوة في ذاتها علامة بارزة على حدوث نوع من التحول . خاصة وأنهم يربطون ذلك بناحية أخرى اعتقد أنها لا تقل أهمية ، وأعني بها أن اللغة الأجنبية التي تعلمتها ودرستها في مصر وهي الإنجليزية كما قلت ، والتي كانت - بالطبع - أداتي العلمية أيضا أثناء دراستي في بريطانيا قد ساعدت - في اعتقادهم - على أن يفتح علم الاجتماع المصري على نافذة أخرى يطل منها على التراث الاجتماعي المكتوب باللغة الإنجليزية وهو تراث يمتد ولا شك الى ما وراء حدود بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية الى بقاع وانحاء أخرى عديدة من العالم .

وكنت قد أشرت توا إلى تخرجي في قسم اللغة الإنجليزية بجامعة القاهرة . ومع أن القسم كان يمثل بداية مستقبل طيب مما يتناهى أي شاب جاد يصبو إلى تحقيق ما يجيش بمصدره من آمال وأحلام ، إلا أن أعظم ما صادفته في تلك السنوات المبكرة من دراستي الجامعية ، كانت ولا شك تلك الظروف والمؤثرات التي أحاطت بي والتي أخذت انتبه من خلالها على وجود ذلك الميل الأصلي في نفسي إلى الدراسة الاجتماعية وبحث ما يعترض حياة المجتمع والافراد من مشكلات . وكأنما كنت أحمل في داخلي بدايات أو بذور انسان مقدر له أن يكون أحد المهتمين بشئون المجتمع ويعلم الاجتماع .

وليس من شك في أن الطلاب فيما بينهم يتعلم بعضهم من البعض الآخر ، ومع أنني كنت محظوظا بما فيه الكفاية بتلك الزمالات والصدقات التي مكنتنا جميعا من أن نسير بنجاح ملحوظ ، إلا أنني لا أبالغ مع ذلك اذا قلت أنني وأنا في الجامعة قد التقيت بأعمق المؤثرات التي قدر لها أن تساعد في تشكيل عقليتي واتجاهاتي لدرجة أنني كثيرا ما كنت أسائل نفسي عن السبب أنني اتجهت الى قسم اللغة الإنجليزية بعيدا عن التخصص في دراسة المجتمع والفلسفة وعلم النفس والمنطق والاخلاق ... الخ . ولا أستطيع في هذا المقام وأنا أعود بذاكرتي الى الوراء إلا أن أذكر بالفضل كله العمالة الكبار الذين درسوا لي في الجامعة ، فقد أخذت علم النفس على أيدي يوسف كرم ودرست الفلسفة مستمعا الى محاضرات الدكتور أبو العلا عفيفي . وإن كان من المهم مع ذلك كله القول بأن أثرا بالغا قد خلفه في عقلي وروحي ولا شك فضيلة الاستاذ مصطفى عبد الرزاق الذي درس لي المنطق وأنا بالسنة الأولى بالجامعة .

اما بعد ذلك بسنوات ، أي في مراحل دراستي اللاحقة بالخارج وأنا احضر للدكتوراه فربما كان الاستاذ « كارل مانهايم » Karl Mannheim في مقدمة الذين تأثرت بهم باعتباره كان استاذنا لي في عام ١٩٤٠ . أي في تلك الفترة الأولى لوجودي في بريطانيا وبداية تفتحي على مرحلة جديدة من البحث والتحصيل . ثم بعد ذلك لست أنسى أيضا « هيرمان مانهايم » (Her-

(man Mannheim) أستاذ القانون الجنائي والمشرّف الثّاني على رسالتي . وكذلك « هارولد لاسكي » (Harold Laski) أستاذ العلوم السياسية في جامعة لندن .

وقد لا يكون كافيا مجرد الإشارة الى هذه الاسماء على هذا النحو المبّتسر الذي لا يفصح حقا ولا شك ، لأنني عندما اتحدث عن مسألة التأثيرات والمؤثرات أشعر بضرورة أن أوضح أمرا بذاته هو أنني أشير بذلك إلى مجموعة من الأشخاص الذين ظلوا لامين ومبرزين في مجالات تخصصهم التي لا استطيع الادعاء بأنني قد خلفت أو حلت محل أيّا منهم في أي من هذه المجالات ، بمعنى أنهم كانوا يمثلون بالنسبة لي نوعية خاصة من الرجال الذين ساعدوني في التعرف على كثير من الأشياء وفي إزالة الغموض من حول كثير من الأمور التي كنت أشعر بأنني أرغب في التعبير عنها . ومن هذه الزاوية كانت تستغرقني الساعات وأنا استمع للشّيخ مصطفى عبد الرزاق الذي قدم لنا المنطق لا باعتباره مجرد دراسة جامدة لقوانين الفكر أو لمجموعة من القواعد والأحكام والقضايا ، ولكن باعتباره ما يساعد على طبع اللامعقول بطابع المعقولة التي تحل الفهم والإدراك محل الخلط والتشويش وهو ما لا يتم إلا بالتوصل إلى الرابطة أو العلاقة السليمة بين العقل وما تتم ملاحظته من وقائع اجتماعية قائمة .

أما بقية الاسماء التي ذكرتها في مصر فعاذلت أذكر أصحابها كرواد نجحوا في أن يعطوا العلم طابعا أخلاقيا فريدا . ولست أقصد بذلك مجرد الغاية الأخلاقية التي تنبغي أن تكون للعلم ، وإنما تلك العلاقة الأخلاقية أيضا التي يتعين على الأستاذ وعلى الطالب أن يتصف بها . أخلاقيات العلم والعاملين في المشروع العلمي على السواء . وقد ساعدتني هذه الاسماء على أن أدرك كيف أن هذه الغاية الأخلاقية هي مما يستحق النضال من أجله بالفعل ، كيما ترسخ القيمة الكبرى في الاعمال .

وقد يبدو غريبا بالنسبة للبعض أن أتحدث عن التأثير الذي خلفه هارولد لاسكي في تفكيري خاصة وأنا لست من المتخصصين مثله في العلوم السياسية . ومع ذلك فقد استطاع لاسكي أن ينفذ إلى أعماقي وأن يترك بصماته حتى أنه بدأ لي النموذج الأمثل للمحاضر الناجح الذي يعرف تماما كيف يهيئ أو يخلق جو « الاتصال والمشاركة » اللازمين بين المحاضر والذين يستمعون إليه وهو ما يحتاج في ذاته إلى توافر خصائص عقلية وعلمية وشخصية معينة تجعله قادرا على تناول حقائق مادته بأسلوب علمي دقيق ، وإن يك يتسم في الوقت نفسه بالسهولة وبالوضوح بما يجعلها في متناول أفهام الآخرين . وظني على أي الأحوال أنني ما زلت واقعا تحت هذا التأثير الذي لم يفارقني أبدا لدرجة أنني أتمثله دائما في طريقة إلقاءه محاضراته ، وفي انطلاقه وهو يحاضر بتلقائية متدفقة ، دون أن يستعين بأي شيء مكتوب أو حتى بملاحظات أو نقاط سبق تدوينها .

ومع أن كل هذا مما يعتبر كسبا في ذاته ، فإن الشيء الهام هو نجاحه في غرس بذور تلك التوجهات الاشتراكية التي قدر لفكرى أن ينطبع بها وأن يفصح عنها بعد ذلك . فالاستاذ لاسكى وهو يحاضرنا في مشكلات السيادة وفي النظرات والمواقف الغابية التي كانت تسعى إلى خلق واقع اجتماعى وسياسى واقتصادى جديد لانتجترا عن طريق نشر نظرات عملية لحل المشاكل الاجتماعية بالوسائل الادارية والتشريعية ، لم يك يفصل أبدا بين النظر أو التأمل والواقع العملى ولكنه اعتمد على معطيات التجربة الحية كما خاضها وعاشها ، وعلى معطيات العقل وهو يحاول تفسير هذه المعطيات ويسعى الى تعديلها أو حتى تفهدها^١ . راجد^٢ أقول أن لاسكى كان موهوبا حقا في ابراز تلك الروابط بين الجوانب النظرية والجوانب العملية والتطبيقية الشيء الذى يفترق اليه كثير من باحثينا الاجتماعيين .

اما فيما يتعلق بهيرمان مانهايم ، فاعتقد أن اثره الحقيقى لا يتمثل فحسب في أنه اعطانى الشيء الكثير باعتباره أحد العمالقة الكبار في المجال الذى تخصصت فيه ، وانما قيمته الكبرى تتمثل في قدرته الفائقة على استقصاء الدقائق والتفاصيل ، وفي الربط الناجم بين الاهتمامات ذات التنظير الواسع (ماكرو) والمنهجية البحثية الملائمة بشكل ما زال يحسده عليه الكثيرون .

وعلى العموم فإذا كان لى - تقريريا للواقع وللحقيقة - أن أقول بأنه في الوقت الذى دارت فيه بحوث الدكتوراه التى قدمها الرواد الأوائل حول موضوعات نظرية ، بمعنى أنها كانت دراسات مكتوبة خالصة (مثال ذلك مكانة المرأة في الاسلام ، وفلسفة ابن خلدون الاجتماعية ، والرق في الاسلام ، وفلسفة ابن مسكويه الاخلاقية .. الخ) فإن رسالتى للدكتوراه كانت عن مشكلة انحراف الاحداث في مصر ، وهى ظاهرة اجتماعية معقدة ، وغنى عن القول أن ذلك يمثل ريادة للاتجاه الاختبارى (الامبريقي) نحو رؤية الواقع الاجتماعى القائم ، بما يعنيه ذلك من محاولة التعامل مع هذا الواقع بلغة العلم وبأدواته المنضبطة ، وليس بالخطابة والوعظ ، أو بالتأمل والتخمين . وربما عزز ذلك أن أعطى هنا بعض النماذج للدراسات والبحوث الاجتماعية التى قمت بها الى جانب اعباء التدريس بجامعة القاهرة ثم الاسكندرية وأخيرا عين شمس . ومن أبرز هذه البحوث :

- « جناح الاحداث في مصر » . وقد ظهر منشورا في كتابى « علم الاجتماع الجنائى » في عام ١٩٥١ .

- « الوعى المصرى للعدالة » . وقد ظهر في كتابى « علم الاجتماع القانونى » في عام ١٩٥٢ .

- « التصنيع والعمران في الاسكندرية » عام ١٩٥٨ .

- « البغاء في القاهرة » وقد قمت بالإشراف على هذا البحث وبمراجعة تقريره وتقديمه في

عام ١٩٦٨ .

« التحليل الاجتماعي للشخصية » ، نظرية اجتماعية - نفسية - ثقافية وهذا نشر في
المجلة الجنائية القومية بالعدد الأول ، السنة الأولى في ١٩٥٨ .

« العدالة » ، نظرية اجتماعية - اقتصادية سياسية ونشرت في أكتوبر من مكان حيث
تضمنها كتابي « علم الاجتماع الصناعي » ١٩٧٢ ، كما نشرتها جريدة الاهرام في فبراير
١٩٧٨ .

« دراسة باللغة الانجليزية بعنوان « The New Aristocratized and Bourgeoisized
Classes in the Egyptian Application of Socialism » , in C. A. O. Van Nieuwen-
huijze (edr.), Commoners, Climbers and Notables : A Sampler of Studies on
Social Ranking in the Middle East, Leiden, E. J. Brill. 1977.



وبالرغم من أن تناول ما يمكن أن يوصف بأنه أثرى (أو تأثري) الذاتى مسألة شائكة
ولا تخلو من صعوبات خاصة بالنسبة الى شخص مثل كثيرا ما قيل عنه أنه لا يهتم الاهتمام
الكافي بنمو النظرية وتطورها . فإن استكشاف هذه الناحية يمكن أن تتم إذا ما حاولنا رسم
الملامح العامة لاتجاهي -ولست أريد هنا أن أقول مدرستي - في علم الاجتماع ، وبلورة رؤيتي
الاجتماعية الشاملة .

والحقيقة اننى كنت قد عرضت للملامح هذا الاتجاه في مقالين سبق لى نشرهما أحدهما
باللغة العربية بعنوان « تطور المدرسة الفكرية لعلم الاجتماع في مصر منذ سنة ١٩٥٢ » وظهر
منذ حوالى خمسة وعشرين عاما في العدد الأول من المجلة الاجتماعية القومية الذى صدر في
يناير عام ١٩٦٤ ، والثاني كان باللغة الانجليزية بعنوان « Sociology and Development in
"Contemporary Egypt" » وظهر في مجلة « العالم الثالث » (Die Dritte Welt) في ألمانيا الغربية
بالعدد الثاني والثالث في يناير سنة ١٩٧٧ .

وقد يستغرب البعض اطلاق اسم « المدرسة المصرية في علم الاجتماع » على رؤيتي
الخاصة (آنذاك) لهذا العلم ، ولكن دافعى الى هذه التسمية أنه لا وجود ولا اعتراف إلا بهذا
الاتجاه ، ولا خروج لعلماء الاجتماع المصريين عن الأخذ بهذه المسميات .

ومع أن العهد قد تقادم بهذه الكتابات إلا أنها تتضمن بشئ من التفصيل تشخيصي
الخاص لواقع العلم الاجتماعى ، وهذا يمكن تجديده في النقاط الآتية :

أولا : أن هذه المدرسة واقعية تركز جهودها على دراسة واقع الحياة الاجتماعية المصرية .
وهذا يعنى أن هذه المدرسة تتأى بشكل واضح ولا أريد أن أقول (تام) عن أية
فلسفة اجتماعية قائمة على التخمين أو الخيال أو الافتراضات القبلية أو ما شابه ذلك . كما أنها

مدرسة وصفية أساسا باعتبار أن الدراسات الوصفية تساعد فيلقاء الضوء على كثير من الحقائق وصياغة كثير من الفروض التي يمكن أن تصبح بدورها موضوعات ملائمة لبحوث علمية أخرى فيما بعد ، ومن هنا فيلزم في اعتقادي تشجيع هذا النوع من الدراسات .

ثانيا : أما السمة الثانية لتلك المدرسة فتتمثل في أنها ذات توجه اشتراكي . وأنا أقصد بذلك أنها تهتم بالمشكلات الأساسية للمجتمع ، ويهدف تحديد طبيعتها ، وأسبابها ونتائجها ، وذلك كشرط أساسي لمواجهتها ، ومن ثم تمكين المواطن من بلوغ مستوى محترم من الحياة يحفظ له كرامته الانسانية . والمدرسة بذلك كله ذات هدف واضح ومحدد حيث تضع العلم في خدمة المجتمع .

ثالثا : والسمة الثالثة لهذا الاتجاه أنه يقوم على أساس تكامل ليس من الوجهة العلمية فحسب ، وإنما من حيث توجيه البحث نفسه . وهذا يعني ضمن ما يعني أنه اتجاه يرفض فكرة العامل الواحد ويعترف بدلا من ذلك بتفاعل العوامل المختلفة في خلق السلوك الاجتماعي أو الظاهرة الاجتماعية . وحتى لا يكون ثمة غموض في هذه القضية فأنا أقصد بالتفسير الواحد التفسير الماركسي بالذات وعلى وجه التحديد .

ولكن يبدو لي أن الكثيرين قد بالغوا في إساءة فهم هذا التشخيص لما أطلق عليه المدرسة المصرية في علم الاجتماع ، حتى أنهم اعتبروا ما قد ينطوي عليه من « هندسة اجتماعية » (على حد تعبيرهم) هو أمر مريب ، وذهبوا في ذلك الى حد (الاتهام) بأن هذا الموقف هو الذي عوق الاهتمام بتكوين إطار نظري متكامل ، حيث يبرز رفضه الصريح لدور علم الاجتماع في تنمية المجتمع المصري المعاصر وفي أحداث التغيرات الجذرية (الراديكالية) اكتفاء بتبني أسلوب التغيير البطيء الأكثر ضمانا .

وبالرغم من أن هذه (الدعاوى) قد تخافت صوتها مع الزمن لأنها ، أولا ، لم تكن على علم تام بحالة علم الاجتماع في مصر التي كانت ولا تزال رائدة الدول العربية في تدريسه واستخدامه لبحث كثير من الظواهر الاجتماعية فيها ، وثانيا ، لقصورها عن الكشف عن التنظيرات العلمية التراثية في ميدان العلم (وأقصد بالذات مقدمة عبد الرحمن بن خلدون) وكله يكشف عن قصور في الرؤية والتحليل ولا شك ، فإن الشيء الهام هنا على أي الأحوال ، هو ضرورة الحذر - خاصة بين العلماء - عندما يتعلق الأمر بالحكم والتقدير .

وقد يجربنا هذا للدخول في تفاصيل أسباب ذلك ، ولكن من الحقائق الهامة أن النظرة لابد وأن تكون أكثر رحابة وشمولا لتحيط بإنتاجي العلمي بأكمله . وهذا - للأسف - ما لا نفعله أبدا عندما نتصدى للحديث عن العلم والعلماء . وحتى تكون الصورة أكثر وضوحا أسارع فأقول أن هذا الانتاج يقع - حتى الآن - في ثلاث مراحل يتعين من ثم الاحاطة بها جميعها على الأقل في خطوطها العريضة كما سأحاول أن أضعها الآن :

المرحلة الأولى : وتبدأ بتحضيرى أطروحة (رسالة) دكتوراة الفلسفة في علم الاجتماع سنة ١٩٤٤ ، والقيام بأول بحث ميدانى في ظاهرة اجتماعية معتلة ، وهى جناح الأحداث في مصر .

ولى في هذه الأطروحة ثلاثة تنظيرات ، أحدها حول الوعي المصرى للعدالة ، وثانيها عن التمييز الجناحى في المدينة (المعروف بمناطق تكاثر الأحداث وأجنادهم) ، وثالثها عن التحليل الطبقي للجناح . وكلها تنظيرات أصيلة مبتكرة ، لا في مصر وحدها ، بل في النطاق العالمى . وقد استغرقت هذه المرحلة اثنتى عشرة سنة ، انتهت سنة ١٩٥٥ . وفى هذه المرحلة وضعت خطة الدراسة ومناهج موادها بالمعهد العالى للخدمة الاجتماعية للفتيات الذى أنشأته وزارة المعارف (التعليم الآن) سنة ١٩٤٦ ، وعينت في هذا المعهد في سبتمبر من السنة نفسها وفى هذه المرحلة أيضا عينت في المعهد العالى للعلوم الاجتماعية بكلية الآداب ، جامعة الاسكندرية في سبتمبر ١٩٤٨ ، باقتراح من الانثروبولوجى العالمى راندكليف براون ، الذى كان قد سمع عن انجازى العلمى في جامعة لندن ، ثم عينت أمينا لمجلس المعهد حتى انتقالى منه بعد تعيينى في قسم علم النفس والاجتماع بكلية الآداب ، جامعة عين شمس ، في سبتمبر سنة ١٩٥٥ . وقد بدأت المحاضرة في مناهج البحث الاجتماعى وطرائقه ، منذ تعيينى في معهد العلوم الاجتماعية ، كما وجهت اهتمامى الى ميدانى الصناعة والعمال ، والعمران ، فقامت ببحتى الميدانى الكبير فيهما في مدينة الاسكندرية في عامى ١٩٥٤ / ١٩٥٥ كما نشرت مدرستى الاختبارية (الامبيريقية) في البحث الاجتماعى العلمى بين طلاب المعهد ، وذلك باصرارى على أن تكون أطروحة الدبلوم قائمة على بحث ميدانى في ظاهرة من ظواهر المجتمع المصرى . وقد تتلمذ على يدى في هذه الفترة الأساتذة الدكتوراة صفى الدين أبو العز ، وجمال حمدان ، وصبحى عبد الحكيم ، ومحمد رياض وكوثر عبد الرسول في قسم الجغرافيا بكلية الآداب ، جامعة القاهرة ، عندما انتدبت لتدريس علم الاجتماع فيه في السنوات ١٩٤٧ - ١٩٤٩ ، وعاطف غيث في شعبة الدراسات الاجتماعية بقسم الدراسات الفلسفية والاجتماعية بكلية الآداب ، جامعة القاهرة ، عندما كنت منتدبا للتدريس فيه أيضا في السنوات ١٩٤٧ - ١٩٥٠ ، ثم عاطف غيث أيضا ، وعلى إسلام الفار ، وعبد الحميد لطفى ، وقاطمة المصرى ، وعلى علوى شلتوت ، ومصطفى حسنين ، ومحمود الشنيطى ، وغيرهم في معهد العلوم الاجتماعية . وقد نشرت تنظيرى عن الوعي المصرى للعدالة ، في كتابى علم الاجتماع القانونى ، الذى ظهرت طبعته الأولى سنة ١٩٥٢ ، وكان قد ترجمه الى اللغة العربية جمال حمدان بعد تخرجه من قسم الجغرافيا مباشرة ١٩٤٨ .

وتبدأ **المرحلة الثانية** بالنشاط العلمى سنة ١٩٥٦ ، وتستمر مدة أربع عشرة سنة ، أجريت فيها مسحين اجتماعيين هامين ، أحدهما لقسم باب الشعرية (١٩٦٠) ، والاخر لرحلى الباطنية الخطير لشهرته الواسعة في تجارة المخدرات (١٩٦٦) . وعينت في بداية هذه الفترة

(ندبا بعض الوقت) رئيسا لقسم بحوث الجريمة للمعهد القومى للبحوث الجنائية ، الذى تحول الى المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية وانتقل الى ميناء الحالى سنة ١٩٦٠ ، واصبحت مستشارا للبحوث الاجتماعية فيه ، كما عينت عضوا في مجلس ادارته سنة ١٩٦٢ ، واستمرت عضويته فيه حتى اواخر سنة ١٩٨٣ ، عندما أصبحت الدكتورة آمال عثمان رئيسة لمجلس الادارة ، بوصفها وزيرة للشئون الاجتماعية ، بعد بلوغ الاستاذ الدكتور احمد خليفة ، الرئيس السابق ، سن التقاعد . وقد كانت الأنسة آمال عثمان ، في بداية تعيينها بالمعهد القومى للبحوث الجنائية في اواخر الخمسينيات سكرتيرة لقسم بحوث الجريمة الذى كنت رئيسا له .

ومن أهم البحوث التى أشرفت عليها في المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية في هذه المرحلة ، بحث البغاء في مدينة القاهرة ، والمسح الاجتماعى لمنطقة أسوان ، وكان سيد عويس مساعدا في فيه ، وبحث تنمية المجتمع النوبى الجديد ، وكان احمد أبو زيد مساعدا في فيه ، ثم بحث تنمية المجتمع الريفي ، المعروف بمسح القرى الست ، وكان عاطف غيث مساعدا في فيه . وفي هذه المرحلة الثانية أيضا نشرت لي باللغة الانجليزية بحوث تنظيرية أصيلة : (١) « الطبقات المتوسطة في مصر » ، مجلة مصر المعاصرة ، عدد ٢٨٨ ، أبريل ١٩٥٧ ، وكنت قد قدمته في ندوة علمية في مدينة زغرب بيوغوسلافيا (أبريل ١٩٥٦) ، (٢) « ود التحليل الاجتماعى للشخصية » : « اتجاه جديد في فهم السلوك البشرى » ، الذى قدمته في المؤتمر الدولى التاسع عشر لعلم الاجتماع (بإشراف المعهد الدولى لعلم الاجتماع وجامعة المكسيك) بمدينة المكسيك ، أغسطس ١٩٦٠ ، ونشر في كتاب أعمال المؤتمر ، (٣) « دور الاسلام في التنمية الاجتماعية - الاقتصادية في جمهورية مصر العربية » ، الذى قدمته في المؤتمر الدولى الخامس لعلم الاجتماع (بإشراف الجمعية الدولية لعلم الاجتماع وجامعة واشنطن) بمدينة واشنطن ، أغسطس ١٩٦٢ ، ونشر في كتاب أعمال المؤتمر ، سنة ١٩٦٤ ، الجزء الثالث .

وفي هذه المرحلة أيضا نشر لي المقال الذى أشرفت اليه سابقا ، « تطور المدرسة الفكرية لعلم الاجتماع في مصر منذ سنة ١٩٥٢ » ، يناير ١٩٦٤ ، ذلك المقال الذى كثيرا ما يشار اليه في نقد انتاجى العلمى ، علما بأنه قد مضى على نشره أكثر من عشرين عاما ، وأن أرائى المذكورة فيه تصدق على تطور المدرسة الفكرية لعلم الاجتماع حتى سنة ١٩٦٢ ، الذى كتبت فيه . ولذلك لا يكتمل المنظور الاجتماعى العلمى لانتاجى وعطائى الا اذا شمل ما تبقى من هذه المرحلة ، وهو ست سنوات ، وأيضا المرحلة الثالثة وطولها سبع عشرة سنة .

وفي هذه المرحلة الثانية أيضا ، أدخلت مادة دراسة المجتمع المصرى في خطة الدراسة الثانوية سنة ١٩٥٤ ، تنفيذا لاقتراح كنت قدمته سنة ١٩٤٧ الى المستشار الفنى المساعد لوزارة المعارف (التعليم الآن) ، وكان الهدف منه دراسة الجماعات الريفية والحضرية التى

يتكون منها المجتمع المصرى ، بالطرائق المسحية ، والأحصائية والرصدية (اى الملاحظة والتسجيل) . ولذلك عينت مقررًا للجنة وضع مناهج هذه المادة الجديدة ، ولجنة تأليف الكتاب المدرسى الرسمى فيها . كما ألقت وحدى فيها كتابًا صغيرًا عنوانه : دراسة المجتمع : منهاج وطريقة ، نشرت سنة ١٩٥٤ ، ثم أعدت طبعه بعد أن أضيفت اليه فصلاً بعنوان : تحليل الدراسة النظرية ، ونشر لى بعنوان جديد : دراسة المجتمع نظريًا وعمليًا . ولما كنت قد عينت أيضًا مقررًا للجنة وضع منهاج مادة علم الاجتماع ، التى قررت للتدريس بالصف الثانى والثالث فى القسم الأدبى بدءًا بسنتى ١٩٥٤ / ١٩٥٥ ، فقد أسهمت أيضًا مع أعضاء اللجنة نفسها فى تأليف كتاب مدرسى من جزئين فى علم الاجتماع نشرتهما وزارة المعارف (التعليم) سنتى ١٩٥٥ و ١٩٥٦ متتاليين . وهذا هو عطائى فى علم الاجتماع ودراسة الجماعة فى المرحلة الثانوية ، الذى شغلت به فى المرحلة الثانية من نشاطى العلمى . أما العطاء الآخر فكان فى جامعة بيروت العربية التى أعرت اليها فى أكتوبر ١٩٦٨ ، وعينت عميدًا لكلية الآداب ورئيسًا لقسم الدراسات الفلسفية والاجتماعية ، الذى فرعته سنة ١٩٧٠ الى فرعين فى الصنفين الثالث والرابع ، فرع للفلسفة وعلم النفس وفرع لعلم الاجتماع ، جعلت خطة الدراسة فيه شبيهة الى درجة كبيرة بخطة الدراسة فى فرع علم الاجتماع بكلية الآداب بجامعة عين شمس ، التى كنت قد أسهمت فى تعديلها .

وفى المرحلة الثانية هذه ، عينت عضواً فى اللجنة الثلاثية لمعجم العلوم الاجتماعية. فى مجمع اللغة العربية ، وفق رغبة اليونسكو التى طلبت من الأمين العام للمجمع ، أن أكون المسئول العلمى عن مصطلحاته . ولذلك عينت مقرر اللجنة المعجم فى المؤتمر العام للمجمع ، سنة ١٩٦٧ ، وقمت بالرد على تساؤلات الأعضاء بخصوص بعض المصطلحات .

وفى هذه المرحلة أيضا ، رشحتنى الدولة فى انتخابات لجنة السكان ، المنبثقة عن المجلس الاجتماعى والاقتصادى بهيئة الأمم المتحدة ، التى أجريت فى أوائل خريف ١٩٦٧ ، وتم انتخابى فى نيويورك عضواً فى هذه اللجنة لمدة أربع سنوات ، واشتركت فى اجتماعها الخامس عشر الذى عقد فى مقر هيئة الأمم فى مدينة جنيف ، فى خريف ١٩٦٩ ، وعرضت فيه فكرة جديدة ، نقدت فيها التركيز على الزوجة وحدها فى تنظيم الأسرة بتحديد نسلها ، وهكذا تحمل وحدها عبء حل مشكلة تضخم السكان ، على الرغم من أن للحبة واللؤلؤ نتائجهما السيئة فى صحتها الجنسية والنفسية ، ومن أنها تكون نصف المجتمع . واقترحت أن يكون للزوج دور إيجابى ، فيستخدم موانع مناسبة له ، وبذلك يعفى الزوجة من هذه المتاعب الصحية ، التى تنعكس آثارها بالتالى على حياتهما الزوجية والأسرية . وقد أهتمت مندوبات الجمعيات النسائية ، التى حضرت جلسات المؤتمر كمرافقات ، باقتراحى هذا وطيرته الى مراكزها .

أما المرحلة الثالثة من انتاجي العلمي ، فقد بدأت سنة ١٩٧٠ واستقرت حتى يومنا هذا
حوالي تسع عشرة سنة ، وتمتاز بتجبر ثلاث قضايا جديدة بالغة الأهمية وهي قضية تحقيق
الهوية ، وقضية دراسة التراث الاجتماعي العربي بوعي حديث ، وقضية النظرية الاجتماعية
العربية .

وترجع عنيتي بقضية تحقيق الهوية ، الى ما لمست في الكثرة الغالبة من أعضاء هيئة
التدريس في الجامعات المصرية والعربية الأخرى ، من الانبهار الشديد بأراء نظرائهم الاجانب ،
سواء من الكتلة الشرقية أو الغربية ، والنقل عنهم اقتباسا أو سرقة ، وذلك لشعورهم بما هم
عليه من الدونية العلمية ، تحقيقا للقانون الاجتماعي الذي صاغه شيخنا عبد الرحمن بن
خلدون ، منذ ستة قرون ، وهو أن المفلوب مولع أبدا بتقليد الغالب . وهذا ما أطلقت عليه
تعبير : فقدان الهوية ، وأبرزته في أوراق بحثية قدمتها في أكثر من مؤتمر علمي .

أما القضية الثانية المتعلقة بدراسة التراث الاجتماعي العربي بوعي حديث ، فقد
شغلت بها أولا في المرحلة الأولى ، عند كتابتي فصل الوعي المصري للعدالة ، الذي تناولت فيه
نظام العدالة الجنائية ووعي المصريين لها ، منذ الفتح العثماني حتى منتصف القرن
العشرين . بقصد استنباطه من النصوص التاريخية في الحقب المختلفة ، ومقارنته بما كان
سائدا في العصور القديمة السابقة ، الفرعونية واليونانية والرومانية ، ثم بما ساد في
الثلاثينيات والأربعينيات من القرن الحالي وشغلت بها في المرحلة الثانية عندما قدمت ورقة بحث
بعنوان المنهج الوضعي عند الفزالي في مؤتمر عن أعماله عقد في دمشق ، سنة ١٩٦٠ أيام
الوحدة ، ثم عندما اشتركت في المهرجان العلمي لابن خلدون ، الذي أقامه المركز القومي
للبحوث الاجتماعية والجنائية في أوائل يناير ١٩٦٢ ، وكان عنوان بحثي : « منهج البحث
العلمي في مقدمة ابن خلدون » وكذلك عندما كنت استاذا زائرا مدة شهر في شتاء ١٩٦٧ /
١٩٦٨ ، في جامعة أم درمان الإسلامية ، وأسهمت بورقة بحث بعنوان « القرآن ومنهج البحث
العلمي » في المؤتمر الذي عقدته الجامعة بمناسبة مرور أربعة عشر قرنا على نزول القرآن
الكريم .

وقد انطلقت في هذا الاتجاه التراثي في المرحلة الثالثة من إنتاجي ، فالتفت كتابا بعنوان
علم الاجتماع الخلدوني : قواعد المنهج (نشر سنة ١٩٧٢) وأسهمت بورقة بحث بعنوان
« منهج البحث عند أبي الفداء » ، في مؤتمر عقد لتخليد ذكره في دمشق وحماه ، سنة ١٩٧٤ ،
ومحاضرة عامة بعنوان « أصول الاجتماع في القرآن » ألقيتها في كلية الشريعة بدعوة من
جامعة الامام محمد بن سعود الإسلامية ، سنة ١٩٧٧ ، وورقة بحث بعنوان « البدو والحضر
في مقدمة ابن خلدون » ألقيتها في بلدة يوسعادة المعروفة ببوابة الصحراء في الجزائر ، في ندوة
علمية عن البداوة في مقدمة ابن خلدون ، أكتوبر ١٩٨٣ ، وورقة بحث عنوانها « تصنيف

العلوم في الحضارة العربية الاسلامية واصنافها في مقدمة ابن خلدون « في ملتقى علمي حول فكر ابن خلدون ، عقد في مدينة تونس ، أكتوبر ١٩٨٥ ، وأخيرا ورقة بحث عنوانها : مصادر التنظير الخلدوني من القرآن والحديث » ، أسهمت بها في الملتقى الدولي الثاني عن عبد الرحمن بن خلدون ، الذي أقيم في يوليو ١٩٨٦ في المكان الذي كانت فيه قلعة ابن سلامة ، في توغوزت بالقرب من بلدة فرنده ، التي تبعد ثلاثمائة وعشرين كيلومترا عن مدينة الجزائر .

أما القضية الثالثة التي شغلت بها تنظيرا وكتابة ومحاضرة ، فتتعلق بالنظرية الاجتماعية العربية ، التي دارت بخصوصها تساؤلات كثيرة ، ليس بين أساتذة علم الاجتماع العرب فحسب ، بل أيضا بين الأساتذة الغربيين ، الذين يهدفون الى بيان عجز العرب عن التنظير العام ، وقهر علمائهم على التبعية الأجنبية ، تعميقا لاغترابهم عن مجتمعاتهم وتراثها الفني ، وافقادا لهويتهم .

لكني بعد تدبر طويل في هذه القضية البالغة الأهمية ، وبعد تحليل الفكرة المحورية في تنظير العلماء العرب ، حول جوهر التفاعل الاجتماعي في العلاقات الاجتماعية ، كالآلة عند الغزالي ، والآلة الجامعة عند الماوردي ، والعصبية عند ابن خلدون ، وجدت أن هذه الأفكار المحورية ، تفيد في تفسير العلاقات البشرية ، في نطاق محدود كمجموعة الأسرة والجماعات الريفية والحضرية ، وبخاصة في تنظير ابن خلدون المتطور في العصبية ، وهي الآلة الجامعة للأغلبية حول شخص متميز ، فتجعل منه خليفة أو ملكا أو حاكما .

وبالبحث وأعمال الفكر رأيت أن التفاعل الاجتماعي ، سواء بين الأفراد أو الجماعات أو الدول ، يقوم على عاطفة متبادلة ، وهي الولاء المتبادل بين اثنين ، كل منهما إلى الآخر أو مولى له ، وهذا تفاعل يختص به فعل الولاء . فالزوج إلى زوجته وهي بدورها وليته ، والوالدون أولياء ذريتهم وهم بدورهم أولياء والديهم ، والمعلم إلى تلاميذه وهم بدورهم أولياؤه ، وزعيم الحزب إلى أعضائه الذين هم بدورهم أولياؤه . ويتقاسم العالم دولتان عظيمتان ليس بينهما ولاء ، وكل منهما ترى نفسها ندا للآخرى ، ولكل منهما توابع هي مواليتها ، وكل منهما مولاة لتوابعها . ومظاهر الولاء الأساسية نفع ، وسند ، ونصرة ، وحماية ، ورعاية من كل من الطرفين للآخر . ومن أسباب مشاكل التفاعل ضعف الولاء أو انعدامه ، نتيجة ضعف مظاهر الولاء أو انعدامها ، أو الشعور والاقتناع بذلك ، أو بأنه ليس بالقدر المتوقع . وهكذا تكون الولائية نظرية عامة للتفاعل الاجتماعي .



إن علاقة علم الاجتماع بالمشكلات الاجتماعية كانت دائما - وما زالت - في موقع القلب من اهتماماتي وعمومي . وإذا كنت قد حاولت حتى الآن أن ألقى نظرة على ما قدمته من كتابات

ودراسات وبحوث ، فإن احدى الملاحظات التى عنت لى اننى قد سعت - مع ذلك - إلى أن أشرح الأسباب التى دفعتنى إلى أن آخذ هذا الاتجاه أو ذاك وأن أنجز فيه ما أنجزت .

وبالرغم من اعتقادى بأنه يصعب تماما على الكاتب أو المفكر أن يكون هو نفسه أفضل من يحكم على أعماله أو يقيمها أو حتى أن يبرز بشكل سليم المنطق الذى ساقه الى أن يكتب ما كتب ، فإن الشيء الذى يبدو لى اليوم كحقيقة مزعجة أنه بعد كل هذه المسيرة الطويلة التى قطعها علم الاجتماع فى مصر ، وفى مجاله من الاسهامات الجادة الشيء الكثير بكل تأكيد ، يكون الحصاد مع ذلك ما نسمعه من أن العلم يعيش فى الوقت الحاضر أزمة عاتية تمسك بتلابيبه وتكاد تذهب بانفاسه . فالملحوظ أن ثمة كثرة كثيرة من الاساتذة وإن هناك آلاف مؤلفه من الطلاب وعشرات أقسام الاجتماع ومعاهد وكليات الخدمة الاجتماعية على امتداد رقعة بلادنا ، أضف الى ذلك مراكز عديدة للبحوث والدراسة والتخطيط . ولكن كل هذا إنما يمثلون فى النهاية كيانا مترهلا متضخما بكثرة من الحاجة الحقيقية إليه ، علاوة على أنه كيان مفكك لا يربط التواصل الشخصى أو التنظيمى بين أفرادهِ . والأهم من كل ذلك دور هزيل متخاذل فى فهم مشكلات الواقع الاجتماعى القائم ، ومشاركة أقل ما توصف به أنها مققاسة ومتراجعة .

ونزولا على ما سبقت أن المحت اليه فى بعض حديثى عن منهجى فى الدراسة والتحليل فإن العلاقة بين التشخيص والعلاج تبدو بالنسبة لى كلا متكاملة . وبعد اشتغال بعلم الاجتماع يقترب من نصف قرن يكون من المؤلم حقا أن يصبح علم الاجتماع على هذه الحالة . ولكن المتتبع لنمو العلم فى مصر فى هذه الحقبة الطويلة التى قاربت خمسين عاما ، لابد سيحكم على الكم الكبير فى ميادين تدريسه والتأليف فيه والافادة منه فى بحث الظواهر الاجتماعية السليمة والمعتلة بأنه كم يفتقر فى كثير من مظاهره الى الكيف الذى يجعل فاعلياته أعمق أثرا فى الميادين الثلاثة المذكورة .

وفى اعتقادى أن هذا الافتقار المحفوظ هو سبب أزمة علم الاجتماع فى الوقت الحاضر وافتقار الكم الى الكيف قد أدى الى ترهل لافتن لنظر الباحث الواعى المدقق كما أدى الى تدنى المستوى تدريسا وتاليا وبحثا . وذلك لسيادة مبدأ « بذل أقل مجهود والمطالبة بأكثر مردود » ، الذى أصبح يتمسك به الطلاب ، والأساتذة ، والباحثون . فالطلاب ، إن اهتموا ، يقرأون الكتاب المقرر ، ويطلبون بالحاح حذف قسم منه ، وفق العرف السائد الذى أعترف به رسميا ، وأغلب الاساتذة يالفون كتباً منقولة من الكتب الأجنبية ، بدون الاشارة الى مصادرهما ، وكثيرا ما يحشونها بأقوال الاساتذة الأجانب وآرائهم ، وهم لا يعون خطورة ذلك ، من حيث فقد هويتهم المصرية ، وأوراق الطلاب بأسماء وأقوال أساتذة كثير منهم متوسطو التفكير ، وتربيتهم على التبعية الفكرية للأجانب ، وإبعادهم عن التراث المصرى والعربى . أما الباحثون فهم فقراء فى التفكير النهجى السليم .

والسبيل الى الخروج من الازمة وتجاوزها ، يكون بالعدول عن سياسة الكم ، الى سياسة الكيف ، وما تتطلبه من جدية ، وأمانة ، ومثابرة ، وسعة اطلاع ، وتعمق ، وطموح ووعى بالأخلاق الحسنة السائدة في الميادين العلمية ذات المستوى الرفيع ، وذلك في مرحلة الطلب والتدريب ، ومرحلة التدريس والبحث والتأليف .

وعلى الرغم من أن هناك من يذهب عند تشخيصه للملامح أزمة علم الاجتماع في مصر وكذلك في الوطن العربي على امتداده الى أن فشل جميع المحاولات التي استهدفت جمع شمل علماء الاجتماع المصريين في إطار تنظيم مهني علمي واحد يمثل واحداً من أهم هذه الملامح ، ويضربون على ذلك مثالا بذاته هو أن الجمعية المصرية لعلم الاجتماع قد أنشئت ثلاث مرات ، مرة في أواخر الاربعينيات (برئاسة د . علي عبد الواحد واقي ، وكنت أنا أمينها) ، ومرة في أوائل السبعينيات (برئاسة د . أحمد أبو زيد) ومرة ثالثة في أواخر السبعينيات (برئاسة د . عاطف غيث) . وفي المرات الثلاث يقولون أن تلك الجمعية ولدت ميتة ، فلم تثمر انجازاً واحداً لصالح هذا العلم والمشتغلين به ، ولم تحقق أى شيء على الإطلاق ، وكله لا يخلو من كثير من الصدق في الواقع ، إلا أنني مازلت اعتقد أن هذه نظرة جزئية وقاصرة لأن الموقف على المستوى العربي ، لا يختلف عن ذلك كثيراً ، فهناك منظمة تطوير العلوم الاجتماعية في الشرق الأوسط ، التي ماتت في عهدها ، وهناك أيضاً اتحاد الاجتماعيين العرب في بغداد ، وكذلك الجمعية العربية للاجتماعيين في تونس ، كما توجد في الوقت نفسه جماعة ثالثة تنشط الآن بهمة لتجاوز التنظيمين الفاشلين (في رأى هذا الفريق) وأنشاء تنظيم جديد أكثر فاعلية !

ولئن كان الحال كذلك - وأنه كذلك بالفعل - فيكون السؤال الملح إذن هو عن أسباب هذا الموقف الفريد بين أناس المفروض أن همهم الأول هو التنظيم والاجتماع ؟

ويبدو وكأن هناك أسباب كثيرة متنوعة لهذا الموقف الفريد المخزى ، الذي يعد ملمحاً سيئاً لأزمة علم الاجتماع ، ليس - كما قلت - في مصر فحسب ، بل أيضاً في البلاد العربية مشرقاً ومغرباً . ومن أبرز هذه الأسباب الفردية التي يربى عليها الانسان المصري والعربي ، فتجعلها أثنان لا يجتمع بغيره أو يتعاون معه إلا لأرباب شخصي ، حتى إذا ما تحقق له ما يريد ابتعد عنه وعاد الى فرديته ، ظاناً أن هذا الأسلوب يخفي أسراراً ونشاطه ، وما ينطوى عليه من مساوئ واعتداءات ، فهو لذلك يؤثر التعتيم الذي يساعده في التعمية .

ويلى هذا السبب في فاعليته ويرتبط به ، سبب يبرز آخر وهو العزوف عن اتباع العلماء الكبار البارزين في علم الاجتماع أو أى من العلوم الاجتماعية الأخرى القريبة منه . والعلم ، كما نعرف جميعنا مبنى على الاتباع ، ليتعلم التابع مما علم العالم رشداً في ميدان تخصصه . ومرد هذا العزوف هو الظن الجاهل المبني على غفله ، بأن الاتباع في العلم تبعية ، وتاريخ العلوم

يثبت خطأ ذلك . والاتباع ، كما هو معروف ، يدفع الى بذل جهد علمي كبير ، بحثا عن المصادر ، واطلاعا مستوعبا ، ومناقشة واعية ، لكى يفيد ممن يتبع من العلماء ويقرأ له . ويفسر ذلك التناثر الموجود بين علماء الاجتماع في المجتمع العربى الواحد ، وعدم ثقة بعضهم ببعض ، لانهم يفتقرون الى اخلاقيات الاتباع ، التى تؤلف بين قلوب المربردين ، وتجعلهم يؤمنون بأنه فوق كل ذى علم عليم .

ولكن مسألة التبعية هذه تقودنا بدورها إلى منظور آخر للمشكلة حيث من الواضح تماما أن تبعية المفكرين والدارسين الاجتماعيين المصريين - أو أغلبهم - للفكر الاجتماعى الغربى وكذلك التزامهم بالمناهج والمفاهيم الغربية ، خاصة الامريكىة قد أدى الى اغتراب علماء الاجتماع المصريين عن واقعهم الذى يفترض أنه شاغلهم الاساسى ، بل الأوحد . وكانت نتيجة هذه التبعية القضاء على فرص بلورة موقف أصيل لعلم الاجتماع المصرى ، يتيح له فرصة الاسهام فى التراث العالمى .

والنموذج المشرق الذى يمكن أن نسوقه هنا لقدرة علماء الاجتماع فى بلاد نامية على تقديم اسهام نظرى ومنهجي أصيل للفكر الاجتماعى العالمى تلك الانجازات التى حققها علماء الاجتماع فى بعض دول أمريكا اللاتينية وفى الهند ، وتلك بلاد أحدث اهتماما وعهدا بدراسة علم الاجتماع .

والقضية كما اطرحها هنا من الواضح أنها ليست ذات طابع جدلى أو مما يفسح المجال للتفلسف بها لأن التبعية للفكر الاجتماعى السائد فى مجتمعات الكتلة الشرقية أو الكتلة الغربية من المؤكد أنها تفقد التابعين هويتهم المصرية أو العربية ، وتجعلهم بانيهارهم بفكرهم يفتربون عن واقع الحياة بمجتمعاتهم ، التى تسير فى عملية تنمية اجتماعية - اقتصادية شاملة متكاملة سريعة . والتنمية المجدية ، من وجهة النظر التى ادعولها بين طلابى يجب أن تكون تنمية اساسية ، تنبثق من القوى الاساسية فى المجتمع ، ويتم انجازها بعملهم وكفاحهم ، لتحقيق اهدافهم وتبلغهم آمالهم .

وتتطلب التنمية الاساسية ، وفق مواصفاتها الثلاث هذه ، معرفة حاجات افراد المجموعات والجماعات الاجتماعية ، وما لديهم من امكانيات طبيعية وبشرية ومادية ، ومدى ما يمكن تحقيقه بها ، وكيفية سد النقص الناجم عن قصور هذه الامكانيات . أما افكار التنمية التى يبنيها العلماء الاجانب فى اذهان تابعيهم ، فهى إما افكار نظرية مكتبية ، تنجم عنها اضرار كثيرة عند تطبيقها ، أو افكار تخدم مصالح الرأسمالية الغربية ، أو عقائدية الاشتراكية الشرقية ، ولا تنسجم بأى حال مع القيم السائدة فى المجتمع المصرى والمجتمعات العربية الأخرى . ولا شك فى أنه ، من ثنائى البحث العلمى لواقع هذه المجتمعات المنفردة بقميها وأوضاعها وتراثها وتاريخها ، ومن خلال تطبيق ما توحى به نتائج البحوث المختلفة من تنظيرات ، يمكن التوصل الى اسهام نظرى ومنهجي أصيل فى الفكر الاجتماعى العالمى .

وبعد ... ولكى لا يكون حديثنا كله تباكيا على علم الاجتماع في مصر لابد أن نشير
بوضوح الى أن هذا العلم يعانى أزمات تتجاوز المستوى المحلي ، وتكبل حركته وتوقى تقدمه ،
من أبرزها أزمة التنظير في علم الاجتماع المعاصر .

وهنا يلزم القول عموما بأن فلسفة المنهج في علم الاجتماع تعاني من تخلف نسبي
شديد ، بالقياس الى طرق وأساليب جمع المادة والقياس . ومع التسليم بذلك تماما إلا أنه يجب
الا نخلط بين الميدانين لأنهما على جانب كبير من التميز والاختلاف .

فموضوع فلسفة المنهج ينصب على تحليل طريقة العمل العلمية في علم الاجتماع . وهو
لذلك يمتد ليشمل ابتداء من اللقاء الضوء على بعض طرق البحث (من حيث قيمتها ودلالاتها
وجدواها ... الخ) وصولا الى المستويات الأعلى حيث يتصدى للمشكلات المعقدة المتصلة ببناء
النظرية في علم الاجتماع .

فاذا ميزنا في ضوء التراث الحالي والتاريخ الذى قطعه علم الاجتماع بين علم الاجتماع
النظري وتطوير الانساق التصورية المجردة من ناحية ، والبحوث الامبيريقية (الواقعية) التى
تجرى مستقلة عن ذلك نسبيا (والتى كثيرا ما تؤدي الى تحقيق اسهامات بارزة في مجال تطوير
اساليب القياس لا الى تطوير نظرية لعلم الاجتماع) ، فان ميدان فلسفة المنهج العلمى يمتد الى
الميدانين ويربط بينهما في نفس الوقت ، وواجبه أن يسد الثغرة التى تفصل بينهما ، ويقرب
الشقة التى تباعد بين جناحي علم الاجتماع الحقيقي .

واذا كانت تلك هى ملامح الازمة المعاصرة للتنظير في علم الاجتماع المعاصر كما أراها ،
فبديهي أن تكون لها آثار ممتدة الى علم الاجتماع العربى خاصة ، وأن هذا العلم ، كما أكدنا
من قبل ، يعيش على التراث ، ويأخذ عنه مظاهر ضعفه وأمراضه أكثر مما يأخذ منه مظاهر
الصحة والقوة .

بتعبير آخر أود أن أقول أنه إذا كانت ثمة أزمة تنظير في علم الاجتماع ، وأن فلسفة المنهج
فيه تعاني من تخلف نسبي شديد ، بالقياس الى طرائق البحث وأساليبه ووسائل جمع البيانات
وأدواتها التى تحقق لها تقدم كبير فيلزم أن ننتبه في الوقت نفسه إلى حقيقة ما يدور حولنا ،
فالملاحظ أن معظم الجدل حول هذا الموضوع في العالم الغربى ، قد انحصر بين مدرستين
فكريتين في علم الاجتماع ، احدهما كيفية شغلت بما أطلقت عليه عبارة « التنظير الشائع »
والأخرى كمية عنيت بما أسمته « التنظير المحدود » . ولم يقف الأمر عند هذا الحد ، بل انه
تعدى الى التراشق بعبارات نقد قاسية ، فالكيفيون يتهمون الكميين بأنهم مصابون بحواز
الكم وهوس الأرقام والكميون بدورهم يتهمون الكيفيين بأنهم كقراء الحظ في فناجين القهوة
والتحديق في الكرة البللورية .

أما القول الفصل فهو أن كلاماً من التنظير الكيفي والتنظير الكمي لازم لاثراء علم الاجتماع وتقدمه ، ولكن قدرة الباحث تتبدى في اختيار التنظير المناسب للموضوع المناسب واختيار الطريقة المناسبة ، ثم وسيلة جمع البيانات المناسبة . وقد يحتاج الأمر في بعض المشكلات البحثية ، الى استعمال التنظيرين معا ، كل منهما في دائرته ، واستخدام أكثر من طريقة للبحث ، وأكثر من وسيلة وأداة لجمع البيانات .

والأمر الذي يجب الانتباه اليه فيما يتعلق بفلسفة المنهج في علم الاجتماع ، هو أن الذي ينقص المعنيين به تدريساً وبحثاً ، ينحصر في العلم باستخدام القياس ، والاستقراء ، والاستنباط والاستدلال ، في منظورات اجتماعية . والتراث الاجتماعي العربي حافل بمصادر كثيرة ومتنوعة حول هذه العمليات المنطقية ، التي هي أساس فلسفة المنهج في علم الاجتماع ، والتي ان لم بها المعنى بهذا العلم ، سهل عليه التنظير ، واستطاع أن ينفى بنفسه عن التبعية الفكرية للعلماء الأجانب ، وأمكنه تقديم اسهام نظري ومنهجي أصيل للفكر الاجتماعي العالمي .

حسن الساعاتي



اجتماع التنمية بين اشكالية التنظير وخصوصية التطوير

دكتور خضر عبد العظيم أبو قورة

اجتماع التنمية بين اشكالية النظر وخصوصية التطوير

دكتور خضر عبد العظيم ابو قورة

وضعية المشكلة البحثية ومنهج الدراسة

لقد وقع كثير من المنظرين في علم اجتماع التنمية في نفس الخطأ الذى سبق ان وقع فيه إما نوبل كانت (١٧٢٤ - ١٨٠٤) حينما استغرق في البحث عن وسيلة المعرفة وهي العقل . وأغلغ الهدف من البحث وهو الواقع . الواقع من منظور علم الاجتماع حيث المجتمع قاعدته وبنيتها والإنسان وسيلته وغايته في قمته .

تسأل دراستنا تلك هل تم تصويب هذا الخطأ ؟ وإذا كان الجواب بنعم فإلى أى مدى كان التصويب ؟ وإذا كان الجواب بالنفى فمن المسئول عن التقصير ؟ وإلى متى .. ؟ وكيف السبيل إلى المخرج ؟ ما هي العلاقة بين التنمية كظاهرة وقضية وبين المجتمع كبناء وهوية ؟ هل هي علاقة ثابتة ساكنة أم علاقة متبدلة متغيرة . ؟ هل لا يزال اجتماع التنمية أسير قوالب نظرية جامدة جرى صياغتها في مرحلة تاريخية معينة وظروف حضارية واجتماعية محددة خاصة بالمجتمعات الصناعية المتقدمة في بلدان أوروبا الغربية أو الولايات المتحدة الأمريكية ؟ أو الاتحاد السوفيتي لم تخلص ولو نسبيا من هذا الأسر ؟ هل لا زالت المجتمعات النامية في العالم الثالث والرابع والخامس ... الخ تنتمي الى مرحلة من مراحل النمو التي وضعها والت رستو ؟ أو مرحلة من مراحل التحديث الحضارى التي شخصها كلا من موريس هالفاكس وجورج جرفتش ؟ أم الى نمط من أنماط الانتاج الآسيوى التي قال بها كارل ماركس ؟ أم صورة من صور النموذج المثالي لدراسة الأفعال الاجتماعية والتعميمات السوسيولوجية المتولدة من إجراء المقارنات بين الظواهر والتغيرات الاجتماعية التي وضعها ماكس فيبر ؟ أم نتاجا لعلاقة البناء الاجتماعي بالنمو الاقتصادي وما تحدثه تلك العلاقة من تأثير على عمليات التدرج الاجتماعي التي شخصها وحددها برت هوزليتز ؟

تتسامل دراستنا عن موقف المجتمعات النامية من استخدام المنهج العلمي لإجتماع التنمية في بحث وعلاج مشاكلها وقضاياها وتحديد اهدافها وأولويات تلك الاهداف وإذا كان بعض هذه المجتمعات أو معظمها قد كسر (الترمومتر) فهل تم ذلك بعد تشخيص مرض التخلف وعلاجه ؟ أم لا زلنا حيارى في البحث عن طبيعة المرض ونوعيته ؟ ومن هو المريض وهويته ؟ .

تساؤلات كثيرة طرحها دراستنا تلك يتحدد من خلالها إطار مشكلتنا البحثية وتحاول الإجتهد في الإجابة على معظمها أو بعضها في ضوء مجموعة القواعد المنهجية والمعرفية التي توجه مسلك الباحث في علم الإجتماع العام وفروعه ومنها إجتماع التنمية . معتمدين بصورة اساسية على المنهج الاستقرائي النقدي الذي يستخلص آليات الاحداث وتفسيرها ، ويحاول الوقوف على محصلات الوقائع ونتائجها ويعمل على تحليلها بشكل نقدي يبرز الخصائص الفارقة في أنماط الاحداث والعلاقات . آملي ان يرافق هذا الجهد المتواضع في إزاحة مزيد من الستار عن فرع هام من افرع علم الاجتماع وهو إجتماع التنمية ودوره نحو قضية تعتبر واحدة من اخطر قضايا عصرنا الراهن ونعني بها قضية التنمية .

مولد العلم وظروف النشأة الاولى

تعتبر محاولة التنظير الجريئة التي استهدفت دراسة قضية التنمية من منظور سوسيولوجي هي تلك المتمثلة في جهود عالم الاجتماع الفرنسي جورج جيرفيتش Georges Gurvitch من خلال مؤلفه القيم (الرسالة الراهنة لعلم الإجتماع) والذي نشره منذ اكثر من سبع وثلاثين عاما سنة ١٩٥٠ . حيث غذى سوسيولوجيا التنمية بمعلومات فلسفية عميقة ودقيقة في التحليل في محاولات التنظير ، وبصفة خاصة حينما تحدث عن علم الاجتماع في العمق La So-cologie en Profondeur وسوسيولوجيا النظام والتقدم ، ومشكلة القوانين الاجتماعية^(١) هذا على الرغم من انه كانت تعوزه البيانات عن الحقائق والوقائع الاجتماعية^(٢) وحديثه عن التخلف القطاعي في داخل المجتمع نفسه او تخلف مجتمع عن آخر لا يمثل ذلك في تخلف زمني ، ولا تخلف كمي ولكن يمثل في تخلف اجتماعي ثقافي يعوق عملية الصياغة الجديدة المبدعة للمجتمع من نموه وتطوره درجة اعلى في سلم الارتقاء نحو التكامل الاجتماعي سبيل التقدم بل وأداته الرئيسية .

(١) Gurvitch, Georges; La Vocation actuelle de la Sociologie. « T. I., Edition P.U.F. Paris, 1950, P. 35, 57, 66 et suiv.

(2) Dialectique et Sociologie, Ed. Flamorion, Paris, 1962.

ولقد مهد جورج جيرفتش الطريق في عمليه التنظير تلك امام المدرسة الاجتماعية الفرنسية ، فها هو المفكر الفرنسى الفرد سوفي Alfred Sauvy اول من اطلق مصطلح مجتمعات العالم الثالث Societes de Tiers - Monde عام ١٩٥٦ مشيرا الى تلك المجتمعات التى لم تستغرق في الثورة الصناعية اiban القرن التاسع عشر ولا الثورة الاشتراكية في مستهل القرن العشرين . وتلا ذلك مجموعة من الدراسات البحثية القيمة قلم بها كل من جورج بالانتدييه Georges Balandier ولويس فانسان توماس Louis Vincint Thomas والان تورين A. Touraine وبير بوردييه Pierre Bourdieu وجان كلود شامبوردون Jean Claude Chmbordon وايف جوسسولت Yves Goussault وغيرهم كثيرين^(٣) حيث الدراسات التى تتناول الخصائص الاجتماعية لكل من مجتمعات العالمين الاول المتمثل في الدول الصناعية المتقدمة في كل من اوربا الغربية والولايات المتحدة الامريكية وبعض البلدان الاخرى مثل كندا واستراليا واليابان . والثانى بلدان المجموعة الاشتراكية بقيادة الاتحاد السوفيتى ضم مجتمعات العالم الثالث التى تتباين من حيث درجات النمو والتخلف^(٤) .

ولقد قسمت بعض الدراسات مجتمعات انعام الثالث الى ثلاث مجموعات العالم الثالث وهى البلدان ذات المستويات الاقتصادية المناسبة والتقنية الضعيفة والتى تحتاج لدعم في مجال التقنية واستخداماتها وفي تطوير العلوم والبنية الاجتماعية أكثر من حاجتها الى المساعدة المالية وتندرج في هذه المجموعة البلدان المنتجة للمواد الخام ثم بلدان العالم الرابع وهى التى تمتلك المواد الخام بالقدر المناسب الى جانب الكوادر البشرية والهيكل الاقتصادية ولكنها تحتاج الى تدفق نقدي يساعد على اعطاء التنمية الدفعة المناسبة ، العالم الخامس وهو أكثر البلدان تخلفا وهى لا تملك لا المواد الخام ولا الكوادر البشرية ولا يحقق انتاجها الزراعى اكتفاء ذاتيا وبالتالي تتعقد فيها اشكالية التخلف^(٥) .

- (3) Balandier, Georges, Anthropologie Politique, Ed. P.U.F., Paris, 1984.
55 La dir, de, Questions a la Sociologie Francaise, Ed. P.U.F. Paris 1978.
Lefebvre H. De l'explication en economie politique et en Sociologie, Cahiers Internationaux de Sociologie, XXI, Paris, 1956, P. 33 - 35.
- (4) Bachel Ard G. « Les mondarites de la Science dans La Formation de L'espirit Scientifique, Ed, J. Vrin, 4^e ed. Paris, 1965, P. 24 - 34 et 291 - 307.
Sauvy, Alfred, Conjoncture et Prevision economiques. (Q. S. J., Paris, 1977.
Freysaine T. J. Le concept der sous - developpement, Ed. Mouton, Paris, 1986, P. 30, 31, 33.
Hjemslev L. La Theorie Comme defimethodique dans le langage, Ed. de Miruit, Paris, 1966, P. 163 - 167 et 209 - 277.
- (5) Granai G. Le phenomene du changement social et la theorie Sociologique, Cahiers Internationaux de Sociologie, XXXI., Paris, 1964. P. 36 - 37.
Frank A. G. Developpement du sous developpement, Ed. Maspero, Paris, 1969.

ولما كان التخصص يتحدد عادة من خلال حقول البحث ومجالات الإستقصاء الموضوعي حيث نتحدث في مجال علم الاجتماع العام La Sociologie Generale عن رواده وفروعه المتعددة من الاجتماع الاخلاقي والديني الى التربوي والقانوني الى البدوي والريفي والحضري والصناعي الى اجتماع المعرفة واجتماع التنمية ... الخ^(٦) .

وفي ضوء التطورات الكثيرة التي مرت بها النظرية الاجتماعية منذ بداية القرن التاسع عشر والتي جعلت موضوع علم الاجتماع العام يتمتع بمعظم المزايا العلمية التي تتمتع بها العلوم الطبيعية وخاصة بعد ان حقق علماء الاجتماع كثيرا من الانجازات وطموحات أسلافهم بعد ان نجحوا في استعمال الاساليب الموضوعية في البحث وطبقوا المنهج العلمي على معظم الظواهر الاجتماعية التي اهتموا بدراستها . فلقد كانت الازمات الاجتماعية تقدم المادة الدراسية الخام التي يصورها علم الاجتماع في معمله البحثي ويحقق المزيد من الانجازات والنقد في منهج البحث الاجتماعي^(٧) .

ولقد كان الخلل الاقتصادي والاجتماعي والاخلاقي الذي صاحب الحرب العالمية الثانية وما تلاها مما جعل الابصار تتجه صوب علم الاجتماع ماذا هو فاعل وما هو دوره نحو ذلك المرض الاجتماعي المسمى (التخلف) ونحو قضية العصرية والتنمية . وكان الاسهام في علم الاجتماع ممثلا في مولود لفرع جديد هو سوسيولوجيا التنمية - La Sociologie du developpement^(٨) .

فمن واقع المجال الجغرافي لبعض مناطق التخلف واهداف التنمية ومشكلاتها ومناهجها ، واختلاف ذلك تبعا لظروف كل مجتمع ودرجة نموه وتطوره وظروفه الجغرافية والبيئية وغايات التنمية واولوياتها كان مجيء ذلك المولود الاجتماعي الجديدة^(٩) .

موضوع وماهية اجتماع التنمية

هو فرع متخصص من فروع علم الاجتماع يستعمل في منهجه الدراسي الافكار النظرية وطرق البحث التي يتيحها له علم الاجتماع العام ويتخذ من التنمية كواحدة من العمليات

(6) Durkheim, E. La Science sociale et L'action . Ed. P. U. F. Paris, 1970. 8 ed. P. 239.
Gurvitch, Georges. Les Fondateurs Français de la Sociologie Contemporaine : I Saint Simon Sociologie; "Auguste Comte Sociologie, 111 P.-J. Proudhon Sociologie. Cours roneographies, Paris, 1955.

(7) Durkheim, E.

(8) Collectif, Questions a la Sociologie Française, .

(9) INED, « Le Tiers Monde » Sous developpement et developpement, Travaux et document n - 07, Paris 1956.

الاجتماعية الكبرى موضوعا محوريا له حيث لا يعزلها ولا يبعدها عن اطار كل من البناء الاجتماعى Structure Sociale بحيث لا تتفصل عن السياق الاجتماعى للمجتمع الذى تجرى فيه تلك العملية الاجتماعية مع غيرها من العمليات العديدة الاخرى . فهي تتأثر وتؤثر بدورها فى معطيات المجتمع القيمية والثقافية والسياسية والاقتصادية ومستويات أدائه ومؤسساته وتنظيماته والاهداف التى يضعها المجتمع لنفسه والاولويات التى يسعى لتحقيقها⁽¹⁰⁾ .

وإذا كانت تلك قضية متسقة مع المنطق الاجتماعى لعملية التغير الاجتماعى فى صورتها الموجبه . إلا ان معظم المجتمعات النامية فى العالم الثالث لم تستوعب هذا المنطق جيدا . وإن استوعبه البعض فلقد كان ذلك بصورة جزئية . وهنا وقف اجتماع التنمية موحدا ومفسرا ومحدرا بأن ثمة خلاف بين التنمية هنا والتنمية هناك ، وبصفة خاصة خلال حقبة السبعينيات فى مجتمعات العالم الاول والثانى أى مجموعة الدول الصناعية المتقدمة التى تركز بشدة على عمليات النمو Croissance بمعناها المحدد أى زيادة الناتج القومى الحقيقى من عام لآخر ومن ثم ارتفاع الدخل القومى والفردى تبعا لذلك ، ذلك لأن هذه المجتمعات وبصفة خاصة مجموعة العالم الاول قد وصلت الى مستويات علمية وصناعية واقتصادية وتكنولوجية مرفعة فى وضعها الراهن ، بعد أن حققت تقدما ملحوظا فى بنيتها الاجتماعية والثقافية والحضرية ونجحت فى إقامة المؤسسات المتخصصة الى جانب مجموعة الاطر Les Cadres التنظيمية والادارية والقانونية ، الى جانب وعى مواطنيها بواجباتهم وحقوقهم وتمرسهم بمسئوليات المساهمة والمشاركة . وتعاضل الدور الذى يقوم به عديد من فروع علم الاجتماع العام ومنها اجتماع المعرفة ، والاجتماع التربوى والتعليمى واجتماع التنظيم والاجتماع الاخلاقى فى عمليات التربية والتنشئة الاجتماعية مما يساعد على حراك المجتمع ككل بديناميكية تيسر عملية التفاعل بين مختلف العمليات الاجتماعية التى تنساب بين اجزائه فى سهولة ويسر .

والوضعية الاجتماعية فى بلدان العالم الثالث متباينة بالنسبة للمعايير السابقة فقد تقتصر الى بعضها ، وتشكو وهنا فى البعض الآخر ، وانخفاضاً فى معدلات أداء البعض الثالث الخ .

موضوع سوسيولوجيا التنمية إذن هو تلك القضية (التنمية) باعتبارها عملية اجتماعية فعالة دائما تنمى كل الامكانيات والطاقة الكامنة فى البناء الاجتماعى للمجتمع ككل بشكل متسق ومتكامل . التنمية فى ذلك الفرع السوسيولوجى عملية داخلية فى نسج المجتمع ، تتخطى مجرد تحقيق نمو مقبول فى الناتج القومى أو الدخل الوطنى او الفردى بل هى فعل

(10) Touraine, Alain, La Sociologie du developpement, dans la Rev. Sociologie du Travail, Paris, Avril 1963.

مجتمعى يهدف الى تحقيق تحولات جوهرية في البنية الاجتماعية في جوانب متعددة ثقافيا وأخلاقيا وعلميا وتكنولوجيا واقتصاديا .

فعل اجتماعى ديناميكي يغذى المجتمع ككل بمعطياته ومؤسساته التى تمكنه من اكتساب قدرات معرفية جديدة تسرله قدرات انتاجية متزايدة بشكل متواصل ومستمر يسمح للمواطنين بالحصول على مستوى معيشى أفضل وظروف حياة أحسن واستمرار ذلك في خط تصاعدي قد يكون صعوده بطيئا في بعض المجتمعات في بعض الاوقات او سريعا في بعضها الآخر . لكنه متحرك دائما لا يفتر ولا يتوقف⁽¹¹⁾ .

وإذا كانت التنمية تجرى في بلدان العالم الاول البلدان الصناعية المتقدمة وبعض بلدان العالم الثانى في حالة من الاستمرارية والتناسق وفي مدى زمنى قصير نسبيا وفي كل ظروف مواتية ، الا ان الحال على عكس ذلك في بلدان العالم الثالث وما دونه حيث تجرى في ظل رياح معاكسة لعدم توافر الكوادر والابنية الاجتماعية والترتيبات المؤسسية والهيكليّة التى تسمح بتحويل التنمية الى عملية مجتمعية شاملة ودائمة وموجهة لايجاد تحولات هيكلية تؤدى الى تكوين قواعد صلبة وإطلاق الطاقات التى يتحقق من خلالها تزايد منظم في قدرات المجتمع في اطار العلاقات الاجتماعية المتوازنة التى تؤكد الارتباط بين مؤسسات المجتمع وهيئاته وتنظيماته وبين قيمه وتقاليده ارتباطا كفيلا قبيل ان يكون ارتباطا كميا⁽¹²⁾ .

ولقد كان للمدرسة السوسيولوجية الفرنسية فضل لا ينكر حينما قرعت الاجراس منذ وقت مبكر على صفة الخصوصية والجوانية للتنمية في منظورها السوسيولوجى ، وحينما اكدت على وجود خلل في العلاقة بين البلدان الصناعية المتقدمة والبلدان النامية حيث تعاملت الاولى مع الثانية على اساس خارجى محض . فالبلدان النامية في العالم الثالث وما تحته هي في نظر البلدان الصناعية المتقدمة مجرد زبون Client يطلب السلاح حينا ، او العلم والتكنولوجيا حينا آخر ، او الغذاء حينا ثالث ، وهذا خطأ اخلاقي واجتماعي وثقافي قبيل ان يكون خطأ علميا .

ولم يكن الخطأ مقصورا على جانب البلدان الصناعية المتقدمة ولكن البلدان النامية أخطأت التقدير هي الاخرى لانها نظرت الى نفسها بنفس المنظار الذى استخدمته البلدان الصناعية المتقدمة مما ادى الى تشويه معالم شخصيتها وبنيتها الاجتماعية التى تدخل ضمن المكونات الرئيسية لمجموعة قيمها التنموية⁽¹³⁾ .

(11) Ziegler, Jean; Sociologie de la nouvelle Afrique, Ed Gallimard, Paris, 1974.

(12) Harbison, A. et Meyers M. La Formation, ele du developpement, Paris, 1979, P. 235.

(13) Balandier, Georges (ed). Le Tier Monde, Sous developpement et developpement, INED, Paris, 1956.

« » Sociologie actuelle de L « Afrique Noire, Dynamique Centrale, Paris, P.U.F. 1983.

وحينما اصر اجتماع التنمية La Sociologie du developpement على حتمية احترام الخصوصية المجتمعية والثقافية للمجتمع وضرورة مراعاة المرحلة التاريخية التي يمر بها المجتمع فلقد كان ذلك مؤشرا موضوعيا على النظرة الحيادية للتاريخ التنموي في أنه لا يمكن ان يكون وان ينحصر في تاريخ أوروبا أو الولايات المتحدة الأمريكية ، كما ان الحضارة الغربية المعاصرة ككل ليست هي الغاية للتقدم العلمي المنشودة كما اكد انه بالنسبة لمجتمعات العالم الثالث فلا يمكن الاعتماد على النظريات الجاهزة والمناهج المستوردة حيث ينبغي على المجتمعات النامية في آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية طرح مشكلاتها التنموية هي من واقع خصوصيته المجتمعية فالتنمية في تلك البلدان تواجه ظروفًا مغايرة عن تلك التي واجهت الغرب . وبالتالي فإنها تطرح أسئلة غير أسئلته ومشكلات غير مشكلاته .

إجتماع التنمية والضرورة العلمية

نتساءل كيف غدا اجتماع التنمية ضرورة علمية لا غنى عنها للمجتمعات النامية والمتقدمة على حد سواء ؟ ونجيب على ذلك التساؤل بأن اجتماع التنمية ضرورة ليس فقط لنجاحها ولكن لاستمرار وجودها ذاته . وذلك من خلال الوقائع التالية : -

ان ظاهرة التنمية تم التعامل معها من خلال اطر اقتصادية حينا ، او سياسية حينا آخر ، او قانونية او إدارية حسب مقتضى الحال اكثر من التعامل معها كحقيقة اجتماعية لها انعكاساتها المتعددة الجوانب في حياة كل مجتمع . ولكن نادرا ما تم التعامل مع تلك الظاهرة بطريقة تكاملية على ارض الواقع الاجتماعى . البعض يتعامل مع الجانب الاقتصادى او الادارى او السياسى او الجغرافى او المالى من خلال سياسات جزئية . وكل طرف يعيش في جزيرة منعزلة عن الاطراف الاخرى .

ولاول مرة ومنذ اكثر من ثلاثين عاما في سنة ١٩٥٦ وبمبادرة في دراسة جماعية لفريق من الباحثين تحت اشراف البروفسير جورج بالاندييه Georges Balandier استاذ الاجتماع بالسوربون - كان موضوعها العالم الثالث التخلف والتنمية ، تم تسليط الاضواء على الظاهرة التنموية نظريا وتطبيقيا . ووضعت تلك الدراسة العلوم الاجتماعية المهتمة بالتنمية امام قضية معقدة غزيرة الروافد متعددة المصبات تتطلب تعاون وتضافر جهود كافة المشتغلين بالعلوم الاجتماعية من خلال فرع علم الاجتماع الجديد حينئذ وهو اجتماع التنمية ، وغدا الاحساس بأهمية ذلك التعاون ضرورة ليس فقط لنجاح التنمية ولكن ايضا لاستمرار وجودها^(١٤) .

(14) Collectif, Le Tier Monde .

وكان الاقتصاديون أكثر استجابة لتلك الدعوة العلمية المنهجية التي وجهها زملاؤهم المتخصصون في علم الاجتماع وضرورة إيجاد قنوات اتصال لضم تلك الجزر المتباعدة بعضها إلى البعض الآخر . وما هو الاقتصادى القديم الضليع ج فريسنيه J. Freyssinet . يطالب من خلال دراسته الممتازة عن مفهوم التخلف بأن هذه الظاهرة يصعب بل يستحيل فهمها وعلاجها دون التعاون المنظم للعلوم الاجتماعية قاطبة من الاقتصاد إلى الاجتماع والانتروبولوجيا ، الجغرافية البشرية ، علم النفس ، الإدارة ، السياسية ، علم السكان . وأى فرع من هذه العلوم ليس بمقدوره ولا بإمكانه أن يقدم تفسيراً علمياً متكاملًا لتلك الظاهرة^(١٥) .

وتلا ذلك عالم آخر في الجغرافيا هو ايف لاقوست Y. Lacoste يوضح في كتابه جغرافية التخلف Geographie du sous - Developpement بأن هذه الظاهرة ذات أبعاد متباينة ، والتكامل في دراستها يتطلب إلى جانب الجغرافيا تعاون الاقتصاد والاجتماع والسكان وعلم وعلم النفس ... الخ^(١٦) . ونفس الحال بالنسبة لعلم السياسة وما هو د. أبتير D. Apter عن علم السياسة والتنمية يؤكد في دراسته على أن التنمية مجال واسع يمس أصول ومكونات العلوم الاجتماعية قاطبة وبصفة خاصة علم الاجتماع وعلم النفس الاجتماعى^(١٧) .

قضية أخرى تبنى دراستها نظرياً وتطبيقياً لويس فانسان توماس استاذ علم الاجتماع بالسوربون حينما تناول مشكلات التطبيق العملي لبرامج التنمية ، مشيراً إلى أن التطبيق العملي يختلف ليس فقط من مجتمع لآخر حسب مرحلة نموه وتطوره ولكن أيضاً باختلاف السياق التاريخي والاجتماعي وما يحدث ذلك من مشكلات جديدة في مجال التطبيق العملي لعمليات التغير العالمى وبخاصة وسائل الانتاج المؤثرة في الابنية الاجتماعية . مما يفرض على اجتماع التنمية متابعة الانساق الجديدة متعددة الاختصاص في الحياة الاجتماعية ودراستها وتقييمها أولاً بأول ، خاصة وأن الابنية الاجتماعية في كل مجتمعات العالم الاول والثانى والثالث وما دون ذلك ليست ن طريقها إلى التغير ولكنها قد تغيرت بالفعل ، تغييرات سريعة وعميقة حسب ظروف كل مجتمع وإن عدم الاحساس بهذا التغير في بعض المجتمعات راجع إلى أن الواقع وما يحدث فيه قد سبق التنظير في عالم اليوم^(١٨) . كما اوضحت دراسة ل. ف توماس

(15) Freyssinet, J. Le Concept du sous developpement, Ed. Mouton, Paris, 1966, P. 29, 30, 31 et suiv.

(16) Lacoste, Yves; Geographie du sous developpement, Ed. P.U.F. Paris, 1965.

(17) Apter A. et Mushl. ss. La Science Politique. Etude du developpement Ri. s.s. Paris, 1972, P. 51, 51, 53.

(18) Thomas Louis Vincetn; Perspective du developpement en Afrique Noire : un Scenario : Le Senegal, Ed Coplexe, Paris, 1978.

التلاحم والترابط بين كل من الاقتصاد والاجتماع في قضية التنمية . حيث لا يمكن ان يوجد فائض اقتصادي بدون مجتمع وتدرج اجتماعي وحراك اجتماعي . كما أنه لا يوجد تدرج وحراك اجتماعي بدون فائض اقتصادي فكلهما مكمل الآخر ولا ينفصل عنه . وينتج عن ذلك بطبيعة الحال نوع من التشابك حينما يقتحم الاقتصاد أرض الاجتماع والعكس صحيح حينما يدخل الاجتماع مجال الاقتصاد . ويحاول كل علم ان يثرى* ويثرى* من الآخر وذلك من خلال الترابط العلمى . ولقد تناول هذه الواقعة بالتحليل عالم الانثروبولوجيا روجيه باستيد R. Bastide في كتابه الانثروبولوجيا التطبيقية حينما كتب يقول (ان اجتماع التنمية Sociologie du developpement هو ذلك العلم المناط به الدراسة المنهجية الموضوعية للتغيرات الحادثة في البناء الاجتماعى نتيجة التغيرات الاقتصادية . كما يدخل في نطاق هذا الفرع السوسيولوجي تعريف وتحليل مقاييس التخلف ذات الصبغة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية كما يدرس العقبات الداخلية والبنوية التى تعترض أو تعوق النمو الاقتصادى للمجتمع ، كما يدخل في نطاقه ايضا دراسة وتحليل العلاقات الدولية وتأثيرها على تكريس التخلف .

اجتماع التنمية والمهام المؤجلة

لماذا تأخر اجتماع التنمية في اخذ مكانه والقيام بمهامه ازاء قضية التنمية ؟ ولماذا تباطأت حيناً وتراخت وجمدت حيناً آخر آليات وفعاليات اجتماع التنمية في بلدان العالم الثالث بصفة خاصة وفي انماط العلاقات التى تربطها ببلدان الدول الصناعية المتقدمة بصفة عامة ؟ باختصار ووضوح لماذا تأجلت مهام اجتماع التنمية ؟ كان ذلك لعوامل واسباب كثيرة من أبرزها ما يلي : -

العوامل التاريخية

في دراستي لتأثير التاريخ على علم اجتماع التنمية فلقد عكفت على الدراسة النقدية للبروفيسور سير جورج كلارك لابتحات أكتون Acton في تقريره القيم عن (تاريخ كمبريدج الحديث The Cambridge Modern History » والذي من خلاله يتسائل كلارك هل يمكن الحصول على التاريخ النهائى ، وهل يمكن ان تكون كل المعلومات في متناول ايدينا ، وهل سيكون في الامكان تقديم التاريخ النهائى في يوم ما ؟ في تصوري ان علم اجتماع التنمية اصطدم بهذا المأزق اكثر من غيره في العلوم الاجتماعية الكثيرة . مازق ان الماضى بوقائعه التاريخية يؤثر لكنه لا يتكرر . ان وقائع الماضى قد وصلت الى العقول البشرية وانه جرى

- * يثرى بضم الياء وكسر الثاء .
- * يثرى بفتح الياء وكسر الثاء .

تصنيعها وتصنيفها ثم تفسيرها من قبل هؤلاء وبالتالي لا يمكن ان تتكون من ذرات جوهرية مجردة لا يقوى شيء على تغييرها . ان التغيير لا نهاية له والتنمية في داخل المجتمع لا يمكن ولا ينبغي ان تشذ عن تلك القاعدة^(١٩) .

والمعوامل التاريخية وجهان الاول التاريخ العام والثاني تاريخ العلوم . فبعد حقبة الخمسينات من هذا القرن وما تلاها من حركات الاستقلال وتحرر كثير من البلدان من قبضة الاستعمار ، فإن قضية التنمية حركت اهتمام كثير من الباحثين الذين ركزوا جهدهم حول الظاهرة الاقتصادية في تفسير التخلف والبحث عن وسائل النمو وآلياته . وصوب علماء الانثروبولوجيا والاجتماع والجغرافيا وعلم النفس في بلدان العالم الثالث اهتمامهم نحو المجال الاقتصادي وكثيرا ما اخلطت نظرتهم تلك بالاعتبارات الايديولوجية . وكان التاريخ والمؤرخون في اكثر التخصصات الاجتماعية استغراقا في تحليل تاريخ العلاقات الاقتصادية بين البلد المستعمر (بكس الميم) والبلد المستعمر (بفتح الميم) . اما عالم الاجتماع فاستغرق هو الآخر في تحليلات الاجتماع الاقتصادي حيث تكونت بفرنسا في اوائل الستينيات ١٩٦٠ اول مدرسة للانثروبولوجيا الاجتماعية التطبيقية التي غلب عليها طابع دراسة العلاقات الاجتماعية الاقتصادية في افريقيا الناطقة بالفرنسية (المستعمرات الفرنسية الافريقية)^(٢٠) .

اما عالم الجغرافيا فلقد استغرق بدوره ايضا في جغرافيا التنمية وبخاصة في افريقيا الاستوائية وغلبت على لغته الصيغة الاقتصادية واصبحت التنمية من وجهة نظر الجغرافيين هي الجغرافيا الاقتصادية^(٢١) واستغرق الجميع في بحث موضوعات الانتاج وتراكمه والتوزيع ، والاستهلاك ومعدلاته .

في هذه المرحلة لم يدفع علم الاجتماع العام La Sociologie Generale بالفرع الجديد وهو علم الاجتماع التنموي قدما الى الازمام واكتفى اجتماع التنمية بالعمليات النظرية لعلاقات القوى الاستعمارية المهيمنة في المجتمعات الصناعية المتقدمة بتوابعها في المستعمرات القديمة وكما يقول المفكر عالم الاقتصاد المصري سمير امين علاقة التبعية بين المركز والمحيط ولقد ظل الاجتماع التنموي في موقف العجز امام ظاهرة التنمية بالقياس الى الاقتصاد وبصفة خاصة كعلم عليه ليس فقط ان يتوصل الى عملية استرجاع فكري عميق يعكس آثار التنمية ومقوماتها التكاملية بما فيها المقوم الاقتصادي بل يحل علاقة هذه المقومات بنوعية المجتمع وخصوصيته

(19) The New Cambridge - Modern history, U.K. 1957. PP. XXIV - XXV.

(٢٠) دراسات كل من جورج بالاندييه عن الكونغولويس فانسان توماس عن السنغال .

(21) D. Salter, Critique de la Geographie du Developpement, C.I.S. Paris, 1976, Vol. LX.

وتأثيره على الظاهرة التنموية وتأثره بها . وفي هذا الصدد فإن جهود المدرسة السوسيولوجية الفرنسية كان لها فضل الريادة على المدارس الاجتماعية المعاصرة في وضع الاساس المنهجي لهذا الفرع الحديث من افرع علم الاجتماع ونعنى به اجتماع التنمية . بدأ ذلك من جهود جورج جيرفنتش وهنرى لوفيفر وجورج بالاندييه ولويس فانسان توماس وآلان تورين خلال عقد الستينيات . تلك الجهود البحثية التي جمعت بين الدراسة النظرية التحليلية والبحوث التطبيقية والتي عكست آثارها العلمية العميقة على ظاهرة التنمية وساهمت في إثراء ذلك الفرع السوسيولوجي الجديد . وفي عقد السبعينيات بدأت الاسهامات العلمية لكل من اسماعيل صبرى عبد الله وسمير امين في مصر وسيلزو فرناندو من البرازيل ومحبوب الحق من الهند واندرية جون فرانك في كندا ، في الاسهام في توسيع الروافد امام اجتماع التنمية وخاصة العلاقة بين ما هو اقتصادى وما هو اجتماعى وتأثيره وتأثره بالتنمية ، وتباين الظواهر التنموية حسب مرحلة التطور التي وصل اليها المجتمع . وفي منتصف السبعينيات بدأ العلم يكتسب ارضا جديدة على الصعيدين النظرى والتطبيقات على حد سواء .

عوامل سياسية

لاسباب سياسية متداخلة أحاطت بحقبة الامبراطوريات الاستعمارية القديمة إبّان القرنين الثامن والتاسع عشر فإن اصحاب القرارات كانوا كثيرا ما يتجهون صوب الاقتصاديين لتشخيص مواقعهم سواء في بلدانهم او في المستعمرات التي تتبعهم . كان الاقتصاد في فترات الضغط الاستعماري هو العامل المحرك للسياسات : حدث ذلك في علاقة بريطانيا مثلا بكل من مصر والهند وعلاقة فرنسا بالجزائر والمغرب والسنغال وهولندا بإندونيسيا وبلجيكا بالكونغو . وإذا ما ظهرت مشكلة جزئية في موضوع التنمية في بلدان المركز او المحيط المركز الاستعماري او المحيط التابع كانت المنفعة ونوع الناتج من المواد الأولية واحجام المصدر منها أو بمعنى اصح المنهوب منها هي الظاهرة الأكثر شيوعا . وبالتالي كانت اللغة الاقتصادية هي اللغة الأكثر انتشارا ومن ثم كانت الحاجة واضحة الى الاقتصاديين أكثر منها الى علماء الاجتماع . كانت الفئة الاولى هي الحاضرة في الميدان وهي التي يطلبها السياسة وتتخذ القرارات .

كان بعض رجال الاقتصاد يتبرع أو يتطوع بالفتوى فيها . ولم يحاول السياسة وتتخذ القرارات فتح الأبواب أمام علم الاجتماع وعلمائه الذين اكتفى معظمهم بوصف الظواهر وتحليل المشكلات ورصد التوقعات من بعيد . القلة اكتفت بالدراسات الميدانية الفردية أو العمل من خلال زملائهم علماء الاقتصاد في مسائل جزئية وقضايا فرعية مما انعكس اثره على علم اجتماع التنمية في فترة حرجية من فترات التكوين وهي النصف الاول من هذا القرن . كان ذلك الموقف مسئولا عن الصورة المشوهة للتنمية حيث حصرتها في اطار (التقنية والاقتصاد) وكان التقنية

والاقتصاد يجريان في كوكب آخر غير كوكبنا الارضى مكون من مجتمعات وشعوب وبلدان وثقافات متباينة وذات مصالح متشابكة ومعقدة وأحيانا متعارضة وعلى الأقل فيما يتعلق بالعلاقة بين البلدان الصناعية المتقدمة وبلدان العالم الثالث .

العوامل المنهجية

بسبب الدور الذى أخذته نظريات التنمية في التعامل مع تلك القضية ومحاولة بعضها وخاصة النظرية الماركسية في التنمية تجسيد الجوانب السوسيولوجية حيناً أو التقليل من أهميتها حيناً آخر ، فلقد حاولت النظرية الماركسية التركيز والتقليد بأن نمط الانتاج هو العنصر الحاكم والمسيطر في تحقيق التنمية بينما انشغل البعض الآخر بأن التنمية تعنى التقدم . والبعض الثالث بأن التنمية تعنى التغير . نمط معين في التغير . والبعض الرابع ان التنمية تعنى التطور . تطور من نوع معين في ظروف معينة الخ تلك الاتجاهات النظرية التى تعاملت مع قضية التنمية من منطلقات منهجية متعددة أضعلت الاستقلالية المنهجية ، حينما أهملت هذه النظريات النواحي المتعلقة بالقيم والمعايير الاجتماعية المرتبطة بتلك القضية وركزت فقط على اشكال الانتاج واحكامه . وحينما اقتحم علم الاجتماع ميدان التنمية مستخدماً أحد الاسلحة العلمية والمنهجية الحديثة وهى أحد فروعها المسمى سوسيولوجيا التنمية Sociologie du développement فلقد اقتحمه من مدخلين منطقيين أحدهما اقتصادى والثانى سوسيولوجى حينما ركز على ان التنمية في مجال البنية الاساسية في قاعدتها المادية العريضة تؤثر كثيراً في مجال البنية الاجتماعية وتتأثر بها في نفس الوقت وتلك واحدة من دروس التاريخ الانسانى لتطور اشكال الانتاج منذ عصور الرق مروراً بمرحلة الاقطاع الى النظامين المعاصرين الرأسمالى والاشتراكى ، حيث أصبح واضحاً ان كافة النظريات التى تحاول تفسير التنمية في أى منظور ومن خلال أى نظام اقتصادى مهما كانت طبيعته فإنها تهتم اهتماماً بالغاً وكبيراً بالاستقصاء السوسيولوجى . ولم يكن مصادفة أن يكون ذلك أحد الاسباب التى أدت بواحد من كبار علماء الاجتماع وهو جورج جيرفنتش بأن يؤكد بأن تلك الحالة سببت مشكلة منهجية أمام الدراسة العلمية للتنمية من منظور سوسيولوجى .

وفي داخل علم الاجتماع نفسه برزت اختلافات منهجية بين مؤيدى فكرة السببية في عملية التنمية وبين أنصار البحث عن الروابط الوظيفية ، ويقدر التأثير السالب لهذه الاختلافات في المدارس الاجتماعية التنموية الا انه كان لها ايضاً نتائج ايجابية تتمثل في استغلال البحث السوسيولوجى التنموى وتقليص تبعيته فروع المعرفة الأخرى المهمة بتلك القضية .

ولقد تزايد تأثير اصحاب الاتجاه الاقتصادى كعنصر أقوى في عملية التنمية وبالتالي أضعاف الاتجاه الاجتماعى بفعل الاضطهاد المراكزية في علم الاجتماع الأمريكى بصفة

خاصة الذى اقام دعائم نظريته السوسولوجية في التنمية من خلال هوزيلتز ومدرسته L'Hoselitz نموذجه المعروف بمدرسته البنوية الوظيفية L'ecole structurefonctionnaliste والتي كانت غير مؤهلة لبناء نموذج متناسق للتغير الاجتماعى . وكان اخفاق نظريات تلك المدرسة راجعا الى قصور كبير في مراعاة الفوارق الدقيقة بين المجتمعات بعضها والبعض الآخر ودرجات التركيز التنموى التى تستوعبها كل منها والتى انصفت بالتمركز الذاتى حول ثقافتها الخاصة تمركزا انصف حينها بالسطحية الساذجة وحينما آخر بالانانية المفرطة في قالب التنمية الراسمالى مما فتح الباب على مصراعيه امام مدرسة جديدة عقب دراسات كل من ل. توماس L. Thomas واندريه جوندرو فرانك A. G. Frank بالإضافة الى آخرين كثيرين مما أبرزوا دور بلدان العالم الثالث على الصعيدين الاجتماعى والاقتصادى في تاريخ العلاقات التنموية الدولية .

وفي أواخر خمسينيات هذا القرن حتى منتصف الستينيات بدأ تأثير الظاهرة الاقتصادية واضحا من جديد في تفسير حالة التخلف . وكان التنمية في مجتمع والتخلف في مجتمع آخر هو أمر واقع بذاته ومعزول عن سياق التاريخ الاجتماعى والاقتصادى والسياسى . ولقد كان للجهود العلمية للمدرسة السوسولوجية التنموية الحديثة دور فعال في توضيح علاقة المركز بالمحيط في قضية التنمية . تلك العلاقة التى أوضحت ضعف حجم النظريات الأمريكية وفلصت كثيرا من أسلحتها المستخدمة في تفسير عمليات التحديث كما أوضحت أيضا كيف كانت تلك النظريات ضحية النظرة الوظيفية وعدم كفاية حجمها في تفسير حركة التغير . وهنا برزت النظرة العلمية والمنهجية من خلال مدرسة جديدة تحاول الالتزام بالحياد بين ما تنادى به الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتى أو بين الرأسمالية والاشتراكية الا وهى مدرسة اجتماع التنمية التى تعتمد على التحليل السوسولوجى للواقع الاجتماعى كما هو في سياقه التاريخى والاقتصادى والسياسى والثقافى . وحينما حاول اجتماع التنمية تقديم مناهج جديدة للعملية التنموية فلقد حاول التسلح بالعلوم الاجتماعية الأخرى وعلى رأسها كل من الاقتصاد وعلم السكان وعلم النفس الاجتماعى وعلم الادارة وعلم السياسة ... الخ .

وخير نموذج لتوضيح ذلك ، الدراسة التى أعدها بوزيريب E. Boserup^(٢٧) والتي دافع فيها عن وجهة نظره في أن نمو السكان وارتفاع كثافتهم كانت عاملا هاما في تاريخ الانسانية والعنصر الرئيسى في التغيرات التى طرأت في عالم الزراعة . عنصرا فرض التحول في التوسع الأفقى في الزراعة الى التوسع الرأسى فيها وما سببه ذلك من تغير اجتماعى . هذه الدراسة ذات الطابع الاقتصادى تقترب وتتلاقى مع دراسة أخرى شهيرة ذات طابع سوسولوجى ونقصد

(22) E. Boserup, Evaluation agraire et pression demographique, Ed Flammarion, Paris, 1970.

بها دراسة العالم الفرنسى اميل دوركايم E. Durkheim التى تفسر التقدم فى تقسم العمل الاجتماعى بالنمو المطرد فى الكثافة السكانية ونشأة المدن الحديثة (٢٣) .

صحيح أن إميل دوركايم تحدث فى عصره عن المورفولوجيا الاجتماعية La morphologie Sociale المستقلة نسبيا وفى حدود ضيقة للغاية عن علم الاجتماع حيث أنه كان يقصد بها المجتمع فى شكله الخارجى ، إلا أن التساند فى التفسير العلمى جوهره واحد وهو التأثير المتبادل بين الظواهر فى العلوم الاجتماعية فى داخل مجتمع معين .

ولقد استطاع علم الاجتماع أن يثبت قواعد الفرع الجديد لاجتماع التنمية من خلال دعامتين رئيسيتين الأولى المشاركة الفعالة فى أجهزة كبرى للبحث العلمى بفريق متناغم من علماء الاجتماع والباحثين الاجتماعيين الذين أخذوا مكانهم الى جانب تخصصات أخرى كثيرة قبيل عملية التشخيص أو التحديد لمشروع معين يراد له القيام فى مجتمع معين وذلك قبيل اتخاذ القرار بتنفيذه . ومعرفة اتجاهات الناس ووجهة نظرهم فى ذلك المشروع أى البلورة العلمية للحقيقة الاجتماعية لذلك المشروع واخضاعها للقياس والتشخيص الموضوعى والمحدد .

الثانية تدخل علم الاجتماع بصورة مباشرة فى تحديد وقياس نتائج مشروع تقنى معين سواء فى مجال التنمية الزراعية أو التنمية الحضرية أو الصحية أو التعليمية من حيث درجة أداء هذه النوعية من التنمية لاهدافها وتحقيقها لغاياتها التى يروجها منها المجتمع حيث أن تقنية التنمية فى أى جانب من الجوانب السابقة محصورة ومحدودة النطاق فيما يراه الفنيون فى اطار تخصصهم : الزراعة ، الصحة ، التعليم مثلا حيث يرون المجتمع من وجهة نظر معينة محدودة بينما يتولى اجتماع التنمية دور المنسق بين القطاعات التنموية المتعددة مضافا إليه التحليل العلمى للحقيقة الاجتماعية . فبدون عالم الاجتماع مضافا الى زملائه فى القطاعات المختلفة تبقى التنمية فى أى قطاع من القطاعات جزئية أو مبتسرة قد ترضى البعض وتحقق مصالحهم بينما تغضب البعض الأخر وتهدد مصالحه أو تترك البعض الثالث فريسة للسلبية أو الملا بمالاة وفى هذا خسارة كبيرة على المدى المتوسط والبعيد . خسارة كبيرة قد لا يراها فى حينها الطبيب أو عالم الاقتصاد الزراعى أو الصناعى أو خبير التعليم . وإن رآها البعض منهم بحكم ثقافتهم العامة فإنه لا يستطيع تحليل وقياس تفاعل المجتمع من منظور سوسيولوجى مع ذلك المشروع . وكما يقول اليكس دو توكفيل Alexis de Tocqueville أن مجتمعنا مشغول بديناميات النمو الاقتصادى والتقدم التقنى من أى باب تقد إليه أو ستفد إليه الحرية والتقدم وجاء

(23) E. Durkheim, Della division du Travail Social' Ed. P.U.F. 8e ed. Paris 1970, P. 239 Vair aussi

« » La Science sociale et L' action. ed P.U.F. Paris, 1970, p. 148.

الجواب من باب علم الاجتماع حينما يفتح الباب على مصراعيه على المجتمع ككل من خلال التعرف على الواقع الاجتماعي المدخل المنهجي لتشخيص الحقيقة الاجتماعية⁽²⁴⁾ .

وكان على اجتماع التنمية أن يحدد الخصوصية السوسولوجية La specificite sociologique للتنمية أيا كان المنطلق الذي تبدأ منه الزراعة أم الصناعة أو كليهما معا أو التعليم . وكان على عائق اجتماع التنمية مهمة شاقة تتمثل في وضع مشروع منهجي للتكامل التنموي ولا يكتفى بمجرد التدخل سواء حينما يطلب منه ذلك من قبل التخصصات الأخرى أو حينما يستدعي لتصويب خلل في قطاع معين من قطاعات التنمية .

على أن اجتماع التنمية هو ذلك الفرع من أفرع علم الاجتماع الذي ينهض بها الإلهي اقترح وتحليل نماذج وإشكال التغير الاجتماعي الناتجة بصورة مباشرة أو غير مباشرة من مبادرات وابتكارات الفاعل الاجتماعي (الهادف الى) الملزم بصياغة مشروع جديد للمجتمع ينقله وينتقل معه خطوة أو خطوات في طريق التقدم . ويركز من خلال ذلك المشروع على ما يعرف (بالجماعات المارة بعمليات التحول) بالجماعات الدينامية وما تملكه من مؤثرات اجتماعية ترتبط بعمليات التنمية وتلتصق مصالحها بنجاح تلك العمليات في جوف التكامل الاجتماعي بين كافة طبقات وفئات المجتمع بصورة يتحقق معها العدل الاجتماعي ويتحقق ذلك في استخدام واحترام منهج اجتماع التنمية في تحليل وشرح وصياغة العلاقات بين عناصر التنمية في زمن معين وقطاع معين في مجتمع معين . وتلك أهم رسالة علمية ينهض بها علم اجتماع التنمية .

اجتماع التنمية بين اشكالية التنظير وخصوصية التطوير

من خلال المعاشية الفكرية القريبة لصاحب هذه الورقة لفترة تزيد على سبع وعشرين عاما مع علم الاجتماع بصفة عامة واجتماع التنمية خاصة حيث الفترة التي قضاهما كباحث بالمرکز القومي الفرنسي للبحث العلمي ثم معمل الاجتماع الصناعي بباريس ١٩٧٢ - ١٩٧٧ وما أتاحت من حوارات ومناظرات لازمها تقييم لباحث ونقد وتقويم لدراسات في مختلف أرجاء المعمورة إبان عقدي الستينيات والسبعينيات وما شهدت من مد وجزر في التجارب التنموية على مستوى العالم بأسره⁽²⁵⁾ كانت تراثا خصبيا يمكن أن نستقي منه في عجلة اطلاله سريعة على اشكالية التنظير وخصوصية التطوير في علم الاجتماعي التنموي والتي كان موضوعها المحوري

(24) R. Aron, Essai sur les libertes. Ed calmann - Levy, Paris, 1965. p. 209.

(25) Francois Perroux « Pour une philosophie du nouveau developpement, Unesco, Paris, 1981. p. 250 - 259.

هو حتمية أن تكون التنمية قضية سوسيولوجية بالدرجة الأولى وأداة من أدوات النسق الاجتماعي الكلي في تحقيق رسالة التقدم مهما تعددت عناصرها اقتصادية أم اجتماعية أم ثقافية أم صناعية أم تكنولوجية ... الخ . ومن ثمار هذه الصورات أنه حينما كان المال أو القلق يعترى بعض علماء الاجتماع والباحثين انتظارا لنتائج البحوث التطبيقية والدراسات الميدانية للبدء في عملية التحليل كان البعض الآخر من زملائهم يذكرهم بمقولة لويس فانسان توماس L. V. Thomas استاذ الاجتماع بالسوريون في نقده لهم أثناء إحدى المناقشات عن إشكالية التنظير في اجتماع التنمية قائلا (اننى انصح السوسيولوجيين بقليل من الصبر وكثير من التواضع) في مواجهة قضية خطيرة كقضية التنظير^(٢٦) وضرورة التفرقة بين النظرية الاجتماعية وطرق تطبيقها .

وتقبل السوسيولوجيون هذه النصيحة من هذا الاخصائى الفرنسى العريق وأخذوا يتقدمون بتعقل وتؤده في الشرح والتضبيب والتحليل لمشكلات اجتماعية كثيرة في مجتمعات متباينة وبيئات مختلفة حينما ومتائلة نسبيا حينما آخر . مع الحرص المستمر على التفرقة بين السوسيولوجيا والايديولوجيا . في الأولى نحن مع العلم الاجتماعي في معمله الخاص والعام . وفي الثانية نحن امام السياسة واليون واسع بين المجالين وإن كان كل منهما يتأثر بالآخر ويؤثر فيه أو يجنى عليه وفق الموقف من احترام الموضوعية أمام المنهج العلمى في البحث الاجتماعي^(٢٧) وعندما نجح علم الاجتماع نجاحا مطردا في جمع الحقائق والاعتماد على الواقع الاجتماعي في فحص النظريات المختلفة وفي تكوين نظريات جديدة ، كان هناك شبه اجماع ، ان البحث دون سند في نظرية أو دون اتجاه إلى نظرية ، ليس إلا نوعا من العبث ، والاستهانة بمقدرات المجتمع . وأن المشككين في النظرية السوسيولوجية والمقللين لأهميتها ، إما لانهم قليلو المعرفة بالعلم من حيث طبيعته ومنهجه وإما مفرضون .

ولقد نجح اجتماع التنمية نجاحا كبيرا في بلدان العالم الأولى (البلدان المتقدمة) حينما أكد على أن غموض النظرية عند البعض يرجع إلى أنها مرتبطة في أذهانهم بكل ما هو بعيد عن الواقع أو الحقيقية . وهذا خطأ منهم وفيهم لا من التنظير . حيث أن المزج بين النظرية الاجتماعية والدراسة العلمية للمجتمع غدت بديهية في منهج البحث الاجتماعي خاصة وأن النظرية تستمد مقوماتها الأساسية من نتائج أبحاث منظمة أجريت في بيئات اجتماعية متعددة . سواء في وقت واحد أو في فترات متباعدة .

(26) L.V. Thomas « Pour une nouvelle stratégie de développement, Ed. P.U.F. Paris, 1977.

(27) Raymond Aron « Les desillusions du Progres, Ed. Calminn - Levy, Paris, 1969, p. 157, 223 et suiv .

والنظرية كمجموعة من القضايا مستندة إلى أفكار محددة كما أن هذه القضايا متسقة الواحدة مع الأخرى على صورة يمكن معها أن نستمد التعميمات عن طريق الاستقراء وهذه القضايا المكونة للنظرية مستقاة من واقع المجال البحثي في المجتمع كما هو كائن ومن ثم فهي فاعلة ومننتجة وتبرز فائدتها من أنها تقود الباحثين إلى مزيد من الملاحظات والتعميمات وإمداد الباحث بالمسالك الهامة للاستقصاء وربط النتائج الجزئية بالعمليات الاضطرابية التي تكون ذات طبيعة مشابهة . وبالتالي تساعد في توفير الوقت والجهد والمال ومن ثم تتحول إلى أداة انتاج فعال بل أداة علمية ليس فقط لمزيد من الانتاج بل لتحسينه وتجويده يوما بعد يوم - وتلك غاية التنمية ورسالتها - فكلما كان البحث موجها عن طريق نظرية متسقة أسهمت نتائجه في زيادة الانتاج ونمو المعرفة وتنظيمها بما يسمح بتوالد معارف فرعية جديدة تسهم في الفهم المتكامل للحياة الاجتماعية بما يسمح بالبحث المستنير القائم على الإدراك الواعي بالموقف النظري .

وأي وأنع الأمر يعد بناء النظرية إنجازا خلاقا ومن هنا فليس بمستغرب أن تكون قضية الابداع فيها قاصرة على نفر قليل من المشتغلين في ميدان علمي معين قادرين على القفز فوق الأدلة والبراهين والعبور إلى النتائج واحتمالاتها ونوعية هذه الاحتمالات والمقارنة فيما بينها وقياسها ثم التحقق منها بصفة مبدئية في حالة عدم وجود وقائع معروفة أو تعميمات قائمة بالفعل تتناقض معها وإلا فإن الجهد الخلاق لديه القدرة - بديها - على الرفض والتعديل والتبديل ، ورب قائل يقول :

ما هو الحال إذا ما وجدت نظريتان أو أكثر تفسر وقائع وتعميمات معروفة ... الجواب بسيط وتلقائي عند هؤلاء المبدعين وهو اللجوء إلى استخدام إجراء يعرف منهجيا بالتجربة الحاسمة أو الملاحظة الحاسمة للتصور السببي للموقف الذي يؤدي فيه النظريات المتنافسة إلى تنبؤات متناقضة . وينبغي أن يوجد هذا الموقف لفرض التجربة أو يكتشف وجوده في الواقع . والملاحظة حينئذ هي التي تقرر أي النظريات يتطابق مع الواقع ويتفق معه ، والتطابق هنا ليس مطلقا أو نهائيا ولكنه يتصف بالنسبية الزمانية والمكانية أيضا لأنه قد تكتشف فيما بعد وقائع جديدة لا تتفق مع النظرية القائمة .

وهذا هو ما نعينه بموقف الاجتماع التنموي من اشكالية التنظير وخصوصية التطوير إزاء مسألة التخلّف والتنمية وبصفة خاصة في كثير من الأبنية الاجتماعية في بلدان العالم الأول أو تلك البلدان المسماة بالدول الصناعية المتقدمة حيث نجح في نقل هذه المسألة نقلة كبيرة من الاديولوجيا إلى السوسيولوجيا عند تحديد الاستراتيجيات الملائمة والكفيلة بتخطي عقباتها الداخلية والخارجية . حينما استطاع من خلال هذه الاستراتيجيات متوسطة وبعيدة المدى أن يخطط وينفذ ويقيم ويقوم ببرامج تنموية شاملة من كيانات اجتماعية محددة وبصورة متكاملة .

ظهرت نتائجها الملموسة في المدى الزمني الوارد في الخطة من جانب كما أنه استطاع ان يخطط وبقدره لتساؤلات محورية ... وأجاب على هذه التساؤلات سلفا التنمية لمن ؟ وأجاب للمجتمع ككل وبمن ؟ بالمجتمع ككل .. وكيف ؟؟ والجواب لدى عديد من العلوم الاجتماعية الكثيرة وتبدأ باجتماع التنمية عند التخطيط وتنتهى باجتماع التنمية عند التقييم وبين المسافتين المجال واسع للعديد من فروع العلم المختلفة .

كان ذلك هو الانجاز العلمي الكبير الذى حققه اجتماع التنمية من خلال تجاوز اشكالية التنظير في مدرسة المولد والمهد ونقصد بها المدرسة السوسيولوجية الفرنسية المعاصرة بزعامة العلامة جورج جيرفنتش والذى تابعه من بعده اساتذة اكفاء نذكر منهم على سبيل المثال لا الحصر جورج بالاندييه G. Balandier ولويس فانسان توماس Louis . Vincin Thomas وريمون آرون R. Aron وآلان تورين A. Touraine وريمون بودون R. Boudon وجان كاجنيف Jean Cazeneuve وبيير نافيل Pierre Naville وهنرى ليفر H. Lefbvre وفرانسوا بيرو F. Perroux وشارل بتلهام Charles Betteleim وكلود ليفي شتراوس C. L. Strauss وبيير بوردييه Pierpr Bourdieu والفرد سوي Alfred Sauvy وسيلزو فيرتادو Cyciso Furtado وغيرهم كثير مما لا يتسع لذكره المجال .

تم الوصول إلى علم اجتماع موضوعي يستوعب قضايا المجتمع ويجيد التعبير عن مشكلاته وآماله في نفس الوقت ومن بينها اجتياز التخلف وقد حدث بالفعل منذ قرن ونصف من الزمان . وانجاز التنمية المتكاملة بل وحل متناقضاتها الحاضرة والمستقبله وقد حدث بالفعل بل تجاوز الانجاز حدود الحاضر إلى المستقبل من خلال التعبير الأمين والدقيق في المشروع الحضاري المستقبل^(٢٨) . ولقد انتقلت هذه القضية عبر البحر والبر إلى آفاق أوسع وأرحب وتبنتها قوى كبيرة ومؤثرة في علم الاجتماع في المملكة المتحدة والولايات المتحدة والمانيا بشطريها وايطاليا والاتحاد السوفيتي وبولندا بل وفي كثير من البلدان النامية في افريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية بدءا من تولكوت بارسونز ومرورا بروبرت فريس وكارسافالا ستوجا وموريس زيلدنتش وويلبرت مور وانتها بروبرت نسبت وج . لنديرج . على ضرورة قيام اجتماع تنموي موضوعي متحرر من أحكام القيمة المذهبية أو الشخصية Value Free Sociology of development وهو نفس المسار الذي بدأت المدرسة الاجتماعية الفرنسية التي كرنها عالم الاجتماع الكبير إميل دوركايم Emile Durkheim في أواخر القرن الماضي . وقد كان كتاب قواعد^(٢٩) المنهج في علم الاجتماع Regles de la methodes Sociologique والذي ظهرت طبعته

(28) Roymond Boudon, La place du desordre, Ed. P.U.F. Paris, 1984 .

J. Douglas (ed) Relevance of Sociology, Meredith Corporation, N.Y., 1970 .

(29) Emile Durkheim, les Regles de la methode sociologique, 16 Edition, Presses. Univ. de France, Paris. 1967, p. 15 - 47 .

الأولى منذ ثلاث وتسعين عاما عام ١٨٩٥ وطبعته السادسة عشر عام ١٩٦٧ والذي أكد على ضرورة وأهمية أن يعالج عالج الاجتماع موضوعات علم الاجتماع من وقائع وأحداث وظواهر اجتماعية كاشياء قائمة بذاتها .

Les faits sociaux doivent être traités comme des choses parce qu'ils sont les data immédiats de la science, tandis que les idées, dont ils sont censés être le développement, ne sont pas directement données ... ils ont tous les caractères de la choses .

فمعرفةنا بالظواهر والوقائع تأتي إلينا من الخارج - من المجتمع وتصدر عن عالم الموضوع بعكس معرفتنا عن الفكرة التي تأتي إلينا من عالم الذات وتصدر من الداخل . وأخذت قضية الموضوعية تزداد انتشارا ورسوخا في مجال علم الاجتماع كان من أبرزها المؤتمر الذي عقدته الرابطة السوسيولوجية الأمريكية . A.S.R. في شيكاغو بالولايات المتحدة عام ١٩٥٨ وعرض فيه عالم الاجتماع الأمريكي تولكوت بارسونز T. Parsons بحثا له بعنوان (علم الاجتماع كهيئة تحتاج إلى التخصص الدقيق وإلى مناهج لا بد من تطبيقها بموضوعية تماما كما تطبق مناهج العلوم الطبيعية ثم بحثه القيم الذي نشره بالفرنسية عام ١٩٦٥ في البليبيوجرافيا الدولية للعلوم الاجتماعية بعنوان (التقييم والموضوعية في العلوم الاجتماعية)

Evaluation et objectivités dans les Sci. Sociales, In B. I.S.S.

وهي الفكرة التي أبرزها بوضوح في كتابه القيم عن النظرية الاجتماعية في المجتمع المعاصر^(٣٠) .

المشكلة في العمق :

نعود بالذاكرة إلى ما يأتي :-

تساؤل طرحه المفكر الفرنسي والذي يعتبر واحدا من الآباء الكبار لعلم الاجتماع وهو سان سيمون (1760 - 1825) Claude Henri de Rouvroy, Comte de Saint Simon والذي قال : ماذا سوف يحدث لفرنسا إذا فقدت مرة واحدة في يوم واحد جميع علمائها ومفكرها وأدبائها ورجال صناعاتها ... ؟ وماذا سوف يحدث لفرنسا لو فقدت حكامها ووزرائها ورجال التاج ؟ وأجاب على هذين السؤالين قائلا (ان خسارة فرنسا سوف تكون معنوية اذا خسرت المجموعة الثانية ، بينما تفقد فرنسا مكانتها العلمية والثقافية والصناعية اذا فقدت المجموعة الأولى من رجالها .

نفس التساؤل طرحه عالم الاجتماع الأمريكي المعاصر جورج ليندبرج Georges Lun- (ne en 1895) berg واستاذ علم الاجتماع بجامعة بتسبرج . طرح تساؤله في مؤلفه القيم

(30) T. Parsons = Sociological theory and modern Society, N.Y., London, 1987 .

يعنوان *can Science save us ?* وكان قد سبق له الاقتراب من هذه القضية في بحث له بعنوان « some Convergences in Social theory »⁽³¹⁾ وكان ليندبرج أكثر تحديدا في تساؤله من المفكر سان سيمون حينما قصره على المشتغلين بعلم الاجتماع خاصة والعلوم الاجتماعية بصفة عامة ... ؟ والذين اعتبرهم ضرورة من ضرورات المجتمعات الصناعية المتقدمة في بلدان العالمين الأول والثاني .

وتعود بنا الذاكرة إلى الماضي القريب منذ ثماني عشرة عاما خلت (عام ١٩٧٠) وهو تاريخ انعقاد المؤتمر السابع للجمعية الدولية الفرنسية-لعلماء الاجتماع (لدراسة قضية محددة وهي *Sociologie De Mutation* أى سوسيولوجيا التحول ولقد كان لكاتب هذه السطور شرف متابعة أعمال ذلك المؤتمر عن قرب* . وطرحت قضية التنظير نفسها على العلماء والباحثين من خلال موضوع محوري لغت نظري وسيطر على اهتمامي منذ ذلك الحين وهو *Aspects theoriques de la sociologie des mutations* (الجوانب النظرية لسوسيولوجيا التحول) .

وإذا كان علم الاجتماع في بلدان العالمين الأول والثاني قد حقق تقدما كبيرا في النظرية والتنظير من خلال نجاحات كبرى في شتى فروع علم الاجتماع حيث وجود صياغات ورؤى يهتدى بها الباحث الميدانى أو الذى يتعامل مع البيانات الأولية في مختلف جوانب الحياة المجتمعية ويقوم بتنظيمها وتفسيرها والتوصل من خلالها لبعض التعميمات طموحا للوصول إلى بعض القوانين وبالتالي يعيد تعديل جانب أو أكثر في النظرية أو ربما يتوصل الباحث إلى مشروعات نظرية أو إلى نظرية جديدة متكاملة في مجال بحثي معين ... وهنا نتساءل هل تم ذلك في علم اجتماع التنمية والجواب بالقطع نعم⁽³²⁾ ؟ وهل وصل ذلك إلى بلدان العالم الثالث ومن بينها بلدان عالمنا العربى وفى قلبه مصر والجواب - ثمة محاولات لكن خارج إطار المحاولات فلم تظهر بعد مساهمة علمية نظرية يعتد بها . نعم كان هناك نموا كميا لكن كان هناك انحسارا كيفيا للأسف الشديد⁽³³⁾ . وتلك قضية أخرى خارج إطار هذه الورقة البحثية ربما نعود إليها بالبحث والدراسة في غد قريب بمشيئة الله .

وهنا نصل إلى محور التركيز في هذه الدراسة وهو الاجابة على التساؤل التالى :

(31) Georges Lundberg "Can Science save us ? N. Y., Longmans Green, N.Y., 1961.

* كان الباحث حينئذ عضوية لاعداد دكتوراه الدولة في علم الاجتماع بالسوربون جامعة باريس .

(32) Georges Balandier « Sous la direction de » *Sociologie des mutations*, Editions Anthropos, Paris, 1973, p. 13 - 129 .

(33) (خضر أبو قرة (دكتور) علم اجتماع التنمية ، دار الشروق ، ١٩٨٥ .

هل نجح اجتماع التنمية في حل اشكالية التنظير على مستوى النظرية ؟ وهل نجح بنفس القدر في تطوير آليات بحثه وأدواته على مستوى التطبيق والجواب يحمل الايجاب على مستوى النظرية والتطبيق في مجتمعات العالم الاول من البلدان الصناعية المتقدمة إلى حد كبير ، بينما اخفق في غالبية ان لم يكن كل مجتمعات العالم الثالث إلى حد متقطع النظر .

ونتساؤل كيف ذلك ... ونحاول الاجتهاد في الاجابة على هذه القضية الكبرى ببعض البراهين (وليس كل) حيث :^١ يتسع المجال لذلك .

لقد نجح علم اجتماع التنمية في بلد المركز له (فرنسا) وبعد ذلك في بلاد المحيط أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية على كل من مستوى النظرية والتطبيق حينما ركز منذ سبعينيات هذا القرن على التأمل في قضية التنمية من خلال راغدين اثنين يأخذ كلا منهما من الآخر ويعطيه في نفس الوقت في تناغم متصل . الاول جيش منظم من علماء الاجتماع والباحثين في مختلف الفروع وبصفة خاصة اجتماع التنمية ، واجتماع التنظيم وسوسيولوجيا التغير الاجتماعي يعيش ويدرس ويحلل في مختبر الفكر السوسيولوجي خطط التنمية في أرض الواقع كما هي في المجتمع ، وينقل الحصاد إلى مختبر الفكر السوسيولوجي ثم يعيده ثانية إلى الانساق التي يخضع لها البناء الاجتماعي الذي يتعرض للتنمية .

مختبر الفكر السوسيولوجي درس التنمية من خلال الانساق الاجتماعية ولم يدرسها منعزلة عن واقعها المباشر في المجتمع مجزأة في قطاعات مترابطة أو جزر منعزلة . وكان البحث السوسيولوجي التنموي يبحث في المعنى أو بمعنى آخر في وحدة المعنى وفي تماثل الفكرة التي تتخلل مجموعة من الجزئيات أو الظواهر الجزئية وصولاً إلى الوحدات الاجتماعية الأكبر فالأكبر قرية أو مدينة صغرى أو كبرى أو عاصمة إقليم أو عاصمة مجتمع . معنى هذا أن الفكر السوسيولوجي التنموي سعى إلى التنمية في المجتمع ومحاصرتها واحتوائها في معمله قبيل تحليلها وأكد على أن :

- التنمية هي عمل مجتمعي أولا قبيل أن تكون ظاهرة .
- التنمية ليس فيها أية ميزة للمجتمع إذا ما درسناها فقط كعملية تغير ناتج عن التقاء القديم مع الجديد القديم الذي يتحall مع الجديد المجهول .
- إذا ما حدث تفاعل بين مجموعة القوى المختلفة القائمة بالتنمية يأتي دور العلم في الفهم والرصد والتحليل لتلك القوى والعلاقة والصراعات كنموذج أو كنموذج لوجود الفعل الاجتماعي التنموي .

- أن التنمية كقضية كلية في المجتمع فإنها متشابكة ومعقدة ومستمرة ومن ثم فإن الاجتماع التنموي يتعامل معها بعيداً وبعيداً جداً عن مقولة مع وضد « Pour et Contre » كما يبتعد بها عن قوالب الحسنات والسيئات Les avantages et les inconvénients وكانت النتيجة

التناقضية أنه حينها كقضية حينما ابتعد بها عن كل من الارثوذكسية الليبرالية والرأسمالية ، وابتعد بها أيضا عن النموذج الكينزي الكلاسيكي ، كما ابتعد بها عن (المادية التاريخية المتمثلة في علاقة كل من أشكال الانتاج mode de Production والتركيبات الاجتماعية كما حللها كارل ماركس في كتاب رأس المال le capital ووضعها في قالب منهجي جديد أطلق عليه « Pour une Sociologie de la connaissance de developpement » من أجل علم سوسيولوجي للمعرفة التنموية مخترقا الايديولوجيات في الغرب والشرق على حد سواء من خلال البحث العلمي وآلياته .

- افرز مختبر الفكر السوسيولوجي التنموي ما يعرف Sociologie des Ruptures أي سوسيولوجيا الانقطاع والتصدع بين التنمية كقضية مجتمعية في جانب وبين الموقف الايديولوجي الاقتصادي في جانب آخر . فعلى مستوى الاقتصاد الليبرالي نجد أحد علماء الاقتصاد الأمريكيين وهو بيتر . ا . دوكري في دراسة له في مجلة الشؤون الخارجية الأمريكية يقول بأن الاقتصاد الحر في الولايات المتحدة وأوروبا الغربية وبلدان أخرى ليس - فقط - في طريقه إلى التغير ولكنه قد تغير بالفعل وعدم الاحساس بهذا التغير راجع إلى أن الواقع قد سبق التفكير في عالم اليوم . ويرى أن التغير قد حدث في ثلاث مجالات : -

الأول : أن الاقتصاد المتعلق بالمواد الأولية والأساسية لم يعد مرتبطا بالاقتصاد الصناعي .

الثاني : أن الاقتصاد الصناعي نفسه لم يعد الانتاج فيه مرتبطا بتشغيل اليد العاملة .

الثالث : أن القوة الدافعة للاقتصاد العالمي في مجال انتاج السلع وتقديم لخدمات أصبحت تعتمد على انتقال رؤوس الأموال وليست على الحركة التجارية وحدها .

الرابع : تحطمت المقولة التقليدية وهي ارتباط المواد الأولية الأساسية اللازمة للصناعة بالاقتصاد الصناعي بل أن بعضها قد ضعف إلى درجة الاضمحلال . ومع ذلك كان الانتاج في تزايد مستمر وبكفاءة عالية وصلت إلى حد المنافسة الدولية كالحال في الاقتصاد الياباني .

الخامس : انهيار أسعار المواد الخام والذي بدأ منذ سنة ١٩٧٧ النفط أسعاره في انهيار مستمر حيث وصل في شهرنا الحالي نوفمبر ١٩٨٨ إلى أدنى معدل له . كما لوحظ في أسعار النحاس والرصاص . هذا التدنى في الأسعار رافقه تدنى في الطلب بعكس قانون النظرية الاقتصادية التقليدية .

السادس : على مستوى الموارد الغذائية . منذ منتصف السبعينات بدأت دراسات نادى روما تحذر العالم من نقص في الغذاء وجاءت الحقائق بعكس ذلك حيث زاد

الناتج في الغذاء العالمي في الفترة من ١٩٧٢ / ١٩٨٥ ليصل إلى أعلى معدل له في الوقت الذي تناقصت فيه اليد العاملة في القطاع الزراعي في البلدان المتقدمة في كل من أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية .

السابع : هناك دول أخرى طورت في التكنولوجيا الزراعية حتى اقتربت بزيادة معدلات الانتاج إلى مستوى الاكتفاء الذاتي بل وصل البعض إلى مستوى التصدير مثل الهند ، بيرو ، اندونيسيا ، البرازيل .

الثامن : كفاءة التخطيط الاجتماعي للاستخدام الصناعي في زيادة انتاج الوحدة الاقتصادية . والتجربة اليابانية في هذا الصدد ملفقة للنظر . فمن خلال التناسق بين معمل الفكر السوسولوجي وأرض الواقع ، نجد النتيجة التالية خلال عام ١٩٨٤ صارت اليابان تستهلك لانتاج الوحدة الاقتصادية الواحدة في الانتاج الصناعي حوالي ٦٠ ٪ فقط من المواد الخام التي كانت تستهلكها لانتاج نفس الوحدة في سنة ١٩٧٢ أي أنها خلال ١١ سنة وفرت ٤٠ ٪ من المواد الخام لانتاج نفس الكمية من المنتجات .

التاسع : أصبح الخلل الاقتصادي ظاهرة عالمية والدليل على ذلك ان الخزائنة الأمريكية واجهت اكبر دين وطني يعرفه التاريخ حيث ذهبت إلى حد وضع ثروات الآخرين بما فيها ثروات البترول العربي في تخطيطها . ثم لجأت إلى ما يسمى في لغة الاقتصاد إلى (التمويل بالعجز) حيث أن ميزانية ٨٥ - ١٩٨٦ في حكومة الرئيس الأمريكي رونالد ريغان جاءت بعجز يزيد على ١٠٠ ألف مليون دولار^(٣٤) .

وعلى الضفة الأخرى من المحيط كان الشق الثاني من البلدان الصناعية المتقدمة من مجموعة العالم الأول في أوروبا الغربية أول من استبد به القلق من ظاهرة الخلل في البناء الاقتصادي الحر . وعلى حد قول استاذ الاقتصاد الفرنسي الشهير ريمون بار R. Barro والذي شغل منصب رئيس وزراء فرنسا في حكومة الرئيس السابق فاليري جسكار ديستانج الثانية وقبلها كان رئيسا لوفد بلاده في مجموعة السوق الأوروبية المشتركة . ان الأزمة قادمة لا محالة إلى أوروبا الغربية وارتفعت نفس الأصوات في المملكة المتحدة حيث رأت بريطانيا ان الولايات المتحدة تسلبها مغانم بترولها وكان لبريطانيا ٦٠ ٪ من بترول الشرق الاوسط سنة ١٩٥٢

(34 Collectif « Cles pour une nouvelle strategie du developpement, UNESCO, Edition ouverte-nes, 1984, pp. 219 .

Francois Perroux « Pour une philosophie du nouveau developpement, UNESCO, Aubier, les presses de 1 » UNESCO, 1981. p. 101 - 153 .

مقابل ١٠ ٪ للولايات المتحدة وانعكست هذه النسبة كلية سنة ١٩٨٥ ٦٠ ٪ للولايات المتحدة الأمريكية بينما ١٠ ٪ فقط للمملكة المتحدة .

وفرنسا لم تكن صامته منذ بداية الأزمة في سنواتها الأولى حيث قادت دول السوق الأوروبية المشتركة في تحميل الولايات المتحدة الأمريكية مسئولية رفع أسعار البترول في نهايات ١٩٧٣ وبداية ١٩٧٤ . وبلغت المواجهة بين البلدان الصناعية المتقدمة المعروفة باسم بلدان العالم الأول - بلغت المواجهة ذروتها في ربيع ١٩٧٤ بين كل من ميشيل جوبير وزير خارجية فرنسا في عهد الرئيس الفرنسي الراحل جورج يومبيدو وهنري كيسنجر وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية في ذلك الحين - حيث قال الأول للثاني هل تتصور اللحظة أننا هنا في فرنسا وكذلك في ألمانيا الاتحادية والمملكة المتحدة لا ندرك خطتكم ؟ انكم ترفعون الاسعار وسوف تتركون لاصحاب البترول جزءا من ثرواتهم الجديدة وأما الباقي فإنه سوف يذهب إلى خزانكم ومصارفكم تدبرونه لصالحكم . ورد الثاني لا يعني ما تدركونه وما لا تدركونه في فرنسا خاصة وأوروبا الغربية عامة لقد ساعدناكم لكنكم الآن تقتربون من منافستنا وهذا ما نرفضه . وانفجر ميشيل جوبير قائلا لهنري كيسنجر انك ومن يفكر مثلك ويتصرف بأسلوبك يدفعون العالم كله إلى منعطف خطير سوف يخرّب النظام الاقتصادي العالمي كله ، وإذا كنتم تريدون أن تلحقوا كارثة اقتصادية بالاتحاد السوفيتي ولا يهكم خراب أوروبا الغربية متصورين لانكم الاغنى من الكل سوف لا تلحقكم الكارثة ... نعم ربما يتأخر وصولها لكنها سوف تصل اليكم^(٣٥) .

وفي هذا الصدد نتذكر مقولة المفكر الاقتصادي الفرنسي الشهير فرانسوا بيرو - Fran- cois Perroux (الرأسمالية مرتبكة) انها مركبة من قطاعات متفاوتة فيما بينها منافسات غير كلاسيكية لكنها حقيقية ... كثير من القطاعات تجد نفسها في مواقع قوة متفاوتة وغير مستقرة ... وإذا كان نادي الدول الكبرى سوف يجد حلا فإنه سوف يكون للأسف على حساب مجموع الدول النامية^(٣٦) .

وعلى الصعيد الآخر صعيد الاقتصاد الاشتراكي ومدخل المادية التاريخية أصابه الارتباك والخلل في الاتحاد السوفيتي وفي الصين . والدليل الموضوعي على ذلك نجده فيما يلي :-
أولا : في خطابه أمام مؤتمر الحزب الشيوعي في فبراير ١٩٨٦ يتحدث الزعيم السوفيتي ميخائيل جورباتشوف بشكل مباشر قائلا :

(35) Ibid . p. 85, 102, 243 .

(36) Ibid .

(أن الاوان لنخرج من بوتقة الايديولوجية إلى رحاب الواقع) ولا بد من نظرة في ازالة القيود الايديولوجية المقيدة لحركة التنمية .

ثانيا : أكد نفس ذلك المسئول الأول على ضرورة الدراسة العلمية لكل من علاقة الانسان بالمجتمع ، وعلاقة الانتاج بالمجتمع وتمت اى ظروف يمكن للانسان أن يعطي انتاجا افضل من أجل تنمية افضل . معنى هذا أن للقضية التنموية افضلية على القضية الايديولوجية . وهذا تطور كبير في المادية التاريخية .

ثالثا : في حديث آخر له إلى المثقفين والاكاديميين يتحدث عن القوى الكامنه والأغلبية الصامته في الاتحاد السوفيتي مشيرا إلى أن لها دورا هاما في تطوير المجتمع لكنها لا تؤديه بالكامل ... ويجب ازالة القيود الايديولوجية المعوقة للبحث العلمى والتطور التكنولوجى .

رابعا : ان رأس المال الأمريكى استطاع ان يهاجم الايديولوجية الشيوعية ويرغمها على تحويل مواردها في عملية صنع الرخاء التنموى لشعوبها ، إلى عملية تدعيم الامن القومى (٣٧) .

خامسا : اذا كانت الحرب الشاملة في هذا العصر النووى مستحيلة ، ولا مقبولة ولا حتى ممكنة ، واذا كانت الضرورات تفرض على كل طرف الا يترك للطرف الأخرى وسيلة يسبقه فيها بشئ جديد ... وأن الرخاء التنموى هو الهدف والغاية القصوى بل والضرورة . إذن فلتكن هذه الضرورة نفسها هى الاستراتيجية .

سادسا : ان أولوية الدفاع المطلقة طغت وجارت على ما عداها في الاتحاد السوفيتى ولم تترك ما فيه الكفاية لأولويات أخرى ملحة وترتب على ذلك نتائج مزعجة زادت معها بيروقراطية الحزب التى كان عليها اقناع المجتمع بتأجيل مطالبه في الرخاء إلى الغد . وحينما كان الاقناع يعجز عن ذلك كانت وسائل الامن تقوم بسد الفجوة المتسعة بين الاقناع وبين الصمت وكان لذلك آثاره السالبة العديدة .

سابعا : في الصين - حدثت نفس الاشكالية . فكما يقول جياشى رئيس المجلس الصينى لتطوير التجارة العالمية ... لا بد من بناء هيكل اقتصادى جديد انطلاقا من حاجات المجتمع في الواقع والاستفادة من خبرات الآخرين . وبدأت الصين فعلا في تجاوز الايديولوجية . فلقد فتح الصينيون أربع مناطق اقتصادية حرة لتطوير التجارة الخارجية والاستفادة من رأس المال الغربى ونقل ما يمكن نقله من التكنولوجيا المتطورة إلى الصين .

(٣٧) ميخائيل جورباتشوف (البيريسترويكا ترجمة حمدى عبد الجواد - الطبعة الأولى ١٩٨٨ .

ثامنا : سلكت الصين سياسة الانفتاح على الخارج والابتعاد عن الاقتصاديات الماركسية التقليدية . وحدث نفس الشئ في بعض البلدان الاشتراكية مثل يوغسلافيا في عهد الرئيس الراحل تيتو ثم في رومانيا وبولندا مؤخرا .

تاسعا : اخذت هذه البلدان بعضها مع الصين في وقت واحد والبعض الآخر بعد ذلك بالاعتماد على النمو في الانتاج الصناعى الثقيل والانتقال به إلى مجالات لها عائد اقتصادى افضل مثل الزراعة والصناعات الخفيفة ، نقل العلوم والتقنية ، الابتعاد عن التشدد في التخطيط المركزى تشجيع المبادرات الاسرية في التنمية الزراعية وتنمية الريف ثم التحول إلى اقتصاد السوق وتخفيف السيطرة المباشرة للدولة مما يعكس تغييرا جذريا في الموقف الايديولوجى لمسايرة ركب التنمية في صورتها الكلية المجتمعية .

بعض من الحصاد :

نعم بعض من الحصاد . فالنتائج أو الخلاصة أو الخاتمة صيغ لم يحن وقتها بعد في قضية دينامية كالتنمية من منظور الاجتماع التنموى سواء على مستوى التخطيط أو خصوصية التطوير كما تحدثنا في المبحث الاخير من هذه الدراسة .

فالمجال لا يزال يتطلب الكثير من البحث والدرس والاستقصاء على مستويات أربع الأولى محلى في مجتمعنا المصرى والثانى إقليمى في عالمنا العربى الكبير والثالث أكثر اتساعا وهو البلدان النامية والرابع علاقة ما تقدم بالعالم الأول والثانى أى مجموعة البلدان الصناعية المتقدمة .

ونكتفى فيما يلى ببعض الحصاد :

- من مشكلات التخطيط للتنمية في مجتمعات العالم الثالث أن كثيرا من الباحثين من علماء الاجتماع والاقتصاد والسياسة والادارة قد تعامل مع التنمية كظاهرة Phenomene جزئية في قطاع معين . وهذا خطأ منهجى كبير أدى إلى سلسلة من الأخطاء الصغرى . هذا الخطأ وقع البعض فيه بحكم النوايا الحسنة . على أحسن الفروض . والبعض الآخر بحكم النقل البيغافى ، والبعض الثالث بحكم المحاكاه القردية . وكانت النتيجة أن التنمية ذاتها كانت الذبيحة أو الضحية . لقد نسى الكثير من المهتمين والمشتغلين بقضية التنمية في بلدان العالم الثالث والرابع والخامس .. الخ أن التنمية هى فعل Action قبل أن تكون ظاهرة . وخلال المسافة بين الفعل والظاهرة يحدث للتنمية الكثير إما لها وإما عليها . والمجتمع هو المتأثر في الحالتين الغنم أو الغرم .

- ليس للتنمية قيمة كبرى إذا ما درست وقيمت على انها عملية تغير اجتماعى او اقتصادى او تكنولوجى . او عملية تصنيع أو تجديد وتحديث . بل لابد من دراستها كحصاء تفاعل مجموعة من العلاقات والأنشطة والظواهر في مجالات اجتماعية متعددة اجتماعية ، ثقافية ، اقتصادية ، زراعية ، صناعية ، صحية عمرانية وترويحوية ... الخ والاجتماع التنموى مهمته أن يصهر هذه الأنشطة في بوتقة واحدة بمفهوم علمى محدد الابعاد لتخرج التنمية من هذه البوتقة كنمط حضارى ونموذج لوجود الوعى والفعل الاجتماعى وذلك لكى يقدم المجتمع لنفسه قالباً محدد من القديم الذى يتحلل لكى يتفاعل مع الجديد المجهول . واجتماع التنمية هو الذى يمد المجتمع بالآليات التى تعينه فى الاحتفاظ بالاصل . فى تراثه ومقوماته أى الحفاظ على هويته وجوهره ، كما يمدّه أيضاً ببدائل عديدة لنماذج مستقبل تطوره بحثاً فيها عما يريد .

- بالوعى والفعل المنظم يتم استنبات التنمية وليس استيرادها حتى يشتد زرعها ويستوى على سوقه يأتى الحصاد من المجتمع ككل تفاعلاً بين مجموعة العلاقات والقوى الاجتماعية . والفعل التنموى يحول الصراع الى تعاون والمنافسة الى تساند . ومهمة الاجتماع التنموى فى هذا الصدد ، الرصد التحليلي والقياس والمقارنة والفهم ثم التكوين للتنمية كنمط للفعل الاجتماعى المستمر والمنتهى فى نسيج المجتمع كله كى يتحول يوماً ما الى ظاهرة .

حينئذ وحينئذ فقط يمكن للباحث فى قضية التنمية - أيا كان مجال تخصصه العلمى . أن يتحدث على مسمى حديثاً موضوعياً وليس حديثاً مبتسراً أو قطاعياً .

- لقد دخلت الأزمة العالمية من خلال طفرات التنمية مرحلة جديدة بين مجموعة العالمين الاول والثانى وهى مجموعة الأغنياء الاقوياء وبين مجموعة العالم الثالث والرابع والخامس ... الخ أى مجموعة الضعاف الفقراء وعلم الاجتماع التنموى فى المجموعة الثانية كسر حلقة التقليد وفى نفس الوقت البحث عن الجديد منهجياً وآلياً لكى لا يكون المخرج من هذه الأزمة على حساب الضعاف الفقراء وهم كثرة .

وإذا كان هناك من خطأ فى البلدان النامية على اختلاف مستوياتها انها نظرت الى نفسها بنفس المنظار الذى نظره اليها مجتمع البلدان المتقدمة فى العالمين الأول والثانى . وفى كلتا الحالتين - نسبت البلدان النامية أو تناسلت أن مشكلاتها لا تقتصر على الوقوف وجهاً لوجه امام من هو أقوى منها ولكن أن لا تنسى شخصيتها وبنيتها الاجتماعية التى تشكل فى النهاية مجموعة القيم التنموية المتناسقة مع التعقيل المجتمعى او العقلانية السوسولوجية .

- ان المجتمعات النامية لم تطبق بعد وبدقة وموضوعية المنهج العلمى فى بحث مشكلاتها وقضاياها الاجتماعية بل ان كثيرا منها لم يحدد اهدافه بعد وبصورة واضحة . ولقد استطاعت بعض المجتمعات اجتياز هذه الاشكالية نذكر من بينها حالات كوروا الجنوبية - التى نظمت وادارت بنجاح لا شك فيه الدورة الاولمبية العالمية وحقت من ذلك فائض ربح توظفه للتنمية من جديد مع بقاء الاصول لديها - سنغافورة ، تاوان ، هونج كونج . وبعض هذه البلدان لا يتجاوز فى التعداد سكان حى شبرا فى القاهرة ولا يتجاوز فى الميلاد ربع قرن من الزمان .

- اما بالنسبة للعالم العربى ومصر جزء منه فإننى فى هذا المقام - حيث الحديث عن اجتماع التنمية فى النظرية والتطبيق اتمسك بمقولة المفكر والمؤرخ الكبير فرنان بروديل « Fernand Braudel » حيث يقول فى الوقت الذى كانت تسيطر فيه الحضارة الاسلامية العربية على البحر الابيض المتوسط سيطرة وعى وعلم ومنهج ومعرفة لم يكن الغرب كل الغرب بقادر على اكثر من مجرد تعويم لوحة من الخشب على سطح هذا البحر⁽³⁸⁾ . ومن ثم فنحن قادرين - بعون الله - ان صحت النوايا وصدق العزم وذلك ليس بالامر اليسير على تطوير اجتماع التنمية على مستوى النظرية والتطبيق .

- على الرغم من الزيادة الكمية من المتخصصين فى علم الاجتماع فى المجتمع العربى عامة سواء فى الجامعات ومراكز البحوث العلمية المختلفة وزيادة عدد رسائل الماجستير والدكتوراه الا ان هذا النمو الكمى لم يقابله نمو كفى يتناسب مع جوانب النمو العديدة فى مختلف جوانب الحياة المجتمعية سواء على مستوى الدور او الوظيفة التى يمكن لعلم الاجتماع ان يقوم بها فى تشكيل الحاضر او على الاقل القليل فى مشروع لصياغة المستقبل . وبالتاليبقى علم الاجتماع بعيدا وغريبا حينا آخر ومهملا حينا ثالث عن اقتحام مشكلات المجتمع وبالتالي عاجزا عن تفسيرها ومن ثم تقديم الحلول المرجوة والمطلوبة لها . نعم هناك اسهامات كيفية ممتازة لكنها قليلة جدا الى حد الندرة وتتناول مشكلات قطاعية فى احسن الظروف لكنها لم تقترب من الجذور ومنها اشكاليات التنمية وقضاياها المجتمعية ... وما يصدق على علم الاجتماع ينصرف الى احد فروعه وهو علم اجتماع التنمية . لم تظهر فيه اية اسهامات نظرية ذات قيمة يعتد بها رغم ان عمره الاكاديمى يزيد على الثلاثين عاما وربما كان بعض اسباب ذلك هو ان التطوير النظرى لم يكن من بين الاهداف التى يسعى المشتغلون بالعلم الى تحقيقها بالاضافة الى انه لم يحدث تفاعل وحوار متبادل بين المتخصصين . ومن ثم تعرض العلم على يد ابنائه لظاهرة مرضية يمكن ان نسميها خلل فى النسق واختلاف فى السياق البعض اكتفى

(38) Jacques Risler « La civilisation Arabe, Edition Payat, Paris, 1962.

بالنقل والبعض الآخر اكتفى بالتقليد والبعض الثالث اتخذ العلم مصدرا للكسب والبعض الرابع أو الخامس توقع في صوامع البحث . زد الى ذلك ظاهرة جديدة وهى ان اقتحم محراب علم الاجتماع كثيرون ممن لم يؤهلوا بالقدر الكافى لالهذه المكانة ولا لهذا المكان ومن ثم اغترب العلم أو كاد عن الارتباط الوثيق بقضايا المجتمع سواء فى قطاع الانتاج حيث دوره مطلوب أو مرغوب أو فى قطاع الخدمات حيث ينبغى ان يكون له أولوية فى التأثير والوجود . يأخذ من الانتاج والخدمات زادا من المشاكل الفعلية ويتصدى لحلها وفى الوقت نفسه يترجم بحوثه مهما كانت اتجاهاتها الى وسائل جديدة فى النظرية والتطبيق ومن ثم غاب الفعل السوسيولوجى على المستويين النظرى والمنهجى والوعى بهذا خطوة على الطريق الصحيح فى تحرير العلم وتحقيق خطوة أخرى فى سبيل تقدمه من أجل المجتمع وأجياله المتتالية .

خضر عبد العظيم أبو قورة



ہَمُّ امِ عِلْمٍ ؟ ؟

دکتور عاصف احمد فواد

هَمْ امِ عِلْمٌ ؟؟

دكتور عاطف احمد فؤاد

- ١ -

قد يثير عنوان هذا المقال تساؤلات تضرع قدراً من الدهشة أو الاستهجان ، أو كليهما معاً ، غير أنها الحقيقة ، أو على الأقل حقيقة ما استشعره إزاء هذا النسق الذى قدر لي أن أكون أحد المشتغلين به والعاملين فيه ، فهو هم - حسبما اتصور - بكل ما تعنيه تلك الكلمة ، هم تجسد بعد رحلة معاناة ومكابدة تربو على خمسة وعشرين عاماً منذ فترة التلمذة فيما قبل مرحلة التخرج من قسم الدراسات الاجتماعية والنفسية بكلية الآداب جامعة عين شمس عام ١٩٦٦ ، مروراً بفترة التأهيل للدراسات العليا والحصول على درجتى الماجستير (ديسمبر ١٩٧١) والدكتوراه (مايو ١٩٧٥) ، والعمل فى مجال البحث العلمى الاجتماعى والعمل الجامعى الأكاديمى .

ولكل مرحلة (همها) الخاص ، فهم تلمذة ما قبل ما للتخرج يختلف عن هم مرحلة ما بعد التخرج حيث الدراسات العليا ، والانخراط فى سلك البحث العلمى الاجتماعى حيث بداية (الهم الأكبر) الذى ازداد كبراً وأضحى أكثر تضخماً بعد أن خبرت تجربة العمل الجامعى الأكاديمى وهى من أكثر التجارب - غير منكرين دور غيرها - التى أسهمت بصورة واضحة فى صياغة ما يمكن تسميته (بالذات العلمية) .

وإذا ما تجاوزنا مرحلة التلمذة والمعاناة المحدودة فى الدراسات العليا وهى المرحلة التى واكبت عملي كباحث مساعد وباحث بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية (٦٧ - ١٩٧٥) ، ثم مرحلة عملي كخبير (٧٥ - ١٩٧٦) فى ذات المركز ذلك الذى اتاح لي فرصة الوقوف على خبرات بحثية وأكاديمية متميزة لاسماء كنا نعرفها ولم نعمل معها ، أو نسمع عنها ولم نرها ، وهو ما أسهم بحق فى تكويني العلمى فكان للمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية هذا الدور غير المنكور ، وذلك بفضل مناخه العلمى المتميز وإمكانياته اللامحدودة ، فإذا ما تجاوزنا ذلك كله حيث اللحظة التى حصلت فيها على

درجة الدكتوراة (١٩٧٥) أو بعد ذلك بقليل حين استشعرت - أو توهمت - أنه قد آن آوان الرحيل ، حيث الجامعة بكل بريقها المتوهم ووهجها المصطنع ، فبدأت مرحلة القلق واللهفة المريضة على الالتحاق بالجامعة رغم اعتراضى بأن مرحلة ما قبل الدكتوراه بالمركز كانت بالنسبة لى (خبرة نادرة) لم تتوفر للكثيرين ، ولكن يبدو أن (تميز الخبرة) أضى بعد حصولى على الدكتوراة عامل طرد ، أودافعاً للتمرد .

- ٢ -

وانتقلت إلى الجامعة ، تراودنى أحلام العمل الاكاديمى حيث التواصل الفكرى - أو هكذا ظننت - بين الطالب والامستاز ، وحيث أجد لذاتى حاضنة تنضج من خلالها - أو هكذا توهمت - وأرضاً تقف عليها ... أو هكذا خيل لى . ومر العام الاول بالجامعة وأنا مشبع تماماً حيث عالمى الجديد المبهر ، وحيث شعورى بأنه قد آن لطاقتى أن توجه فيما ينبغى أن توجه إليه ، ومر عام ثان وثالث ، وبدأت مظاهر (هم) من نوع جديد ، وبدأ القلق يساورنى وبدأت أسأل نفسى : ما قيمة هذا الجهد المبذول فى ظل مناخ الطالب فيه فى وإٍ الامستاز فى وإٍ آخر ، رغم حرصى على تحقيق التواصل الفكرى بينى وبين الطالب ، (وزعمى) الدائم بأننى محاضر جامعى غير تقليدى أو من بالحوار وبحرية الخلاف كقيمة احرص عليها ، وبأن المحاضرة - محاضرتى - هى بمثابة ندوة - هكذا كنت وما زلت أزم لتلاميذى وتلميذاتى - أنا أحد اطرافها ، يتحدد دورى فى إثارة القضايا وإدارة الحوار ، والطالب طرف آخر ، غير أنه طرف هام مشارك يبدى رأيه وله مشروعية الخلاف والاختلاف ... تلك هى وصاياى عند كل مطلع عام جامعى جديد .

ولا أنكر أن (نهجى) هذا قد أصاب بعض النجاحات فى كليتى وفى بعض الكليات الأخرى التى انتدبت للتدريس بها ، ولكن يبدو أننى كنت أمثل [الأقلية] - على الأقل بالنسبة لكليتى - حيث آمنت [الأغلبية] بجدوى الأسلوب التقليدى القائم على التلقين وحيث الموقف السلبي للتلميذ ، وهكذا استشعرت [الغربة] رغم النجاح الذى تصورتها والذى بدا من تلك (الآفة) التى تولدت بينى وبين تلاميذى أو التى أزمع انها كذلك .

ولم يكن اختلاف أسلوبى أو منهجى فى التدريس هو المظهر (الوحيد) للمهم الجديد الذى بدأت استشعره ، غير أن ثمة وقائع قد أكدت هذا الهم ودعمته ، وهى وقائع قد كشفت عن شكل غير سوى فى التعامل مع العلم ، حيث التعامل معه باعتباره (سلعة) تخضع لقواعد السوق من حيث البيع والشراء ، فصدمت فى أول قيمة كنت - ولازلت - احرص عليها وهى أن العلم ينبغى أن يكون بعيداً عن كل هذا الابتذال والترخص والتدنى ، غير أننى وجدت العلم خاضعاً - وبالإسف - لإخلاقيات مافيا أجهضت كل قيم العلم ، وأذكت قيم المادة ، عاصفة بكل ما هو رائج وأصيل .

. وصدمتنى هذه المافيا والتي تكررت متدثرة بمختلف الابدية ، فاستشرى فسادها ، فالحرص على تدريس أى منهج ، وأى عدد من الساعات وفى أى مكان دون مراعاة للتخصص أو للقدرة على العطاء ، واضحى المحاضر (الكشكول) ظاهرة مرضية ، وهو ذلك المحاضر الذى يعنى أساساً بكم المواد وعدد الطلاب والمذكرات أو الكتب المباحة ، وهى مذكرات أو كتب - إن صح أنها كتب - تفتقر إلى كل ملامح الابتكار أو الابداع أو حتى الاجتهاد - وهذا أضعف الايمان - فى نطاق النقل الأمين أو (التوليف) المصنوع ، إلا أن امانة النقل - وهى مأساة أخرى - أضحت أمراً عسير المنال ، إذ أصبح النقل من الكتب والمراجع العربية أو الاجنبية دون إشارة أو تنويه لاسم المرجع ، وكذلك نقل ما كتبه زملاء العلم سواء على مستوى الفكرة أو على مستوى النص دون إشارة أيضاً ، بل وصل الامر إلى نقل فصول كاملة - وبدون حرج - وللمزمل الناقل كل المبررات الجاهزة . ولقد انتقلت جرثومة النقل غير الأمين إلى طلاب الدراسات العليا بصورة مؤسفة ، وهو امر يتعذر اكتشافه إلا من خلال مشرف جاد أو مناقش واع .

- ٣ -

ولعلمنى لا الفصل تماماً بين فساد الاستاذ وفساد الطالب ، فكلاهما ينهلان من مصدر فاسد واحد ، وكل منهما يصب فى الآخر ، فالاستاذ الذى يعوزه الابداع ويفتقر إلى قدرات التمييز والابتكار ، ويحرص دائماً على المادة ويتمنى الثراء والترقى السريعين باقصر الطرق وأيسرها ... واكثرها بعداً عن الكرامة ، فاستاذ (؟؟!!) بهذه الهوية وبذلك الكيفية لا يمكن أن يفرض طالباً مبدعاً خلاقاً ، ملتزماً أو أميناً ، ومن هنا كان ذلك الاحساس (بالهم) ، وهو احساس وليد الفساد الذى احاط بالعلم والمشتغلين به ، ولكن هل يعد الفساد وحده هو الازمة الوحيدة التى يعانى منها ذلك النسق المعرفى سيبىء الحظ !!

فإذا كنت أزعج أن المناخ الفاسد يفرض فكراً فاسداً وعلماً عطناً رائحة ، غير مقبول النكهة ، فهو امر تطول قصته وإن كان الوقوف على أسبابه - وبموضوعية لا تغفل الذاتية - أمراً غير متعذر ، فإِنَّ هذا المناخ الفاسد ، يُحمل الباحث - المثقف - الجاد ، صاحب الموقف والرؤية (همأ) جديداً ، وهو فى هذا محاصر بطبيعة بنائية مجتمعية - وبيئية علمية - حبلى دائماً بأجنة مشكوك دوماً فى شرعية نسبها ، وهى طبيعة بنائية (مجتمعية أو علمية) تحل بذور فسادها ، فكان هذا (الهم) المزدوج الذى لا يستشعره إلا كل باحث واع ، وهو همٌ يقودنا إلى الحديث عن قدرة أُنشاع بهذا الهم على تجاوزه حيث الموقف الحقيقى الذى يعكس مدى (فهم) ووعى باحثنا الجاد هذا بطبيعة نسقه المعرفى (علم الاجتماع) لا من حيث اشكالية هذا النسق الحقيقية وإنما أيضاً من حيث دوره - أى دور هذا النسق المعرفى - القائد والناقد المغير .. المتمرد .. أو هكذا ما ينبغي أن يكون .

- ٩٣ -

وقد لا يتسق مطلبى هذا - أن يكون نسقنا المعرفى قائداً ... ناقداً ... مغيراً ...
متمرداً - مع طبيعة المنابع التى استقينها منها ثقافتنا - السوسيولوجية - أو أسهمت فى
صياغة ذاتها العلمية ، لا من حيث فقط نوعية الاساتذة - الذين تلمذت على أيديهم ،
والذين لا يمكن أن انكر افضالهم على - ولكن أيضاً من حيث طبيعة المصادر المعرفية التى
وجهنا إليها اساتذتنا فى مراحل نمونا الأولى . ومن المؤكد أننا تعثرنا كثيراً وخطونا خطوات
قد لا تكون محسوبة أو موفقة أحياناً ، ولكن من المؤكد أيضاً أننا قد مررنا بمرحلة يمكن
تسميتها بمرحلة إعادة التربية السوسيولوجية ، وهى مرحلة قد عنيت أساساً بإعادة ترتيب
مقولات هذا العلم ومحاولة طرح (فهم) جديد - جديد بالنسبة لى - لهذه المقولات من حيث
مضمونها والمعانى التى يمكن أن نتجاوز من خلالها المؤلف والمفترب فى الآن نفسه - من
غث الافكار ، ومبتذل الفهم ، فضلاً عن سوقية التعامل مع هذا العلم .. فكراً وواقعاً) .

وأكاد اعترف بأن مراجعتى لمصادر المعرفة السوسيولوجية السابقة ووقوتى
أمام الشكل المشوه لهذه المعرفة عندما تتفاعل - أو نطن كذلك - مع الواقع من خلال
حامل هذه المعرفة قد اصابني بقدر هائل من القلق والتوتر قد تجسد فى شكلين :
أحدهما قد اتخذ مظهراً مرضياً - على الأقل من حيث الشكل - وأعنى به العزوف عن
المشاركة البحثية المصحوب بحالة اليأس والغثيان من ركام البحوث التى أقل
ما توصف بها أنها اقرب إلى العتة العلمى ، أما الشكل الثانى : فهو محاولة للتحدى
التي تستهدف الخروج عن المسالوف المتداول من الفكر والممارسات البحثية
الساذجة ، وهذه المحاولة للتحدى كانت - ومازالت - فى تصورى خطوة نحو تحقيق
إبداع سوسيولوجى ذاتى يرقى بكل من الفكر النظرى والبحث التطبيقى وصولاً إلى
منظومة سوسيولوجية مازلت أسعى نحو إنتقاء وترتيب عناصرها بصورة أمل أن
تكون مبدعة خلاقة ، ولا أظننى قد توصلت إليها ، إذ كيف يتأتى لباحث جاد - أو
يزعم أنه كذلك أن يعمل وسط هذا المناخ الفاسد العفن ١٩٩

ثمة إفتراض أن باحثنا الجاد يؤثر بطبيعته أن يولج الصراع ، وأن إتخاذ مواقف
إزاء فساد الوسط العلمى والبناء المجتمعى هوجزء من مهامه الصراعية ، فالهم إذن ثقيل
والمهام أثقل لتعدد مصادر العبث السوسيولوجى ، والقدرة على تحصيل تلك المهام
والاضطلاع بها تستوجب توفر أدوات ومهارات بعينها ، غير أنها - أى هذه الأدوات وتلك
المهارات - أقرب إلى الباحث الخائف الجاد منها إلى ذلك الذى اغترب على علمه وتعامل معه
بقوانين السوق حيث الربح والخسارة .

ومن المتوقع أن ينشأ صراع بين الأقلية المثقفة الجادة والأغلبية الانتهازية العابثة ،
ومن المفيد أن يستمر هذا الصراع ، لأن فى استمراره ضماناً لفضح تلك الأغلبية وتعرية

اساليبها . ولا شك أن جزءاً كبيراً من تكوين (ذاتي العلمية) قد تشكل من خلال وعيى -
 أو على الأقل - احساسى بفداحة الافتئات الذى يمارس على العلم الاجتماعى (خاصة علم
 الاجتماع) وبالتالى وعيى يدور هذا العلم الذى انحرف به البعض قانحسرتضامل وأكاد
 أن اقول فقد سمعته ليس فقط بين من يملكون اتخاذ القرار ولكن ايضا بين بعض
 المتخصصين فى هذا العلم (أو الذين يفترض فيهم ذلك) بامتهانه والاتجار به وفيه ،
 والعبث بأدواره الحقيقية . فكان ذلك (الهم) الذى بدأ يتسلل إلى مكونات ذاتي
 السيسولوجية ، وهو أن (الصراع) مع (العابثين) اصبح ضرورة ، وأن دعوة الاقلية
 إلى أن تشخذ كل اسلحتها وتطوع كل ادواتها لم تعد مطلباً يمكن التباطؤ فيه أو رغبة يمكن
 تأجيلها ، إذ أن الأمر أضحي قضية (حياة علم) يكون أو لا يكون .

- ٤ -

أما همى الأكبر والذى أضحي بمثابة (حلة) أرتت - وما زالت - تؤرقنى كباحث له
 عن العلم تصوريحاول أن يتجاوز كل مظاهر العبث ، هو حالة الضياع التى يعيشها علمنا
 الاجتماعى ، وفقدانه لهويته المجتمعية ولقدراته الابداعية ، ومن ثم كانت حالة (العزلة)
 والافتراق التى يعيشها هذا العلم للدرجة التى يمكن أن نؤكد من خلالها - وبدون اتهام من
 البعض بالمبالغة - أن علمنا هذا قد فقد مصداقيته على أيدي من نظن أنهم متخصصون
 فيه ، ومن ثم أضحي شكلاً هلامياً يحتاج إلى من يعيد إليه مشروعيته ومصداقيته ، ويرد
 له الروح الذى أفقد .

ومن عجب أن محاولات الخروج من أزمة علمنا المنكوب ، وساعى تأكيد
 مصداقيته ، قد تجيىء أحيانا - ولكن على استحياء - من غير المتخصصين فيه ، وهى
 محاولات محمودة لمخصصين فى السياسة والقانون والاقتصاد أو حتى فى الطب أحيانا ،
 وانشغل غالبية المتخصصين فى الاجتماع - ويا للأسف - بقضايا ذاتية تبدأ بمحاولات
 الاثراء السريع ، ومروراً باسهامات متهرنة ، وانتهاءً بالصراعات المؤسفة على المناصب
 الادارية والتى لا يملك بعضهم مقومات القيام بها .

وحتى هؤلاء الذين يمكن أن يوصفوا أحيانا بالجدية سواء من جيل الوسط أو من
 جيل الشباب اغترب بعضهم تماماً عن المهمة الأساسية لهذا العلم ، ولكن يبقى
 (الأمل) - غير أنه أمل تشوبه بعض الظلال - فى وعى (قلة) من جيل ما بعد الوسط
 وجيل الشباب بأن هذا العلم يمكن أن يكون له دور مجتمعى وإنسانى ، دور ناقد ومغير ،
 وهو وعى يجب أن يؤكد دائماً أن هذا العلم - علم الاجتماع - ينبغي أن يحمل (هموم)
 الانسان ويؤرق بها ، ويحمل بتجاوزها .

- ٩٥ -

وهنا نأتى إلى محور عرضنا الراهن : كيف يتأتى أن يحمل هذا العلم (مهموم الإنسان) ؟؟ متجاوزاً كل مظاهر الفساد والإفساد ؟؟ وهل ثمة شروط ينبغى أن تتوفر حتى يتحقق هذا أو ذاك ؟؟

ينبغى أولاً أن نتفق على أن حمل (المهموم) الإنسان والاستغراق فيها من قبل هذا العلم ومن قبل باحثة ليعد مؤشراً - من بين عدة مؤشرات - على (وعى) هؤلاء الباحثين بالدور المعرف والمجتمعي للإنسانى لهذا العلم ، فالوعى بخصوصيته وتفرد ، وجدلية علاقته بالسياق الاجتماعى هو أولى خطوات الإدراك الكامل لهوية هذا العلم .

بيد أننا ينبغى أن نعترف أنه حتى (الوعى) بهموم الإنسان (المصرى على وجه الخصوص) هو وعى نسبى (والبحث فى أسباب تلك النسبية وعواملها يخرج عن أهداف هذا العرض) ، لذلك فإن ثمة حدوداً دنياً للاتفاق يجب أن تتحقق بين حاملى مهموم الإنسان (المصرى) من باحثى علم الاجتماع ، حول طبيعة تلك المهموم وأولويتها . ولكن هل لنا أن نتفاعل بامكانية تحقيق هذا الحد الأدنى من الاتفاق ؟؟ . دعنا نكون أكثر تفاؤلاً - رغم هذا القدر من الشك الذى يساورنى - ونفترض تحقق هذا الاتفاق ، ونفترض كذلك - وهو أمر قد يتجاوز حدود التوقع - أن ثمة إجماعاً حول (الهم) (الأكبر) الذى يعاينيه الإنسان المصرى من حيث طبيعته ومضمونه ، ويمثل هذا الهم الأكبر فيما اتصور فى قضية (حقوق الإنسان المصرى) لا سيما حق (الحرية) ، غير أن هذا الاتفاق حول قضية الحرية - كهم مصرى له الصدارة والأولية ، يستوجب توفر رؤية غير استثنائية لعلم الاجتماع ، ووعى بالامكانيات الراديكالية الهائلة لهذا العلم ، وهى إمكانيات لا تقنع بمجرد الإصلاح والترميم احتفاظاً بالبنية الأساسية للوضع الراهن ، ولكن كيف يتأتى ذلك ووعى (بعض) المشتغلين بهذا العلم دون ذلك بكثير ، فالاتجاه المحافظ بعد أن انحسرت فترة طويلة من الزمن بين باحثى علم الاجتماع ، عاد من جديد مطلقاً ، مجدداً أمله فى تحقيق مأرب سلطوية ، غير أن البقية الباقية من راديكالى علم الاجتماع الذين لم تخدرهم شذى السلطة وعبقها قد تحيى الأمل وتجدد الرجاء فى أن تظل قضية حقوق الإنسان المصرى - وأهمها وأبرزها قضية الحرية - هى الشغل الشاغل لباحثى هذا العلم .

- ٥ -

واكاد استشعر أن ثمة ملأً يبدأ يتسرب إلى بعض قراء هذا العرض من المتخصصين ، وإن احساساً بالضجر والتفوق قد انتاب البعض الآخر ، ولعل هذا الشعور أو ذلك الاحساس أفراز طبيعى لعملية المكاشفة التى أزعج أننى قمت بها ، وهى مكاشفة لم تصل إلى درجة التعرية الكاملة بعد .

- ٩٦ -

وإذا كان للمكاشفة ايجابياتها فلها أيضا سلبياتها ، وإن كانت الأخيرة لا تخلو بدورها من ايجابيات . والسلبيات - إن كانت هناك سلبيات حقيقية - لا تعدو أن تكون كشفاً لعورات العمل السيسولوجى الفج ، وهو في حد ذاته عمل ايجابى لأنه يمهّد الطريق نحو (بيروستوريكا) سيسولوجية نحن - السيسولوجيين المصريين - أحوج ما نكون إليها . وثمة شروط ينبغي توفرها حتى نتحقق عملية إعادة بناء منظومتنا السيسولوجية المرغوبة .

ولقد أشرنا إلى أن الوصول إلى حد أدنى من الاتفاق بين باحثينا حاملى هموم الانسان المصرى حول طبيعة هذه الهموم وأولويتها لا يعنى أننا لا نعترف بمشروعية الخلاف - بل وحتميته وأهميته - بين باحثينا حتى تتعدد الرؤى والتصورات حول الكيفية التى يمكن من خلالها أن نتناول تلك الهموم سيسولوجيا ، ومن ثم يمكن أن تتعدد المخارج وتتنوع الحلول .

ولقد أمر الخلاف بين باحثينا لا ينبغي أن يشغلنا كثيراً لأنه قد آن آوان الاعتراف به كضرورة من ضرورات هذا النسق المعرفى (علم الاجتماع أو العلم الاجتماعى بوجه عام) وكمنصر هام اسهم تاريخياً في صياغة بنية هذا النسق ، وما زال يزوده بطاقات نموه وآليات تطوره . وهذا الاعتراف بحتمية الخلاف يضرر اعترافاً ضمنيّاً بأن للباحث ذاتاً ايدولوجية (سياسية واجتماعية ...) يتعذر التقليل من شأنها أو غض الطرف عنها ، فهي قائمة أردنا أو لم نرد .

وبكل من الاتفاق على الحدود الدنيا لهموم الانسان المصرى (والتى اتصور أن هم الحرية كتجسيد لقضية حقوق الانسان المصرى تعلق على غيرها من الهموم الأخرى) والاعتراف بمشروعية الخلاف بين الباحثين كإقرار بحتمية وجود الذات الايدولوجية ، هل إذا عمدنا إلى وضع أو تعيين مجموعة من المبادئ المرنة القابلة للتبديل والتغيير احتكاماً لمبدأ الجدل ومشروعية الخلاف ، هل في وضع هذه المبادئ ما يمكن أن يفهم منه انه مجموعة من الوصايا أو الالتزامات ؟؟ وللإجابة عن هذا التساؤل إن فكرتى الوصايا أو الالتزامات تتعارض تماماً مع مبدأ حرية الخلاف ومشروعيتها وهو الأمر الذى نؤمن به ، فضلاً عن أنه يتناقض مع رؤيتنا لقضية الموضوعية في العلم والتعامل مع العلم ، لذلك فإن ما أريد أن أؤكد عليه هو أن ما أسميته بمجموعة من المبادئ إنما هي محض (إفراز عقلى) حكمته مكونات ذاتنا السيسولوجية وخبرتنا الواقعية ، وهى مبادئ أولاً وأخيراً تمكس وعينا بخصوصية هذا العلم كنسق معرفى متميز ومتمايز من ناحية ، كذا وعينا بالدور المجتمعى الرائد والمغير لهذا النسق من ناحية أخرى إذا ادعينا أن لنا وعياً بتركيب الشخصية وبهذا الدور ؟! . لذلك فإن هذا الإفراز العقلى (المبادئ) لا يعد وصايا أو إلتزامات ، إنما هو دعوة للنقاش والحوار - بل والخلاف أيضاً - حول تصورات - أو

تجاوزاً مبادئ - قد تستحيل - بعد ذلك - إلى مشروع يمكن أن يقلل هذا العلم من عمره ، أو هي إن شئت - أي هذه المبادئ أو التصورات - مجرد خطوط عريضة (لبرستوركا سسيولوجية مصرية) إذا ما استعرنا الاصطلاح السوفيتي ، حيث محاولة إعادة بناء منظومتنا السسيولوجية برؤى تقدمية واعية وناضجة وليست بتلك الرؤية التقليدية الكلاسيكية أسيرة الجمود وصريعة التخلف ، والتي كثيراً ما تدعى التقدمية ، غير أنها تقدمية أسير الاسم والنظرية .

وقد لا يظن البعض أيضاً أن تصوراتنا هذه محض قانون أخلاقي Ethical Code ، فهي ما كانت كذلك - وإن تكون ، بل على العكس - فيما تصور - إن مجرد وجود هذا القانون الأخلاقي - لاسيما في استخداماته المتعسفة - قد يؤدي إلى نوع من الالتزام والقهر وهو ما يتعارض مع الدعوة التي تؤكد على (حرية الباحث) وبأن له ذاتاً ينبغي أن تحترم وأن التأكيد على ذاتيته ينبغي ألا تتعارض مع موضوعيته . ومن هنا ندخل إلى منظومتنا ذات المبادئ - التي أصر على أنها قابلة للجدل والخلاف - أو تصوراتنا لإعادة صياغة هذه المنظومة السسيولوجية العلمية .

ثمة امران هاما نستهل بهما هذه المبادئ ، الأول أن هذه المبادئ من العسير أن تتحقق دون مصالحة مع الذات - مصالحة الباحث مع نفسه - وهو امر لا يمكن أن يتحقق إلا بالكاشفة والديالوج الصريح بين الباحث وذاته ، والأمر الثاني هو أن المبادئ لا يمكن أيضاً أن تتحقق دون مصالحة مع المجتمع ، وهو امر يعتمد على مدى نجاح الباحث في كشف عورات الذات في تعاملاته مع العلم ، والاقتناع بضرورة تجاوز خطايا ذات حتى تتحقق المصالحة الحقيقية مع المجتمع .

والمصالحة مع المجتمع لا تعنى المهادنة بقدر ما تعنى ولوج حلبة الصراع - لصالح المجتمع - وبتوظيف العلم برؤية أكثر تقدمية لمقاومة كل صور التخلف في أشكاله السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، فهي مصالحة تستهدف تجاوز كل صور الاغتراب عن ازمات هذا المجتمع الحقيقية ، والتي تؤكد في الآن نفسه القدرات التفاعلية الحوارية الهائلة لهذا العلم في علاقته بالمجتمع والتي تم حجبها عندما أدار (غالبية) باحثينا ظهورهم للمشكلات المصرية التي يعاني منها الانسان المصري .

فالمصالحة مع الذات من جهة ومع المجتمع من جهة أخرى شرطان اساسيان للايمان - ومن ثم لاستيعاب - هذه المبادئ - أو التصورات - التي سوف تعرض لها توطئة للحوار حولها . وتنقسم هذه المبادئ - أو التصورات ، إلى نوعين : الأول يتعلق بقضية الوعي بخصوصية العلم الاجتماعي (وأعنى به على وجه الدقة علم الاجتماع) كنسق معرفي نظري . والثاني يعنى بقضية الوعي بالدور المجتمعي الدينامي الرائد لعلم الاجتماع .

اولا . الوعى بخصوصية علم الاجتماع كنسق معرفى نظرى

- (١) إن هذا النسق المعرفى متميز ومتمايز عن العلوم الطبيعية (فى الموضوع - النظرية - وكثير من تفصيلات المنهج والتقنيات) .
- (٢) إن هذا العلم لا يتم إلا من خلال الجدول .
- (٣) الخلاف بين الباحثين أمر وارد ، بل وضرورى وحتمى نظراً للطبيعة الجدلية لهذا العلم .
- (٤) لا تعارض بين امكانية تحقيق الموضوعية ومشروعية فاعلية ذات الباحث وايدولوجيته اثناء العملية البحثية .
- (٥) لذلك فإن امكانية التحرر القيمي هى محض وهم وأسطورة لا وجود لها إلا فى مخيلة الباحث .
- (٦) الخيال السسيولوجى للباحث شرط للابداع النظرى ولا يتعارض مع الموضوعية بصورتها غير الكلاسيكية .
- (٧) الابداع النظرى فى علم الاجتماع شرط لتقدمه .
- (٨) لا يتحقق الابداع النظرى فى علم الاجتماع إلا من خلال باحث موهوب ومتميز ، ووعى ناضج بخصوصية هذا العلم .

ثانيا : الوعى بالدور المجتمعى الدينامى الرائد لعلم الاجتماع

- (١) إن تجاوز الفهم الكلاسيكى لعلاقة علم الاجتماع بالمجتمع شرط آخر لتقدمه .
- (٢) إن الدور الاصلاحى لعلم الاجتماع يمثل الصورة الدنيا لما ينبغى أن يكون عليه هذا العلم فى علاقته بالمجتمع .
- (٣) إن الدور الثورى الراديكالى لعلم الاجتماع يمثل الصورة المثلى لما ينبغى أن يكون عليه هذا العلم فى علاقته بالمجتمع .
- (٤) إن تجاوز التابو السياسى والاجتماعى ، وتجاوز ما يسمى بالفوييا (المخاوف) السياسية والاجتماعية من الشروط اللازمة للقيام بالدور الثورى الراديكالى لهذا العلم . لذلك فمن الضرورى أن يكون لباحثى علم الاجتماع دورهم المتميز فى حركة النقد الاجتماعى والسياسى .
- (٥) إن الاصطدام مع الذات - ومع مصالح الطبقة التى ينتمى إليها الباحث - قد يكون ضرورة عندما تتعارض مصالح الذات والطبقة مع الدور المجتمعى المتصور لعلم الاجتماع .
- (٦) إن الاجابة عن السؤال الآتى [فى صالح من ينبغى أن يقف هذا العلم ؟] بصورة حاسمة يعد ضرورة كى يمارس هذا العلم دوره المجتمعى الدينامى .

(٧) إن الجدل حول طبيعة الازمات التى يعانى منها المجتمع المصرى وأولوياتها يعد ضرورة كى يؤدى علم الاجتماع دوره المجتمعى المأمول .

(٨) إن قضية الحرية - كتجسيد لقضية حقوق الانسان المصرى - باعتبارها القضية الأم ، والمدخل الطبيعى لفهم طبيعة ازمات المجتمع المصرى ينبغى أن تشغل السيسولوجيين المصريين وأن يطول حولها الجدل .

(٩) إن الوعى بخصوصية الدور المجتمعى لهذا العلم تفترض فى المتخصص فيه أن يتعامل معه بروح المحترف الهادى .

(١٠) إن غلبة النزعة الاحترافية فى التعامل مع هذا العلم لا تحيد به فقط عن مساره الطبيعى كما تنصوره له ، وإنما قد تؤدى أيضاً الى تشويهه وطمس هويته تماماً .

(١١) يستحيل تحقيق إبداع بحثى (من حيث انتقاء الموضوع وأسلوب المعالجة والمنهج : تحليلاً وتفسيراً) دون توفر قدر هائل من الموهبة والجرأة والمخاطرة ، وتوقع ولوج صراع مع بعض عناصر البناء الاجتماعى السياسى ، والقدرة على التصدى لهذا الصراع وتوقع احتمالات استمراره . فالإبداع البحثى إذن محكوم بطبيعة وعى الباحث وموهبته وجرأته وقدرته على البحث عن كل ما هو جديد أو - على الأقل - محاولة طرح القديم بفهم ومنهج جديد .

(١٢) إن قوانين السوق ومعاييره لا تصلح على الإطلاق كمبادئ يمكن أن يعامل من خلالها علمنا الاجتماعى .

(١٣) إن مقاومة ظاهرة الفساد فى العلم والتصدى للمفسدين فيه يعد مسئولية الواعين بخطورة تلك الظاهرة والحريصين على عملية تنقية علمنا الاجتماعى وتطهيره ، فمقاومة الفساد - فى العلم - هى معركة بقاء : نكون أو لا نكون !! .

وبعد ..

فإذا كنت فى هذه المجالة قد طرحت (همومى) إزاء هذا العلم الذى قدرلى أن اكون هاوياً محترفاً له ... بدءاً بأولى خطواتى المتعثرة على درب المعرفة السيسولوجية ... وانتهاءً بوضع هذه التصورات أو المبادئ - التى اعتبرها قضايا تصلح للحوار والجدل - إلا أن همى الأكبر الآن وخوفى من أن تستحيل كلماتى هذه وهمومى تلك لدى قارئى المتخصص إلى محض كلمات للاستحسان أو للاستهجان ... دون أن تجد صدئ لها سواء بالجدل حولها ... أو محاولة الاهتداء ببعضها ... أو حتى تجاوزها أو رفضها ... فالخطب عظيم ... وازمة علمنا الاجتماعى تستحكم حلقاتها يوماً بعد يوم ونحن غافلون ... مفتربون عن أزمتنا ... والعالم يشب من حولنا وثبات كالبرق ... وحركة الحياة لا تهدأ ... والمستقبل يدق أجراسه لعلماننا وباحثينا متسائلأ ليست لكم رؤية عن هويتى؟! اليس لكم تصور لما ينبغى أن أكون عليه ؟؟

غير أننا نتسأل بدورنا : كيف تكون لنا رؤية للمستقبل ... ونحن فى غيبة عن حاضرننا ؟ وكيف تتأتى لنا القدرة على التنبؤ ، ووعينا بإمكانيات نسقنا المعرفى يشويه القصور وتعتوره الضحالة ويعوزه العمق ؟

عاطف فؤاد

رحلة العمر والعقل

دكتور عبد المنعم شوقي

رحلة العمر والعقل

دكتور عبد المنعم شوقي

كانت النشأة في أسرة متوسطة متوسطة تمتد جذورها في القاهرة . ولقد نشأت في حي شبرا عندما كان الحي لا زال حقلا بكرا كبيرا تقوم وسط مزارعه بعض القصور ، وبعض القرى ، وقليل من العمارات الصغيرة - ثلاثة وأربعة ادوار - التي يقطنها عادة الموظفون الذين آثروا السكن في مناطق هادئة في الاطراف .

وكانت الاسرة تتألف من أب مثقف ، وعلى درجة كبيرة من الوعي . يهتم بمصر ويتحمس لمصطفى كامل وسعد زغلول ويعتبر ان الرياضة البدنية هي وسيلة ذات وزن كبير لتشكيل الشخصية الملتزمة وبناء المجتمع المصرى بالتالى . وكان يملك مكتبة خاصة تتناول كثير من مجلداتها موضوعات تاريخية ودينية وأدبية بها كثير من امهات الكتب للمقريزى وعلى مبارك والجبرتي والسيوطى والقلقشندي وابن الاثير والبخارى .. الخ .

ولسبب لا أدريه كان الاب متأثرا بالثقافة الغربية في حياته اليومية . اما الام فقد كانت أقل تعليما بكثير ولو انها كانت تجيد القراءة والكتابة وكانت لا تترتاح لعادات الاب في المأكّل والملبس وفي معاملته للزوار .. فكانت تصفه دائما بأنه « براوى وعامل زى الخواجات » ، وكانت لها هوايتان : الاولى دعوة الاقارب والجيران للقاءات ترويحية موسعة بالمنزل ، تلك اللقاءات التي كان الاب لا يترتاح لها اطلاقا ، والثانية تنظيم جلسات دورية لبعض رجال الدين وهو امر لم يكن للاب اعتراض عليه . اما الاخوة والاخوات فقد كانوا ثلاثة آخرون ، « ولد وبنتان » ولد اكبر منى (جمال) وبنتان اصغر (قدرية وانهار) . وكان الولد الكبير قارئاً جادا تكمن فيه بدايات فنان متعدد المواهب كان ابرزها كتابة القصة والحماس غير محدود . فكان ينظم لها الحفلات (الكونسيرتات) بشكل دورى . اما الاختان فقد انتهت كبراهما عند دراسة الفنون الطرزية ، وانتهت الثانية دراستها قبل ان تحصل على درجة الليسانس من كلية الآداب حين اضطرتها الظروف ان تتزوج .

نشأت في احضان هذه الاسرة بين أب مثقف ومتحمس لمصر وقضايا مصر ، وأم تقرا الجرنال وتسعد بالصادقات ولها اهتماماتها الدينية ، وأخ ذو ثقافة متميزة واصيلة وأختان عاديّتان ..

قلنا انه كان لأبى اهتمامات خاصة بالرياضة البدنية فكان لذلك اثر على تنشئة الابناء . ففي سن التاسعة أصبحنا انا وأختى أعضاء في النادي الاهلى وحمام السباحة التابع لوزارة المعارف ، وقسم الصبيان بجمعية الشبان المسيحية ، ولم يمنعنا هذا من اللعب في الشوارع احيانا كبقية اولاد الحى . ولا أنسى ما كان يحدث اثناء اللعب في الشوارع من مطاردة الجيران والشرطة لنا لما نسببه من سحب واتلاف للاملاك .. وتدخل الاب في كل مرة عن طريق اللقاءات التى يحاول اثناءها أن يقنع الجيران والشرطة بأهمية اللعب للاولاد .. وأهمية ممارسة الرياضة .. ضاربيا لهم الامثلة مما رآه في بلدان أوروبا المختلفة من اهتمام بمثل هذه النشاط .

وبداية من التاسعة كما قلنا انتظمت في الذهاب مع أخى للنادية ، وانتهى بنا المطاف الى التركيز على قسم الصبيان بجمعية الشبان المسيحية بالذات لما وجدنا فيه من صحة وألفة وأنشطة تهتم الاولاد فيما بين العاشرة والخامسة عشر .

وكانت رعاية الأب لابنائه في هذه المرحلة من نوع خاص جدا ففي الوقت الذى كان يقضى معنا بعض الوقت في القراءة والتقليب في المكتبة وفي مراجعة الدروس ، كان يزورنا في المدرسة وفي قسم الصبيان ، ويصحبنا الى النادي الاهلى حيث كان يمارس هونفسه رياضة كرة القدم في بعض الاحيان . واذكر حادثة طريفة حين كان الاب يقوم بتدريبننا على القفز للترام اثناء تحركه وعند وقوفه حتى نتمكن .. أخى وأنا .. من الانتقال من مكان لمكان وجدنا دون اشراف مباشر .. على ان هذا لم يكن هو الطريف الذى يستدعى التسجيل ، ولكن الطريف هو ان الوالد كان يقوم بتعليم أختى الكبرى « قدرية » نفس المهارات لكى تتمكن من القفز للترام وهو سائر ، سواء للركوب أو النزول . فكانت بذلك البنت الوحيدة في القاهرة التى يمكنها ان تفعل ذلك .

وهكذا كان أبى مثلا أعلى لى في المظهر والخلق والحماس لقضية قومية والعمل الدؤوب والمحاولات المنوعة لرفع مستوى الرياضة البدنية في مصر ونشرها في القاهرة والاقليم ، وربطها بالمجتمعات الدولية في أوروبا . كما كان لى ايضا مثلاً حياً في أخى الاكبر ، اتابعه في قراءة بعض مقالات مجلة الثقافة ومؤلفات توفيق الحكيم وكتابات عبد الرحمن بدوى ، كما كنت أحذو حذوه في اقتناء بعض الكتب والاهتمام بالاستماع الى الموسيقى الكلاسيكية احيانا . ومنذ ذلك الحين بدأت عندى هواية القراءة والاستمتاع والمشاهدة

واقترناء الكتب والتسجيلات الموسيقية وبعض قطع الفنون التشكيلية^(١) وهنا اود ان اشير الى جماعة الفها في غضون هذه الفترة خصيصا لشراء الكتب ، فكانت تجتمع في اليوم الاول من كل شهر امام مكتبة النهضة المصرية بشارع عدلى لشراء بعض الكتب من هذه المكتبة او من مكتبة الانجلو القريبية منها ، وكان الاتفاق هو ان يشتري كل منا كتابا لا يقل ثمنها عن جنيه مصري ، فكان كل من اعضاء الجماعة يشتري ما بين ثلاثة وخمسة كتب في كل مرة .. ولعل هذا هو السبب وراء ولعى باقتناء الكتب طيلة حياتي بعد ذلك .

وفي جمعية الشبان المسيحية نشطت هواياتي تحت اشراف يعقوب فام^(٢) . ففي هذا المكان كنت اشارك زملائي في اللعب والوان الغناء والفنون التشكيلية والمعسكرات والمسابقات الثقافية والمحاضرات والتمثيليات ، وكان اغلب الاعضاء من الاقباط المصريين ، على انه كان هناك بعض المسلمين .

واذكر هنا حادثة كانت لها اهميتها في حياتي المستقبلية عندما طلب منى حسين عرني^(٣) - بتوجيه من يعقوب فام - ان اصاحبه في حى شبرا كمساعد مشرف اجتماعي حيث بدأت في مشاركة الاولاد في اللعب في شوارع مسرة وخلاط ونشاطي في شبرا ، ولا يمكن ان انسى اولاد شوارع مسرة حينما قابلوا في يوم من الايام (حسين عرني وانا) بالسب والشتمية والرمي بالطوب على اساس اننا من المبشرين من هيئة مسيحية . وكانت هذه الخبرة - اللعب مع الاولاد في الشوارع - هي الاساس الذي بنى عليه يعقوب فام فكرة انشاء نادى كوبرى الليمون لابتاء الشعب سنة ١٩٣٨ بعد ان انشأ قسم الصبيان بجمعية الشبان المسيحية عام ١٩٣٥ .

في هذا المناخ - مناخ جمعية الشبان المسيحية - تعلمت الكثير من المهارات الاجتماعية والثقافية كالقدرة على التعبير والمناقشة وتنظيم الاجتماعات الديمقراطية والاستماع للآخرين والقاء المحاضرات وقيادة الجماعات . ولعل اهم ما تعلمته من يعقوب فام بالذات هو تقديره لمصريته وللثقافة المحلية الاصلية بكل ما فيها من خصوصية . وحبه المتصل للفتات الشعبية وتعاطفه الشديد معها .

(١) بدأت بكتب موريس لابلان وجون سنكلر وتولستوى ثم كتب مصطفى لطفى المفلوطى .

(٢) مربي مصري حاصل على درجة الماجستير من الولايات المتحدة الامريكية ، متمسك بمصريته ، ومتمسك لقضيته التي تدور حول التربية الاجتماعية والديموقراطية للاولاد عن طريق ممارسة كل انواع اللعب والهوايات في مجتمع يقوده الصبيان بأنفسهم . له عدة مؤلفات في الفلسفة والتربية ، وهو منشىء حركة اندية الصبيان في مصر .

(٣) جوال ممارس قديم تدرب على مهنة الخدمة الاجتماعية في الهند ، وشارك د. احمد حسين باشا وزير الشؤون الاجتماعية السابق في تدعيم الجانب الاجتماعى للمراكز الاجتماعية بالقرى ، وفي نهاية حياته اصبح رئيسا لمجلس ادارة الشركة الشرقية للذخان .

ولا يمكن أن اترك هذه المرحلة دون أن اشير الى جانب كانت له اهميته ، فقد كان لاهتمامي بحضور بعض الندوات الدراسية التي كان يتحدث فيها المفكر المصري سلامة موسى ، وكذلك اللقاءات الثقافية المنتظمة التي كانت تنظمها مجموعات من الاصدقاء والزلاء . تارة في البيوت وتارة في الجمعية لقد كان لهذه اللقاءات الدورية اثرا كبيرا في بلورة كثير من جوانب شخصيتي الفكرية .

وهنا تأتي مرحلة نادى كوبرى الليمون الذى اشرنا اليه في فقرة سابقة . كان موقع النادى في المنطقة بين الشرايية والمهمشة من ناحية ، والعسال وأرض الطويل من ناحية أخرى ، في المكان الكائن بين شبرا والعباسية . قضيت في هذه المنطقة الشعبية حوالى الاربعة عشر عاما (من ١٩٣٨ - ١٩٥٢) ستة سنوات بعض الوقت وثمانية سنوات كل الوقت . بداية من مساعد رائد لجماعة الى ان صرت مديرا للنادى الذى تحول في النهاية الى مركز اجتماعى للحى المحيط به بكل ما في ذلك من معنى . يضم الاطفال والشباب والكبار الذكور والاناث ، ويمتد نشاطه الى مختلف البرامج الرياضية والثقافية والحرفية والفنية ، كما امتد نشاطه الى خارج النادى في الحى المجاور .

وهنا تجدر الإشارة الى بعض القضايا التي تفرض نفسها على مراكز التذكر :

أولا : ايمان الحرب العالمية الثانية حدث تحالف بين روسيا الماركسية والحلفاء (انجلترا ، وفرنسا ، وأمريكا) ، ونتيجة لهذا نشطت الدعوة الماركسية في مصر فانتشرت الكتب والمجلات الروسية ، وتكونت عديد من الجماعات غير الرسمية لمناقشة الافكار الجديدة ، وأختلطت الافكار التي كانت تنادى بالعدالة والماركسية وطرد الانجليز والتخلص من الملكية . وانعكس هذا بقدر على عمل بنادى كوبرى الليمون الذى تحول من نادى للاطفال المحرومين (كما كان يسمى في البداية) الى مركز اجتماعى للمجتمع المحلى كما قلنا . ومن خدمة محدودة ضيقة الى محاولة اعم واشمل . وأيد هذا الاتجاه ما كنت ادرسه في كلية الزراعة عن الحركات الاشتراكية والتعاونية والنقابية وكذلك ما كنت ادرسه في معهد التربية العالي للمعلمين (كلية التربية بجامعة عين شمس الآن) عن الديمقراطية في التعليم وعن التعليم غير النظامى . هذا من ناحية . ومن ناحية أخرى ادت المشاكل التي نتجت عن تركيز الرعاية على الاطفال بالذات الى حدوث خلل في العلاقات بين هؤلاء الاطفال وأبائهم الذين كانوا ينزعجون من جراءة الأولاد في تقديم اقتراحاتهم والتعبير عن آرائهم واعتراضاتهم ومناداتهم بالمساواة في الاسرة . وهو ما تعلموه في نادى كوبرى الليمون الامر الذى ادى في النهاية الى ضرورة التوسع في الخدمة والاهتمام بكل افراد الاسرة بل وبالمجتمع بأكمله ، وعدم التركيز على فئة عمرية دون فئة ، او نوع دون نوع .

وهكذا تفاعلت الاتجاهات الإصلاحية السائدة في الفكر الغربي ، مع
إحياء المفاهيم اليسارية التي انتشرت في مصر في ذلك الحين .. مع واقع الحياة
في الحى الشعبى .. مع نوع التعليم الذى مررت به .. تفاعل كل هذا ليكون نموذجا
للعمل في المجتمعات الشعبية بشكل عام .

ثانيا : لم تكن قضية يهود فلسطين واضحة في ذهنى حينئذ .. ولا اظن انها كانت واضحة في
ذهن أغلب المصريين . فكل ما كنا نعرفه هو أن هناك يهود كثيرون في فلسطين . وكان
لل يهود في مصر نشاط كبير في التجارة والصناعة والصحافة وفى دفع الفكر الاشتراكي .
بل كان هناك نادى المكابى وحارة اليهود وكانت اوركسترا فلسطين السيمفونية (وجلها
من اليهود) تزور القاهرة كل حين ، ومن هنا لم اجد حرجاً عندما دعيت للمشاركة في
تصميم مركز اجتماعى في حارة اليهود بالقاهرة .

ثالثا : لم تكن فكرة القومية العربية بمعناها الاصيل واضحة في ذهنى حتى بعد قيام جامعة
الدول العربية عام ١٩٤٥ . لقد بدأت الفكرة في الاتضاح بعد ان نادى بها جمال
عبد الناصر وبعد أن قرأت كتابات بعض المفكرين وخاصة كتابات ساطع الحصرى ...
وهنا .. وهنا فقط .. بدأت في استيعاب معنى كتاب طه حسين في هذا الشأن في كتاب
مستقبل الثقافة في مصر حين تسامل « مصر من الشرق أم من الغرب ؟ » ووصل الى ان
مصر جزء من شرق البحر المتوسط .

رابعا : تعددت التيارات الفكرية في المجتمع المصرى .. فكر اسلامى ، وفكر غربى ، وفكر
شرقى . على ان الوضع في نادى كوبرى الليمون بالذات كان وضعاً خاصاً .. مع كل
محاولات التيارات الاسلامية واليسارية والقومية والاقطاعية لاجتذابه بشكل او
بآخر - فرضت تبعية النادى لجمعية الشبان المسيحية بأصولها الامريكية
البروتستانتية ، وبحكم قيام هذا الكيان في مجتمع مصرى مسلم . ولكى تتضح
هذه النقطة نضرب بعض الامثلة :

- كان لنادى كوبرى الليمون مجلس ادارة مميز ذو سمة اساسية خاصة وهى تنوع
الانتماء الدينى لاعضاء مجلس الادارة (وهم تسعة اعضاء) فكان الثلث من
المسلمين ، والثلث الثانى من المسيحيين ، والثلث الثالث من اليهود . ومن بين هؤلاء
شخصيات مصرية بارزة كانت معروفة حينئذ .

- كانت هناك دعوة دؤوبة للربط بالاصالة المصرية القديمة .. فكانت جماعات الاولاد ترمز
عادة الى الحضارة المصرية القديمة .. كجماعة الاهرام وجماعة ابر الهول وجماعة
سفارة وجماعة الاقصر .. كما كانت هناك دعوة دؤوبة للارتباط بالالعاب المصرية
القديمة مثل الحكشة ، واللجم ، والتحطيب . هذا من ناحية . ومن ناحية اخرى كانت

هناك دعوة خافتة - ولكنها دؤوبة ايضاً - لنشر الثقافة الغربية عن طريق نشر الالعاب الامريكية مثل كرة السلة والبيس بول (نجحت الاولى ولم تنجح الثانية) ونشر الاغاني والموسيقى الغربية عن طريق تركيب كلمات عربية على نغمات امريكية مشهورة ، ونشر الحكايات والقصص المعروفة في المجتمع الامريكي والتي تمجد ابطال السياسة ورجال المال الامريكان ، وتدعو للفلسفة الامريكية في الحياة الى غير ذلك .

خامساً : لم يكن نادى كوبرى الليمون عملية لحظية استثنائية ، بل كان عملاً رائداً بكل ما في ذلك من معنى ، فقد كان باستمرار مركزاً لتدريب الاخصائيين الاجتماعيين ، كما انه قام بتدريب مشرفي الاندية الريفية لجميع القرى التي كانت بها مراكز اجتماعية حينئذ ، فكان هذا هو بداية الاندية الريفية في مصر . وامتدت الفكرة فأثرت على العمل في كثير من المجالات الاجتماعية كالمحلات .. ومؤسسات الاحداث الجانحين .. ومراكز الشباب المختلفة بشكل عام .

وهكذا فرض نادى كوبرى الليمون نفسه - كمنهج للعمل الاجتماعي في الاحياء الشعبية - على الواقع المصري فكانت له علاقاته المهنية مع قيادات وزارة الشؤون الاجتماعية وقيادات مدرسة الخدمة الاجتماعية وقيادات النشاط الاهلي عامة . ومن هنا وجدت نفسى في قلب احداث العمل الاجتماعي في مصر منذ ان كنت صبياً فتياً ، وكان لهذا تأثيره بالطبع في تكوين شخصيتى المهنية فيما بعد .

التعليم :

عندما بلغت الثالثة من عمرى ارسلتنى الاسرة الى دار حضانة « مدام شكور » بجزيرة بدران بحى شبرا عام ١٩٢٥ . وعندما بلغت الخامسة عام ١٩٢٧ التحقت بـروضة الاطفال التابعة لمدرسة شبرا الابتدائية للبنات ، ثم سرت مسيرة عادية الى مدرسة شبرا الابتدائية عام ١٩٣٠ ، فالتفوقية الثانوية عام ١٩٣٤ ، فكلية الزراعة عام ١٩٤٠ ، ثم معهد التربية للمعلمين من ١٩٤٤ - ١٩٤٦ . وفى عام ١٩٤٩ اوفدتنى جمعية الشبان المسيحية في بعثة لدراسة الخدمة الاجتماعية (تخصص عمل مع الجماعات) حيث قضيت في جامعة كولومبيا في مدينة نيويورك سنتين دراسيتين حصلت بعدها على درجة الماجستير في الخدمة الاجتماعية .

وفى عام ١٩٥٦^(٤) عدت طالبا في جامعة كولومبيا استجابة لدعوة من جامعة كولومبيا نفسها التى اختارتنى تلقائياً من بين خريجيه من الطلبة الاجانب تقدمت لى منحة دراسية

(٤) تقتضى دراسة الدكتوراه في الخدمة الاجتماعية قضاء ثلاث سنوات على الاقل في العمل الناجح في احد مجالات الخدمة الاجتماعية قبل ان يسجل في مرحلة الدراسة للدكتوراه .

مجانية للحصول على درجة الدكتوراه . فحصلت عليها قبل نهاية عام ١٩٥٨ في موضوع « تنمية المجتمع الحضري » .

كان هذا هو الخط التعليمي الاساسى الذى مررت فيه . على انه كان هناك خط تعليمي آخر مواز ، فقد التحقت بالمعهد البريطانى لدراسة اللغة الانجليزية ، ثم التحقت بمدرسة الخدمة الاجتماعية اثناء دراستى في كلية الزراعة ، ثم التحقت بالجامعة الامريكية لدراسة التربية بقسم الدراسات الحرة ، هذا بالاضافة الى التحاقى بدراسات قصيرة لمدة ستة اسابيع في السويد .

وهنا يحسن ذكر بعض الاحداث التى كانت لها بعض الاثر اثناء مرحلة الدراسة :

١ - كانت بعض السلوكيات والمهارات التى اكتسبتها من حياتى الاسرية .. وفي جمعية الشبان المسيحية .. سلاحا ذو حدين ، فقد ساعدتنى المهارات الرياضية والاجتماعية التى اتقنتها الى ان كانت لي باستمرار مكانة خاصة بين الطلاب وقيادة في المجالات الرياضية والاجتماعية والثقافية اعطتنى كثيرا من الثقة بالنفس .. كما اكسبتنى مزيدا من المهارة في مثل هذه الامور . ومن ناحية اخرى كان لسلوكى ومزاجى الذى تآثر بالثقافة الغربية .. كما اشرت .. بعض الانعكاسات على ممارساتى في الحياة اليومية ، فقد اكتشف مبكرا ، بداية من الحياة في المدرسة الثانوية .. انى اختلف قليلا عن مجموع الطلاب في المزاج العام ، فكنت لا ارتاح الى الانشطة الاجتماعية التى يمارسونها في حفلاتهم وجلساتهم الحرة ورحلاتهم خارج المدرسة ، كما كنت ائنف من سلوك اغلبهم عند الاكل ، وكنت اقلق عندما يتفوهون بكلمات نابية .. وادى هذا بطبيعة الحال الى عدم ارتياح مقابل من ناحية الطلاب كجماعة .. فكانت المحصلة هى انى بدأت في تبني بعض السلوكيات الطلابية املا في ان اكتسب صداقاتهم .. ويبدو انى تزايدت في هذا المجال حتى اصبحت مصدر قلق لمدرسى المدرسة وناظرهم .. وبمرور الوقت اصبحت قائدا لمجموعة الطلاب غير المرضى عنهم ، وكان من الممكن ان انحرف في ذلك المناخ عن سواء السبيل لولا احتضان الوالد ومؤازرته لي حتى مرت الازمة بسلام . على ان الذى بقى من هذه المرحلة هو : تعميق لعواطفى نحو مصريتى ونحوكونى من ابناء العامة بأية صورة وفي أية موقف مما انعكس على اتجاهاتى الفكرية في مراحل تالية .

٢ - ظهرت في حياتى شخصيات يجدر الاشارة اليها كان لها اثرها العميق في حياتى .. كانت اولها شخصية الدكتور احمد حسين الذى كان استاذنا بكلية الزراعة بجامعة القاهرة (*) ، كان لحديثه بريق ادى الى انبهار كثير من الطلاب . فكان يتعرض لقضية

(*) الدكتور احمد حسين ياشا منشئ المراكز الاجتماعية ومدخل نظام الضمان الاجتماعى في مصر حينما كان وزيرا للشئون الاجتماعية ، وقد كان رائدا وقائدا لأكبر حركة اصلاحية بالمفهوم الغربى ضمها كلها تحت لواء جمعية الفلاح التى انشأها في اواخر عام ١٩٥١ ، وانهى حياته الوظيفية كسفير لمصر لدى حكومة الولايات المتحدة الامريكية .

العدالة في محاضراته عن طريق تناوله للحركات الاشتراكية والتعاونية والنقابية .. وكان له اهتماما خاصا بمشاركة الفلاح في توجيه حياته ، وعندما نادى بين طلاب كلية الزراعة بإنشاء « جمعية الفلاح » ، عام ١٩٤٢ كان لحديثه طلاوة المؤمن بما يقول فاثار الحماس والرغبة في العطاء لدى الطلاب خاصة عندما كان يشير الى الفلاح على انه محور التنمية .. وان في امكانه توجيه مصر كلها اذا ما امكن تثقيفه وتنويره وتدعيم وعيه بأمور حياته . وعندما نادى بإنشاء جمعية بنفس الاسم على المستوى القومي في اواخر عام ١٩٥١ استجاب له كثير من قادة الرأي في مصر .. وكنت قريبا جداً من الدكتور احمد حسين في هذه المرحلة .

اما الشخصية الثانية فهي شخصية الاستاذ محمد فؤاد جلال^(٥) الذي عرفته اولاً في جمعية الشبان المسيحية كمحاضر وقائد لحلقات دراسية مختلفة ، ثم في مدرسة الخدمة الاجتماعية ومعهد التربية للمعلمين كاستاذ لعلم النفس ولم تزد علاقتي بالاستاذ محمد فؤاد جلال في هذه المرحلة عن انها علاقة اعجاب من طالب نحو أحد مدرسيه .. على انى لم اتمكن من التعرف عن قرب بهذا الراشد الا بعد ان انضم لركب الثورة في عام ١٩٥٢ حينما عين وزيراً للإرشاد القومي فدعى تلميذه القديم الى التعاون معه فكان على أن اوفق بين عملي في المعهد العالي للخدمة الاجتماعية (كلية الخدمة الاجتماعية الآن) ومساعدة وزير الارشاد القومي في تنظيم المجلس الأعلى للإرشاد القومي ، وكذا في مهمته كقريب للصحف .. فكانت هذه بداية علاقتي بالعمل السياسي . واذكر موقف صلاح سالم وزير الارشاد القومي بعد فؤاد جلال عندما أراد الأخير تقديم اعضاء المجلس الأعلى للإرشاد للوزير الجديد .. واذكر اننى صاحبت فؤاد جلال في هذه المقابلة التمهيدية .. كما اذكر انى كرهت صلاح سالم بعد هذه المقابلة كرهها شديداً^(٥) . شئى آخر اذكره بهذه المناسبة فقد ابلغنى الاستاذ فؤاد جلال في شهر سبتمبر ١٩٥٣ انه قد وقع على الاختيار لاصبح مديراً مدنياً لمكتب جمال عبد الناصر عضو مجلس الثورة حينئذ وقد كان من الممكن ان يغير هذا من اهتماماتى إلا انى اعتذرت عن قبول المهمة وفضلت عليها عرضاً آخر للعمل بالأمم المتحدة في الباكستان .

(*) كان محمد فؤاد جلال استاذاً لعلم النفس بالمعهد العالي للتربية للمعلمين . وفي بداية الثورة اصبح وزيراً للإرشاد القومي ، ثم عين بعد ذلك اميناً عاماً للمجلس الدائم للخدمات العامة ، ثم أسندت اليه مسئولية التنمية المتكاملة في الريف فقام على يديه مشروع الوحدات المجمعة . وفي نهاية حياته تحول الى العمل السياسي بكل معنى الكلمة .

(٥) لم يؤثر هذا على تعلقى بالثورة ، وجمال عبد الناصر بالذات .

كان احمد حسين كما ذكرنا يؤمن بالفلاح المصرى وقدرته على تقرير مصيره بنفسه وبأهمية اشتراكه في توجيه مقدراته ، وكان محمد فؤاد جلال في بداية عمله العام مؤمنا بهذا ، الا انه رآيه اختلف بعد فترة نتيجة لحماسه لاحداث تغيير سريع ، فكفر بقضية المشاركة الشعبية واصبح يردد في محاضراته العامة وفي جلساته الخاصة ان « الطبيب يسأل المريض حتى يمكنه تشخيص المرض .. ولكنه لا يسأله عن نوع العلاج .. وعلاقة المسئول في مصر بالشعب المصرى كعلاقة الطبيب بالمريض يسمع منه حتى يقوم بتشخيص العلة ... ولكنه لا يسأله عن العلاج الذى يجب ان تقرره القيادة وحدها » . وظهر انعكاس هذا عندما اصبح محمد فؤاد جلال مسئولاً عن حركة الوحدات المجمعلة فلم يهتم بقضية المشاركة الشعبية اطلاقاً .

٣ - كانت مرحلة الدراسة ذات طابع خاص ، فمنذ مرحلة الدراسة الثانوية كنت أدرس وأعمل بأجر في نفس الوقت ، فمنذ بداية عملي في شوارع حى شبرا مع الاستاذ حسين عرقى ثم في نادى كوبرى الليمون وحياء العسال وارض الطويل والمهمشة والشرابية مع الاستاذ يعقوب فام .. منذ ذلك الحين .. لم انقطع اطلاقاً عن العمل كجزء من الوقت حتى عندما كنت مشغولاً في الدراسة أغلب ساعات النهار .

بدأت عملي بأجر قدره مائة وخمسة وعشرون قرشاً في الشهر وزاد هذا حتى وصل الى خمسة جنيهات في نهاية حياتى الجامعية . وهكذا لم أشعر في مرحلة ما من حياتى ان المال ينقصنى .. فقد كان أجرى من العمل بعض الوقت يوفر لى حرية الحركة ، ويدعم علاقتى بزملائى باستمرار ، مما اعطانى مزيداً من الثقة بالنفس .

٤ - ولا يمكننى أن اترك هذه المرحلة دون ان اشير الى جدول اليومى المزدحم .. فقد كنت أبدأ يومى عادة بالتردد على مدارس اللغات ، ثم اذهب الى كلية الزراعة أو معهد التربية العالى للمعلمين ، وحضور محاضرات مدرسة الخدمة الاجتماعية أو الجامعة الامريكية بعد الظهر ثم اذهب الى نادى كوبرى الليمون في المساء . واستمر هذا الجدول المزدحم عدة سنوات .. واثّر هذا في طبيعتى فبقيت طيلة حياتى على نفس النهج من حيث استخدامى لوقتى صباحاً ومساءً حتى في ايام الاجازات بأنواعها . وقد دفعتنى هذا الى استخدام الدراجة في مواصلاتى حتى الحق كل هذه الأنشطة يومياً .

٥ - وهكذا تنوعت خلفيتى العلمية ، فقد درست الزراعة لمدة اربع سنوات والتربية لمدة ثلاث سنوات^(٦) ، ثم درست الخدمة الاجتماعية للحصول على درجتى الماجستير

(٦) سنتان في كلية التربية وستة في الجامعة الامريكية .

والدكتوراه لفترة اربع سنوات ونصف^(٧) ، وتداخلت المعرفة التي تبدو متناثرة واصبحت وحدة متكاملة تغذى بعضها بعضا حتى أصبحت غير واضح تماما على جذور آرائى المختلفة .. هل هى اقتصادية أم تربوية تعليمية أم خدمة اجتماعية أم اجتماع .

ومن ناحية اخرى ادى اهتمامى بدراسة اللغتين الانجليزية والفرنسية منذ ان كنت شابا الى ان اتقن اللغة الانجليزية بالذات .. الى حد كبير .. وسهل هذا على الرجوع الى الكتابات الانجليزية دون تردد .

الحياة خارج مصر :

من الممكن تقسيم هذه المرحلة إلى قسمين رئيسيين :
اولهما : فترة الدراسة بالولايات المتحدة الامريكية .
وثانيهما : فترة العمل بالأمم المتحدة .

هذا بالإضافة إلى فترات أخرى اضافية قصيرة قضيتها بالخارج لحضور مؤتمرات والاشتراك في دراسات والقيام بجولات سياحية .. الخ .

أولا - فترة الدراسة بالولايات المتحدة الأمريكية :

أشرت إلى أنى انتقلت في الدراسة بجامعة كولومبيا بأمريكا في مدرسة الخدمة الاجتماعية مرتين : مرة لمدة عامين دراسيين للحصول على درجة الماجستير ومرة أخرى لمدة عامين ونصف للحصول على درجة الدكتوراه قضيت جلها في مدينة نيويورك بالذات حيث تقوم جامعة كولومبيا العتيقة . ويذكرنى هذا . فيما يذكرنى - بما يلى :

- كانت الدراسات العليا بجامعة كولومبيا من نوع خاص تقوم على حلقات للبحث .. محدودة العدد .. يقودها كبار الأساتذة .. ويتعلم فيها الطلاب عن طريق القراءة واعداد البحوث في المكتبة .. ثم مناقشت القضايا المثارة داخل الفصل .. والتركيز على الفكرة المبتكرة ذات الطابع العملي أغلب الأحيان .

- لأن الخدمة الاجتماعية - بمعناها الحديث - مهنة جديدة .. فقد كان هناك عدد من أساتذة المهنة في جامعة كولومبيا من الذين شاركوا في بنائها من بدايتها ، فكانوا يقصون على الطلاب شيئا عن هذه البدايات ووجهات النظر المختلفة التى كانت تذكر في جلساتهم والمساجلات العلمية التى كانت تدور بين هؤلاء حول تحديد المفاهيم الأساسية وتسميتها .

(٧) بالإضافة إلى دراسة أكثر من سنة بمدرسة الخدمة الاجتماعية بالقاهرة .

.. في هذا المناخ العلمي الصريح والبسيط .. والعميق في نفس الوقت .. أحسست بأن الذين انشأوا مهنة الخدمة الاجتماعية أناس ككل الناس وليسوا آلهة .. وأعطاني هذا شعورا خاصا بأنه من الممكن انشاء مهنة بأسرها .. وأن المهن لا تخلق ببداية الكون وإنما يقوم بتحديثها وبلورتها وينأثها أناس مفكرون ومجتهدون .. ومن هنا كان الاحساس بأنه من الممكن دواما تحدى الأفكار التي قامت عليها المهنة ومناقشة أخص خصائصها دون تردد ودون أن يؤثر هذا في الولاء للمهنة .

.. والمكتبة في الجامعة ركن أساسى وضخم في العملية التعليمية ، فهي من ناحية : كتب ومجلات علمية بأعداد كبيرة جدا بما لا يصدق عقل . لقد طلبت مرة من أحد المسؤولين عن المكتبة - كنوع من التحدى - الحصول على عدد معين من صحيفة « الجهاد » المصرية التي كانت تصدر في بدايات القرن ، وفوجئت بقيام المسئول بتوجيهى إلى المكان الذى أجد فيه هذه الجريدة .. وفعلنا وجدتها .

ومن ناحية أخرى كانت المكتبة برنامجا .. بمعنى أنها تحاول من خلال أنشطتها مستمرة تشجيع الطلاب على القراءة والتعرف على الكتب والمجلات في مجال التخصص ، ثم الإشارة إلى الكتب والمجلات المستجدة ، هذا بالإضافة إلى تعريف الطلاب بالمناسبات والبرامج العلمية المختلفة في أى مكان في العالم . وقد يتعجب القارئ من أن مكتبة مدرسة الخدمة الاجتماعية بجامعة كولومبيا لا زالت توافينى من كل حين لأخر بأخبار الكتب والمجلات الجديدة بعد حوالى ثلث قرن من التخرج .

.. مررت في الولايات المتحدة الأمريكية بكثير من الخبرات خارج الجامعة وداخلها .. وانعكست هذه الخبرات على حياتى :

❖ كان في الجامعة طلاب من جميع أنحاء العالم : من الهند واليابان وإيران وأفريقيا وأمريكا الجنوبية وأوروبا وأستراليا .. فكانت جماعة دولية على مستوى تعليمى متميز .. وكانت علاقات تم من خلالها تبادل فكرى وفردى فرصة التعامل مع عادات وأعراف وتقاليده مختلفة . وأذكر - فيما أذكر - أن داويت ايزينهاور رئيس الولايات المتحدة في فترة لاحقة .. كان يزور هذه الجماعة الدولية من الطلاب ويجالسهم بصفته رئيسا لجامعة كولومبيا حينئذ ، وكنت أسعد بهذه اللقاءات ، فقد كان ايزينهاور علما دوليا كبيرا .. بعد قيادته لقوات الحلفاء التي كسبت الحرب .

❖ وفرت الجامعة للطلبة الأجانب كثيرا من فرص اللقاء والمعيشة مع الأسر الأمريكية .. فلم يكن يمضى أسبوع حتى تقوم أسرة أمريكية بدعوتى مع أسرته لقضاء عطلة نهاية الأسبوع عندها ، وكانت الجامعة توفر لهؤلاء الطلاب أيضا فرص زيارة المتاحف والمعارض ومشاهدة المسرحيات بالإضافة إلى حضور المؤتمرات العلمية طبعاً .

- كانت اول مسئولية ميدانية اسندت لى كتدريب ميدانى هو العمل كأخصائى اجتماعى الناصية فى الشارع Street Corner Socialworker بهدف تكوين جماعات شبابية تنشط فيها يههما .. بمساعدة الأخصائى الاجتماعى ، وقد قمت بهذه المسئولية الصعبة جدا ، فكنيت اتعرف على الشباب فى البارات والشوارع والملاعب المفتوحة ، وأبدأ معهم أنشطة تههم . وأذكر ان من أهم الأنشطة التى كان يتبنها الشباب فى ذلك الحين شراء سترات موحدة اللون وذات اشارة فى الصدر تدل على جماعتهم وتميزها عن الجماعات الأخرى ، هذا بالإضافة إلى الأنشطة العادية لهذه الجماعات الشبابية مثل شرب البيرة .. ومشاهدة التلفزيون .. ولعب البلياردو والبنج بونج وأحيانا البيس بول وأتاحت لى هذه العملية فرصة التعرف على كثير من جوانب حياة الشباب الأمريكى فى الأحياء الفقيرة .

- دعيت لكى اتدرب فى أحد المعسكرات الصيفية فى شمال ولاية نيويورك ، وكانت المهمة الرئيسية لهذا المعسكر هى تهيئة فئة مختارة من الشباب اليهودى فى أمريكا للهجرة لاسرائيل ، ولم أجد حرجا فى المشاركة فى هذه الفامرة بعد أن استأذنت المكتب الثقافى المصرى بواشنطن .. مع أنها كانت خبرة مقلقة ولا شك تطلبت قدرا كبيرا من العناد والتحدى . فى هذا المعسكر قابلنى كثير من الشباب اليهودى بالترحاب .. وقابلنى بعض آخر بشيء من الجفاء .. أما القلة الباقية فقد اعترضت على وجودى أصلا .. وعبروا عن اعتراضهم هذا بكل طرق التعبير . عشت فى هذا المعسكر ثلاثة أشهر كاملة مشاركا الجميع فى لهوهم ولعبهم وغنائهم وندواتهم ، وكنت أعجب كثيرا لأن بعض أغانيهم كانت أغانى عربية « بلدى يا بلدى وأنا أحب أرواح بلدى » ، على سبيل المثال ، كما أن بعض رقصاتهم كانت رقصات عربية .. « رقصة الدبكة » على سبيل المثال .. بل وأكثر من ذلك أنهم كانوا يتكلمون عن أدب طه حسين وموسيقى محمد عبد الوهاب وكأنها جزء من ثقافتهم اليهودية الاسرائيلية .

ولا أنسى تلك الخريطة الضخمة التى كانت تحتل صدر القاعة الكبرى فى المعسكر والتى توضح حدود اسرائيل بنهر الفرات من ناحية وقناة السويس من ناحية أخرى .

- كان قيامى بالتدريب بأحد المراكز الاجتماعية فى حى « هارلم » بمدينة نيويورك علامة أساسية كانت لها انعكاساتها على حياتى ، ففى مناخ هذا الحى أحسست بوطأة الظلم على الأمريكيين السود ، بل وعلى بعض الفئات الأخرى ذات الأصل الاسبانى أو الايطالى أو الايرلندى ، كما أحسست بمعنى الفقر والتخلف فى المدن الكبيرة بالمفهوم الأمريكى .. الذى يجتمع فيه سوء التغذية وتعاظم المخدرات والانطلاق الجنسى .. مع التلفزيونات الملونة والسيارات الفارهة فى وقت واحد .. ولا أنسى فى هذا المجال اجتماعاتى المستمرة مع المسلمين السود فى هذا الحى .. فقد كان تعاطفهم كبيرا مع جهود مصر فى ذلك الحين لدعم حركات الاستقلال فى بلدان العالم الثالث .

- لم أتردد في القيام ببعض الأعمال البسيطة لتدعيم دخلي المحدود .. بداية من غسل الصحون والعمل كجرسون في مطعم واستلام القبعات والمعاطف في الفنادق الكبيرة .. حتى الاشراف على العمل في مكتبة الجامعة ، والمساعدة في ارضاء الزوار الجدد داخل مبانيها ، وقد أتاح لي هذا التعامل القريب مع الحياة الأمريكية فرصة الاندماج الكامل تقريباً في هذه الحياة مما ساعدني على التعرف على كثير من جوانبها الخفية .

ثانياً - فترة العمل بالأمم المتحدة :

ويمكن تقسيم هذه أيضاً إلى مرحلتين :
اولهما - مرحلة العمل في الباكستان (١٩٥٢ - ١٩٥٦) ،
وثانيهما : مرحلة العمل في أفريقيا (١٩٦٦ - ١٩٧١) .

١ - مرحلة العمل في الباكستان :

قضيت ثلاث سنوات في الباكستان .. سنة ونصف منها في الباكستان الغربية (كراتشي على وجه التحديد) وسنة ونصف أخرى في الباكستان الشرقية (بنجلاديش الآن) .

وسواء كنت في الباكستان الشرقية أو الغربية .. فقد أحسست بتقدير الباكستانيين الكبير لمصر والمصريين والأزهر على وجه الخصوص باعتباره مركز النور العلمي الاسلامي في العالم على حد قولهم . وقد فتح هذا لي الباب لبناء علاقات مباشرة وودودة مع كثير من القيادات الباكستانية حينئذ . وكثيراً ما دارت مناقشات حول الاسلام والمسلمين ، فقد كان الدين الاسلامي هو المحور الذي قامت على أساسه الباكستان نفسها .. وكانت الاجتهادات الجادة في هذا المجال على أشدها ، كما كانت حركة التأليف والنشر في هذا الموضوع (باللغتين الانجليزية والاردية) على أشدها أيضاً ، وأدى هذا المناخ الاسلامي إلى أن قرأت ما كتب عن الاسلام والدولة الاسلامية والدستور الاسلامي .. الخ ، مما أدى إلى أن اقترحت بيجام لياقت على خان^(٨) اسمي لآكون مستشاراً اسلامياً لرئيس الجمهورية الباكستانية ، وحصلت على موافقة مبدئية ، إلا أنني اعتذرت عن قبول هذا المنصب اعترافاً بحدودي في مجال العلوم الاسلامية وتخوفاً من التخطي فمما لم أدرسه وأعرف أبعاده .. وقد بررت هذا الاعتذار بعمل في الأمم المتحدة .

- كانت مسئوليتي في الباكستان هي اعداد نموذج تنموي للعمل في المجتمعات الحضرية والاشراف على تنفيذه في كل من « كراتشي » و « دكا » وكذا اعداد الاخصائيين الاجتماعيين

(٨) البيجام لياقت على خان زوجة لياقت على خان أول رئيس ووزارة للدولة الباكستانية وكان زعيماً كبيراً للقائد محمد علي جناح في كفاحه .

اللازمين للعمل في هذا المجال ، وقد تمكنت من القيام بهذه المهمة بنجاح^(٩) .
تم هذا في كراتشي أولاً ثم في دكا (عاصمة باكستان الشرقية حينئذ وعاصمة
بنجلاديش الآن) على نفس منوال المشروع الاول في كراتشي ، كما تم اعداد الاخصائين
الاجتماعيين اللازمين في كل من الجهتين .

- كانت خبرتي في مجال التنمية الحضرية قائمة على ممارستي لهذا النوع من العمل في الحي
المحيط بنادي كوبري الليمون ، كما سبق أن ذكرت . وكان النموذج في مصر يقوم على :
- * مبنى مركزي يؤمه المواطنون ،
- * أنشطة متنوعة : ترويحية ، ثقافية ، رياضية ، حرفية ، فنية داخل المبنى ، تهدف إلى
تكوين المواطن الصالح في الأساس لا إلى تكوين الأبطال في أي نشاط من الأنشطة ،
- * تخصيص موعد لنشاط كل فئة من فئات المواطنين : أطفال وأولاد وبنات وسيدات
وشباب ورجال وشبان ،
- * الاستعانة بالأخصائيين الاجتماعيين بشكل مكثف ، فقد كان يعمل بالنادي أكثر من
خمس عشرة أخصائياً اجتماعياً مسؤولين عن الجماعات المختلفة ،
- * مجلس للحي يمثل مختلف فئات السكان كما يضم بعض الخبراء من خارج المنطقة
يلتقون داخل مبنى النادي .

- وعندما انتقلت إلى الباكستان كدت أقع في الخطأ فأنقل نموذج نادي كوبري الليمون نقلاً
حرفياً إلى حي « لياري » بكراتشي .. وتقدمت فعلاً بمشروع .. ووافقت الحكومة على إنشاء
مبنى على أرض فضاء بهذا الحي .. ورصدت لذلك الميزانية اللازمة .. إلا أنني اكتشفت عند
بدء العمل أنه من الممكن الاعتماد على بعض الأمكنة التي تنازل عنها المواطنون لمزاولة
نشاطاتهم .. فكان هناك مكان يجتمع فيه ممثلو الرجال من السكان ، وكان آخر يجتمع فيه
النساء (أشبه ما يكون بالنادي النسائي) ، وهنا تقدمت للحكومة الباكستانية بمشروع
جديد يلغى فيه فكرة إنشاء مبنى خاص ليكون مركزاً للأنشطة .. ويقترح الاكتفاء بما يقدمه
الأهالي من أمكنة مناسبة للنشاط ، وأشرت في هذه المذكرة الجديدة إلى أن قيام مبنى لنشاط
تنمية المجتمع بالحي سوف يؤدي إلى مشاكل مثل :

- * شعور كاذب بالإنجاز .. فكثيراً ما يؤدي وجود مبنى إلى احساس العاملين والمتفرجين به
بأن هناك شيئاً قد أنجز وأن هناك خدمات تقدم حتى ولو لم يكن هذا صحيحاً .
- * يؤدي قيام مبنى جديد إلى اضعاف شيء من الهيبة الوهمية على العمل مما يؤدي إلى
تردد بعض المواطنين في الدخول للمبنى ومقابلة الأخصائي الاجتماعي .

(٩) كان مشروع « لياري » هو أول مشروع للتنمية الحضرية المحلية في العالم ، وقد قام تحت إشراف الأمم
المتحدة في مدينة كراتشي وبقيادة شخصي المتواضع ، وقد أعددت عنه رسالة الدكتوراه مستخدماً التقارير
اليومية والشهرية والربع سنوية والسنوات التي كنت أسجلها بانتظام .

• يؤدي قيام مبنى ذو أثاث مريح إلى تذكؤ الاخصائى الاجتماعى عن القيام بجولاته التقليدية في الحي حيث أنه يرتاح إلى جلسة المكتب داخل حجرة مقفلة .

• يؤدي قيام مركز به استعدادات وتسهيلات إلى تركيز النشاط في مكان واحد بالحي فلا يصل إلى بعض المواطنين وخاصة في الأطراف .

- ومن هذا المنطلق توسعت في قبول تبرعات الاهالى بالامكنة .. فأصبح للعمل مراكز اهلية فرعية منتشرة في أرجاء الحي .. بالإضافة إلى المركزين الرئيسيين السابق ذكرهما ، وادى هذا إلى تغلغل العمل بين المواطنين . ودعم التعاون بين المشروع والمؤسسات الحكومية والاهلية المتواجدة في المجتمع .. وسهل على المواطنين الالتحاق بجميع نواحي النشاط التي يتبناها المشروع ، وأصبح كل مكان في الحي .. سواء كان حوش مدرسة أو قطعة ارض فضاء أو حجرة في مؤسسة من المؤسسات .. أصبحت كل هذه امكنة لمزاولة أنشطة الاولاد والبنات والشباب والرجال والنساء حسب ما يقررونه ، فانشئت الفصول المدرسية والمستوصفات الصحية ومشاغل السيدات والفتيات والملاعب الرياضية والاندية للرجال والنساء وتم تمهيد بعض الطرق وتنظيمها ، كما قامت بعض المشروعات الاقتصادية (كان بالحي تركيز كبير لمربي الجاموس وتجارة اللبن مما حدى بالمواطنين إلى إنشاء مستوصف بيطرى بالحي) .

- ويتضح من هذا ، أنه بينما كان التركيز في نادى كوبرى الليمون على الأنشطة الترويحية والثقافية والحرفية البسيطة داخل مبنى النادى ، كان التركيز في حي « ليارى » على أنشطة متنوعة متفرقة - فيما بينها الأنشطة الاقتصادية - في جميع أنحاء الحي ، وبينما كان النشاط في نادى كوبرى الليمون يمول عن طريق التبرعات العامة من جميع أنحاء القاهرة مع دعم مادى من الحكومة ، كان النشاط في حي ليارى في كراتشى يمول من سكان الحي أنفسهم بدعم محدود من الحكومة ، وبينما كان التركيز في نادى كوبرى الليمون على الاولاد من سن ١٢ - ١٥ أصبح التركيز في ليارى على الجنسين من جميع الاعمار ، وبينما كان العمل في نادى كوبرى الليمون يقوم به عدد كبير من الاخصائين الاجتماعيين .. أصبحت مسئولية العمل تقع على اثنين فقط أحدهما رجل والثاني امرأة . كان هذا هو النموذج الجديد للعمل في التنمية الحضرية على مستوى الجيرة أو الحي الصغير ، وهو نفس النموذج الذى طبق في شرق الباكستان بعد ذلك .

- وهنا يجدر بى أن اشير إلى أن طلاب الخدمة الاجتماعية كانوا يتدربون ميدانيا في هذا الحي بالإضافة إلى دراستهم النظرية التي كانت تقوم في مبنى وزارة الصحة الفيدرالية^(١) .

(١) بدأ اعداد الاخصائين الاجتماعيين في الباكستان بفترة تدريب طولها ستة شهور امتدت إلى تسعة عند العمل في شرق الباكستان ، على أن حكومة الباكستان استعانت بأحد الخبراء الانجليز لبدء دراسة

.. اسندت إلى حكومة باكستان مسئولية وضع الخطة الخمسية للعمل الاجتماعي في باكستان ، وكانت خبرتي في هذا المجال محدودة للغاية ، فلم أكن قد مارست هذا النوع من العمل في مصر إلا في حدود عندما طلب إلى الاستاذين مريت غالى وإبراهيم مذكور الاسهام في وضع خطة خمسية لرعاية الشباب في مصر في أوائل عام ١٩٥٢ . وكانت ممارستي لهذا النوع من العمل هامة جدا من حيث توسيع آفاقى .. فبعد أن كنت أعمل في حى محدود .. أصبحت أفكر على مستوى قومى .. وبعد أن كنت أتناول مشكلات من نوع خاص (مشكلات الشباب) .. امتد تفكيرى إلى المشكلات الاجتماعية للمجتمع الباكستانى بأسره .. وأصبحت موضوعات التوزيع الجغرافى والأولويات والتكلفة الاجتماعية وغيرها موضوعات لها مكانها في تفكيرى الاجتماعى .

.. أدى وجودى في جنوب شرق آسيا إلى اشتراكى في عديد من المؤتمرات .. في الفلبين وهونج كونج وتايلاند ، كما سهل لى القيام بزيارات لمشروعات تنمية المجتمعات المحلية .. والجهات المسئولة عن اعداد الاخصائين الاجتماعيين في كل جنوب شرق آسيا بما في ذلك الهند وسيلان وبورما وتايلاند والفلبين وغيرها من الدول .. وكان لهذا انعكاساته على نموى المهنة .

.. قلت أنى عدت للدراسة بجامعة كولومبيا عندما قدمت لى الجامعة منحة دراسية للحصول على درجة الدكتوراه واستقالتنى من العمل بالأمم المتحدة في باكستان . وهنا أذكر أنى زرت إحدى المسئولات ذات الأهمية بالأمم المتحدة بعد أن حصلت على الدرجة فسألتنى عما استفدته من الدراسة .. أجبت بأنى كنت واقفا على كثير من الأمور قبل دراسة الدكتوراه .. أو هكذا كنت أظن .. أما وقد درست .. فقد اتضح لى الأبعاد المتداخلة والمتشابكة في كل أمر مما جعلنى أتردد كثيرا في اتخاذ القرارات !! وهنا تدخلت السيدة المذكورة قائلة : « يا مسترشوقى .. لقد كنت معروفا بقدراتك التخطيطية والتنفيذية الفائقة .. وكانت سرعة اتخاذ القرارات إحدى قدراتك الهامة .. فإذا كنت قد فقدت هذه السمة بدراستك للدكتوراه تكون قد فقدت الكثير وأضررت بنفسك ايما أضرار » .

ورسخت هذه المقولة في نفسى .. في عقلى ودمى وأعصابى .. وأيقظت في شعورا بالتحدى للزمن .. فقد أيقنت أن هناك محورين أساسيين لكل قرار : الحكمة والسرعة .. وأن أى تلوؤ في اتخاذ القرارات يقطعنها في صميمها ويخرجها عن حكمتها .

= للاخصائين الاجتماعيين في جامعة لاهور لمدة سنتين دراسيتين امتدت إلى أربع سنوات .. ثم الدراسات العليا .. ومنذ هذا التاريخ توسعت الحكومة في تعليم الخدمة الاجتماعية فانتشرت كلياتها في مختلف الجامعات في لاهور وكراتشى وبكا وغيرها .

ب - العمل في أفريقيا :

• بناء على دعوة من الأمم المتحدة في نيويورك وموافقة جامعة أسيسوط ، عينت مستشاراً إقليمياً لمساعدة الدول الأفريقية على وضع سياسات للرعاية الاجتماعية ورفع مستوى برامج أعداد الاختصاصيين الاجتماعيين وتدريبهم .. وكذا دعم التعاون بين تلك الدول في هذه المجالات . وتطلب هذا أن يصبح مقر عمل هو « أديس أبابا » حيث يوجد مقر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومنظمة الوحدة الأفريقية .. الخ « على أن أقوم بجولات في أرجاء القارة (٤٢ دولة حينئذ) بناء على دعوات توجهها الحكومات إلى الأمم المتحدة .

وفي حدود هذا المفهوم كنت أدعو لاجتماعات ومؤتمرات وندوات على مستوى القارة - أو أجزاء من القارة - لمناقشة سبل التعاون بين الدول ، كما كنت أنور وزارات الشؤون الاجتماعية والجامعات والهيئات المسؤولة عن أعداد الاختصاصيين الاجتماعيين باستمرار قرابة ستة سنوات مما أدى إلى أن أصبح على دراية تامة .. ومعرفة وثيقة مفصلة .. بكل الأنشطة الاجتماعية الأفريقية وكل برامج أعداد للاختصاصيين الاجتماعيين وتدريبهم .. وكل الكتب الاقتصادية والاجتماعية المنشورة عن المجتمعات الأفريقية .. وأصبحت بهذا مرجعاً دولياً يلجأ إليه المهتمون بهذه القضايا في الجامعات والجمعيات العلمية الدولية ووكالات الأمم المتحدة .. الخ .. إذا ما أرادوا التعرف على العمل الاجتماعى الأفريقى .

• بهذا أصبحت خبيراً دولياً متمكناً ، أى أنى أصبحت جزءاً من النادى الدولى لخبراء الخدمة الاجتماعية يعرفنى الجميع وأعرف الجميع وعلى اتصال بهم باستمرار ، وعلى معرفة تامة بما يدور في مجالات الخدمة الاجتماعية في آسيا وأوروبا وأمريكا الشمالية وأمريكا الشمالية وأمريكا الجنوبية وأفريقيا^(١١) .

• أثناء قيامى بالعمل في الأمم المتحدة في أفريقيا اشتركت في تنظيم دورات تدريبية في كلية التنمية الريفية في الدانيمارك بالقرب من العاصمة كوبنهاجن حيث كانت الحكومة الدانيماركية - بالاتفاق مع الأمم المتحدة - تدعو طلاباً من البلدان الأفريقية للدراسة لمدة ثلاثة أشهر أثناء الصيف في مجال التنمية الريفية المتكاملة ، وقد ساهمت في الأعداد لهذا البرنامج ، ثم في تنفيذه لمدة ثلاث سنوات متتالية ، مما وفر لى فرصة التعرف على كثير من مناحى الحياة الدانيماركية . ولعل أعجب ما شدد انتباهى هو أن عميد هذه الكلية لم يكن حاصلاً على أى شهادة علمية معترف بها دولياً ، فلما أبدت دهشتى من هذا .. دعى العميد

(١١) اتاح لى هذا النشاط الدولى أن أنور مشروعات التنمية والخدمة الاجتماعية عامة في بلدان كثيرة من جميع أنحاء العالم .. كما اتاح لى فرصة التعرف على مصادر المعونة الدولية في بلدان مثل السويد والنرويج والمانيا والدانيمارك وأنجلترا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية .. مما سهل لى عملى في المجتمع الأفريقى كثيراً .

وزير التربية والتعليم في الدانيمارك فكان هو الآخر غير حاصل لشهادات علمية بالمفهوم الدولي وإنما كان - هو أيضاً - من خريجي المدارس الثانوية الشعبية Folk High Schools التي توفر الدراسة على أعلى مستوى دون منح أى شهادات من أى نوع . وينظر المجتمع الدانيمركي إلى خريجي هذه المدارس بكل احترام . فقيمة المواطن تقاس عندهم بما يمكنه أن ينجزه لا بالشهادة التي يحملها . ومع اقتناعي أصلاً بالتعليم غير النظامي كأداة لتكوين المواطن الصالح ، فأنني لم أكن أتصور أنه من الممكن أن يحل هذا التعليم غير النظامي مكان التعليم النظامي فيبنى أساتذة كبار ومسؤولين على مستوى الوزارة .

ثالثاً - التدريس في الجامعة :

عملت بعد تخرجي من الجامعة مديراً لنادي كوبري الليعون (أنظر بداية هذه المقالة) .. ثم مدرسا بالمعهد العالي للخدمة الاجتماعية (كلية الخدمة الاجتماعية الآن) .. ثم خبيراً بالأمم المتحدة .. ثم استاذاً بجامعة أسبوط ثم المنيا .. أى أننى قضيت في الحياة الجامعية والتعليم العالي قرابة الربع قرن (بعد طرح فترات الدراسة بالخارج والعمل بالأمم المتحدة) .

وأذكر - فيما أذكر - عن هذه الفترة أى فترة عمل بالجامعة ما يلي :

- تم تعييني استاذاً مساعداً بجامعة أسبوط بداية من العام الدراسي ٦١ / ١٩٦٢ ، وكان الاتفاق مع رئيس الجامعة (سليمان حزين حينئذ) أن أتولى عمادة كلية الدراسات الانسانية^(١٢) حين تبدأ في قبول الطلاب في العام الدراسي ٦٤ / ١٩٦٥ ، وكانت مسؤوليتي في البداية هي تدريس المواد القومية في جميع كليات الجامعة ، كما كان من مسؤوليتي أيضاً التعاون والاستعداد لبدء هذه الكلية التي حدد ملامحها الدكتور سليمان حزين رئيس الجامعة حينئذ ، وبذا وفرت لي هذه المرحلة فرصة التعامل مع الكتب والمراجع التي تناولات الوطن العربي والقومية العربية والاشتراكية العربية .. الخ ، كما وفرت لي فرصة الاسهام في احتضان ومتابعة الكلية الجديدة بملامحها المبتكرة .

(١٢) كانت كلية الدراسات الانسانية تضم فيما تضم مجال عمل كليتي الاداب والحقوق بالإضافة إلى مساعدة جميع الكليات العلمية والعملية بتدريس الجانب الانساني لطلابها . ويقرار من مجلس الوزراء تقرير تأجيل بدء هذه الكلية التي كان مقرراً لها ان تبدأ العمل في العام الدراسي ٦٤ / ١٩٦٥ . وفي عام ٧٠ / ١٩٧١ - ويتجيه من جمال عبد الناصر رئيس الدولة حينئذ - بدأت الكلية في المنيا بدلاً من أسبوط، تحت اسم كلية الآداب... وبالأثرة آداب عين شمس..فقد كنت ما أزال أعمل في الأمم المتحدة .. فلم يكن هناك مدافع عن فكرة كلية الدراسات الانسانية بملامحها الخاصة .. وبهذا ماتت الفكرة .

- قربنى رئيس الجامعة (سليمان حزين حينئذ) (*) واعتمد علىّ في كثير من الأنشطة العامة في الجامعة ، بل انه اختارنى امينا مساعدا عندما اختير هو امينا للاتحاد الاشتراكي بأسبوط .. واعتمد علىّ اعتمادا كبيرا في تنشيط العمل السياسي بالاقليم .. وادى هذا كله إلى أن صرت رفيقا مستمرا له في كثير من مسؤولياته داخل الجامعة وخارجها .. وأتاح لي هذه الفرصة التعرف عن قرب بشخصية نادرة وقيادة فكرية وإدارية على أعلى مستوى لها آراؤها الخاصة في العمل الاجتماعي في مصر . ولا أنسى توجيهات رئيس الجامعة عندما قابلته في أسبوط لأول مرة حين قال لي « أنا اخترتك لأنك تجمع في دراستك بين النظرى والتطبيقي ، ولذلك متخصص في العمل مع الجامعات والمجتمعات وغير متخصص في خدمة الفرد .. وأنا أظن أن هذا هو ما تحتاجه مصر .. أنا لا أتصور أن تكون كلية الدراسات الانسانية صورة من كلية الآداب أو من كلية الحقوق ولكنى أتصورها محاولة جديدة لمقابلة احتياجات التنمية في مصر عن طريق العمل الجامعي » .

وقد رحبت بهذا التوجيه فقد كان مضمونه - بما يحتويه من فهم للسياسة الاجتماعية في مصر - يتطابق مع فكري الخاص تطابقا تاما .

- نشطت في العمل السياسي والاجتماعي في محافظة أسبوط نشاطا كبيرا ولم أكن أرى في ذلك تباعدا عن العمل الجامعي أو - هبوطا به كما كان يحلو للبعض أن يسمه - بل أنى كنت أرى أن حدود جامعة أسبوط هي حدود المحافظة ، وأن ازدهارها الطويلة - كما هو واضح من شعار الجامعة - يجب أن تمتد في مراكز المحافظة الثمانية بل إلى محافظات أخرى لو أمكن^(١٣) ، وإن العمل السياسي والاجتماعي في المجتمع - كما يجب أن يكون - لم يضر قادة مثل الشيخ محمد عبده والدكتور طه حسين .. بل ودعت اليه قيادات فكرية علمية مثل إميل دور كايم وجون ديوى وبرتراند راسل . وفي هذه المرحلة تبينت فكرة الدورة بين الجامعة والمجتمع .. فهناك المدخلات (طلاب وأساتذة ومعامل ومكتبات) والتحويلات (العمل داخل الجامعة سواء كان دراسة أو أنشطة) والمخرجات (الخريجين ونتائج الأبحاث) ثم الرجوع أو التغذية العكسية Feed Back حيث تستلهم الجامعة نتائج جهودها في المجتمع لتوجه جهودها الجديدة .. ومن هذا المنطلق أصبحت داعية لمشاركة أعضاء هيئة التدريس والطلاب في الجامعة في توجيه العمل السياسي والاجتماعي في المجتمع^(١٤) .

● منتهى جامعة أسبوط ورئيسها قرابة عشر سنوات ثم وزير الثقافة ثم رئيس المركز الديموقراطي بالقاهرة ، وكان للدكتور سليمان حزين نشاط كبير في جامعة الدول العربية .. وله الآن نشاط كبير في المجالس القومية المتخصصة ، وحصل على جائزة الدولة التقديرية في العلوم الاجتماعية .

(١٣) أمدت جامعة أسبوط بفروعها في أسوان وقنا وسوهاج والمنيا .

(١٤) وفرت الفرصة لوكيل كلية الآداب بالمنيا لحضور مؤتمر الريفي يتناول هذه القضية وكانت النتيجة أن أصبحت داعية بعد أن كنت مناهضا .

- انطلاقا من هذا المفهوم اشتركت في عدد من المشروعات الاجتماعية بمحافظة أسيوط مثل انشاء جمعية للأبحاث والخدمات الاجتماعية .. والقيام بعدد من الأبحاث الميدانية ونشرها .. بالإضافة إلى تنظيم اللقاءات في جميع انحاء المحافظة للتعرف على فكر المواطنين وآرائهم ومقترحاتهم وآمالهم .. الأمر الذى كان ينعكس بشكل مباشر على عملي في الجامعة والمجتمع الأسيوطى والاتحاد الاشتراكي العربى .. التنظيم السياسى في ذلك الوقت .

- وعندما انتقلت إلى العمل في جامعة المنيا انشأت مركزا جامعيا لتنمية المجتمع تنشط من خلاله الاقسام العلمية بالجامعة لخدمة المجتمع من ناحية والتعرف على مشكلاته وتلمس الحلول لها من ناحية أخرى .

- عندما أصبحت عميدا لكلية الآداب بالمنيا قيل لى أن العمل الإدارى بالجامعة (عميد كلية مثلا) ينأى بصاحبه عن العمل الفنى (التدريس والبحث) .. وكنت أرى غير ذلك بل أنى كنت أرى أن العمل الإدارى بالجامعة يمكن أن يكون عملا فنيا في أعلى درجاته إذا ما ابتعد العميد عن الروتينيات واهتم اهتماما خاصا بثلاثة أشياء :

- رفع مستوى أعضاء هيئة التدريس والعاملين بالكلية وتوفير فرص الدراسة لهم ،
- رفع مستوى العملية التعليمية بالكلية ،
- الاهتمام بمستقبل الكلية ومشروعاتها الجديدة .

ولقد عيم هذا الاتجاه انشأت وحدة للبحوث الإدارية الحققتها بمكتب العميد حتى تكون أداة لمساعدة العميد في اتخاذ قراراته واعداد مشروعاته .

- كرئيس لقسم الاجتماع اهتممت بالدراسات العليا على مستوى الدبلومات المهنية لرفع مستوى العاملين في مختلف الوزارات في مجتمع المحافظة ، وكانت مهمة انشاء دبلوم للتنمية الريفية والحضرية بالذات مهمة صعبة تطلبت جهدا خاصا حيث اصررت على قبول طلاب من خريجي مختلف الكليات لهذه الدراسة (تدريب فريقي) وتمكنت من الحصول على موافقة الجامعة ولجنة القطاع والمجلس الأعلى للجامعات على قبول خريجين من مختلف الكليات في دراسات قسم الاجتماع بعد جهد جهيد ، وقد كان هذا أول دبلوم من نوعه في الجامعات المصرية .

- وقد اهتممت أثناء رئاستي لقسم الاجتماع بتوجيه القسم إلى الاهتمام بالعمل الميدانى للطلاب .. والبحوث الميدانية الموسعة في مجال التنمية المحلية .. وكذا مشروعات التنمية المحلية (حضرية وريفية) .. كما اهتممت بالتدريس على مستوى الجماعات الصغيرة وحلقات البحث والقراءة في المكتبة واعداد البحوث الطلابية . لقد كان العمل في جامعة المنيا وكلية الآداب وقسم الاجتماع بالذات هو حلمى لسنوات كثيرة .. قضيت اثناهما وقتى في بذل

الجهد والعمل الدؤوب لرفع مستوى الاداء بالقسم والكلية والجامعة وربطها جميعا
بمتطلبات التنمية في المجتمع .

- كانت لعلاقتي الدولية بالأمم المتحدة وغيرها انعكاسات على العمل في الكلية والجامعة ككل
فتمكنت من اجتذاب كثير من مشروعات الأمم المتحدة والجامعات الأمريكية والهولندية
والألمانية وغيرها . هذا وقد تم عقد المؤتمر الثالث لتعليم الخدمة الاجتماعية في أفريقيا في
جامعة المنيا حضره ممثلوا عشر دول فكانت بهذا كلية الآداب الأولى التي نظمت مؤتمرا
دوليا كبيرا خارج القاهرة .

أهم القراءات :

أشرت في بداية الموضوع إلى بعض القراءات التي قمت بها بتشجيع من والدي وتأسيسا
بأخي وكذا بأرادتي الخاصة . وكانت القراءات الأولى تنحصر في تلك التي كان يقرأها لي والدي
عن الكتب العربية والأجنبية المصورة .. فكنت أتابع الصور في الكتاب بينما يقص لي والدي
الموضوع .. ومن أمثلة هذه الكتب « اليس في بلاد العجائب » و « حكايات ايسوب » و « كلية
ودمنه المصورة » وغيرها^(١٥) .

ولم تكن لاهتمامات والدي الخاصة في مجال الشعر والأدب القديم انعكاسات خاصة
علي . وإن كانت قصص محمود تيمور بالذات لاقت ترحيبا . وكان لاهتمام والدي بالتاريخ أكبر
الأثر في تنوير الطريق لي للتعرف على أمهات الكتب في هذا المجال .. ومن الكتب التي توجهت لها
بنفسي ترجمات إنفلوعلوى .. وكتب الجبرتي .. وعلى مبارك .. والفلقشندي .. وعبد الرحمن
الرافعي . الخ .. والروايات العالمية المشهورة .

وعندما أصبحت طالبا بكلية الزراعة - إبان الحرب العالمية الثانية - اتجهت قراءاتي غير
الدراسية إلى كتابات توفيق الحكيم وسلامة موسى .. وسلاسل الكتب مثل سلسلة « اقرأ والعلم
للملايين » والمطبوعات التي تتناول الفكر الماركسي والتي كانت منتشرة في القاهرة في هذه
الفترة .. وكذا بعض الكتابات عن الفنون التشكيلية أذكر منها كتابا لسلامة موسى عن الفنون
التشكيلية وآخر لرمسيس يونان عن السيريالية . وبالتحاقى بمعهد التربية للمعلمين بدأت
قراءة كثير من الكتب في مجال التربية ورعاية الشباب مع التركيز على التربية غير النظامية
بالذات لارتباطها الشديد بعمل في نادي كوبري الليمون . ومن القراءات التي أثرت علي كثيرا

(١٥) لم تكن قصص الأطفال المعروفة الآن قد ظهرت في حياة مصر الثقافية في ذلك الحين ، على أن مجلات
الأطفال كانت قد بدأت مثل مجلة الأولاد ، ومجلة ألف نقطة ومجلة البعوضة ، وكانت كلها مجلات
محبوبة من أطفال مصر .

تلك التي نقلتها عن أخى مثل قراءة مجلة الثقافة (صلاح ذهني وأحمد أمين) وكتب عبد الرحمن بدوي عن القيادات الفلسفية .

وأثناء دراستي في أمريكا وعمل في الأمم المتحدة في الباكستان ثم أفريقيا اتجهت إلى لون جديد ولغة جديدة (اللغة الانجليزية) .. فقرات في مجال تخصصي عن الظروف الاجتماعية والاقتصادية للبلدان التي عملت بها . وفي مجال تخصصي قرأت لكثيرين مثل : جون ديوى وكيليباريك وجريس كويل وتريكر وجيزلا كونوبكا وكلارنس كنج وروس وناثان كوهين والفريد كان وكينجزي ديفز وهالبنيك وبرونر .. وغيرهم . وقد كانت مطبوعات الأمم المتحدة منبعاً لا نهاية له تزودت منه كثيراً . ومن الكتب الأمريكية التي استحوذت على اهتمامي : الأمريكي القبيح وأمة من الخراف والصدمة المقبلة والموجة الثالثة ولعبة الأمم وحديقة الحيوان الانسانية وغيرها .

وفي أواخر الخمسينات - بعد عودتي من الباكستان وأمريكا - قررت القيام بمسح شامل - على شكل حملة - للكتابات الأدبية في مصر في ذلك الحين فتعرفت في ستة شهور على كثير من الكتابات الأدبية لنجيب محفوظ ويحيى حقي والدكتور أحمد زكي والدكتور حسين فوزي وأحسان عبد القدوس ويوسف السباعي ومحمد عبد الحليم عبد الله ويوسف جوهري والدكتور يوسف ادريس وتوفيق الحكيم وطه حسين .. وكان من نتيجة هذا المسح أن عشت نجيب محفوظ ويحيى حقي بالذات فأخذت أتابع كتابتهما الأدبية حتى هذه اللحظة .

وفي الستينيات اهتمت بكتابات راشد البراوي وساطع الحصري وكثير من المترجمات في سلسلة الألف كتاب التي كانت تفيض بالكتابات عن التنمية الاقتصادية والتخطيط بالمفهوم اليساري عامة بما في ذلك الفكر الماركسي ، وكانت مجلة الأهرام الاقتصادية - ولا زالت - هي المجلة الأولى التي أحب أن أقرأها .

ويسفرني إلى أفريقيا تحولت قراءاتي إلى الأدب الأفريقي الناشئ والدراسات الاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات الأفريقية . وفي السبعينيات - بعد العودة من أفريقيا - تعرف على كتابات الدكتور زكي نجيب محمود والدكتور لويس عوض .. واستمرت أقرأ لهما حتى هذه اللحظة .. كما استمرت في قراءاتي الاقتصادية والتاريخية غير المتخصصة لكتاب مختلفين .. كما استمرت في القراءة غير المتخصصة أيضاً في مجال الفنون التشكيلية لكتاب مثل بدر الدين أبو غازی ونعيم عطيه وغيرهم .

كتاباتى :

- أشرت إلى أنى حصلت على درجة الماجستير في الخدمة الاجتماعية من جامعة كولومبيا بمدينة نيويورك متخصصاً في العمل مع الجماعات الشبابية ، وتناولت في رسالة الماجستير موضوعاً

خاصا كان هما على قلبي .. يؤرقني باستمرار .. ألا وهو موضوع تحويل الجمعيات الأهلية ... فقد كان من على في نادي كوبري الليمون أن أؤمن الدخول للنادي عن طريق جمع التبرعات وتنظيم الحملات التوعوية للانفاق على الأنشطة ودفع أجور الاخصائيين الاجتماعيين وغيرهم من العاملين .

- أشرت أيضا إلى أنى قضيت حوالى خمس سنوات بين مصر والباكستان (سنتان في مصر وثلاثة في الباكستان) في المدة بين حصولي على درجة الماجستير وقبل عودتي لأمريكا للحصول على درجة الدكتوراه . في هذه الفترة كتبت مذكرات طلابية عن العمل مع الجماعات وعدد من الكتيبات كما أسهمت ببعض الكتابات عن رعاية الشباب للخطه الخمسية المصرية لرعاية الشباب . هذا في مصر . أما في الباكستان فقد كتبت عدد من المقالات التوثيقية عن التنمية الحضرية ورعاية الشباب في مجلة الخدمة الاجتماعية الباكستانية التي أشرفت على إصدارها ... كما أشرت ببحاث في مؤتمرين للخدمة الاجتماعية في الباكستان تناولت في أحدهما قضية اعداد الباحثين الاجتماعيين في البلدان النامية .

- في فترة العمل بالباكستان^(١٦) اعتنيت عناية شديدة بتسجيل تفصيل يومي وشهري وبيع سنوى ثم سنوى لمتابعة وتقييم النماذج الاولى لمشروعات التنمية الحضرية في الباكستان بجناحيها [حينئذ] الغربى والشرقى وكانت هذه المادة أساس الشق الميدانى من الرسالة التي أعدتها للحصول على درجة الدكتوراه من جامعة كولومبيا بأمريكا بعد ذلك .

- بعد حصولي على الدكتوراه والعودة إلى مصر عملت - أول ما عملت - في المركز الدولي للتنمية المجتمع بـسريس الليان التابع لهيئة اليونسكو^(١٧) .
وفي هذا المكان كتبت خمسة مقالات عن « البلدان المتخلفة والتنمية » في مجلة التربية الأساسية كما أشرت في عدد من المؤتمرات في القاهرة تناولت جوانب من موضوعات تنمية المجتمع المحلي ورعاية الشباب والمشكلات الادارية للتنمية .
وفي عام ١٩٦٠ مثلت الأمم المتحدة في مؤتمر عن الأسرة وتنمية المجتمع في أفريقيا عقد في اكرا عاصمة غانا وقد ساهمت بورقة في الموضوع .

- تخصصت في العمل مع الجماعات الشبابية في مرحلة الماجستير كما قلت . ثم تخصصت في تنمية المجتمعات الحضرية « Major » في مرحلة الدكتوراه وكان على أن أدرس « علم

(١٦) كنت أول خبير للأمم المتحدة في التنمية الحضرية المحلية وكان مشروع « لياري » ، كراتشي الذي خطط له وأشرفت على تنفيذه ودربت العاملين له ، هو أول مشروع للتنمية الحضرية المحلية في العالم أجمع .

(١٧) كنت منتدبا كل الوقت لهذا العمل من « المعهد العالي للخدمة الاجتماعية للبنات » ومع ذلك كنت أدرس في المعهد يوما كاملا في الإجازة الأسبوعية .

الاجتماع الحضري « كتخصص علمي جانبي Minor . ويعودتى إلى مصر عام ١٩٥٨ لم اجد كتابا عربية تغطي هذه الموضوعات ... فيدات فورا في اعداد كتابين عن « تنمية المجتمع وتنظيمه » ود الاجتماع الحضري « واجلت فكرة الكتابة عن « العمل مع الجماعات الشبابية » لوقت لاحق ... على ان هذا لم يتم لقيام زملاء افاضل بالكتابة في الموضوع وتغطية النقص في السوق .

الخلاصة هي أنني كنت أول من كتب عن « البلدان المتخلفة والتنمية » وعن « تنمية المجتمع الحضري » وعن « علم الاجتماع الحضري » .

- وفي نهاية عام ١٩٦١ انضمت لأسرة جامعة اسيوط في درجة استاذ مساعد لعلم الاجتماع وكان انتاجي العلمي - الذي تم التعيين على اساسه - يتلخص في مقالات مجلة التربية الاساسية - وكتابي « تنمية المجتمع وتنظيمه » ود علم الاجتماع الحضري « . وانشاء العمل في الجامعة اضيفت ثلاثة كتب عن « القومية العربية » ود مجتمع اسيوط « ود الرعاية الاجتماعية في المجتمع الاشتراكي « بالاضافة الى بحثين ميدانيين عن « رعاية الشباب العمال » وعن « مجتمع الوليدية » باسيوط كما اسهمت بابحاث في عدد من المؤتمرات في وزارة الشؤون الاجتماعية ، وجامعة الاسكندرية واتحاد الجمعيات الاهلية وكذا اسهمت بالبحث الرئيسى في المؤتمر الدولى للخدمة الاجتماعية في ريودى جانيرو عن تنمية المجتمع وتنظيم المجتمع .

- وفي النصف الثانى من عام ١٩٦٦ وافقت جامعة اسيوط^(١٨) على اعارتي للعمل مستشارا اقليميا للامم المتحدة في افريقيا على أن يكون مقرى الرئيسى اديس ابابا كما اشترت من قبل وكانت مسئوليتى تنحصر في مساعدة الدول الافريقية الاعضاء في الامم المتحدة (٤٣ دولة حينئذ) في بلورة واقرار سياسات الرعاية الاجتماعية وبدء برامج لاعداد الاختصاصيين الاجتماعيين على جميع المستويات وتدعيم القائم منها ... وكان هذا يتضمن اجتماعات ولقاءات ومؤتمرات تطلبت منى كثير من الكتابات :

- توصيات موجهة للدول عن ما يجب مراعاته في سياسة الرعاية الاجتماعية واعداد الاختصاصيين الاجتماعيين .
- كتابات عن الظروف الاقتصادية والاجتماعية لكل دولة من الدول الافريقية التى دعتنى للقيام بذلك .
- كتابات لتقارير الامم المتحدة عن الرعاية الاجتماعية في افريقيا في مجالات عديدة منها : رعاية الاسرة ، رعاية المرأة ، رعاية الشباب ، رعاية الطفولة ، رعاية العمال ، التنمية الحضرية ، التنمية الريفية ، الاسكان .

(١٨) في عام ١٩٦٥ اصدرت الحكومة المصرية قرارا بتجليل عدد من الكليات النظرية في الجامعات لاجل غير مسمى وعن هنا تأجل بدء العمل بكلية الدراسات الانسانية التى كان مقررا بدئها عام ١٩٦٥

• كتابات لمؤتمرات افريقية مختلفة تتناول موضوعات منها اعداد الاختصاصيين الاجتماعيين والمواد التعليمية لاعداد الاختصاصيين الاجتماعيين والتنمية الاجتماعية لافريقيا .

• كتابات لمجلات دولية عن تعليم الخدمة الاجتماعية في افريقيا وعن مشكلات المجتمع الافريقي .

وفي عام ١٩٧١ عدت إلى مصر مرة أخرى لاصبح عميدا لكلية الآداب في المنيا (فرع جامعة اسيوط حينئذ) والتي حلت محل كلية الدراسات الانسانية التي كان في النية انشاءها في اسيوط عام ١٩٦٥ . وكانت المرحلة من ١٩٧١ حتى هذه اللحظة (عام ١٩٨٨) مرحلة ثرية من حيث الخبرة والكتابة . إلا اني ابتعدت تماما عن كتابة الكتب الطلابية لاحتاساسي بالخرج امام الطلاب عندما بدأت الصحف تنتقد بيع الاسانذة لكتبهم في الجامعات (١٩) .

ويمكن تقسيم كتاباتي في هذه المرحلة إلى عدة اشكال كُتِبَ ، ابحاث ميدانية ، كتابات في مجالات علمية ، اسهامات في مؤتمرات ، ترجمات .

• من حيث الكتب نشرت ثلاثة كتب صغيرة عن التنمية في المجتمعات الجديدة بالاراضى المستصلحة وعن طريق وأساليب التدريب وعن طفل الاسرة الفقيرة « نشر محدود » كما نشرت دليلين للتنمية الريفية والتنمية الحضرية .

• ومن حيث الابحاث الميدانية عملت باحثا رئيسيا (منفردا أو مشاركا) في عدد من الابحاث تناولت تقسيم مصر إلى وحدات تنموية ، والخدمات الريفية الاصلية ، ومناهج اعداد الاختصاصيين الاجتماعيين ، والادوار التقليدية للمرأة الريفية .

كما أشرفت على بحث عن الشباب الريفي وآخر عن الخدمات التقليدية في شمالوط . هذا وقد تم نشر التقارير النهائية لهذه الابحاث جميعا .

• ومن حيث المؤتمرات أسهمت بدراسات في عدد كبير من المؤتمرات في مصر وافريقيا والشرق الاقصى والشرق الاوسط وأوروبا وامريكا تناولت موضوعات في مجالات الشباب والمرأة والطفولة والخدمة الاجتماعية والمشاركة والتنمية الريفية والتوث الاجتماعي والتعليم الجامعي والبحث العلمي والتخطيط .

• من حيث الترجمة قمت بترجمة كتيب عن التدريب في مجال العلاقات الانسانية كما قمت بترجمة دراسة قصيرة عن اقتصاديات التعليم .

(١٩) اعتقد اني قد اخطأت في حساسيتي الزائدة في هذا المجال ، فقد أدى امتناعي عن الكتابة للطلاب إلى تحديد كبير في انتاجي العلمي عموما ، وعلى الأخص في انتاجي للكتب .

- وفي عام ١٩٨١ - استجابة لطلب من رئيس المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجناائية [حينئذ] رحبت بالقيام بالاشراف على اعداد المسح الاجتماعى الشامل للمجتمع المصرى (١٩٥٢ - ١٩٨٠) فى حدود البيانات والمعلومات المتاحة ، متعاوننا مع اكثر من مائة وخمسين من القيادات العلمية فى مصر ... فخصصت له اربعة ايام كاملة اسبوعيا لمدة تزيد على الخمس سنوات ... وكانت النتيجة خمسة عشر مجلدا ترسم باختصار صورة المجتمع المصرى من النواحي الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والعمرانية والثقافية .

اتجاهات رئيسية

- يتناول هذا الجزء بعض اتجاهاتى الشخصية والمهنية والفكرية التى تبينتها او كُنتها .. فاصبحت لى بمثابة البوصلة التى تقودنى اينما كنت :

لم اخطئ لحياتى

- لا اذكر انى قمت بالتخطيط لحياتى بشكل من الاشكال .. بمعنى انى لم احلم بمركز كبير ثم بدأت ارسم له . لقد كنت استمتع طيلة حياتى بالمرحلة التى امر بها واخلص لها كل الاخلاص .. مقتنعا وشغوقا ومتحمسا دون ان احاول ان استبصر لى اين سوف يقودنى هذا الجهد المكثف فى ايام تالية . اى انى انتقلت من مسئولية لى مسئولية اخرى اكبر عندما دعيت لى ذلك ولكنى لم اسع ابدأ للوصول لى مركز او مسئولية .. فقد كانت متعتى دائما فى اداء عملى الذى يستغرق جل وفنى واهتمامى .. فإذا أسندت لى مسئولية جديدة أصبحت شغوقا بالعمل الجديد معطيا لى كل وقتى وجهدى وحماسى .

- لقد دعيت للعمل فى جمعية الشبان المسيحية ثم فى كلية الخدمة الاجتماعية ثم فى الامم المتحدة ثم فى جامعة اسيوط ثم المنيا ودعيت لان اكون عميداً لكلية الاداب بالمنيا كما دعيت لان ان اكون مسئولاً سياسياً فى اسيوط ثم فى المنيا .. كما دعيت لان اكون نقيباً للاجتماعيين (من ممثلى الاجتماعيين فى مصر) .. هذا كله حدث دون ان اسعى مرة فى حياتى لشغل منصب من المناصب او مركز من المراكز .

- شىء واحد كنت اعتز به واخلص له وادافع عنه .. وهو تخصصى المهنى الذى بدأ بعملى فى أحد الاحياء الشعبية بالقاهرة . صحيح انى التحقت بكلية الزراعة بتوجيه من الوالد فى البداية ولكنى سرعان ما عدت لى خطى الاساسى للعمل مع الناس - اى مع البشر - سواء كنت تريبوياً او اجتماعياً .. لقد دعيت مراراً للعمل فى مشروعات اقتصادية تدر على دخال كبيراً ولكنى اعتذرت دائماً دون تردد لانى كنت اشعر انى فى المكان الذى يرضينى ويشبعنى وترتاح لى نفسى .

- حتى نموى المهنى الاجتماعى لم اخطأ له . فقد بدأت متخصصاً فى العمل مع الجماعات الشبابية ثم وجدت نفسى - طبيعياً واستجابة لاحتياجات العمل - أمارس تنمية المجتمعات الحضرية المحلية فى مصر والخارج ثم تخصصت فى تنظيم المجتمع وحصلت على درجة الدكتوراه . وبمرور الوقت وجدت نفسى مهتماً بقضايا سياسة الرعاية الاجتماعية والاعداد فكتبت كتابى « الرعاية الاجتماعية فى المجتمع الاشتراكى » ثم « مبادئ وأساليب التدريب » .. وفى النهاية - وبناء على احتضان المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنايئة لى - وجدت نفسى فى مجال البحث الاجتماعى .

هذا ، وبحكم دراستى للتربية .. وتعيينى فى جامعتى اسبوط والمنيا .. وتعينى مستشاراً اقليمياً للسياسة الاجتماعية والتدريب للأمم المتحدة فى افريقيا وجدت نفسى مهتماً بقضايا التعليم الجامعى .. وخاصة من ناحية علاقته بالمجتمع .

الخلاصة .. هى أنى عندما بدأت عملي مع الاولاد فى احياء القاهرة الشعبية .. لم يدرب بخلدى حينئذ أن اهتماماتى سوف تتغير إلى العمل فى المجتمعات بشكل عام .. ثم الاهتمام بسياسة الرعاية الاجتماعية والتعليم الجامعى والبحث الاجتماعى .. كل هذا حدث بالنمو والنضج كما تنضج الثمرة على الشجرة .

التصدى

كنت - فى جميع مراحل حياتى - استمرىء الصعب واستعذب التحدى باستمرار .. فإذا عرض علىّ عملان .. كنت أجد نفسى منجذباً نحو العمل الأصعب .. فاختيارى للعمل فى الأحياء الشعبية (فترة العمل بجمعية الشبان المسيحية) لا يعنى أنه لم يعرض علىّ عمل آخر .. بالعكس .. فقد عرض علىّ العمل فى وزارات الشؤون الاجتماعية والتعليم والزراعة .. وفضلت عليها العمل ميدانياً فى الأحياء الشعبية .. وعندما تركت العمل فى الأحياء الشعبية عرض علىّ بعض المسئولين ألواناً من الأعمال فتخيرت أصعبها (العمل فى تجربة جديدة للقرية تحت اشراف الدكتور احمد حسين) . على أنه عندما لم تتحقق الفكرة بعد انتظار عدة شهور قبلت العمل فى المعهد العالى للخدمة الاجتماعية (كلية الخدمة الاجتماعية الآن) مسئولاً عن قسم العمل مع الجماعات . وعندما طلب إلىّ فى أمريكا العمل كأخصائى اجتماعى الناصية (فى الشارع) لم اعتذر ولم اتصل بل رحبت بالعمل مع علمى بصعوبته الشديدة .. وعندما طلب إلىّ - فى أمريكا أيضاً - العمل فى معسكر يهد الشباب اليهودى للهجرة لأسرائيل .. قبلت العمل بعد أن استشرت السفارة المصرية فى واشنطن . وعندما عرض علىّ العمل فى الأمم المتحدة وخيرت بين العمل فى اديس ابابا (البدان الأفريقية) أو بيروت (البلدان العربية) فضلت العمل فى البدان الأفريقية ، وعندما عرض علىّ العمل بالقاهرة بوزارة الشؤون الاجتماعية بعد أن عملت فترة فى اسبوط فضلت البقاء فى اسبوط .. وعندما عرض علىّ العمل فى جامعة القاهرة بجامعة حلوان فضلت البقاء فى الوجه القبلى لشعورى بالمسئولية نحو هذا الجزء من مصر .

أى أنى لم اكن فى يوم من الايام من النوع الذى ينتهز الفرص او يسابق للحصول على ميزة معينة وانما كان تسابقى يقوم باستمرار على مقدار التحدى الذى يوفره لى أى عمل .. ومن هنا كان اتجافى للأصعب دائما . لقد كان ترحيبي بالاشراف على المسح الاجتماعى الشامل عندما عرضه على رئيس المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجناثية قائماً على مقدار التحدى الذى تضمنه العرض .

العمل المستمر

اشرت فى بدايات هذه السيرة الذاتية إلى جدولى اليومى المزدحم ، خاصة عندما كنت طالباً فى الجامعة ثم معهد التربية العالى للمعلمين . لقد انعكس هذا الازدحام - للتوفيق بين الدراسة والعمل - على شخصيتى فخلق منى شخصاً جاداً مثابراً لا يكل من العمل المتواصل . بل انى كنت استخسر الاجازات فى نفسى وارى أنها مضيعة للوقت .. ذلك انى كنت استمتع فعلاً بالعمل كهدف فى حد ذاته .. وانعكس هذا على عملى فى جمعية الشبان المسيحية وكلية الآداب والأمم المتحدة .. وكان الأصرار على انتهاء « المسح الاجتماعى الشامل للمجتمع المصرى » الذى قمت بالاشراف عليه فى المركز القومى للبحوث الاجتماعية لمدة خمس سنوات متواصلة مثال واضح على ذلك .

العمل الميدانى

اشرت فى بدايات هذه الصورة الذاتية ايضاً إلى انى كنت افضل العمل الميدانى باستمرار حتى بعد انضمامى لسلك التدريس بالجامعة . لقد كنت أجد فيه من الراحة النفسية والاشباع الذاتى ما جعلنى ارفض العمل المكتبى الصرف والتدريس النظرى عن طريق القاء المحاضرات فى الفصل .. حتى بعد أن حصلت على درجة الدكتوراه .. بل انى كنت أرى أن العمل الجامعى فيه هروب من أرض الواقع .. ويبدو أن هذا كان سبباً وراء حماسى الشديد للتدريب الميدانى للطلاب فى قسم الاجتماع بجامعة المنيا .

العمل مع الناس

اشرت ايضاً إلى تمسكى بالعمل مع الناس لا مع الأشياء .. ومن هنا كان هجرى للزراعة مع حصولى على درجة البكالوريوس من جامعة القاهرة . لقد حاولت أن أعمل فى مشروع له صلة بتخصصى . وقمت فعلاً - مع صديق لى - ببدء مشروع صناعى تجارى فى مجال صناعة المربيات والمشروبات .. وتمكنا من الاتفاق على بيع انتجتنا مقدماً مع بعض الهيئات بربح مجز .. ولكن سرعان ما أصبحت بالملل .. فاتفقت مع زميلى على الانسحاب .. وعدت إدراجى للعمل مع الناس فى الأحياء الشعبية .

القدرة على اتخاذ القرارات

أشرت - عندما تحدثت عن العمل مع الأمم المتحدة في الباكستان - إلى أن المسؤولين في الأمم المتحدة كانوا سعداء بقدرتي على اتخاذ القرارات السريعة في أصعب الأمور وأدقها مما كان يحسم كثير من القضايا .. وقد كان هذا يرجع أساساً إلى وضوحى الشخصى على أهداف العمل وسياساته .. وعلى أن القوانين واللوائح لا يبد وأن تخدم الأهداف المرسومة لا أن تعرقلها . لقد بدأت المصالح الأولى على هذه القدرة عندما كنت أعمل في جمعية الشبان المسيحية .. فقد كنت اتخذ مختلف القرارات ويشجعنى الأستاذ يعقوب فسام على ذلك .. واستمرت هذه القدرة عندى .

الابتعاد عن الأعمال الروتينية

كانت رغبتى في الخلق والابداع والتخطيط للمستقبل تبعدى باستمرار عن المسئوليات الروتينية التى كنت أوكلها للعاملين مئى .. ففى كلية الآداب بالبنيا مثلاً كنت أحدد مسئولياتى الأساسية في ثلاثة موضوعات : وضع السياسات .. والمشروعات الجديدة .. ورفع كفاءة العاملين . لقد كنت أحيى لوكيل الكلية ورؤساء الأقسام مسئوليات رئيسية كثيرة .. كما كنت أحيى لأعضاء القسم مسئوليات هامة .. ووصلت في هذا الى حد تعيين أحد أعضاء القسم رئيساً وهو ما زال استاذاً مساعداً .. وهو أمر كان - ولا زال - مخالفاً لقانون الجامعات .. واعتمدت في ذلك على روح القانون لا القانون ذاته^(٢٠) .. بل أنى - عندما عدت رئيساً للقسم - قسمت القسم إلى وحدات عينت لكل منها رئيساً من أعضاء القسم وأسندت إلى كل منهم بعض المسئوليات وبعض الصلاحيات الجادة . هذا ولم أشعر في يوم من الأيام أنى قد أخطأت ولا أنكر أنى أسفت لاتخاذ هذه القرارات .. فقد كان الجميع - الا في حالات نادرة - على مستوى المسئولية .

رفع كفاءة العاملين

كانت قضية تدعيم القيادات الفنية والعلمية في أى عمل قمت به هى القضية الرئيسية التى تشغل بالى وتقلق منامى - كما يقولون - لقد كنت اتفنن في الاستفادة من كل المصادر المحلية والدولية .. فاستخدمت التدريبات التى كانت تنظمها هيئات مختلفة في القاهرة مثل معهد التخطيط القومى والمركز الديموغرافى بالقاهرة ومعهد الإحصاء بجامعة القاهرة والجامعة الأمريكية . كما تمكنت من إرسال جميع أعضاء القسم تقريباً - بما في ذلك المعيدى والمدرسين المساعدين - لخارج الجمهورية لحضور مؤتمرات أو زيارة مؤسسات أول للدراسة . هذا .. وقد امتد هذا الاهتمام إلى المسئولين عن مكاتب الجامعة ومركز تنمية المجتمع بالجامعة والاداريين بالكلية .. بل أنى وضعت برنامجاً لتدريب الفراضين والمسئولين عن النظافة بالكلية .

(٢٠) أصدر رئيس الجامعة قراراً بذلك بناء على اقتراحى والحاصل .

هذا من ناحية .. ومن ناحية أخرى كنت أهتم جداً بدعوة الخبراء الأجانب لزيارة القسم .. ويحتاجون المشروعات البحثية أو الميدانية والمؤتمرات الدولية والمحلية لقد كان هذا بالنسبة لي أداة هامة لرفع مستوى العاملين بالكلية والجامعة .

الإيمان بالبحث العلمي

كان أيماني بالبحث العلمي الذي يتناول قضايا تنموية اهتماماً كبيراً . فعندما كنت عميداً لكلية الآداب بالبنيا أنشأت وحدة للبحوث ملحقة بمكتب العميد لتساعدني في اتخاذ القرارات التخطيطية .. وعندما تركت العمادة وعدت للقسم .. قرر العميد الجديد نقل هذه الوحدة لقسم الاجتماع فرحبت بها كثيراً . هذا .. وقد قام القسم من هذا المنطلق بعدد من البحوث الاجتماعية الهامة .

العمل المستقل

من ملامحي الشخصية أيضاً الرغبة الملحة في العمل مستقلاً في أى مستوى مهما كان هذا يوفر لي الفرصة لأرضاء نزعتي للتجديد والابتكار وبدء مشروعات جديدة .. فقد أتضح لي هذا منذ بدأت العمل في نادي كوبرى الليمون كمدير .. ثم العمل في المعهد العالي للخدمة الاجتماعية كرئيس قسم .. ثم العمل في الأمم المتحدة كرئيس فريق .. ثم العمل في جامعة اسبوط كرئيس قسم .. ثم العمل في جامعة المنيا كعميد .. لقد رفضت دائماً أن أعمل وكيلاً في أى هيئة .. كما رفضت التوجيه المباشر الذي قد يعوق رغبتى في التجديد وحبي للمبادرة ونزعتي للاستقلال .

أمثلة أخرى

وبالطبع .. هناك أمثلة أخرى لأتجاهاتي الشخصية مثل الولوج بالفكرة المبتكرة .. والإيمان بالديموقراطية في العمل .. والتفاؤل المستمر .. والثقة بقدرات الناس .. والقدرة على استيعاب الصدمات والانحناء للعواصف .. والشعور بالمسئولية الشخصية نحو انهاء المسئوليات المعلقة .. والقدرة على الاستفادة من جهد الآخرين .. والقدرة على القيادة والتبعية .. الخ .

هذا من الناحية الايجابية .. وبالطبع هناك سلبيات كثيرة من بينها العناد غير المفيد .. والنسيان .. والثورات المفاجئة .. والحساسية الزائدة نحو المال ومشكلاته .. والتكلم في تسجيل كثير مما يستحق التسجيل .

أمثلة من الاتجاهات المهنية :

رأى في الجامعة والمجتمع

- الجامعة اساتذة وطلاب ومكتبه ومعامل وبحوث ومتاحف وبرنامج لربط الجامعة بالمجتمع .
- يهدف التعليم العام إلى تكوين المواطن الصالح أساساً .. أما التعليم الجامعى فهو يهدف إلى بناء مهنيين مبدعين يساهمون في بناء المجتمع وتنميته .. فإذا كانت هناك حاجة إلى ربط التعليم العام بالمجتمع .. فإن الحاجة إلى ربط التعليم الجامعى بالمجتمع تكون اكبر واعظم .
- لابد من وجود دورة حياة كاملة ومستمرة بين الجامعة والمجتمع تبدأ بالدخلات ثم التحويلات ثم المخرجات ثم التغذية العكسية .. والتغذية العكسية بالذات هي الحلقة المغلقة بين الجامعة والمجتمع في مصرفى تنبيه الجامعة إلى مدى كفايتها في أشباع حاجات المجتمع القائمة والمستجدة .
- لكى تستجيب الجامعة لاحتياجات المجتمع بسهولة لابد لها من تبنى نظام « الأقسام العلمية المستقلة » ونظام « الساعات المعتمدة » حتى يتمكن كل طالب من بناء توليفته العلمية التى يقتنع بها والتى يشعر بأنها سوف تعينه في حياته المستقبلية . لقد آن الأوان لمصر لكى تتخلص من نظام الكليات بالمعنى التقليدى ونظام « الصنفية المعرفية »^(٢١) المتبع في هذه الكليات .
- تهدف مراكز تنمية المجتمع بالجامعات إلى تدعيم العلاقة بين الأقسام العلمية في أى جامعة والأنشطة التنفيذية في المجتمع عن طريق البحوث التطبيقية والتدريسيات والمؤتمرات والنماذج التوضيحية Demonstrations . وكل نشاط يفرج بهذه المراكز عن هذه المجالات وعن حدود اهتمامات الأقسام العلمية فيه تخريب للفكرة .
- لقد كان سليمان حزين - مدير جامعة أسيوط السابق ومنشئها - يشير الى جامعة أسيوط بأنها « جامعة بدون أسوار » .. وفعلأً امتدت الجامعة بجهودها إلى جميع الوجه القبلى من المنيا لاسوان . والآن .. آن الأوان أن تمتد جامعة المنيا بفروع صغيرة إلى مراكز المحافظة التسعة .. مبتدئة بدراسات عليا للعاملين في تلك المناطق على شكل دبلومات تخصصية .. وبهذا تصل الجامعة إلى الناس في بيوتها دون أن تكبدهم عبء السفر وعناء الترحال .

(٢١) يحصل الطالب على شهادة إذا ما نجح في مجموعة معينة من الامتحانات تقيس معارفه في عدد محدد من العلوم .. موزعة على عدد من السنوات الدراسية .

رأى فى اعداد الاجتماعيين

- تعد الجامعات فئتين من الاجتماعيين :
 - اخصائى اجتماعى .. خريج كليات الخدمة الاجتماعية ومعاهدا .
 - باحث اجتماعى .. خريج أقسام الاجتماع بكليات الآداب .
- ويحتاج المجتمع المصرى إلى مهنى من نوع ثالث يختص فى ما يمكن تسميته بالتنمية الاجتماعية .
- تدور اهتمامات هذا المهنى الجديد حول قضايا التنمية والوقاية لا العلاج .. وقضايا الجماعات والمجتمعات لا مشكلات الأفراد .. والاصلاح الاجتماعى Social Reform بقصد تغيير الظروف المجتمعية لصالح الأفراد وتدعيم النظم الاجتماعية الاساسية .. ودعم حركات العدالة الاجتماعية مثل الحركات التعاونية والنقابية والاشتراكية والحكم المحلى والخدمة الاجتماعية .
- يحتاج هذا المهنى الجديد إلى دراسات تكاملية فى الاقتصاد والسلوك الانسانى .. كما يحتاج إلى دراسات فى العمل مع الجماعات وتنظيم المجتمع والاجراء الاجتماعى والتربية غير النظامية والعمل مع المواطنين الأسوياء بشكل علم .. كما يحتاج إلى مهارات فى العمل الفريقى وفى طرق تدعيم مشاركة محدودى الدخل واستثارة همتهم للعمل المجتمعى الابتكارى .. ويحتاج كذلك إلى دراسات فى النظم التعاونية والنقابية والحكم المحلى والاتجاهات الاشتراكية .
- يختلف هذا المهنى الجديد عن كل من الأخصائى الاجتماعى والباحث الاجتماعى .. يختلف عن الأول من حيث اتساع دائرة مهاراته وتركيزه على الفقر ومشاكل الفقراء .. وابتعاده عن مشاكل الفئات الخاصة (المعوقون والمنحرفون والمتخلفون عقليا والمسنون الخ) .. كما يختلف عن الباحث الاجتماعى من حيث اتجاهه التطبيقى كمهندس اجتماعى يسعى للتغيير .

رأى فى السياسة الرعاية الاجتماعية

- نشأت الخدمة الاجتماعية الحديثة فى الغرب لمقابلة المشكلات التى صاحبت الثورة الصناعية التى غيرت ملامح الحياة فى تلك المجتمعات .. وأشباع الحاجات التى فشلت فى اشباعها النظم الاجتماعية القائمة .. إما عن طريق تدعيم تلك النظم أو عن طريق تقديم خدمات بديلة . أما وأن هذه الثورة - بمعناها الكامل - لم تتحدد ملامحها بعد فى مصر .. فإن المشكلة الأولى بالتفكير هى كيفية استثارة الهمة لدفع عجلة التصنيع .. لأجل مشكلات الثورة الصناعية التى لم تبدأ بمفهومها العلمى بعد .

* من المسلمات الأساسية التي يجب مراعاتها في الخدمة الاجتماعية وجوب تدعيم النظم الاجتماعية الأساسية لا اضعافها .. ويبدو أن وزارة الشؤون الاجتماعية تنال من صلابة الأسرة المصرية - دون أن تقصد - وهي النظم الأساسى الذى تقوم حوله باقى النظم الاجتماعية .. تنال من صلابتها عن طريق برامج مثل الضمان الاجتماعى الذى يطعن التكافل الأسرى فى صميمه .. ومكاتب التوجيه والاستشارات الأسرية التى تشكك فى مسئولية كبار العائلة حيال المشاكل الأسرية والزواجية فى محيطها .. وبرامج الدفاع الاجتماعى التى تتعمد فى الاعتماد على مؤسسات الأحداث وهى أعرف بالتأثير السيئ لهذه المؤسسات .. وبالطبع .. فإن كاتب هذه السطور لا ينادى بإلغاء هذه البرامج فى وزارة الشؤون الاجتماعية .. ولكنه ينادى - ويلج فى النداء - بوجوب التروى والتحوط عند الالتجاء لهذه الخدمات الإنسانية فى مظهرها واللا إنسانية فى واقعها . لقد كانت الأسرة ولا زالت نبعاً أصيلاً للتراحم والتكافل ويجب أن تبقى كذلك لأطول مدة ممكنة .

* الخدمات الاجتماعية التى تقوم على اعتبارات إنسانية محضة ترف لا نقدر عليه فى مجتمعنا المصرى النامى ولا يجب أن تصدى لها الحكومة وتمولها عن طريق الضرائب .. لقد نمت الخدمة الاجتماعية الحرة فى الغرب عندما زاد الدخل العام والخاص فى تلك البلاد نتيجة للتصنيع والاستعمار واستيطان أرض الله فى كل مكان .. وأصبح هناك فائض يكفى لتحويل خدمات جديدة لمختلف فئات الشعب ومن بينها الفئات المعوقة والعاجزة والمقهورة .. أما وأن الدخل فى بلادنا لم يزد بدرجة تسمح بتحنيب قسط كاف للخدمات بأشكالها لكل فئات الشعب فقد أصبح لزاماً علينا المفاضلة بين الخدمات وبعضها وكذا بين الفئات المستفيدة وبعضها .. ووضعها فى سلم من الأولويات تراعى فيه المصلحة العامة قبل المصلحة الخاصة .. فتبذى مثلاً الخدمات المرتبطة بمشكلات جماهيرية عن تلك المرتبطة بمشكلات فردية .. والخدمات الوقائية والائتمانية على الخدمات العلاجية .. كما تبدى الخدمات المرتبطة بالتنمية والانتاج الاقتصادى على الخدمات المبنية على مبررات إنسانية محضة .

رأى فى دور وزارة الشؤون الاجتماعية

- يمكن المعنى الوحيد لوجود وزارة الشؤون الاجتماعية فى تبنيها للخدمة الاجتماعية كطريقة للعمل لتنشط عندما تفشل النظم الاجتماعية الأساسية فى القيام بمسئولياتها نحو المجتمع .. فتسد النقص من ناحية وتدعم النظم الاجتماعية حتى تتمكن من القيام بمسئولياتها كاملة من ناحية أخرى . أى أن عمل وزارة الشؤون الاجتماعية الأساسى هو متابعة التغيرات التى تطرأ على المجتمع واكتشاف المشكلات المستجدة والتعاون مع النظم الاجتماعية فى التعرف على طبيعة هذه المشكلات واقتراح بدائل الحلول وتجربتها عملياً حتى تتضح معالم الحل الأمثل .. وإلى هنا تنتهى مهمة الوزارة الأصلية .. فتوصى بتحويل الخدمة إلى الجهة المناسبة .

- لقد حدثت هزات عنيفة في الأسرة المصرية نتيجة للانفتاح على المجتمعات البترولية .. ونتيجة لخروج المرأة الحضرية للعمل . كما حدثت هزات في العلاقات بين المثقفين من ناحية والعمال والفلاحين من ناحية أخرى نتيجة للحراك الاجتماعي غير المتوازن . كما حدثت هزات عنيفة في العلاقات في القرية المصرية نتيجة للزيادة المفاجئة في دخل بعض الفلاحين .. ونتيجة لوصول أنشطة الإعلام للقرية .. ونتيجة لعودة بعض المتعلمين -خريجي الجامعات بالذات - للمعيشة في القرية انتظاراً لدورهم في التنمية . حدث كل هذا - وغيره كثير - وكان من المنتظر أن تستجيب الوزارة لهذه المشكلات الاجتماعية المستجدة فلم تستجب إلا لمشاكل المرأة العاملة بالذات .

- لابد وأن يكون هناك وكالة وزارة « الناصورية » .. الذين يتشوقون المشكلات المستجدة في المجتمع .. ويعترفون على ملامحها وأبعادها ومدى أولويتها ثم يقترحون بدائل للحلول - الوقائية والانمائية قبل العلاجية - فتناولها وكالة الوزارة المسؤولة عن دراسة الحلول المقترحة واختيار المناسب منها للتجريب ثم القيام بتنفيذها على مستوى محدود للتأكد من صلاحيتها وملاءمتها . وبعد تقديم التجربة وإعلان نتائجها توصي الوزارة بترحيل الخدمة إلى الجبهة الملائمة التي قد تكون داخل الوزارة أو خارجها .

أما أن تدخل الوزارة في خلافات مع وزارات أخرى حول أحقية وزارة الشؤون الاجتماعية في الإشراف على مشروعات يعينها لأنها مشروعات اجتماعية فهذا ما لا أفهمه .. لأن جميع مسؤوليات وزارات التعليم والثقافة وجزء كبير من مسؤوليات وزارات الصحة (التثقيف) والزراعة (الإرشاد) .. كلها مشروعات اجتماعية بمعنى أنها تتناول قضايا نمو المواطنين وتكليفهم .

يجب أن ترفع وزارة الشؤون الاجتماعية يدها عن حضانات الأطفال ما دامت وزارة التعليم قد تبناها .. وترفع يدها عن الأنشطة الحرة للشباب ما دام المجلس الأعلى لرعاية الشباب قد تبناها ... وترفع يدها عن برامج تنظيم الأسرة ما دامت وزارة الصحة قد تبنتها .. ثم تبدأ فوراً في تناول المشكلات الاجتماعية الجديدة والمستجدة بمنهج علمي يقوم على التجريب المقتن . لقد آن الأوان لأن نتعرف وزارة الشؤون الاجتماعية على مسؤولياتها الحقيقية وإلا أصبحت وزارة « ما ليس كذلك » كما يحلو للبعض أن يسميها تفكها .

رأى في العلاقة بين وزارة الشؤون الاجتماعية والنشاط الاهلي

- يعطى الدستور للمواطنين الحق في التعبير عن وجهات نظرهم .. ويعطيهم الحق في عقد اجتماعات لمناقشة الأمور التي تههمهم .. كما يعطيهم الحق في تكوين جمعيات ترعى شئونهم وشؤون مجتمعاتهم بالطريقة التي يرونها .. ويقوم المواطنون عادة بتسجيل جمعياتهم هذه في وزارتي الشؤون الاجتماعية أو الثقافة أو في المجلس الأعلى لرعاية الشباب حسب النشاط الذي تزاوله الجمعية .

- تصدت وزارة الشؤون الاجتماعية لمسئولية توجيه النشاط الاهل وتدعيمه في المجالات التي لا تخص الثقافة أو الشباب .. وتحت اشراف الوزارة هذا قام اربعة انواع من الجمعيات الاهلية :

- جمعيات شبه حكومية ترعى أنشطة حكومية صرفة (فكرياً وتمويلأ وإدارة) انشأتها الوزارة خصيصاً حتى تتمتع الأنشطة المنوطة بها بتسهيلات قانون الجمعيات .

- جمعيات أهلية أسندت لها الحكومة نشاطات حكومية (فكرياً وتمويلأ) وتركت للجمعيات إدارتها .

- جمعيات أهلية تعينها الوزارة بالرأى والمال فتقبل هذه توجيهات الحكومة حتى يستمر العون المالى .

- جمعيات أهلية غير معانة تقبل بتوجيهات الحكومة بأمل الحصول على عون مالى من الوزارة في المستقبل .

- بالإضافة إلى هذه الأنواع الأربعة من الجمعيات الأهلية المسجلة في وزارة الشؤون الاجتماعية .. يشكل الناس تلقائياً جمعيات أهلية عفوية أو منتظمة دون أن يدور بخلدهم أمر تسجيلها .. ومن أمثلة هذه الجمعيات التلقائية جماعات التعاون المالى التي يشكلها المواطنون إذا ما احتاجوا الى مبلغ مچمد من المال .. وجماعات الرحلات والمصايف المشتركة .. وجماعات الاولاد الذين يجتمعون كل يوم للعب معاً في الشوارع .. وجماعات الشباب التي تقف على النواصى أو يجلسون على المقاهى بانتظام .. الخ .

- اصدر مجلس الشعب قانوناً لتنظيم العمل بالجمعيات الاهلية ممكناً الوزارة من الاشراف المالى والفنى والادارى على الجمعيات الاهلية المسجلة بالوزارة .

- تحاول وزارة الشؤون الاجتماعية جاهدة تدعيم هذه الجمعيات مالياً وفنياً وإدارياً منطلقاً من عدة اعتبارات أساسية اقتنعت بها الوزارة فيما يبدو .. ومن أهم هذه الاعتبارات ما يلى :

- أن النشاط الاهلى أداة لتدعيم جهود الوزارة .

- أن من حق الوزارة تحرير انشطتها من الروتين الحكومى باسنادها إلى جمعيات أو انشاء جمعيات لها .

- أن خبراء الحكومة ادرى باحتياجات الشعب وطرق اشباعها من الشعب نفسه .

- أنه يمكن ربط المعونة الحكومية للجمعيات بشروط ترفع من مستوى الخدمة فيها .

- من هذا المنطلق نظمت الوزارة الجمعيات الاهلية في اتحادات عامة واتحادات نوعية واتحادات اقليمية تديرها الوزارة بطريقة ديمقراطية المظهر وتكنوقراطية المخبر . وتشرف

من خلالها على الجمعيات فتوجهها بطريقة لا تمكن هذه الجمعيات من الاعتراض مستخدمة حقها في الدعم المالى والفنى والادارى . وكيف تعترض هذه الجمعيات وجميع العاملين في الاتحادات من موظفى الوزارة نوى التنفيذ والذين يمكنهم التوصية باسناد المشروعات وتقديم المعونات المالية ! لقد احكمت الحكومة قبضتها على النشاط الاهلى بدعوى تدعيمه ورفع كفاءته . وبهذا تحول النشاط الاهلى الحر المنطلق إلى نشاط تابع .

- يجب أن تعيد الحكومة النظر في سياستها نحو النشاط الاهلى .. فتريد له اعتباره واحترامه .. وتتركه حراً ليصبر عن ارادة المواطنين .. ولينعم الشعب بحقه الدستوري في المشاركة دون تعقيدات .. وإن يتأتى ذلك إلا بمراجعة قانون الجمعيات الاهلية .. واعتبار وزارة الشؤون من الوزارات الصديقة للشعب لا حارسة عليه .. فتدعم المشاركة الشعبية كهدف في حد ذاته .. واداة لبناء شعب واع يحمي نفسه بنفسه ويرعى فئاته الضعيفة بطريقته الخاصة .

رأى في مبادئ الخدمة الاجتماعية في مصر

- للخدمة الاجتماعية قواعد أساسية للعمل اتفق عليها المهنيون في الولايات المتحدة الأمريكية ، ثم امتد الاعتراف بها إلى باقي بلاد العالم . هذه القواعد الأساسية - أو مبادئ الخدمة الاجتماعية كما يسميها المهنيون - تبلورت واتخذت شكلها المعروف في حضن الثقافة « اليهودية - المسيحية » كما يقول الأمريكيون ومن ثم جاءت متمشية مع تلك الثقافة ومع ثقافة المجتمع الرأسمالى المصنوع بالطبع .

- ولما كان الدين الاسلامى قد نادى بما يختلف كثيراً عما جاء في اليهودية والمسيحية .. فإذن الأمر يحتاج إلى دراسات جادة للوصول إلى مبادئ تتماشى مع الأيديولوجية الاسلامية .. فليس من المعقول أن نتحدث عن « القبول » الكامل بينما ينادى الاسلام بضرورة التوجيه باليد ثم اللسان ثم القلب .. وليس من المعقول أن نعتبر المجرم مريضاً يحتاج للعلاج بينما ينادى الاسلام بالقصاص .. ولا وليس من المعقول بأن ننادى بنسبة القيم والاسلام ينادى بثباتها وعلماً .

- أنا لا ادعو في هذه العجالة إلى مبادئ معينة .. ولكنى اثير قضية طالما ارقنتى وأرقت غيرة .. وقام البعض ببحثها باهتمام وجدية على مستوى رسائل الدكتوراه . والتساؤل هنا هو « ما هو مدى ارتباط مبادئ الخدمة الاجتماعية بمفهومها الدولى بايديولوجيتنا المحلية ؟ » .

* رأى في البحث الاجتماعى في مصر

● يقوم المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنتائية بريادة البحث الاجتماعى العلمى في مصر منذ أكثر من ربع قرن . وقد أدى في هذا خدمات جليلة لحل أهمها تكوين جيل من قيادات البحث العلمى الاجتماعى في مصر والعالم العربى .

● لا يمكن لهذا المركز - مهما كان حجمه - أن يتصدى لمسئولية البحوث الاجتماعية بأنواعها المختلفة في مصر .. ومن هنا قامت مراكز أخرى للبحوث مثل مركز البحوث التربوية ومركز البحوث السكانية ووحدات البحوث في الجامعات والوزارات .

● يحتاج الأمر فيما يبدو إلى قيام مركز قومي لبحوث الهندسة الاجتماعية في مجالات الارشاد والتثقيف والخدمة الاجتماعية الخ .. يتناول قضايا التغيير الموجه من جميع نواحيه .. توصيف وتحليل العمليات التغييرية بتفاصيلها .. خطوة بخطوة .. بداية من المسببات إلى النتائج في المواقف والظروف المختلفة .

✽ آراء أخرى

وبالطبع .. كما قد يخمن القارئ .. إلى آراء في قضايا أخرى : في المشاركة الشعبية .. وفي دور الفلاح المصري في التنمية .. وفي تقسيم مصر إلى وحدات تنموية .. وفي المرأة العاملة .. وفي رعاية الشباب .. وفي الدارونية الاجتماعية .. وفي العلاقة بين التنمية الاقتصادية والقضية الاجتماعية .. وفي العلاقة بين التنمية الاقتصادية والسلوك الخ الخ . تبلور بعض هذه الآراء نتيجة للقرارات والدراسة والتعامل مع اجتماعيين واقتصاديين في مصر والعالم أو البحوث الميدانية أو التأمل الذاتي الخ .

أمثلة من الاتجاهات الفكرية :

✽ بين التطبيق والتنظير

من الطبيعي أن ينشغل الغالبية العظمى من المواطنين بقضايا الحياة اليومية .. ومن الضروري أن ينشغل أغلب الصنفية بنظريات ترتبط ارتباطاً مباشراً بالتطبيق .. أما المشتغلون بالتنظير المجرّد .. فإنه من الضروري أن يكونوا قلّة في العدد .. مع اعتراف التسام بأهمية أفكارهم .

عندما أقرأ لا أشعر بانفعال شخصي مع الفلسفات القديمة .. فأنا أحس بأنها بعيدة بعيدة هناك في الطرف الآخر من الحياة .. ولكني أشعر بانفعال شديد مع الفلسفة الحديثة لقربها من حياتنا .. وعندما أدرس في الجامعة لا أتناول موضوعات فلسفية قائمة بذاتها وإن كنت استويحها أحياناً .. وإنما أدخل في المستوى التنظيري الذي له علاقة مباشرة بالتطبيق .. كما أدخل في تفاصيل التطبيق أيضاً .. ولا يمكنني أن أتنازل بأي شكل من الأشكال عن ضرورة توافر قرص التدريب الميداني للطلاب لفترات طويلة حتى يمكنهم ترجمة ما يتعلمونه في الفصل إلى الواقع الذي ينبض بالحياة .

هذا يعنى اننى إذا كنت اضع نفسى فى مكان ما بين العلملين بالمجالات الاجتماعية .. فىننى اكون راسخاً إذا وجدت نفسى أقف بين التطبيق المرتبط بالخبرة العملية وبين التنظير فى حدود النظريات التى توجه التطبيق .. ولا أرى نفسى متخصصاً فى الفلسفة وراء هذه النظريات وإن كنت لست جاهلاً بها .

* تكامل المعرفة

نتيجة لتخصصى فى مجالات مختلفة .. الزراعة والتربية والخدمة الاجتماعية أصبح من الصعب عندى أن أفرق بين العلوم كتخصصات مختلفة ذات بدايات ونهايات .. كل منها قائم بذاته .. لقد أصبحت جميعاً مكملة لبعضها البعض .. ومتداخلة بدرجة تجعل من الصعب الفصل بينها عند التفكير أو الكتابة .. ويستحيل الفصل بينها عند التطبيق .

هذا من ناحية .. ومن ناحية أخرى أدى هذا إلى أن تميّعت الولاءات المهنية عندى بدرجة جعلتنى لا أتعصب لهنه دون مهنه .. بل أتعصب لمصر وصالح مصر .. فإذا كان من صالحها التنمية الاقتصادية دافعت عن وجهة النظر الاقتصادية .. وإذا كان من صالحها التنمية الاجتماعية دافعت عن وجهة النظر الاجتماعية (أنظر رأى فى السياسة الاجتماعية) . والواقع الآن أنى أرى أن برامج التنمية الاجتماعية فى مصر قد فاقت مثيلتها فى البلدان النامية .. كما أنها فاقت مثيلتها فى البلدان المصنعة عندما كانت تلك البلاد تمر بمرحلة اقتصادية تماثل المرحلة التى تمر بها مصر الآن .

من هذا المنطلق - منطلق التكامل المعرفى - قمت بترجمة كتاب « الاستاذ والمجتمع » فى عام ١٩٦٦ - ١٩٦٧^(٢٢) .. ومن هذا المنطلق ضمنت مناهج التدريس فى قسم الاجتماع بأداب المنيا منهاجاً عن « السلوك الانسانى » .. وكان القصد منه تدريس العلوم السلوكية مجتمعه (علم النفس وعلم النفس الاجتماعى وعلم الاجتماع والانثروبولوجيا الخ) .. ومن هذا المنطلق ايضاً أضفت إلى دبلومات الدراسات العليا فى نفس القسم دبلوماً عن « التنمية الريفية المتكاملة » يشترك فيه طلاب من خريجي الكليات المختلفة ذوى الخبرة فى أى جانب من جوانب التنمية الريفية (اجتماع - خدمة اجتماعية - زراعة - تعاون - شباب - بيطيرة - تربية الخ) .. فقد أدت دراستى للزراعة والتربية والخدمة الاجتماعية ثم الاجتماع بعد ذلك إلى توليفه معرفية من نوع خاص جعلتنى ادافع دفاعاً شديداً عن الدراسات البيئية وعن التوليفات المعرفية المبتكرة .

رؤيته عالمية

عن طريق العمل بالأمم المتحدة وجامعة الدول العربية والاشتراك فى المؤتمرات والرحلات الشخصية .. زرت بلداناً كثيرة جداً فى افريقيا وأوروبا وآسيا وأمريكا الشمالية وأمريكا

(٢٢) يتناول هذا الكتاب الدراسات الإنسانية بأنواعها المختلفة كالاقتصاد والتاريخ وعلم النفس والسياسة وعلم الاجتماع ..

الجنوبية .. كما زرت أغلب البلدان العربية .. وأتاحت له هذه الجولات فرصة معايشة شعوب مختلفة .. وأصبح لى معارف وأصدقاء فى الخمس قارات .. فلاحظت التباين الكبير بين الثقافات فى أنحاء العالم .. فبالإضافة إلى التباين فى اللغة والملبس والمآكل والمشرب والسكن .. وجدت أن مفهوم الأسرة يختلف من مجتمع إلى آخر .. فطريقة الزواج تختلف .. وبناء الأسرة يختلف .. ومكانة كل فرد فى الأسرة تختلف .. والعلاقة بينهم تختلف .. ودور كل منهم يختلف .. الخ .. ووجدت أن مراسم الاحتفالات بالمناسبات والمواسم كالاعياد والولادة وجمع المحصول ومطول الأمطار .. الخ .. تختلف من مكان لآخر .. ووجدت أن لكل شعب من شعوب الدنيا معتقداته الخاصة التى ترسم علاقته بالخالق وبغيره من الأحياء وبالمخلوقات غير المرئية وبالعالم الآخر وتوجهه إلى الخير والشر .. ووجدت أن هناك وسائل يختص بها كل شعب لنقل ثقافته من جيل إلى جيل .. وتبنيها ولأثرائها وتغييرها فى نفس الوقت .. رأيت ولاحظت كل ذلك .. وغيره كثير جداً .. فاختلط على الصواب بالخطأ فى كثير من الأحيان .. فالكمل يعتقد أن ما يفعله هو الصواب .. أما ما يفعله الآخرون فهو خطأ باستمرار .

هذا من حيث التباين .. على أنى لاحظت أيضاً تشابهاً بين مجموعات من تلك الثقافات فى نفس الوقت .. فالمجتمعات الزراعية تتقارب .. والمجتمعات الصناعية تتقارب .. ومجتمعات الرعى تتقارب وهلمجراً .. أى أن هناك تشابهاً وتبايناً فى نفس الوقت .. فأكف هذا لى وجهات نظر فى قضايا أساسية : أولها أن الاقتصاد هو المحور الأساسى لى تغير اجتماعى .. وثانيها أن الإنسان نتاج اجتماعى فى الأساس .. وثالثها أن الفئات المظلومة والمطلومة لها وجودها فى كل أنواع المجتمعات وإن اختلفت فى مدى القهر والظلم الذى تعاني منه .. وأنى رأيت لأول مرة .. عن قرب وبالملاحظة الشخصية .. كيف تقابل المجتمعات المختلفة احتياجاتها المتشابهة بأساليب مختلفة .. وأعطانى هذا ثروة معرفية عن حياة الناس فى مختلف مجتمعات العالم القبلية والبدوية والزراعية والصناعية .. ومدنى بزد وغير أشرى محاوراتى فى الحلقات الدراسية فى الفصل .. وأعطانى رؤية شخصية واضحة عن فروق كافية لم يكن لأراها بهذا القدر من الوضوح .. بل أن بعضها لم يكن ليرى لى على بل .. فكان كل ذلك معيناً لى فى بحوثى وكتاباتى بعد ذلك .

لقد خالطت وعاشرت جنسيات وقوميات وأديان مختلفة وثقافات متباينة (فى مصر والخارج) .. وانتهيت من هذا كله إلى إحساس عذب بالآلفة والمودة نحو شعوب هذه الأرض .. أما إحساسى نحو الحكومات وشبه الحكومات - حيث تضارب المصالح والسياسات تضارباً ضارباً - فقد كان لى فيها رأى آخر يختلف تماماً .

رؤية محلية

قلت أن ظروف إنشاء نشأتى الأولى - فى الأسرة والمدرسة والثادى - وأثناء حياتى بعد ذلك - كطالب فى امريكا ومستشار بالأمم المتحدة وجامعة الدول العربية - خلقت منى انساناً

عالمياً في رؤيته وعواطفه .. على أن نفس هذه الظروف .. وخاصة الشق الثاني منها .. استثارت في نفس رؤية أخرى مضادة دفعتني لأن أكون مصرياً وعربياً عنيداً .. بل متعصباً لبلدي ولثقافتني المحلية .. خاصة إذا ما كان الأمر يتعلق بهويتي الأصلية أي لغتي وديني ومزاجي العام .

وهكذا كانت الظروف التي خلقت مني انساناً عالمياً في بعض اتجاهاتي .. هي نفسها التي خلقت مني انساناً محلياً متحمساً .. فعلى سبيل المثال ادت المحاورات الساخنة الكثيرة التي كانت تدور بين المصريين وباقي العرب من ناحية .. والمدافعين عن وجهة النظر الصهيونية من ناحية أخرى .. إلى مزيد من حماسي ضد الصهيونية .. كما ادت الاتهامات المفرضة والموجهة التي كان يوجهها الناس في الغرب للدين الاسلامي إلى مزيد من تطقي بديني .. كما ادت أيضاً تساؤلات الناس في كل مكان في العالم عن مصر - ظروفها واحوالها وتاريخها وعن الدين الاسلامي - إلى مزيد من الرغبة لدى للتعلم في الدراسات الاسلامية والتاريخية عن مصر القديمة ومصر الحديثة .. وكذلك ادت الهجوم الغربي الضارى ضد مصر - اثناء حكم جمال عبد الناصر - إلى مزيد من تمسكي بمصريتي وقوميتي العربية .

الخلاصة هي ان ظروف ادت بي لأن أكون عالمياً كونياً من ناحية - محطياً صلباً من ناحية أخرى .. دون أن ارى تضارباً بين هذا وذاك .. استمتع بموسيقى باخ وكتابات برتراند راسل وتحليل تولفان وتصوير بيكاسو ونحت هنري مور ومعمار لأكوريوزيه .. كما استمتع بموسيقى كامل الخلعى وكتابات زكي نجيب محمود وتحليل لويس عوض وتصوير أنجي افلاطون ونحت السجيني ومعمار حسن فتحي .

الانحياز للجماهير

من المهم القول بأنني أجد نفسي باستمرار - بحكم النشأة .. وممارسة العمل في حي شعبي لمدة اربعة عشر عاماً .. وبحكم التخصص الدراسي - متحازاً للفئات مهضومة الحق أي للجماهير الشعبية لقد كنت أرى حقها في قسط عادل من خيرات المجتمع وفي المشاركة الكاملة في توجيه مقدراتها .. ومن هنا كنت أدافع عن الحق الدستوري للعمال والفلاحين في الخمسين في المائة من عضوية المجالس .. وحقهم في تشكيل النقابات .. كما كنت أدافع عن مجانية التعليم وحرية الصحافة وحق المواطنين في عقد الاجتماعات .. ومن هنا ايضا كان تشككي في النوايا عندما يتحدث بعض المسؤولين عن جامعة أهلية بمصروفات .. وعن توجيه الصحافة وعن الرقابة على الأنشطة الشعبية وعن ترشيد الجمعيات الأهلية وعن رفع ثمن رغيف العيش .

لم يكن هذا الانحياز دفاعاً عن فئة ضد فئة .. ولكنه كان دفاعاً عن العدالة من ناحية .. وعن تماسك المجتمع من ناحية أخرى .. أي أنه كان انحيازاً لمصر .

لقد كنت أرى أن الجماهير في موقف الضعف .. وأن العدل يقضى بمساندتها حتى يسمع صوتها الخائف الخافت بصورة وبشكل من الأشكال .. وحتى تتمكن من الحفاظ المستنير بماسبها .

هذا من ناحية .. ومن ناحية أخرى فإننى أرى أن هناك بوادر احتكاك بين الجماهير والصفوة في المجتمع .. وأن الحل يكمن أساساً في رفع مستوى معيشة الجماهير الشعبية .. وربط الصفوة - وخاصة المتعلمة - بواقع الحياة الأصلية في مصر .. وبذا يتم تقريب فئات الشعب من بعضها (أنظر رأى في المتعلمين) .

ومن هنا كان انحيازى للجماهير .. فقد كنت أرى أن الثورة التي ساندت الفئات الشعبية في البداية .. قد تجهض نفسها بنفسها تحت شعار التصحيح وتعديل المسار .. وأن فاعليتها سوف تستقيم وتستمر إذا ما عادت إلى أحضان الجماهير مستفيدة من خبرات الماضي .. خبرات النجاح وخبرات الفشل .

رأى في الأصالة والمعاصرة

● يرجع كثير من مشكلات مصر إلى محاولات المواطنين الدؤوبة لتقليد البلدان المصنعة تقليداً أعمى .. وعادة ما يكون هذا في المظهر لا في الجوهر .. فنقلدهم في الملبس والسكن على سبيل المثال قبل أن نقلدهم في احترام العمل وإتقانه .. والقدرة على الخلق والابتكار .. واتباع المنهج العلمى التجريبي .. وكثيراً ما أدى هذا إلى سوء استخدام مواردها الضئيلة . هذا المنطق ينطبق على حياتنا العامة كما ينطبق على مشروعاتنا الاجتماعية أيضاً .

● لا تكمن المشكلة في نقل الفكر والتكنولوجيا الغربية من حيث المبدأ .. فعمليات النقل هذه لازمة وواجبة إذا أردنا للمجتمع المصرى أن يتحرك .. ولكن المشكلة تكمن في أن عمليات النقل هذه لا تزرع في فراغ وإنما تزرع في جسم حى متكامل .. يقبل ما يريد ويلفظ ما لا يطبق .. أى النقل من الخارج لا بد من أن يمر في عمليات اختيار وتصفيه وتطوير واختبار قبل أن يقبل ويعمم ويثبت فشله بعد ذلك أو يثبت أن قيامه أتى على حساب مشروعات أخرى أكثر تلاؤماً مع ثقافتنا وإمكاناتنا . هذا من ناحية . ومن ناحية أخرى لا بد من تدعيم الخلق والإبداع المحلى أى القدرة على اشباع حاجتنا وحل مشكلاتنا بطرق وافكار محلية حديثة أو تقليدية وبذا يتحقق التكامل بين ما هو قديم وما هو حديث .

● خلاصة القول هو أن بعض الخدمات التقليدية تموت بنفسها .. لأن دورها في حياة المجتمع يكون قد انتهى .. هناك بعض آخر يجبر اجباراً على الانسحاب أمام الغزو والانهيار الثقافى .. وهذا النوع الثانى يجب حمايته ودعمه وتطويره حتى تثبت عدم صلاحيته .

● لقد أدى التعليم المدرسي في مصر إلى انبهار المتعلمين - بشكل خاص - بالمستورد ، وإلى تباعدهم المستمر عن واقع المجتمع المصري .. وما دام المتعلم المصري قد انفصل عن جذوره .. فإن تصورات ومشكلات مصر ولحلول هذه المشكلات سوف تكون غير أصيلة .

رأى في المتعلمين

قلنا أنني كنت أرعى بوادر احتكاك بين الجماهير غير المتعلمة والصفوة المتعلمة .. لقد ظهر هذا بوضوح بعد أن انعكس عائد الانفتاح الاقتصادي وعائد البترول العربي على حياة الجماهير .. فاندفعت تستمتع بما أعطاه الله من مكاسب .. فزاحمت الصفوة في المدن والمساكن والمصايف والقطارات والمدارس والجامعات والمستشفيات والأندية ودور السينما والمسارح الخ منفصه حياة الصفوة التي كانت تستأثر دوماً بخيرات المجتمع .. فانسجت الصفوة من الأنشطة المفتوحة واتجهت إلى الأندية الخاصة والمدارس الخاصة والجامعات والمصايف الخاصة والحفلات الخاصة .. أي أنها تقوقعت على نفسها في محاولة الأبقاء على المناخ الغربي الذي اعتادت عليه .

والواقع أن المتعلمين في مصر أصبحوا فئة قائمة بذاتها .. لها عالمها الخاص بها وسماتها الحياتية التي يمكن أن نلخصها فيما يلي :

- أنها تسكن المدن وخاصة المدن الكبيرة .
- أنها تقترب لنفسها حقوقاً معينة مجرد أنها قد حصلت على شهادة جامعية (وظيفة حكومية - سكن - مظهر - وسيلة مواصلات .. الخ)
- أنها تتصدى لمسئولية توجيه باقي الشعب .. فهي تقترب أن مسئوليتها التوجيه .. وعلى الشعب أن يعمل .
- أنها لا ترى إلا نفسها .. فالحرفيين متعجرفين وسفاحين والفلاحين تركوا قراهم ليزاحموا سكان المدن .. والتجار مستغلين .. والقرية أصبحت مستهلكة بعد أن كانت منتجة .
- أنها تدافع عن مصالحها أساساً مستعينة بصوتها العالي .. فهي التي تسيطر على الحكومة .. وهي التي تكتب في الصحف وتتحدث في الإذاعة والتلفزيون .. وفي نفس الوقت .. ومن حين لآخر .. تدافع عن مصلحة الفئات الأخرى في المجتمع .. ومن يدرس ميزانيات الحكومة لابد وأن يصل إلى هذه النتيجة فمهايا المواطنين ومشروعات المدن الكبيرة تستأثر بنصيب الأسد وباستمرار .
- أنها تعتقد أنها فئة مظلومة .. وأن الحكومة مقصرة في حقها .. وهي تعلم تماماً أن نصف أفرادها على الأقل عمالة زائدة .

الخلاصة .. هي أن المتعلمين في مصر .. بوضعهم الحالي .. قد انفصلوا عن المجتمع وأصبحوا لا يرون إلا أنفسهم .. وأضحوا بذلك عبئاً على التنمية بعد أن كانوا عدتها .. والحل

في اعتقادي يبدأ بمحاربة العوامل التي أدت الى انفصال المتعلمين عن الشعب .. لابد من تقريب المسافة من الثقافتين ..

رأى في المشاركة الشعبية والتكامل

- المشاركة الشعبية هي الاداة الاولى لضمان تكامل التنمية بشكل عام ، فالترقية بين قطاعات النشاط الاقتصادي والاجتماعي ، والترقية بين التنمية الريفية والتنمية الحضرية .. الخ كلها مسائل ابتدعها المتعلمون واستقرت في اذهانهم حتى أنه أصبح من الصعب عليهم رؤية المجتمع متكاملًا والتعامل معه على هذا الأساس . لقد بدأت هذه المشكلة مع المتعلمين ببداية دخولهم للمدرسة فتقسمت المعرفة لديهم الى مواد مختلفة لها مراجع مختلفة .. يدرسونها على ايدي مدرسين مختلفين .. فتحولت لديهم من قضايا مجتمع إلى قضايا تخصصات في التاريخ والجغرافيا والاحياء والكيمياء .. الخ .
- لما كان المواطن البسيط - في الريف خصوصاً - لم يتعرض لهذه التقسيمات المدرسية .. فإن تناوله لأي قضية يكون بطبيعته تناولاً تكاملياً .. فلو أن المشاركة الشعبية في التنمية قامت بجدية وفاعلية تكون ولا شك الدرع الواقى للتكامل دون أي جهد .

خاتمة

وبعد فهذه خلاصة لصورة الذات .. استفدت من كتابتها كثيراً .. فقد نبهتني إلى كثير من ايجابياتي وسلبياتي .. كما نبهتني إلى أن الكثير من اتجاهاتي الشخصية والمهنية والفكرية لها جذور واضحة في طفولتي وشبابي .

عبد المنعم شوقي



من الذاتى والموضوعى
فى وضع علم الاجتماع فى مصر

دكتور عزت حجازى

من الذاتى والموضوعى فى وضع علم الاجتماع فى مصر

دكتور عزت حجازى

تقديم

تنوزع مادة هذا التقرير الذاتى « بين ثلاثة أقسام . يضم أولها بعض جوانب سيرة الذات وصورتها : فترة « الطلب » ، وتجربة العمل ، وبعض الأفكار بالنسبة للمستقبل . ويقدم الثانى رؤية للأوضاع الراهنة لعلم الاجتماع فى مصر : المؤسسات الخاصة بالعلم ، وأحوال المشتغلين به ، ونواتج جهودهم وجدواهم . أما القسم الأخير ففيه محاولة للإجابة على سؤال : ما العمل الآن ؟

أولا بعض جوانب سيرة الذات وصورتها (١)

ولدت ونشأت فى أسرة ريفية فقيرة ، تنتمى الى المستويات الدنيا مما يمكن ان يسمى الشرائح الوسطى أو الفئات البينية . كانت أسرته تواجه صعوبات فى اشباع الحاجات الأساسية ، ومع ذلك خطط أبى لتعليمى الى أعلى مستوى أستطيع ان ابلغه ، فى وقت كانت تكلفة التعليم فيه فوق طاقتنا ، فقد كان يرى فى ذلك تأميناً لمستقبل الأسرة .

وكان نموذج المتعلم ، أو « العالم » ، فى نظر أبى والكثيرين - من اهل الريف بخاصة - هو خريج الأزهر . ولهذا اختار لى التعليم الدينى ، فى اول الامر (وربما كان ذلك ان التعليم الدينى كان مجانياً) .

والحققت بمدرسة « أولية » ، تحفظ القرآن وتعلم شيئا من اللغة العربية والحساب .
وقرب نهاية السنة الثالثة من سنوات الدراسة - وكنت عندها في حوالى التاسعة - اشار احد
مدرسي على أبى بأن يلحقنى بالتعليم العام ، العلمانى (ولم اعرف دواعى تلك المشورة) ولم
يتردد أبى في ذلك كثيرا ، على الرغم مما كان الامر سيكلف الاسرة من اعباء .

وعلى الرغم مما سببت لى متابعة الدراسة في غربة عن اسرتى (مدة سنتين في ضيافة
اقارب ، ثم سنة في حياة مستقلة ، واربع سنوات في القسم الداخلى بالمدرسة) من متاعب
نفسية ومادية ، فقد أنهيت مرحلتى الدراسة الابتدائية والثانوية من التعليم العام بشيء من
التفوق ، مما ساعد في تخفيف عبء تكاليف التعليم عن اهلى (فقد استحققت اعفاء من رسوم
الدراسة في نهاية السنة الاولى من سنوات الدراسة الثانوية الخمس) ، واقنعهم بأن ثمة عائدا
لما يتحملون من اعباء ، وحفزهم الى متابعة التضحية .

وحين التحقت بالجامعة - منذ اربعين عاما على سبيل التحديد - لم يكن من طموحاتى
العمل في المجال الاكاديمى . فقد شعرت حينذاك بأن العمل في الصحافة اقرب الى نفسى من أى
نشاط مهني آخر . ولهذا التحقت بكلية الآداب (جامعة فؤاد الاول ، القاهرة الآن) متصورا
أن الدراسة في قسم الدراسات الفلسفية والاجتماعية بها توفر افضل الفرص للاعداد للعمل في
الصحافة (فلم تكن كلية الاعلام ولا اقسام الصحافة أو الاعلام بالكلليات قد انشئت حتى ذلك
الوقت) .

وفي السنة الثانية من الدراسة الجامعية ، اكتشفت في نفس ميلا - جديدا للعمل
الاكاديمى : التدريس في الجامعة واستهوانى علم النفس كمجال للتخصص وبدأت اعد نفسى
لمستقبل في هذا المجال (وذلك بأن اوسع واعمق قراءتى في غير مادة المحاضرات وفي النشاط
العلمي خارج قاعة الدرس ، واعد مكتبة بلفات اجنبية ، واثقت صلاتى ببعض الاساتذة
المرموقين في مجال علم النفس) .

وكان على أن اتابع الدراسة في قسم الدراسات الفلسفية والاجتماعية في سنواتها الاربع
بدون تخصص حاسم . وقرب نهاية السنة الثانية ، بدا لى أن الجمع بين الدراسات الفلسفية
والدراسات النفسية والاجتماعية لن يخلو من السلبيات .
فقد كنت وعدد من زملاء الدراسة موزعين بين توجهات الدراسات الفلسفية ، وكانت
« تقليدية » تأملية في الجانب الاكبر منها ، وتوجهات الدراسات النفسية والاجتماعية ، التى
كانت تحاول أن تكون « عصرية » واقعية . وقد ترك هذا الوضع أثرا في نتائج امتحاناتى
النهائية : فقد ضاعت قيمة التفوق في الدراسات النفسية والاجتماعية ، بسبب ضعف الحماس
لبعض المواد الفلسفية .

ومنذ سنة ١٩٥٣ ، عقب تخرجي في الجامعة ، واصلت الى ثلاث سنوات ، تخصصت جانباً كبيراً من وقتي وجهدي للدراسات العليا . ثم سجلت للماجستير في علم النفس في موضوع : « المخالطة المتغايرة وجناح الاحداث (وكانت نظرية « المخالطة المتغايرة » من الافكار التحليلية الشائعة - في علم النفس الاجتماعي بخاصة - في ذلك الوقت) .

وفي سنة ١٩٥٦ ، انشئ المعهد القومي للبحوث الجنائية ، الذي تحول بعد ثلاث سنوات الى المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ، كأول مؤسسة قومية للبحث الاجتماعي بمعناه العلمي الدقيق ووجدت فيه فرصة لتحقيق أمل في العمل الاكاديمي ، فتقدمت للعمل به ، واخترت ضمن الدفعة الثانية من اعضاء هيئة البحوث فيه .

وصرفتنى اعباء العمل في المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ، لحوالي اربع سنوات ، عن متابعة العمل في اعداد رسالتي الماجستير . وكانت هذه السنوات التكوينية التجريبية بالنسبة للمركز ولنا - نحن اعضاء هيئة البحوث فيه - من اخصب سنوات العمر واجملها .

كنا في البدايات ، نفكر في هويتنا ، ونبحث في دورنا ، ونتحسس الطريق . ولكننا كنا نعمل بجدية وحماس وتكريس غريبة : فقد كنا في مرحلة الانطلاق الاولى . وكنا جميعا - تقريبا - شبانياً طموحين ، وكانت الامكانيات المتاحة لنا كافية نسبياً ، وكانت معظم ظروف العمل مواتية . هذا فضلاً عن جدة التجربة في مصر - العمل في البحث الاجتماعي المؤسسي الاكاديمي كمهنة . وكانت كل هذه الامور من العوامل التي جعلت السنوات الخمس الاولى من حياة المركز سنوات للعمل الجاد الممتع والعطاء . وفي خلالها حقق المركز - في تقديري - ابرز انجازاته في مجال اختيار الكوادر ، واعدادها ، وطرح تصورها لمهامه المختلفة : البحث والتدريب - والنشر - بمختلف صوره - وغيرها ، لقي تقديراً على مختلف المستويات - المحلية والاقليمية والعالمية .

وجذبني العمل في المركز الى العلوم الاجتماعية بالمعنى الواسع : الانثروبولوجيا ، وعلم الاجتماع ، والاقتصاد السياسي ، والعلوم السياسية ، فضلاً عن علم النفس الاجتماعي . ودفعت في قراءاتي لبعض الاعمال الاجنبية في العلوم الاجتماعية شعوراً بأن هناك اشياء نظرية ومنهجية واجرائية كثيرة يلزم ان ألم بها قبل مواصلة الدراسات العليا .

ولهذا ، فحين رشحت - في سنة ١٩٦٢ - للسفر للولايات المتحدة الامريكية في بعثة دراسية ، وجدت في نفسي ميلاً لان اصرف النظر عن متابعة الدراسة في علم النفس في مصر ، واجبر حظي في علم الاجتماع أو الانثروبولوجيا في الخارج .

وفي الولايات المتحدة الاميريكية ، وبفضل الدراسة والتدريب على البحث في عدد من اكبر واعرق جامعاتها (جامعة منيسوتا ، وجامعة بنسلفانيا ، وجامعة شيكاغو ، وجامعة ولاية ميشيغان) توافرت لي فرصة طيبة للنمو العلمي والمهني .

وقد استطعت أن ادرس عددا كبيرا من المواد المؤهلة لاستيعاب العلوم الاجتماعية المختلفة (مع تركيز على علم الاجتماع كتخصص رئيسي والانثروبولوجيا كتخصص مساعد) على أيدي أساتذة بعضهم من أشهر الاسماء في تخصصاتهم (بيترين سوروكن ، وتالكوت بارسونز ، ودونالد مارتنديل ، في علم الاجتماع ، وا. ادمسون هوبيل وروبرت سبنسر ، في الانثروبولوجيا ، وهانز جيرت في العلوم السياسية ، وغيرهم) كما تيسر لي أن اتلقى تدريباً في اثنين من أكثر مراكز البحث الاجتماعي تطوراً : مركز بحوث السكان في جامعة بنسلفانيا ، ومركز بحوث السكان والأسرة في جامعة شيكاغو .

وعلى الرغم من أن لي تحفظات أساسية على التوجهات الرئيسية ومناهج التفكير والبحث والانتاج الفكري الانجلوسكسونية ، والاميريكية بخاصة - سبب بعضها في فقرات لاحقة - فإن الأمر المهم هو أنه اتبعت لي فرص طيبة لاستوعب علماً من مستوى لا يصح أن يقارن به مستوى ما أتبع لي في مصر من قبل .

وكان قيامي بالتدريس لسنتين جامعتين في جامعة أثينز في ولاية اوهايو بالولايات المتحدة الاميريكية (وقد رفضت عرضاً سخياً للاستقرار فيها والعمل في تلك الجامعة) ، وحضور عدد من المؤتمرات الدولية ، ومتابعة بعض ما ينشر في عدد من أهم الدوريات في العلوم الاجتماعية ، مصادر أخرى لخبرات متميزة .

وحين عدت الى مصر ، في سبتمبر ١٩٦٨ ، بعد استكمال دراستي للدكتوراه^(١) وفي جو الهزيمة في حرب ١٩٦٧ ، كانت الأوضاع - على مستوى البلد بعامه وعلى مستوى المركز - قد تغيرت كثيراً : حلت حالة من الكسل والتكاسل محل الاقدام بل والانطلاق ، واستبدت بالناس مشاعر اليأس وعدم الجدوى ، واشتغل معظم المثقفين بمحاولات لمسلة الذات والذات القومية . وبدأ للملاحظ الموضوعي أن معظم الاجهزة والناس ينشطون ، ولكنهم لا ينتجون شيئاً ذا قيمة .

وكانت قد تتابع على المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية - حيث عدت الى العمل - أحداث وتطورات لم تعد لي دعمه ولم تمكنه من أن يتقدم : تدنت أهميته على قائمة الأولويات عند ادارته الاولى ولم يعد مستهدفاً غير أن يستمر في الوجود شكلاً . ولم يستمر العمل بقوة الاندفاع التي شهدتها سنوات التأسيس ، ولم تتابع عمليات بلورة اهداف المركز وتنظيمه ، واختيار الكوادر واعادها ، ووضع نظام دقيق لعمل جاد ، التي كانت قد بدأت ولم تكمل . وانتهى الامر في منتصف الستينات بلن تركته ادارته « الكاريزمية » لبعض الوقت ،

(١) كانت رسالتي للماستر في موضوع « الضبط الاجتماعي في مجتمع ريفي شبه مفلق » ، وقدمت الى قسم علم الاجتماع ، جامعة مينسوتا ، في سنة ١٩٦٤ ، أما الرسالة للدكتوراه فكانت في موضوع « الاتصال بين الحضارات والتغير الاجتماعي » وقدمت الى القسم نفسه ، في سنة ١٩٦٨ .

وحلت محلها ادارة لم تكن تؤمن برسائله او تستطيع تحقيق شىء منها . ولهذا بدأ المركز يفقد توجهه كجهاز بحث اكاديمى ، ويتحول الى جهاز بيروقراطى بالمعنى السيئ للبيروقراطية . وتواضعت - الى درجة التفريط والاسفاف احيانا - المعايير التى يختار على أساسها من يعملون فيه . والعمل به ومع التوسع فى اجهزة المركز وأنشطته - الذى لم يكن له ما يبرره على الاطلاق وعدم وجود ترتيبات للتنسيق والضبط والمتابعة والحاسبة ، تهرل الجهاز ، ولم يعد قادرا على تحقيق شىء ذى معنى من وظائفه الاساسية (البحث ، والاعداد والتدريب ، والنشر ، وما اليها) (وسوف نعود الى هذه النقطة فى فقرة لاحقة) .

وتطلب الامر ، بعد سنوات من التدهور ، اعادة تنظيم شاملة للمركز ليسترد شيئا مما كان له فى مرحلة النشأة .

(٢)

وبالنسبة لاساتذتى فى مصر والخارج ، لم تربطنى بأحد ممن درست عليهم فى مصر علاقة حميمة . وليس ذلك من باب نقص الوفاء أو التذكر للجميل ، كما انه ليس من باب الغرور . وانما كان ذلك لانى - فى العملية الطويلة لمحاولة اكتشاف الذات - ارتبطت بمصادر تأثير كثيرة ، كان لكل منها فاعلية محدودة فى نطاقها وفى مداها الزمنى .

ومع هذا يمكن أن أقول ان من الاساتذة فى مصر الذين لا يمكن ان أنسى دورهم فى محاولة اكتشاف الذات - بحسب الترتيب الزمنى للتأثير : عبد الرحمن بدوى ، وعلى عبد الواحد وائى ، ويوسف مراد ، وصبرى جرجس .

أما فى الولايات المتحدة الامريكية - حيث درست الماجستير والدكتوراه وحصلت عليهما من جامعة منيسوتا - فقد كان من الظروف المواتية أن أحظى برعاية وتوجيهات الاستاذ الراحل دونالد مارتنديل ، الذى كان أستاذا بقسم الاجتماع بالجامعة ، والذى كان فى الاستاذ والاب والصديق .

وعلى الرغم من اننى اختلفت معه فى منطلقة النظرى وانتمائى الايديولوجى واختياره المنهجى - السلوكية الاجتماعية وهى تفرعية من التوجه الاساسى فى الفكر الانجلوسكسونى : المثالية الوظيفية - الا ان موسوعيته ، وتكريسه للعمل العلمى ، ورقى مشاعره كإنسان ، وبساطته كشخص كانت كلها مصادر لا تنفذ للإلهام .

ويهمنى ان أسجل هنا ان ما أراه فى نفسى - ويلاحظه غيرى - من ميل الى الانطواء والعزلة قد تسبب فى هدر امكانات ما كان يصح التفريط فيها ، ولم يساعدنى فى الافادة من

فرص كثيرة واساتذة كثيرين ما كان يجوز ان تضيق ، سواء فيما يتعلق بالاعداد العلمى او الاستقرار في مهنة . وكانت الاثار السلبية لهذا اوضح في فترة دراساتي العليا في الولايات المتحدة الاميريكية ، حيث نموذج الشخصية الاقدر على التكيف الناجح هو الايجابى الى درجة العدوانية . ولقد تكررت النصيحة من بعض من يهمهم امرى القريبين منى فان اكون اكثر « اجتماعية » و « انبساطا » . ولكن الامر لم يكن سهلا بالنسبة لى^(٢) .

وتستثير هذه المناقشة تعليقا عاما . طبيعى ان تعكس العلاقات بين الاجيال - الكبار والشباب - في مختلف المراحل - ما تتطوى عليه العلاقات الاجتماعية في مجتمعنا في الاغلب من الحالات من مشكلات : الميل الى الباترياركية والتسلط من الكبار ، والنزوع الى العملية وربما الانتهازية من الشباب . ولهذا تبدو العلاقات غير صحيحة بل ومريضة في نظر غير قليل من الجيلين ، مما يدفعهم الى العزوف عنها بعد عدد من التجارب الفاشلة منها . وان كان هذا ليس حكما عاما جامعا بالضرورة .

وعلى الرغم من ان خصوصيات شخصية وموقفة هى التى ادت الى ان تكون علاقتى بالاساتذة على النحو الذى اشرت اليه ، وأن الامر اختلف في حالات غيرى الى حد بعيد ، فان من الظواهر الدالة ان يشكو كثير من المشتغلين بالعلم من الشباب في كل جيل تال بانهم « جيل بلا اساتذة » . وبعضهم - النظيفون الجادون منهم - صادقون ، وهم يعانون . اما البعض الاخر - الانتهازيون - فان الامر لا يقلقهم كثيرا ، لان لديهم من الآليات - الوصولية - ما يمكنهم من تحقيق ما يرمون اليه ، أو الجانب الاكبر منه .

(٢) لغربى النسبية عن الآخرين والعالم قصة بالغة التعقيد فقد احاطنى اهل منذ ان وادت بقدر من التقدير والرعاية اوجد مسافة نفسية بينى وبين اخوتى . وحين تركت الاسرة لاعيش مع اقارب حتى اتابع الدراسة في المرحلة الابتدائية ، لم تكن اقامتى عندهم مريحة تماما ، ولم اتصرف او اشعر باى واحد منهم ، انما كغريب عنهم . وحين انتقلت الى القسم الداخلى بالمدرسة الثانوية - وكانت الوحيدة بالمحافظة - وجدت نفسى واحدا من ابناء الطبقات الفقيرة وسط ابناء اغنياء المحافظة والمسؤولين الكبار فيها ، ولم تكن العلاقات بيننا وبينهم تظل من التوتر . وحين هاجرت الى القاهرة ، عندما التحقت بالجامعة ، وجدت نفسى امام اختيار واحد : ان اتابع التركيز على الدراسة والتكريس فيها ، لان احوالنا الاقتصادية لم تكن تسمح بغير ذلك وحين انهيت دراستى الجامعية ، وجدت ان على ان اتحمل مع اخرى مسئولية اعالة اسرة كبيرة .

أى انه في كل مرحلة من مراحل حياتى حتى نهاية الشباب ، وجدت نفسى امام هم كبير ومشغل غير هينة . وكانت تضمحيات اهل من اجل والأمال التى وضعوها في ، فضلا عن الظروف التى كنت اعيش فيها ، مما يدفعنى الى الجدية والتكريس .

وحين بدأت حياتى العملية ، وجدت في نفسى اتجاهات وميولا بل ونمطا للشخصية يعمل الى العزلة والانتواء (ولم آسف على ذلك على أية حال) .

(٣)

وهذا ينقلنا الى ما تسميه رسالة الاستكشاف « منهجى وطريقتى وفهمى لعلم الاجتماع » . وكتمهيد ، لا يصح الادعاء بأن عندى نظرية شاملة متكاملة بآى معنى من المعانى ، توفر لى منطقاً لرؤية الواقع ومناهج وأساليب وأدوات لتحليله وتفسيره . فهذا شأن كبار المفكرين ، وهو لا يحق الا نادراً .

الا أن هذا لا يعنى اننى اقبل بما يردده البعض من أن الاشتغال بالعلم - والعلم الاجتماعى بصفة خاصة - يقتضى الموضوعية المطلقة والحياد الكامل - مما يستلزم أن يقتصر دور المشتغل بالعلم على ملاحظة الظواهر ، ورصد خصائصها ، وتحديد قسماتها . وإذا كان له أن يتجاوز هذا ، فإنه لا يصح أن يتعدى تحديد الانتظامات الامبريقية التى تبدو بها الظواهر . هذا فى تقديرى قول مرجوح ، لا يستند الى منطق مقبول (٣) .

لقد كانت دراساتى الفلسفية فى مرحلة الليسانس والدراسات الاجتماعية والنفسية فى مصر والخارج على أيدي أساتذة منتمين نظرياً (على الرغم من انى لم أتابعهم فى انتماءاتهم الايديولوجية واختياراتهم النظرية) من العوامل التى خلقت فى الوعى بأهمية المنطق النظرى ، كما دفعتنى الى اتخاذ موقف فيه يمكن أن أقدمه للأخريين ويستطيع القارئ أن يستخلصه من قراءة ما أكتب .

وأظن أن النقطة الاولى فى مجال البحث - بدون وعى تام - عن منطق نظرى كانت حين صهرت النظر فى الدراسة الفلسفية التأملية (التى تمثلت فى أجلى صورها فى دراسة الميتافيزيقا وفلسفة الاخلاق) الى الدراسات الواقعية - والتجريبية بخاصة - فى مجال علم الاجتماع وعلم النفس .

ثم شدنى المنهج التكاملى فى الدراسات النفسية عند أستاذنا الراحل يوسف مراد^(٤) ومن جهة اخرى بهرتنى - بأحكامها الصورية وبساطتها - التحليلات الوظيفية التى قدمها الوضعيون الاوائل ثم المدرسة الاجتماعية الفرنسية - وأميل دوركايم بالذات (وكانت النظرية

(٣) فى تقديرى ان استمرار طرح هذه الحقولة هو من أهم الشواهد على تخلف علم الاجتماع فى مصر عن استيعاب التراث العلمى والألغام بأساسيات مذهب البحث وفلسفة العلم فى المجال الاجتماعى . وتأثير تلك الحقولة هو من عوامل تكريس التخلف .

(٤) لفكرة عن النظرة التكاملية ، والمنهج التكاملى فى علم النفس ، انظر : يوسف مراد ، مبادئ علم النفس العام ، القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٥٤ ، ومراد وهبه (أعداد وتقديم) يوسف مراد والمذهب للتكاملى ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٤ .

المسيطرة على تدريس علم الاجتماع في كلية الآداب جامعة فؤاد الاول - القاهرة الان - منذ بدأ تدريس العلم في العشرينات حتى العقد الماضي) .

الا أنني لم اتباع الاهتمام بالمنهج التكاملي ، بعد ان انصرفرت منذ أواخر الستينيات عن التخصص في علم النفس . أما التحليلات الوظيفية ، فقد ظلت تبهرني لبعض الوقت ، حتى بعد ان سافرت الى الولايات المتحدة الامريكية وأعددت رسالتي للماجستير في علم الاجتماع في موضوع « الضبط الاجتماعي في مجتمع ريفي » شبه مغلق » .

وفي الولايات المتحدة الامريكية - وعلى مدى أكثر من ست سنوات ، من ١٩٦٢ حتى ١٩٦٨ - وبفضل الدراسة في إحدى جامعاتها العريقة جامعة مينسوتا ، وقضاء سنة دراسية أخرى في جامعة بنسلفانيا وصيف دراسي في جامعة شيكاغو وصيف آخر في جامعة ولاية ميشجان - أتيت في فرصة غنية للإفادة من مصادر تأثير وإلهام متنوعة : استاذة وزملاء من مختلف الاتجاهات الفكرية : من الماركسيين المتطرفين حتى غلاة الوظيفيين مروراً بالليبراليين والوسطيين . كما أتيت في فرصة معايشة حوار نظري على مستوى لا بأس به ، كانت الوظيفية من أهم موضوعاته .

واستهواني - كثيراً - فكر اليسار الأكاديمي الأميركي ، سواء في محيط الاساتذة أو الطلبة ، مما وفر أساساً للاقتناع بعدم ملائمة التحليل الوظيفي لحالة مصر ، بل ونقص كفاءته بصفة عامة .

وتابعت القراءة والتفكير في هذا المجال بعد عودتي الى مصر في سبتمبر ١٩٦٨ . وبدأت متأخراً كثيراً مع شديد الأسف - اهتماماً جاداً بالاطلاع على الأعمال الماركسية الكلاسيكية وأعمال الماركسيين الجدد .

ليس من الصعب أن يصنف الواحد منا نفسه أو غيره في هذا الاتجاه النظري أو ذاك . ولكن المهم هو موقف كل واحد منا من الاجتهادات المختلفة داخل اتجاه ما . وإلهام من هذا وذاك هو كيف يمارس عمله الفكري والبحثي فعلاً . ومن الممكن أن أقول أن من أهم عناصر التوجه النظري الذي انطلق منه والمنهج الذي اعمل به أربعة ، هي : المادية ، والتاريخية ، والتكاملية ، والنقدية .

واقصد بالمادية أن ظروف واقعنا الاجتماعي - الاقتصادي هي الأسبق من غيرها - في الأهمية - في تشكيل ذواتنا وخلق الوعي عندنا وتوجيه نشاطنا ، وفي تفسير كل هذا بالتالي . وهذا يعني أن متغيرات أخرى - مثل نسق القيم ، والأيديولوجيا ، وما إليها ، إنما تؤثر من خلال علاقتها بالواقع الاجتماعي - الاقتصادي ، ويمكن أن نقول في ضوء كونها إقراراً له .

أما التاريخية فأنى القصد بها أن الظواهر الاجتماعية مشروطة دائما بظروف وأوضاع زمانية ومكانية يرتبط وجودها بها وتتحول بتغيرها ، أى أنها معطيات تاريخية ، وليست معطيات طبيعية تتجاوز ظروف الزمان والمكان .

وتفيد التكاملية أن الحقيقة الاجتماعية تستعصى على الفهم التجزيئى الذى يتناولها من بعد من الأبعاد التى تخصصت فيها العلوم الاجتماعية المختلفة ، وإنما يلزم أن تتوافر إمكانات كافية لرؤية الظاهرة من أبعادها المختلفة . ولما كان التخصص الدقيق - وهو سمة التعليم والتدريب العصريين - لا يساعد الباحث الفرد على التعامل مع الظواهر الاجتماعية بالحد الأدنى من الكفاءة ، فإن الحل الأمثل هو العمل عن طريق فريق البحث . وإن كان فريق البحث يثير مشكلات خطيرة ، (سنشير لبعضها فى فقرة لاحقة) .

واقصد بالنقدية أن يرفض المشتغل بعلم الاجتماع مبدأ قبول الظواهر الاجتماعية الموجودة أو النظام الاجتماعى القائم على علاتها كمعطيات ، وأن يمتنع عن التعامل معها على أنها موجودة بالضرورة ، والأىكون دوره معها دورا تبريريا لها أو دفاعيا عنها . مهمة المشتغل بعلم الاجتماع - وبخاصة فى حالتنا ونحن فى أزمة حضارية - ألا يتردد فى مناقشة مشروعية ما هو قائم . ويترتب على هذا حقه فى أن يحلل أية ظاهرة اجتماعية وأى نسق فرعى ، بدون محاذير أو تحريم ويعنى هذا ، من بين ما يعنى ، أن تمتنع عن أن تكون مجرد « مستشارين لمخاض القرار » ، وأن يكون لنا موقف مستقل ، عن أجهزة السلطة بخاصة .

وفى الممارسة البحثية أحاول بقدرما أستطيع أن يتسم التصميم المنهجى وتطبيقه بأكبر درجة ممكنة من التهدؤ والوضوح والمرونة والتماسك ، فضلا عن الملاءمة والكفاءة بالطبع .

والأفضل عندى دائما هو أن يتعين المنطلق والاطار النظرى الذى يجرى منه وفى حدوده العمل البحثى . والأكثر ملاءمة وكفاءة عندى هو المادية التاريخية ابتداء من صياغتها الكلاسيكية فى أعمال كارل ماركس وفريدريك أنجلز حتى الاجتهادات المعاصرة للتعديل فيها والاضافة إليها (ولكن يلزم أن أشير إلى أنه على الرغم من تراثها وخصوبتها وكفاءتها ، فإن الافادة منها فى بحث واقعى - وليس مجرد جدل نظرى - تقتضى الإبداع فى تطويرها لتوجيه البحث الامبيريقى ، من خلال التعريفات الاجرائية المقبولة والمؤشرات السلمية) .

أما بالنسبة لوسائل وأدوات البحث ، فأنا أرى أن التركيز على واحد منهما - استثمار الاستبأر - قد أضرب بحركة البحث الاجتماعى فى مجتمعنا إلى حد بهيد . وفى تقديرى أنه مطلوب منا - نحن المشتغلين بالبحث الاجتهادى الجاد - أن نبحت ونفيد من إمكانات مختلف الأساليب والأدوات ووجه الحاجة إلى الاعتماد عليها تطيل المادة الوثائقية ، والدراسة الميدانية ، والمسوح ودراسة الحالة ، وتحليل المضمون والاستبأر ، والاستخبار ، والملاحظة ، فضلا عن الاختبارات والمقاييس المختلفة ، وغير ذلك من أساليب وأدوات .

النقطة الأخيرة في اشكالية الممارسة البحثية هي أنه لا قيمة لجهد بحثي بدون تقديم تفسير لما يتناوله بالدراسة من ظواهر ، أى ردها إلى الظروف والعوامل الواقعية والتاريخية التي تظهر وتتحوّل فيها - والذين ينصّصوننا بالاكْتفاء بالوصف أو « تحديد الانتظامات الامبيريقية » أو يفعلون ذلك يحكمون على البحث الاجتماعي بالعمى .

هذه ليست مجرد شعارات . وإنما هي توجهات وضوابط ، قيمتها الحقيقية في قدرتها على التأثير في أسلوب تناول الواقع وتحليله وتفسيره والتعامل معه . بعبارة أخرى ، قيمتها في كونها أدوات للعمل الفكرى والبحثى .

(٤)

أما عن كتاباتى الأقرب إلى نفسى ، فأود أن أشير إلى نقطة مهمة ، هي أن دور المشتغل بعلم الاجتماع لا يصح أن يقتصر على الكتابة ، وإنما يلزم أن يمتد ليشمل تآثيراته في الزملاء والأجيال الأحدث ، سواء في نشاط علمى أو نشاط عام . هذا مع الاقرار بأن الكتابة هي الجانب الأهم في تحديد قيمة اسهام المشتغل بالعلم .

وفيما يتجاوز الكتابة من نشاط ، ما زالت أعترز كثيرا بعلاقتى بالطلبة في جامعة صنعاء بالجمهورية العربية اليمنية^(٥) وهي علاقة ما زالت ، على الرغم من قدم العهد بها ، مصدرا لأجمل وأصح وأغلى الذكريات .

(٥) أعرت للعمل في قسم علم الاجتماع بكلية الآداب جامعة صنعاء بالجمهورية العربية اليمنية - أستاذًا مساعدًا ثم أستاذًا ورئيسًا للقسم - في سبتمبر ١٩٧٤ .

وانتهت فترة إعارتي في يونيو ١٩٧٨ . وعدت إلى عمل بالمركز حيث بقيت سنة (١٩٧٨ / ١٩٧٩) وقد دفعنى سوء الأحوال بالمركز إلى أن استقيل من العمل به واتعاقد مع جامعة صنعاء لفترة عمل ثانية استمرت حتى يونيو ١٩٨٤ .

وحيذاك كانت الأوضاع في المركز قد تحسنت بعض الشيء ، فقبلت عرضا كريما للعودة إليه . ولقد انطوت تجربة العمل في جامعة صنعاء على خبرات ومشاعر متباينة . مكنتني العائد المالى منها من مواجهة أهباء الحياة بعد تردى أحوال أمثالي من المشتغلين بالعمل الأكاديمي بعد الانقلاب الهائل في الأوضاع الاجتماعية الذي أتت به فوضى السبعينيات ووفرت لي فرصا لاكتساب خبرات حميمة كبيرة والعيش في حضارة عريقة . ولكنها حرمتني لفترة ليست بالقصيرة من أن أعيش حياتي الأسرية في مرحلة من أهم مراحل دورة حياة الأسرة - ما بعد الشباب وتربية الأبناء : مكنتني من أن ألتقط أنفاسي واستمتع بالهدوء بعد معاناة طويلة بسبب تدهور الأوضاع في المركز . ولكنها تسببت في وقف نموى العلمى نتيجة لابعاء العمل الضخمة نسبيا ، وتواضع إمكانات جامعة صنعاء ، ونوبات القلق والضيق التي بدأت أتعرض لها بمجرد أن بدأت العمل هناك ، والتي زادت وطأتها في السنوات الأخيرة من تعاقدى . للهجرة إلى الدول العربية للعمل إبعاد بالغة الأهمية نظريا وعمليا . وتستحق الأوضاع التي نعيش فيها في مصر - الأوضاع العامة ، وأوضاع العمل الأكاديمي ، وأوضاعنا الأسرية والشخصية - والدوافع إلى الهجرة للعمل ، وطريقة الحصول على عمل ، والهجرة الفعلية ، وعمليات التكيف ، وتجربة العمل في المهجر ، وما يحققه ويترتب عليه ماديا ونفسيا واجتماعيا ، ثم قرار العودة ، وعملية إعادة التكيف في مصر تحليلا علميا متعمقا .

كما أن علاقاتي الحالية ببعض الزملاء - والشبان والشابات بخاصة - من أعضاء هيئة البحث في المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجناائية وعدد من أعضاء هيئة التدريس بالجامعات ومعهد التخطيط القومي ، هي مصدر لشيء كثير من الاشباع النفسى والنمو العلمى .

أما بالنسبة لكتاباتي ، فيهم أن اسجل أنها ليست كثيرة (ولست أظن أن منها ما يعد من الأعمال الباقية) وإذا كان على أن أفسر هذا فأنا أردته إلى عاملين أساسيين . أولهما أن امكانياتى عادية ، وطبيعى أن يكون ناتج استثمارها أو تشغيلها عاديا . فالابداع ليس مجرد ناتج موهبة فردية ، وإنما هو محصلة تكامل وتفاعل عوامل شخصية ومجتمعية كثيرة ، لابد من توافر حد أدنى منها لى تسمح بتجاوز المألوف أو العادى . والأمر الآخر هو أنى لا أحب أن تكون كتاباتى « إعادة انتاج » ، سواء لأعمال انجزتها أنا من قبل أو لأعمال آخرين ، وسواء تمت عملية إعادة الانتاج عن عدم الملم بما سبق نشره أو تجاهل له . لقد كنت دائما اتصرف عن اقتناع بأهمية بل وخطورة الكلمة ، والمسئولية الأخلاقية للكاتب عما ينشر . وكنت أرى أن من أخطر النقائص فى المشتغل بالعلم ، الفصام أو الازدواجية فى الشخصية (ويعيننى منها هنا فصل الواحد منا بين ما يقوله من جهة وما يقتنع به حقيقة من جهة أخرى . أو يمكن أن يلزم نفسه به فى الممارسة) . وكنت شديد الحرص على أن لا يكون هناك تناقض بين ما أعتقد فيه بصدق وما أقوله للآخر ، أو بين أفكارى ومواقفى وممارساتى .

ومن ناحية أخرى رفضت بإصرار أن أكون « كاتبا تحت الطلب » أو من « كتاب المناسب » ، اكتب حين يطلب منى ذلك بغض النظر عن الاستعداد والانتفاع والملاءمة .

وإذا كان ضروريا أن أختار عملا أعده أقرب كتاباتى إلى نفسى فهو كتاب « الشباب العربى والمشكلات التى يواجهها » (وقد مرت على صدور طبعته الأولى - فى سلسلة علم المعرفة ، الكويت - عشر سنوات الآن) ومن أهم أسباب ذلك أنه العمل الذىلقى أكثر استجابات القراء ايجابية . هذا فضلا عن أنه العمل الذى أتاح لى - كما لم يفعل عمل آخر - أن أصرخ فى وجه كثير من صور النفاق الاجتماعى والقهر العلم .

(٥)

فإلى أى حد اثرت جهودى العلمية ، أو سوف تؤثر ، فى تطوير أو إعادة تشكيل طرائق التفكير فى البحوث الاجتماعية ؟

وأبادر بالاجابة بما يلى : ليس إلى حد كبير .

أشعر فى أحيان كثيرة بأن لدى شيئا أقدمه لغيرى أو أسهم به فى حوار أو نقاش . ولكن هذا الشئىء ليس من نوع الإضافات النظرية أو المنهجية التى تفرض نفسها على الواقع وتترك بصماتها على حاضر العلم ومستقبله . وتفسير ذلك هو أننى لم أنتج شيئا باقيا من جهة ، ولأنه ،

من جهة أخرى ، لا توجد فرص حقيقية للحوار بتفتح ومرونة وجدية ، بحيث يمكن تصحيح الأخطاء ، وكف أثر التحيزات الشخصية ، وانساج الفكر ، وانتاج شيء جديد . (ولقد تعرضت للموضوع في فقرة سابقة في سياق تعليقي على طبيعة العلاقات بين الأجيال المختلفة من المشتغلين بالعلم) .

(٦)

لا أشعر بتفاوت كبير بالنسبة للمستقبل . فأنا أعاني من الاحباط ، فلم يتحقق شيء مهم مما كنا نحلم به لمصر والعمل والمركز - حيث أعمل - ولأنفسنا ، بل ، على العكس ، أهدرت امكانات ما كان يصح أن تهدر وضاعت فرص لا مبرر لأن تضيع .

ومع ذلك فإن قصة الكفاح هي في حد ذاتها مصدر راحة بل وفخر . ثم هناك ظهور شبان وشابات في مجال العلم تلمع عيونهم بالامل وتشرق وجوههم بالعزم ويشعر الانسان وهو يتحدث معهم بأنهم - في وعيهم بالازمة واستعدادهم للعمل وقدرتهم على انجاز شيء - يمثلون استثناء على حالة التردى التي تمر بها . وهذا مما ينأى بى عن حالة اليأس المطلق .

ومن ناحية أخرى أشارك الآن ، في اطار عمل في المركز ، (ومع فريق بحث من الزملاء الأساتذة الدكتوراه ابراهيم حسن العيسوى ، وعلى الدين هلال دسوقي ، وعبد الباسط محمد عبد المعطى ، وملك الحسينى زعلوك) في بحث كبير طويل المدى عن « الخريطة الاجتماعية لمصر » . وهو عمل نرمي منه إلى تحديد أهم عناصر التكوين الاجتماعى المصرى الراهن - الطبقي وغير الطبقي - والكشف عن العلاقات بينها ، وتعيين الاكتر فاعلية منها . كما نأمل في تركيب أكثر من صورة للخريطة الاجتماعية لمصر في خلال الخمسين سنة الماضية . ثم نحاول استخلاص القوانين أو الاحكام التي تفسر تحولها ، وأهم آليات التحول ، ثم نقدم اجتهادا في مجال استشراف مستقبل التكوين الاجتماعى المصرى .

وليس هنا مجال عرض مختلف الجوانب الفنية في البحث : أهدافه على سبيل التحديد ، والمنطلقات النظرية للعمل ، والاختيارات المنهجية التي يجري قيامها ، والمهام البحثية المختلفة ، والجدول الزمني للانجاز . كما أنه ليس مجال استعراض تجربة العمل الفعلى ، وما أنجز فيه حتى الآن . فقد نشرنا في ذلك وغيره أكثر من وثيقة^(٦) .

ما يهمنى أن أقوله هنا هو أن بحث الخريطة الاجتماعية لمصر هو مشروع العمر بالنسبة لى ، أجد في العمل فيه ، وفي الاستجابة التي يستثيرها لدى المشتغلين بالعلم والمتقنين بعامة ،

(٦) لتفصيلات عن خطة للبحث ، وسير العمل فيه ، وما أنجز حتى الآن ، وما صدر أو يجري اعداده للنشر من وثائق ، انظر : عزت حجازى ، الخريطة الاجتماعية لمصر ، المجلة الاجتماعية القومية ، المجلد الرابع والعشرون ، العدد الثالث (سبتمبر ١٩٨٧) : ٢٥ - ٥٤ .

تعويضاً عما أضعت من امكانات في جهود بغير عائد ذي قيمة كبيرة ، وتعويضاً عن كل ما لقيت والآتى من احباط .

ثانياً

رؤية للأوضاع الراهنة لعلم الاجتماع في مصر (او العلاقة بين النظرية الاجتماعية والتطبيق الاجتماعي)

في البداية أود أن أورد تحفظاً على الطريقة التي صيغت بها هذه النقطة في رسالة الاستكتاب « فلست اتصور نظرية غير مرتبطة بالواقع ، ولا أرى أن التطبيق يتم بدون تصور ما ، فهما من أبعاد عملية متكاملة . ولو كان لي أن اقترح صياغة أخرى لوضعتها في شكل طبيعة العلاقة بين البحث الاجتماعي من جهة والتعامل مع الواقع من جهة أخرى .

والأمر الذي لا يختلف كثيراً حوله هو أن معظم المشتغلين بعلم الاجتماع يتصرفون - سواء في مجال مسؤولياتهم المهنية الرسمية وغير الرسمية ، وعلاقاتهم الاجتماعية ، بل وشؤون حياتهم الشخصية اليومية - متأثرين بأعادهم الأكاديمي وخبراتهم في مجال العمل العلمي ، وأن تجاربهم واقتناعاتهم في هذا المجال تشكل - بدرجات تختلف من حالة إلى أخرى - نظرتهم للأمور وتعاملهم معها .

وحتى إذا اقتصرنا في تحديدنا للمشتغلين بعلم الاجتماع على الحاصلين على إجازات بعد مرحلة الليسانس أو البكالوريوس الذين يعملون في مجالات التدريس في مؤسسات التعليم أجهزة التخطيط والتنفيذ والمتابعة في مستوى استشاري أو إشرافي عادة ، فإن من الممكن أن نقول أن تأثيرهم ذو وزن لا يصح الاستهانة به .

ومع ذلك فإنه في بلادنا وفي بلاد كثيرة أخرى لا توجد علاقة بين ما ينتهي إليه البحث الاجتماعي من نتائج وبين القرارات والممارسات في مجال ما يسمى التطبيق الاجتماعي . وحيث توجد علاقة ، فإنها علاقة غير مباشرة ، تتوسطها نتائج التحليل الاجتماعي : فهي المادة التي ينتهي بها جهد المشتغل بالبحث الاجتماعي ، وهي في نفس الوقت المادة التي يمكن أن يفيد منها المشتغل بالتطبيق الاجتماعي .

ويرجع هذا الفصام - بمعنى ما - أو الفجوة الواسعة بين البحث الاجتماعي واتخاذ القرار والممارسة على المستوى التطبيقي إلى ثلاث مجموعات من الظروف أو العوامل^(٧) . ترتبط

(٧) ثمة تحليلات نافذة كثيرة للآزمة الراهنة لعلم الاجتماع في مصر والوطن العربي ، ربما كان من أكثرها شمولاً وعمقاً : مجموعة مؤلفين ، نحو علم اجتماع عربي : علم الاجتماع والمشكلات العربية الراهنة ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٦ .

أولاً بالمناخ الاجتماعى الحضارى العام . وتتصل الثانية بالبحث الاجتماعى والمشتغلين به . أما المجموعة الأخيرة فترجع إلى متخذى القرار والممارسين فى مجال العمل الاجتماعى العام .

ويهمنا من الظروف أو العوامل المرتبطة بالمناخ العام ثلاثة . أولها النقص الكبير ، والخطير ، فيما يسمح به من الديمقراطية وما يرتبط بها من حرية التفكير والتعبير عن الراى ، من جهة ، والمشاركة السياسية والفاعلية فى هذا المجال ، من جهة أخرى ، وهذا مما لا يساعد فى نشأة وازدهار العلوم الاجتماعية ، كما أنه لا يسمح لما قد يوجد منها بتناول القضايا الاجتماعية الجوهرية بالحد الأدنى من الموضوعية والصراحة ، والكفاءة بالتالى .

ويضاف إلى هذا أن المشتغلين بعلم الاجتماع ، والعلوم الاجتماعية بعامة ، يجدون أنفسهم عادة أمام قيود وتحريمات حضارية وسياسية وغيرها كثيرة (ومنها تحريم النظر فى أمور الدين وشئون الجنس وما إلى ذلك) .

وفيما يتصل بالبحث الاجتماعى والمشتغلين به ، يلزم أن نشير إلى حقيقة أن العلوم الاجتماعية - فى بلادنا بخاصة - ما زالت فى مرحلة نشأتها كعلوم . وعلى الرغم من أنها استغرقت وقتاً طويلاً نسبياً فى ذلك ، فهذه حقيقة لا يصح أن تغيب عنا . ولهذا فهى ما زالت علوماً ضعيفة هزيلة ، غير قادرة على أن تفك من أسرار موضوعاتها ما يرضى طموح الباحث ويشبع نهم المشتغل بالتطبيق .

ولا يستطيع المرء أن يتفادى الشعور بالقلق الشديد بسبب التسطح - بل والابتذال - الذى يفهم به البحث الاجتماعى فى حالات غير قليلة ، والذى يجعل مضمونه لا يتجاوز أعداد استمارة استبيان وتطبيقها على مجموعة من الناس - من المغلوبين على أمرهم ، مثل نزلاء السجون ، والطلبة ، ومن إليهم ، فى أحيان غير قليلة - واللعب ببعض الأرقام . وهو تصور لا يقتصر على المحسوبين على علم اجتماع فقط ، وإنما نجد له صورا عند بعض من يعدون رسائل الماجستير والدكتوراه ، وأولئك الذين يعملون فى بعض مراكز البحث الاجتماعى وما إليها .

والثانى من ظروف المناخ العام هو أن هناك شعورا عاما بنقص الثقة فى العلم والمشتغلين به بعامة ، والعلوم الاجتماعية بخاصة ، تقوم عليه توجهات وتحدد مسالك للتصرف . وعلى الرغم من أن الأمر قد لا يستدعى الانصاح عن هذا الشعور وتحديد هذا الموقف صراحة ، إلا أنهما موجودان ومؤثران .

أما الظرف الثالث فهو شيوع فلسفة « الخلاص الفردى » ، أو الفئوى فى أحسن الحالات ، وما تقود إليه من الاستغراق فى أمور « الذات » وهمومها ومصالحها إلى الحد الذى يؤدى إلى الانصراف عن الهموم والمشكلات العامة . وهو ما يبدو فى صورة نقص الالتزام الاجتماعى أو الوطنى .

أما بالنسبة للوضع القائم لعلم الاجتماع ومن ناحيتنا نحن المشتغلين بعلم الاجتماع ، فإننا في كثير من الأحيان - غير قادرين على أن نقدم أنفسنا للمسؤولين عن صنع القرار والتنفيذ بصورة مقنعة ولا أن نقدم ما نصل اليه من عملنا على نحو يدعو للثقة فيه .

والذى يتأمل جيدا حركة البحث الاجتماعى في بلادنا في خلال العقود الخمسة ، منذ منتصف الثلاثينيات مثلا ، يمكن أن يخرج بملاحظة على جانب كبير من الأهمية والخطورة : هى أن حركة البحث الاجتماعى عندنا لا تسير وفق أية استراتيجية أو سياسية أو خطة حتى بالنسبة لما يجرى في المؤسسات الأكاديمية - الجامعات ومراكز البحث . ولهذا تأثيرات خطيرة ، من أبرزها :

١ - أن البحث الاجتماعى كاد أن يقتصر على دراسة المسائل الهيئية نسبيا من الواقع الاجتماعى : مثل انساق القيم وأشكال الاتجاهات ، وأساليب السلوك ، وبخاصة المنحرف أو غير الاجتماعى والمضاد للمجتمع . ولم يتعرض - إلا في النادر وبشكل سريع جدا - للجوانب الهيكلية : والواقع الاقتصادى الاجتماعى ، والبنية الطبقية ، والنظام السياسى ، والديمقراطية ، والعدالة الاجتماعية ، والتخلف ، والتبعية ، والتهديد الامبريالى والصهيونى ، وغيرها .

٢ - أن الجهود البحثية لا تتم على نحو يسمح بالاستمرارية والتراكم مما يساعد على التقدم . وإنما هى تجرى كل في عزلة عن غيره .

٣ - ولهذا فإن ثمة كثيرا من التكرار في الجهد بدون قصد ولا وعى .

٤ - ومن ثم تهدر طاقات وامكانات كثيرة بدون عائد ذى قيمة .

لقد حدث توسع كمى هائل في تدريس علم الاجتماع في الجامعات والمعاهد العليا وفي انشاء مراكز البحث وأجهزته الأخرى . ولكن ما حدث تم بدون مراعاة اعتبارين مهمين : أولهما هو وجه حاجة خطة التنمية إلى التوسع الهائل في التدريس أو الاعداد والبحث ، والآخر هو كفاية الامكانات المتاحة للتدريب والتشغيل . ولهذا فإن ما جرى تكلف كثيرا وكان ضرره أكثر .

ومن المفارقات الغريبة أن الترتيبات المؤسسية - الجامعات ومراكز البحث والأجهزة الأخرى - الراهنة هى واحد من أخطر المعوقات في طريق تقدم العلم الاجتماعى على طريق تحقيق وظيفته العلمية والاجتماعية . إذ أن أغلب هذه المؤسسات يحمل بصمات التخلف ويساعد في تكريسه : بعضها أنشئ ويدار لتحقيق أغراض شخصية أو فئوية ضيقة جدا ، ويجرى العمل فيه على أساس صفقات تحقق تبادل المنافع ، وتدار بأسلوب بارترىارى فج .

وفي مؤسسات البحث الاجتماعي - بدرجة واضحة - وفي الجامعات ومعاهد التعليم العالي - بدرجة أقل - تبدو البارتريراركية في عدم وجود أبنية ثانوية - ومسؤولين في مراكز سلطة مختلفة ، تشارك في اتخاذ القرار ويتحمل مسئولية متابعة تنفيذه ، ليس هناك سوى مسئول واحد متسلط يعمل الجميع مع خلاله : ولهذا تجرى الإدارة بطريقة شخصية في الأساس فكل فعل يخضع لتصوره وتقديره .

وفي مثل هذه الظروف تفقد علاقات العمل طابع الرسمية والعمومية وتستند إلى اعتبارات شخصية ، ويتم التوحيد بين الولاء للمؤسسة (العام) والولاء للشخص المتسلط ويسير العمل من طريق الصفقات :

فأولئك الذين يبدون أكثر قدر من الولاء لشخصه يحصلون على مكاسب مادية ومعنوية كبيرة ، أما غيرهم فيحرمون حتى من حقوقهم الأساسية ويضطهدون ويطاردون . ومن يحاول الثورة أو التمرد أو حتى الرفض ، فليس أمامه سوى الاخفاق والاحباط : فهذه حال المجتمع بعامه ، ثم ان هناك من القوانين ما يحمي المسئولين المتسلطون أنفسهم به .

ومن النادر أن يتوافر لتلك المؤسسات قدر كاف من الاستقرار ، وإنما الغالب أن تتعرض لهزات عنيفة مع تغير الأشخاص في مواقع اتخاذ القرار^(٨) .

ومنذ منتصف السبعينيات بدأت هجرة أعداد غير قليلة من المشتغلين بعلم الاجتماع في الجامعات ومراكز البحث وغيرها تترك آثارا سلبية على واقع العلم ، إذ أنها تحرم المؤسسات التي يعملون بها من الحد الأدنى من الخبرة المتقدمة والاستمرارية فيها ، فضلا عن أنها تحول بين من يهاجرون وبين التخطيط ومباشرة نشاط علمي على مدى زمني طويل نسبيا . وهذا مما يحرم المشتغلين بالعلم من الاستفادة من تجارب الماضي ، ويحرم الأجيال المختلفة من الحيوية التي هي شرط للنمو والتجديد .

وتتأثر تجارب العمل من خلال فريق البحث شجون المحلل الاجتماعي . فعمل الرغم من أن هذه الصيغة للعمل هي من الضرورات - بمعنى ما - التي يقتضيها البحث الاجتماعي ، إلا أن الملاحظ أنه من النادر أن يتوافر لها وفيها الحد الأدنى من المواصفات التي تجعلها أسلوبا كفوًا للبحث . ويتصل هذا باختيار من يعملون في الفريق وتوزيع الأدوار ، وتحديد المسئوليات ، وتشغيل أعضاء الفريق ، ومتابعة التشغيل والجزاء عليه ، وما إلى ذلك^(٩) .

(٨) تستحق مؤسسات البحث الاجتماعي في الوطن العربي ، والمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية في مصر بخاصة ، دراسة تفصيلية مستقلة . وقد بدأنا نخطط لها ونجمع مادتها منذ مدة . ونأمل في أن تنتهي منها قريباً .

(٩) الدراسات حول فريق البحث قليلة جدا ، على الرغم من أهمية الموضوع . وكنا قد حاولنا إثارة النقاش حول مشكلاته في أوائل السبعينيات (انظر : عزت حجازي ، فريق البحث ، المجلة الاجتماعية القومية ، المجلد العاشر ، العدد الثالث (سبتمبر ١٩٧٣) : ٣١٧ - ٣٣٨ . ولكن لم تحدث متابعة نشطة للبحث في الموضوع .

فإذا انتقلنا إلى نتائج جهد المشتغلين بعلم الاجتماع ، سواء ما يجرى في اطار مثال وضعى وظيفى ، وهو الأكثر شيوعا والأقوى تأثيرا ، أو التحليلات المادية التاريخية ، وهى قليلة نسبيا وغير مؤثرة ، فإن معظم جهودنا تكاد تتوزع بين شكلين : أولهما أعمال امبريقية تجزيئية تركز على مشكلات هينة أو تافهة ولا تتجاوزها إلا نادرا . والشكل الآخر أعمال تجريدية ليست على صلة عضوية وثيقة بالواقع الحى ، وتبدو مقحمة عليه . والكثيرون منا اما أنهم يحاكون تفكيراً اجتماعياً غريباً عنا وغير صالح بدون تكييف لتحليل مجتمعاتنا ، أو أنهم غير ملمين بالادوات النظرية والمنهجية والاجرائية للتحليل الاجتماعى فى التراث العالمى . ومن ثم فإنهم لا ينتجون شيئا يستحق وصف العلم .

وعلى الرغم من وجود أكثر من مركز للبحث الاجتماعى ، يعمل فيها مئات الباحثين ، بمشاركة أو مساعدة آلاف آخرين ، ونوفر لها ميزانيات سنوية بملايين الجنيهات ، وأجهزة معاونة ضخمة وتجهيزات لا بأس بها ، فما زالت القضايا والهوام الاجتماعىة الأكبر خطورة بعيدة عما يعرض له البحث وما زال ما ينتهى إليه من نتائج فى تحليل ما تعرض له الدراسة غير ذى قيمة كبيرة . وما زال الجانب الأكبر من أهم ما أجرى من بحوث من انجاز باحثين أجانب .

وكمثال ، ما زالت معرفتنا بطبيعة المجتمع المصرى ، والاطوار التى تمر بها حتى بلغ ما هو عليه الآن ، ومنطق تحوله فى مستوى شديد التواضع فعلى الرغم من وجود بعض المعلومات الامبريقية السليمة ، فإنها تغتفر إلى اطار نظرى يجمع بينها ويبرز دلالاتها ويرجه جهود استكمالها على نحو يسمح بالتراكم ، ويمكن بالتالى أن نقدم شيئا يفيد فى مجال التطبيق .

ويشيع بين المشتغلين بالعلم بعض المقولات التى تحتمل أكثر من تاويل . مثل خصوصية الواقع الاجتماعى المصرى - ويرتب عليها البعض رفضهم للتراث العالمى للإطلاق أو التشكيك فى قيمته ، أو الاكتفاء على التراث القومى ومحاولة استعادته بصورة بليدة - وانتقالية الأوضاع الحالية ، التى تدفع البعض إلى التوقف عن الدراسة المتعمقة الجادة أو تأجيلها لبعض الوقت على الأقل ، وما إلى هذا مما يجعل تجاوز العلم لازمة الراهنه أمرا بالغ الصعوبة .

الحقيقة أن المرء لا يستطيع إلا أن يشعر بالأسى وهو يرانا - نحن المشتغلين بالعلم - منصرفين عن الأزمت القطرية والقومية التى نمر بها ، وغير قادرين على الانفعال بحالة الغوضى التى يوجد فيها النظام الاجتماعى - وقضايا التخلف والتبعية ، وغير مدركين للأبعاد الخطيرة والآثار المدمرة للاختراق الثقافى الأجنبى لبلادنا الذى يبدو أنه وصل - لمشاركة من بعضنا - إلى حد أن أصبحت البلد كيانا مكشوفاً^(١٠) هذا فضلا عن الغفلة - التى لا يمكن أن تغفلنا - عن

(١٠) نقوش امر الاختراق الثقافى الأجنبى لمصر ، أو الاختراق الأجنبى للعقل المصرى ، فى أكثر من مناسبة ، وورد فى أكثر من دراسة فى خلال الحقيقتين الأخيرتين . ولكنه لا يزال يحتاج إلى تحليل سوسيولوجى ،

القضية الكبرى : التهديد الصهيوني الامبريالى لوجودنا ، وليس لحدودنا فقط .

بقي أن قول أن بعضا من أكفأ استخدامات ما ينتج المشتغلون بعلم الاجتماع في مصر تتم في مجالات خصوصية الانسان المصرى وتزييف وعيه ، والتأثير في اتجاهاته وتصرفاته ، على نحو ما تفعل بعض الأجهزة الأمنية ، وأجهزة الاعلام ، وبخاصة حملات تسويق المنتجات الاستهلاكية ، والاختراق الاجنبى للعقل المصرى .

أما المسئولون عن اتخاذ القرار والتنفيذ في مجال ما سمي التطبيق الاجتماعى ، فهم في العادة بيروقراطيون تدرجوا في السلم الوظيفى حتى استقروا في أعلاه ، وعندها يكونون قد ربوا تصورات وعادات وتقاليد للتفكير والعمل - فضلا عن أن لهم مصالح ، يصعب ، بل ويستحيل على البعض منهم مراجعتها بين الحين والحين . بحسب ما يفرض عليهم منطق الافادة مما يقدمه البحث الاجتماعى والباحثون الاجتماعيون .

ومما يساعد في تعقيد الامور أكثر أن بعضا ممن لهم رؤية وتجربة من هؤلاء يشعرون بأنهم أقدر من المشتغلين بالعلوم الاجتماعية على فهم الواقع ، وأكفأ منهم في التعامل معه .

ويبدو لنا أن من أخطر ما نعيش فيه من مشكلات عدم ترسيخ « الروح العلمية » أو « النظرة العلمية » في حضارتنا ، سواء على مستوى الأشخاص العاديين أو المسئولين أو المثقفين . في حين أننا لا نتردد في اقتباس أحدث وكل ما يتحقق بفضل تطبيق نتائج البحث العلمى في مجال التكنولوجيا ، فإننا نتحفظ كثيرا - وبعضنا يرفض - قبول منطق العلم وتبنى نظريته إلى الامور (التى تقوم على الثقة في قدرة الفعل الانسانى على فهم الواقع والتعامل معه ، والتسليم بتاريخية العلم) .

= وبخاصة فيما يتعلق بأهدافه وآلياته وتأثيراته .

ولا يال خطورة عن هذا التمويل الاجنبى لبعض البحوث ، وما يحدثه من افساد وتخريب . وقد بلغ الآن وحتى من خلال بعض الأجهزة الرسمية - مدى لا يقرى على مقاومته غير ثقل قليل .
وتظن أن درجة « انكشاف » مجتمعنا وأدق أسرارہ الآن لخطر أعدائنا قد بلغت حدا لم تبلغه في يوم من الايام .

ان الاختلالات المروعة في توزيع الدخل التى خلقتها الفوضى الرأسمالية التى دبت في النظام الاقتصادى والحياة بكل أبعادها منذ منتصف السبعينيات قد أدت - فيما أدت إليه - إلى تردى أحوال بعض الفئات الاجتماعية من الطبقات الوسطى بخاصة - بصورة غير مسبوقه . وإلى محاولة لتفادى الفرق ، تفعل عناصر كثيرة من تلك الفئات كل شيء وأى شيء : فيتحول اساتذة الجامعة ومن في حكمهم إلى رجال اعمال ، ويتحول بعض كبار موظفى الدولة إلى مسئولين أو يعملون في مواخير شارع الهرم ووسط العاصمة ، وأشباه محزنة ومخزية كثيرة أخرى .

لم تنتج أوروبا الغربية حضارتها البالغة التقدم المبهرة بخرية حظ أو بالسمو أو بالاعتماد على قوى غيبية ، وإنما أتجزتها بفعل العقل الانساني دون غيره وناتج جهده - العلم - .

أما نحن في مصر والوطن العربي والعالم الثالث فأننا ما زلنا نقبل في نهم واضح على ما يتحقق بفضل العلم الحديث من منجزات ، ولكن الذين ينادون منا بتبني النظرة العلمية والاحكام إلى العقل يعيشون محاصرين مفتربين . ولهذا فليس غريباً أنه في حين أنا مستهلك ما تنتجه الحضارة المتقدمة المعاصرة في سفة شديد ، فإن امكاناتنا - وأهم ما فيها موقفنا من العقل والعلم - لا تؤهلنا لأن نشارك في صنع الحضارة (المتقدمة المعاصرة) ناهيك عن ابداع بديل لها .

وإمة جانب أخير خطير في تفسير الوضع الراهن لعلم الاجتماع في مصر . ففي تقديرى أن مصر قد فقدت - ربما إلى حين - دورها كمركز الاشعاع الثقافي والحضارى في المنطقة العربية . ولست أظن أن ذلك كان بسبب نزيف الخبرات الثقافية والحضارية الرفيعة إلى بلاد الثروة النفطية العربية التي تعرضت له ، في المحل الأول . وإنما هو يرجع في نظرى إلى عاملين آخرين . أولهما هو الجمود النسبى في حدود نظريات الفكر الانجلو - سكسونى التجريبي أو الامبيريقى المتطرف ، التي خدمت عملية اعادة انتاج الأوضاع القائمة ، والتقصير في الافادة من تيارات أخرى - أكثر خصوصية وكفاءة - في التراث العالمى : الراديكالية الفرنسية ، والنقدية الالمانية ، والمادية التاريخية . أما العامل الآخر فهو عجزنا عن البعث الخلاق للتراث القومى ، أو بعض عناصره بعبارة أدق . والتورط - بدلا من ذلك - اما في التنكر له في حماقة غير مقبولة أو الانكفاء عليه في شوفينية مجبوجة .

ثالثا

ما العمل

ان الربط بين أزمة علم الاجتماع في مصر وأزمة المجتمع المصرى بعامه لا يعنى أن علينا أن ننتظر حل أزمة المجتمع لتحل أزمة العلم . ما نقصده هو أنه يلزم أن يكون جهدنا لحل أزمة العلم جزءا من جهد عام لحل أزمة المجتمع (ولكى نكون أوضح ، نقول أن وجود علم اجتماع متطور يرتبط ارتباطا وثيقا بالحركة في اتجاه الخلاص من التخلف ، والتحرر من التبعية ، ورفع القيود عن الحرية ، والقضاء على السلبية التى تحد من الفاعلية السياسية ، وما إلى ذلك) .

وبالطبع لا جدوى من أن تلقى باللوم على واقعنا - والدولة بخاصة - في تخلف علم الاجتماع وقلة جدواه . فنحن لم نستثمر بعض الظروف المواتية بالكفاءة المطلوبة ، كما أننا لم نستطع تقادى اهدار جانب كبير مما توافر لنا من امكانات .

وكمدخل لممارسة دور مسئول - كمواطنين أولا ومشغلين بعلم الاجتماع في الدرجة الثانية - مطلوب منا أن نتوقف من أن نكون مجرد موضوع للفعل ، وأن نكون - على العكس من ذلك - فاعلين مؤثرين .

وإذا صرفنا النظر عما يلزم عمله لتغيير الأوضاع الاجتماعية العامة ، على أساس أن هذا من مهام جهد جماعي لكل القوى والتنظيمات الشعبية في المحل الأول ، وهو مما يحتاج إلى استراتيجيات وسياسات وأجراءات تتجاوز إمكاناتنا وطبيعة هذه الورقة - تبقى مسؤولية تغيير أنفسنا وتطوير العلم .

وابتداء نود أن نقول أن تصور حل أزمة علم الاجتماع في مصر بخلق أو إيجاد ما يسميه المندوبون به « علم الاجتماع العربي » لا يقدم كثيرا . بل أننا نعتقد أنه يضر بقضية التقدم ، لأنه يشغلنا بالاسم عن الاهتمام بالمضمون (فليس عندهم تصور لما ينادون به) ، ولأن الدعوة لا تخلو في بعض الأحيان من الشوفينية - القومية المتطرفة - الضارة .

نحن في حاجة - بدلا من ذلك - إلى مراجعة قضية انحيازنا الاجتماعي : أي لمن من القوى الاجتماعية نحتاج : هل للطبقات والشرائح والصنفات والفئات التي تستأثر بالجانب الأكبر من الثروة والسلطة في المجتمع ولا تسهم بشيء ذي وزن في عملية الإنتاج الاجتماعي ، أو الجماهير المنتجين الحقيقيين الذين لا يحصلون على مقابل عادل لما يبذلون من جهد .

ويرتبط بتحديد انحيازنا الاجتماعي حسم موقفنا من الأوضاع القائمة : هل نقبلها ونعمل على تبريرها والدفاع عنها ، أو نصر على حقنا في مناقشة مشروعيتها وسلامتها وكفاءتها .

وهذا يعني أنه سيكون من أولى المسؤوليات المطروحة علينا تأكيد حقنا في أن نناقش ونحلل القضايا الجوهرية : التخلف ، وما يرتبط به ويكرسه من تسلط وقهر وافتقار العدالة في توزيع الناتج الاجتماعي ، والتبعية للقوى الرأسمالية والامبريالية ، التي لا تسمح لنا بتطور مستقل حقيقي من جهة ، وتهدد وجودنا كحضارة من جهة أخرى . ونضيف قضية التجزئة على المستوى القومي ، مما يبقى الدول العربية كيانات ضعيفة عاجزة ، وتبقى الأمة العربية أمة مغلوطة على أمرها .

ومن هنا تأتي الأهمية القصوى لمناقشة دور العلم الاجتماعي واستراتيجيات وسياسات وخطط تطوير أوضاعه من أجل أن يكون أنجاز المهام الملقة على عواقلنا ممكنا .

ونقتضى الحركة - المخطط لها - على طريق التقدم إنجاز عدد من المهام ، ربما كان من أبرزها ما يلي :

أولاً : أن نكافح من أجل الحصول على اعتراف بمبحثنا في البحث والتفكير الاجتماعي المسئول ، أى بحق المشتغل بعلم الاجتماع في أن يتناول مختلف القضايا والهموم المجتمعية بالتحليل العلمى (وهذا يعنى - من بين ما يعنى - أن نتخلى عن دور تبرير ما هو قائم والدفاع عنه بغض النظر عن مشروعيته وكفاءته ، وهو دور لا يخلو من حظ لقدربنا ومهانة لنا) .

ويترتب على هذا ضرورة تقنين أسلوب العمل العلمى في المجال الاجتماعى ، بتحديد مواصفاته ومتطلباته وإجراءاته ، وما الى ذلك ، حتى يكون مسئولية من يعدون له ويخصصون فيه ، وإلا يكون نهبا للدعواء والمرزقة .

ثانياً : أن نصر على إعادة النظر في أهداف وبنية وإمكانات وعمل المؤسسات المختلفة القائمة في مجال علم الاجتماع (الجامعات ، ومراكز البحث الاجتماعى ، والأجهزة المماثلة الأخرى) وأن نحرص على أن يعاد بناؤها من جديد على أسس سليمة ، بحيث تسهم في تحقيق أغراضها العلمية والأهداف الاجتماعية وتساعد في مواجهة القضايا الأكثر إلحاحاً .

ومن الضروري أو توضع معايير علمية لتقييم أداء تلك المؤسسات ، وتصحيح مسارها حين تعجز عن تحقيق الأغراض التى قامت لتحقيقها ، أو النظر في تصفيتها إذا لم يكن تصحيح مسارها ممكناً .

ثالثاً : أن نعمل على إقامة تنظيم مهنى مسئول - يستند الى ميثاق شرف مهنى - يضع معايير وضوابط عامة للاشتغال بعلم الاجتماع ، وينظم التفاعل بين المشتغلين بالعلم وبعضهم والبعض الآخر ، وبينهم وبين غيرهم في المجتمع .

وسيكون من أهم القضايا التى تعرض في هذا الصدد إشكاليات المعايير الأخلاقية التى تضبط الاشتغال بالعلم ، وعلاقة المشتغلين بعلم الاجتماع بالسلطة ، وحق المبحوث إزاء الباحث والبحث الاجتماعى ، وما الى ذلك من موضوعات .

وأبهاً : أن نحرص على التوسع في الافادة من التطورات المستمرة في مجال العلم : النظرية ، والمنهج ، وأساليب البحث وأدواته ، وإجراءات العمل البحثى ، وغيرها ، بحيث نخلص البحث الاجتماعى والخطاب السوسيولوجى من الضحالة ونقص الأهمية .

ومن المهم أن يتم ذلك لا ينقل ما في التراث العالمى من أفكار وتجارب ودراس ، ولا بالقطعية معه . ولا بالانكفاء على ما في التراث القومى أو التنكر له . إنما بالافادة منهما بعقل منفتح ومرونة وقدرة على النقد والاختيار ، مع الحرص على تجاوزها بمحاولة الإبداع .

وبالطبع لا يصح أن يغيب عنا - ونحن نفيد من تراثنا وتراث غيرنا - ما يتسم به الواقع الذى نعيش فيه من خصوصية ، ربما كان من أهم مظاهرها الأهمية الجغرافية السياسية لموقع

مصر ، والظروف التاريخية التي مرت بها ، فضلا عن التخلف الشامل ، والتبعية في اطار النظام الرأسمالي العالمى ، ونقص تبلور معظم عناصر التكوين الاجتماعى وعدم نضج وعيها ، والغموض الذى يحيط بالعلاقة بينها ، وما الى ذلك .

خلاصة : ان نشارك بعماس في جهد جماعى لتحقيق قدر معقول من الاستمرارية والتواصل (وهما من الشروط الضرورية للتراكم) في جهود المشتغلين في علم الاجتماع وبين العلم وسائر الانساق الفرعية الأخرى في المجتمع . وذلك حتى لا نبدأ في كل حالة وكل مرة من نقطة تقرب من نقطة الصفر ، مما يعنى أننا لا نفيد من تجاربنا ولا نلتفت لتجارب الغير .

ولما كانت عملية دراسة الوضع القائم وتقييمه موضع مشروع للنهضة او اجتياز الازمة هي مهام تتجاوز امكانات الافراد ، فاننا ندعو الى ان يتحمل مسئوليتها مجتمع المشتغلين بالعلم من خلال مؤتمرات وندوات وورش عمل ، تنجز مهامها على اساس علمى مسئول في استقلال عن أجهزة السلطة .

انه من الشكوك فيه ان يتحقق شىء في هذا المجال اذا تم عزله عن حركة اعادة نظر وإرادة تغيير وفعل عامة . بعبارة أخرى أن نجاح جهودنا في تصحيح اوضاع علم الاجتماع يتوقف على كونها جزءا من حركة اجتماعية عامة للنهضة الحضارية الشاملة . ولكن ليس هناك ما يمنع من أن نكون - نحن المشتغلين بعلم الاجتماع - من الطلائع التي تقود حركة الثورة الاجتماعية أو تمهد لها على الأقل . بل ليس هناك ما يمنع من أن نكون نموذجا لما يمكن ويلزم انجازه .

إن ما نحن فيه هو حالة أزمة حضارية . ولهذا فان ما يهمنا أن نؤكد عليه هو انه يلزم أن نتوقف عن توهم وجود حل سهل سريع . المطلوب منا هو مشروع لاعادة البناء ، يبدأ من الاساس ويطول كل شىء .

خاتمة

لقد حاولنا أن نوفر للجزء الخاص بسيرة الذات وصورتها من هذا التقرير الذاتى اكبر قدر ممكن من المصادقية عند الذات والآخر .

اما الرؤية والتقييم للأوضاع الراهنة لعلم الاجتماع في مصر فهما اجتهاد شخصى صدر عن اقتناع امين . وهو على ايه حال قابل للمناقشة والتعديل .

اما الجزء الخاص بالعمل ؟ فهو وان كان يسلم بأن لا شىء يأتى من فراغ وبأن واقعنا نحن المشتغلين بعلم الاجتماع تحكمه ظروف موضوعية وتاريخية عديدة ، الا انه ينطلق من الاقتناع بقدرة الانسان على تعديل واقعه بدون معارضة للقوانين التي تحكم حركته .

ونظن اننا لسنا بحاجة الى أن نقول أن تلك ليست سوى أفكار حول اتجاهات الفعل المستقبلى الذى نراه قادرا على أن يمكننا من تجاوز الازمة الراهنة ويؤهلنا للسير في طريق التقدم . ولا شك في أن قيمة تلك الأفكار وجدواها انما يتوقفان على امكان تحويلها الى اجراءات واقعية .

وعندئذ يمكن أن تثار أسئلة اعتراضية عديدة ، من أمثلتها كيف يمكن عمليا أن يتجاوز مجتمع المشتغلين بعلم الاجتماع حالة التردى التى نمر بها وينشط في اتجاه تجاوزها في وقت نحن لسنا متفقين على تشخيص واحد لحالتنا ، بل أن بعضنا ليس على وعى بما نحن فيه ، وقد تكون له مصلحة في استمرار الحال على ما هو عليه .

ولا يقل أهمية عن هذا كيف يمكن أن نتحرك للفعل من منطلق رفض الأوضاع الاجتماعية والحضارية العامة ، وفي اتجاه تجاوزها .

عزت حجازى



طبيعة علم الاجتماع وطرائق تطبيقه

دكتور على عبد الواحد وافي

طبيعة علم الاجتماع وطرائق تطبيقه

دكتور على عبد الواحد واقي

قد لا يكون بعيدا عن جوهر ما سوف تتضمنه هذه الورقة أن أشير إلى أنني ولدت في ٣ مارس ١٩٠١ في أم درمان بالسودان لآب تخرج في أول دفعة في دار العلوم وكان يعمل وقتذاك أستاذًا للغة العربية والشريعة الإسلامية بالمدارس الأميرية ، ثم بكلية غوردون ، ولما انتهت مدة عمل والدي بالسودان عام ١٩٠٥ عاد مع الأسرة إلى القاهرة ، حيث التحقت بالمدارس الابتدائية التي ظلت بها نحو أربع سنين من ١٩٠٦ إلى ١٩٠٩ ، عندما غير والدي وجهتي الدراسية وأثر إعدادي للالتحاق بالآزهر على غرار ما سار عليه هو نفسه . فحفظت القرآن الكريم وطائفة من المتن في مواد اللغة العربية والميراث والتوحيد ومصطلح الحديث ، وتلقيت شروعه على والدي ، ثم التحقت بالآزهر الشريف في ١٩١٥ . ومضيت أحصل على أرقى الدرجات في دراستي حتى ١٩٢١ ، ثم تقدمت للالتحاق بدار العلوم فكننت في مقدمة الناجحين في امتحان القبول وهم خمسة عشر طالبا من مجموع المتقدمين وهم زيد على منتين .

وعندما تخرجت في دار العلوم في عام ١٩٢٥ كنت أول فرقتي ترتيبا ، فأوفدتني وزارة المعارف العمومية ببافيس حيث قضيت نحو ست سنين من أواخر ١٩٢٥ إلى منتصف ١٩٢٦ . ولقد حصلت على درجة الليسانس في الفلسفة والاجتماع ١٩٢٨ ، ثم قيدت للدكتوراه في علم الاجتماع تحت إشراف الأستاذ العلامة فوكوني Foucaunet بالسريون وخليفة دوركايم ، وكان عنوان الرسالة الأولى « نظرية اجتماعية في الرق » ، وعنوان الأخرى « الفرق بين رق الرجل ورق المرأة » . وحصلت على درجة الدكتوراه بتقدير ممتاز مع مرتبة الشرف الأولى في مايو ١٩٢٦ .

عدت إلى مصر في العام نفسه ، وعينت في دار العلوم مدرسا للاجتماع ، حيث بقيت ست سنين انتدبت في اثنتائها للتدريس في كلية الآداب وفي كليات الأزهر وأقسام تخصصه .

ومع ذلك فإن هذه الخلفية لا يكتمل منظورها دون أن أعرض للمرحلة التالية . فقد عينت عام ١٩٢٦ مدرسا لعلم الاجتماع في كلية الآداب ، وبدأت بذلك أولى معاناتي الحقيقية مع العلم

وبسببه ، إذ كان على أن أعمل على رفع قواعده وإعلاء شأنه إذ كان الأساتذة من قبل أجنب يحاضرون باللغات الأوربية ويستكتبون الطلاب رسائلهم بهذه اللغات . وكان هذا في ذاته دافعا إلى أن أبدأ البحث عن الجذور العربية والإسلامية لهذا العلم . وتساوق مع ذلك عنايتي بدراسة النظم الاجتماعية والإسلامية دراسة مقارنة . ومازلت أجاهد حتى وفقت الى إنشاء قسم لعلم الاجتماع شرفت برئاسته في عام ١٩٤٧ . وكل ما أنشئ بعد ذلك من أقسام الاجتماع في الجامعات المصرية فإنما هو تقليد لهذا القسم النموذجي الأول .

وكان من الطبيعي والحال كذلك أن أنقل ثمار التجربة الرائدة في مصر الى شقيقاتها العربيات الأخرى ، فكلما شرفت وغربت سعت الى إنشاء أقسام للاجتماع في أرجاء العالم العربي . حدث هذا في السودان والجزائر والمغرب والمملكة العربية السعودية . كما وفقت أيضا الى إنشاء جمعيتين علميتين ذواتي شأن في حياتنا الثقافية هما « الجمعية المصرية لعلم الاجتماع » و « الجمعية الفلسفية المصرية » وأشرفت على إصدار مؤلفاتهما .



أثرت أن أعرض لبعض جنبات النشأة والتطور لأمرين هامين أولهما أن إعطاء صورة لهذه الجوانب مما يفيد في التعرف على شخصية الكاتب وفكره ، وهذا يساعد بدوره في مزيد من الفهم وبالتالي الانصاف عند الحكم والتقدير . أما الأمر الثاني فهو أن ذلك الاستعراض يعتبر - في الحقيقة - مقدمة لازمة لتوضيح فهمي الخاص لعلم الاجتماع والطريقة التي أتناولها بها . والناحيتان ، أو الأمران معا من الواضح أنهما لا ينفصلان عن سائر المؤثرات والتأثيرات . أقصد تلك التي طبعت آثارها في عقلي ، أو التي قدر لجهدي في ميدان علم الاجتماع أن تكون له بصماته .

والمؤكد أن الحديث عن الأمر الثاني ، أعنى فهمي لعلم الاجتماع ووسائله وقضاياها لا يتأتى دون الحديث بادئ ذي بدء عن المؤثرات ذاتها التي أسهمت في تكوين عقليتي ، وحفزتني الى أن أفكر بالطريقة التي فكرت بها . وحتى ذلك الوقت الذي بدأت أشق طريقي في الدراسة الجامعية ، أقصد وأنا لم أزل في تلك المراحل الأولى من سني دراستي بمصر ، ربما كان أهم من تأثرت بهم الأستاذ الشيخ أحمد السكندري والأستاذ أحمد يوسف بخاتي ، فقد استطاعت هاتان الشخصيتان معا أن ترسبا في أعماقي ذلك الميل الذي تزايد مع مرور الوقت الى الدراسات اللغوية التي مثلت جانبا كبيرا من اهتماماتي .

أما الأول فقد تأثرت به فيما يتعلق بالبحوث المتعلقة بآداب اللغة العربية . ولعل أذكر بهذه المناسبة تلك الايام الماضية التي قد لا يكون الكثيرون من شباب علمائنا وربما حتى أواسطهم قد عرفوا بها أو حتى سمعوا عنها ، عندما كانت قضايا اللغة ومشكلاتها تثير المناظرات والمساجلات لا أقول في قلب أو في داخل المحافل العلمية فحسب ، ولكن بين مختلف المهتمين أو الغيورين على عريبتهم . وكثير منا لا يعرف اليوم للأسف من آداب لغتنا شيئا ،

ناهيك عما اصطنع فيها من مشكلات عويصة ما تعلق منها بالبيان والمعاني أو المصطلح ومشكلاته وفي مقدمتها مشكلة اصطناع الحروف اللاتينية على سبيل المثال التي استقطبت في الاربعينات اهتمام شيخ اللغة وعلمائها الكبار .

اما الثاني (الأستاذ احمد يوسف يخاتى) وقد كان من أعلم الناس بالنحو ومشكلاته ، فقد كان من أهم الذين تأثرت بهم في هذه الناحية ، اعنى قواعد اللغة العربية حيث دفعنى بحب شغوف الى التهام كتب النحو والصرف وما كان يمل أبدا من الحديث في أدق مشكلات النحو فلا يتركنا إلا وقد زاد احساسنا بجمال لغتنا ويسلاستها وبعمقها وبقدرتها على الوفاء بمختلف أغراض الاجتماع الانسانى على تنوعها وتشعبها . ولعله كان من محاسن قدرى أبى حين جئت باريس قدر لى أن أدرك فيها رجال الطيقة الأولى من أصحاب علم اللغة وعلى رأسهم أنطوان ميه Millot الذى توفى عام ١٩٣٦ . وقد كان ميه ثانيا ميشيل برييال وخلفه فى كرسي النحو المقارن . وإذا كان لميه أن يفخر بأن باريس مركز من مراكز علم اللغة يفد عليه العلماء من أرجاء أوروبا للبحث والدراسة وتبادل المعلومات ، فقد كان فردينان دوسوسير Saussure وبرييال من القائلين بأن اللغة ظاهرة اجتماعية ، حتى أن برييال وقف كتابه « الدلالة » Ha Semantique على البرهنة على صحة هذه النظرية . بينما أقام خلفه ميه علم اللغة كما يقول جاك موناد Monad على قاعدة من مذهب دوركايم . وفى هذه المدرسة التى أقامت علم اللغة على أسس اجتماعية تخرجت في علم اللغة .

ولكنى التقيت فى باريس أيضا بأعظم المؤثرات التى خلفتها مجموعة من الاسماء الضخمة التى أتردد كثيرا فى القول بأن كثرة لا أقول من بين طلابنا وإنما من بين أساتذة علم الاجتماع عندنا لا يكادوا أن يعرفوهم ، وإن عرفوهم فهى معرفة بالاسم والسماع فحسب ، وربما كان أبلغ هؤلاء تأثيرا فى الأستاذ فوكوتيه أستاذ علم الاجتماع فى السوربون ، فقد احتضن هذا الأستاذ العظيم فى تلك السنوات تحت عيادة علمه ومعرفته الشاب المتعشش القادم من مصر لينهل من العلم والمعرفة فى فرنسا . والحقيقة أننى وقفت على أيدي فوكوتيه على دفاق المنهج فى العلوم الاجتماعية كما تعرفت على كثير من القضايا والمسائل سواء أكانت سياسية أو اجتماعية أو دينية أو فلسفية أو تربوية أو أخلاقية .. الخ ، وتعلمت من الرجل كيف ينظر إليها عالم الاجتماع وكيف تكون موضوعا لبحثه ولدراسته ، بالإضافة إلى طريقته الفريدة فى تدريسه علم الاجتماع والتى علمنى بها أشياء عديدة فى حقل لم أكن أعرف عنه سوى النذر اليسير .

ومع ذلك هناك مجموعة من العلماء الذين أدين لهم بكل الفضل والعرفان . فمازلت أذكر جان بياجيه Piaget الذى تأثرت به كثيرا فيما يتعلق بعلم نفس الطفل ، والأستاذ دولاكروا الذى فتح أمامى أفقا واسعة فى مختلف فروع علم النفس العام والأستاذ كالاباريد Calaparde الذى أثرت فى دراساته لعوامل التربية ، وهذا جنبا لجنب دالون الذى تعرفت عن طريقه على علم التربية وتأثرت أيم تأثر بمحاضراته فى تاريخ التربية .



من الواضح أذن إنه بالقدر الذى قد تكون كتاباتى ومؤلفاتى منطقية على اتجاه خاص ، أو متسمة بسمعة معينة ، فإنما يرجع ذلك إلى تلك الحقيقة التى لعلها وضحت حتى الآن وأعنى بها أنى ربيب تلك المدرسة الفرنسية التى تخرجت فيها وريبب تقاليدها وتراثها العريق . فمن طريق الدروس التى تلقيتها فى قاعات السوربون على كبار أساتذة الاجتماع والفلسفة واللغة والتاريخ والتربية وعلم النفس أخذ يتكون فهمى الذاتى لعلم الاجتماع ولوضوعه الخاص . كما تكونت اتجاهاتى واهتماماتى التى أخذت تنضج مع السنين . وإذا كان للإنسان أن يدعى الانتماء الى حقل أو ميدان من ميادين العلم والمعرفة ، فالأولى أن يكون على دراية بموضوع هذا الميدان وبحدود العلم الذى ينتمى اليه وبطبيعته وبماهيته .

وكأحد من المشتغلين بعلم الاجتماع فإن هذا العلم - بصرف النظر عن الاختلافات الجدلية الدائرة بين الكثيرين وهو ما لا أفهم أسبابه فى الحقيقة - كما تعلمناه وكما أكدته الاسهامات المختلفة التى أرسى قواعده وصقلت على تطويره ، إنما يتمثل موضوعه فى أنه يدرس الظواهر الاجتماعية أو « أحوال الاجتماع الانسانى » . والظواهر الاجتماعية فى تعريفها المجلمل هى النظم والقواعد والاتجاهات العامة التى يشترك فى اتباعها أفراد مجتمع ما ويتخذونها أساسا لتنظيم حياتهم العامة وتنسيق العلاقات التى تربطهم بعضهم ببعض وتربطهم بغيرهم . كالنظم التى يسير عليها المجتمع فى شؤنه السياسية والاقتصادية والخلقية والعائلية والقضائية ... وما الى ذلك .

وتنقسم هذه الظواهر أقساما متعددة باعتبار وظائفها ، أى الأغراض التى ترمى إليها والنواحى التى تقوم بتنظيمها :

فمنها النظم السياسية التى تتعلق بشئون الحكم فى الدولة وتنسيق سلطاتها وتحديد اختصاصات كل سلطة منها وحقوقها وواجباتها وصلتها بالسلطات الأخرى وبالأفراد والعلاقات التى تربط الدولة بما عداها .. وهلم جرا . ومنها النظم الاقتصادية التى تتجه الى شئون الثروة فى المجتمع وتحدد طرائق انتاجها وتداولها وتوزيعها واستهلاكها .. وما يتصل بذلك .

ومنها النظم الأخلاقية التى تعنى بتمييز الفضيلة عن الرذيلة والخير من الشر وتحدد ما ينبغى أن يكون عليه السلوك والتفكير حتى يأتيا مطابقين للأسس التى اقتضاهما العرف الخلقى من المجتمع .

ومنها النظم العائلية التى تتعلق بشئون الأسرة وتنسيق العلاقات التى تربط أفرادها بعضهم ببعض وتربطهم بغيرهم وتحدد حقوق كل منهم وواجباته ، وذلك كنظم الزواج والطلاق والقرباء والميراث .. وما الى ذلك . ومنها النظم القضائية التى تشرف على شئون المسؤولية والجزاء والعقود وإجراءات التقاضى وما يدخل تحت هذه الأبواب .

ومنها النظم الدينية التى تتعلق بالعقائد وفهم العالم القدس وما وراء الطبيعة وجميع ما تشتمل عليه الديانة التى يسير عليها المجتمع من قواعد وتعاليم .

ومنها النظم اللغوية التى تتعلق بطريقة التفاهم بين افراد المجتمع ونقل أفكارهم بعضهم الى بعض وتسجيل منتجات الفرائح وما يصل اليه التفكير .

ومنها النظم التربوية التى تتعلق بالطرق التى يسير عليها المجتمع فى تكوين الجيل الناشئ واعداده للحياة المستقبلية .

ومنها النظم الجمالية التى يترسمها المجتمع فى شئون الجمال ومظاهر الفن من أدب وشعر وموسيقى وغناء وتصوير ... وما يتصل بهذه الشئون .

ومنها نظم (البنية الاجتماعية) أو (نظم التكتل الاجتماعى) كما تسميه مدرسة دوركايم ، والنظم المورفولوجية أو (المورفولوجيا الاجتماعية) Morphologie Sociale التى تنظم الطريقة التى يتجمع بها الافراد بعضهم مع بعض ، أى تشرى على تنسيق شئون التكتل نفسه ، كالهجرات الاجتماعية التى تنجم عنها ظواهر الكثائف والتخلخل فى السكان بالنسبة إلى المساحة التى يشغلونها ، والقواعد التى تنظم شئون الهجرة من القرى الى المدن ومن المدن الى القرى ومن الدولة الى خارجها ، لأن الهجرة من الأمور التى تطرأ على التكتل نفسه فتغير من أوضاعه ، والنظم التى يسير عليها المجتمع فى انشاء مواطن التجمع كالقرى والمدن والمساكن والطرق التى يتبعها فى تصميمها وأشكالها ومرافقها ووظائفها ومواقعها بالنسبة الى الجبال وأبحار والأنهار والبحيرات .. وجميع ما يتصل بهذه الشئون .

هذا ، ويلاحظ فى هذه النظم أنها لا تسيطر على أعمال الافراد وسلوكهم فحسب ، بل إن منها ما يسيطر كذلك على معتقداتهم وأفكارهم أى يتمثل فى قوالب يجب على الافراد أن يصبوا فيها تفكيرهم وفهمهم لبعض ظواهر الطبيعة وما وراء الطبيعة ، كالنظام الخلقى الذى يوجب على الفرد أن يعتقد أن الصدق فضيلة وأن الكذب رذيلة ، والنظام الدينى الذى يوجب على المسلم أن يعتقد أن الله واحد قديم باق مخالف للحوادث .

وبالجملة ، فإنه لا يمكن أن يحدث من الفرد خروج على نظم اجتماعى ما ويصل علم ذلك الى المجتمع بدون أن يلقى منه مقاومة تختلف فى شدتها ونوعها حسب شدة المخالفة ونوعها .

وفى هذا أقطع دليل على أننا لسنا بصدد أمور يرى الافراد أنفسهم أحراراً حيالها فى أن يأخذوا بها أو لا يأخذوا بها ، بل بصدد أمور ملزمة تآبى إلا أن تفرض نفسها على الافراد ولا تسمح لهم بالخروج عليها .

مثل هذه الخصائص التي عرضنا لها هي إذن التي تحدد ملامح الظاهرة الاجتماعية . فهي تتمثل لنا في نظام أو اتجاه عام يشترك في اتباعه والوقوع تحت تأثيره أفراد مجتمع ما . فهي تختلف إذن عن تطبيق الأفراد لها وسيرهم على مقتضاها . فالنظام الذي يقضى بموجب الصدق في القول مثلا هو ظاهرة اجتماعية خلقية ، أو نظام اجتماعي خلقي . أما تطبيق الفرد له في موقف ما واتفاق حديثه في هذا الموقف مع الواقع فظاهرة فردية ، أي عمل من أعمال الفرد سار فيه وفقا لنظام اجتماعي وطبق فيه ما يقتضيه هذا النظام . والنظام الذي يقضى بموجب التعاقد بين من يريد الارتباط برابطة الزوجية مع شخص آخر هو ظاهرة اجتماعية عائلية ، أو نظام اجتماعي عائلي ، على حين أن تطبيقه في حالة ما ، أي قيام الزوجين أو وكيليهما بهذا التعاقد ، ظاهرة فردية أي عمل من أعمال الأفراد جرى وفقا لهذا النظام الاجتماعي .



ولست أسمى هنا وراء مزيد من التكرار والترديد لكثير من المسائل التي تزخر بها كتابات أساتذة علماء الاجتماع على مختلف مستوياتها ، ولكن إذا كان علينا أن نستقصى هذه الرؤية السابقة التي غايتها النهائية فسوف يكشف لنا هذا الاستقصاء عن طبيعة ذلك الشيء الذي نقول دائما إنه موضوع اهتمامنا كعلماء اجتماع . ومع ذلك قل أن نتفق على أرضية واحدة أو حتى متقاربة فيما يتعلق بالجوهريات أو أوليات الأمور كما يقال . وصحيح أن الحاضر هو ما ينبغي أن يكون محور اهتمامنا ، ولكن التساؤل هو ما الذي نعنيه بهذا الحاضر ؟ انه - باختصار شديد - المجتمع الذي نقصده بالذات . فما المجتمع إذن ؟

يطلق المجتمع على كل مجموعة أفراد تربطهم رابطة ما معروفة لديهم ولها اثر دائم أو مؤقت في حياتهم وفي علاقاتهم بعضهم مع بعض . فيطلق على جماعة المسلمين ، وجماعة المسيحيين ، وجماعة اليهود وجماعة العرب ، وأفراد الأمة والمدينة والقرية والحي والأسرة ، كما يطلق على من تتألف منهم جامعة أو كلية أو مدرسة أو فصل أو جمعية أو مؤسسة أو نقابة أو حزب أو مجلس تشريعي أو تنفيذي ، وعلى القائمين بشئون مشروع صناعي أو تجاري ، كما يطلق على الناس يجتمعون عرضا في الطريق لمشاهدة حادث أو في ملعب لحضور مباراة رياضية أو في مسرح لرؤية تمثيلية أو في قاعة لاستماع محاضرة عامة أو في مسجد أو كنيسة لأداء عباداتهم أو في قطار أو سيارة أو باخرة أو طائرة للوصول إلى مقاصدهم .

ومن هذا يتبين أن مدلول المجتمع يشمل أنواعا مختلفات . فعنها ما يتسم بصفة الثبات والاستقرار كمجتمع الأمة والمدينة والقرية ، ومنها ما هو غير مستقر كالناس يجتمعون عرضا في الطريق لمشاهدة حادث . كما أن منها ما ينشأ في صورة تلقائية كالمثال السابق ، ومنها ما ينشأ عن قصد وتخطيط كمجتمع الكلية والمدرسة والنقابة والحزب والجمعية .. وما إلى ذلك .

فيإذا نظرنا إلى هاتين الناحيتين معا (وهما ناحية الاستقرار وعدم الاستقرار من جهة وناحية القصد والتلقائية من جهة أخرى) الفينا أن المجتمعات ترجع إلى ثلاثة أنواع وهى :

١ - مجتمعات مستقرة مقصودة . كمجتمعات الجامعة والمدرسة والفصل والجمعية والمؤسسة والنقابة والحزب ... وهلم جرا . فهذه المجتمعات ثابتة مستقرة ، وقد أنشئت لإنشاء عن قصد وتخطيط .

٢ - مجتمعات غير مستقرة وغير مقصودة كالناس يجتمعون عرضا في الطريق لمشاهدة حادث أو في ملعب لمشاهدة مباراة .. وهلم جرا . فهذه مجتمعات قد نشأت في صورة تلقائية لا عن قصد وتخطيط ، وهى غير مستقرة أى غير مفروض فيها الثبات والدوام ، فهى لا تكاد تلتئم حتى تنفض بمجرد انتهاء الغرض المؤقت الذى جمع بين أفرادها ، ولا ينفذون مرة واحدة ، بل ينفذ كل منهم حسب هواه وما تدعوه إليه ظروفه .

٣ - مجتمعات مستقرة تلقائية ، وذلك كمجتمع الأمة والمدينة والقرية . فهذه مجتمعات مستقرة ، وقد تكونت في صورة تلقائية لا في صورة مقصودة كما تتكون الجمعية أو الحزب مثلا ، فلا يوضع مشروع مخطط لإنشاء أمة كما يوضع . مشروع مخطط لإنشاء جمعية ، وإنما تنشأ الأمة في صورة تلقائية متدرجة تحت تأثير عوامل مادية ومعنوية كثيرة .

وكانت القسمة العقلية تقتضى نوعا رابعا ، وهى المجتمعات المقصودة غير المستقرة . ولكن هذا النوع لا وجود له في الواقع . لأن كل مجتمع أنشئ عن قصد وتخطيط كالجمعية والنقابة والحزب لابد أن يتسم في ذاته بصفة الاستقرار ، يقطع النظر عن المدة التى أريد أن يبقى في أثنائها أو التى يتاح له أن يبقى في أثنائها . فالثبات والاستقرار شيء آخر غير الدوام الأبدى .

فلا يصح أن يوضع في هذا القسم المجتمعات التى تنشأ عن قصد وتخطيط لغرض مؤقت ، كمجموعة تؤلفها جامعة أو كلية أو مدرسة للقيام برحلة تثقيفية أو ترفيهية ، وكمؤتمر سياسى أو علمى أو اجتماعى ينعقد لمدة معينة ، لأن هذه المجتمعات وما إليها لها صفة الاستقرار النسبى ، أى المقيّد بالوقت المحدد لها .

والنوع الأخير من هذه الأنواع الثلاثة ، وهو المجتمع المستقر التلقائى ، كمجتمع الشعب والأمة والقبيلة والأسرة والمدينة والقرية .. وما إلى ذلك هو أهم الأنواع جميعا . وإليه تنصرف كلمة المجتمع إذا أطلقت . وعن هذا النوع تصدر أهم الظواهر الاجتماعية ، وهى الظواهر التى تتمثل في شرائع ونظم وتقاليد تتعلق بشئون السياسة والاقتصاد والقضاء والدين والأخلاق والأسرة واللغة العربية والتربية وهلم جرا .

وليس معنى ذلك أن الظواهر الاجتماعية مقصورة على هذا النوع من المجتمعات الإنسانية فلكل مجتمع ظواهره الاجتماعية الخاصة به . وعن كل اجتماع إنساني تصدر ظواهر اجتماعية توجه أفراد هذا الاجتماع وجهات خاصة . وذلك أنه لا بد أن ينشأ من اجتماع الأفراد بعضهم مع بعض ، أياً كان نوع هذا الاجتماع وطبيعته ومدته ، ومن احتكاك أفكارهم وتقابل وجداناتهم ونزعاتهم مع ما يحيط بهم من ظروف ويكتنفهم من أحوال وشئون ، لابد أن ينشأ من هذا كله ظواهر اجتماعية أى أوضاع خاصة تتجه بهم في أفكارهم وانفعالاتهم وعواطفهم وسلوكهم اتجاهات معينة ما كان يمكن أن تحدث ولا أن تشملهم آثارها بدون هذا الاجتماع . ويحدث هذا في جميع أنواع المجتمعات ، حتى في المجتمعات التلقائية غير المستقرة ، كمجتمع المارة في الطريق لمشاهدة حادث ما . ولا أدل على ذلك من الأمور التي يندفع الأفراد بحماس شديد إلى القيام بها في أثناء تجمعهم تجمعاً تلقائياً أو في أثناء تجمهرهم . فبدون هذا التجمع وهذا التجمهر ما كان يمكن أن تحدث هذه الأمور ولا أن يتجه إليها الأفراد . بل كثيراً ما ينشأ عن هذه التجمعات العرضية اتجاهات تختلف كل الاختلاف عن طبيعة الأفراد المشتركين في التجمع . فقد يتجمع في ظروف خاصة أفراد هادئو الطباع ويدعو الأخلاق لينو العريكة رقيقو الوجدان ، فيشملهم اتجاه غريب عنهم وعن طباعهم ويندفعون في تيار لا يمت بصلة إلى ما فطروا عليه ، فيأتون أعمالاً تتسم بمظاهر القسوة والعنف ، كما يحدث في بعض المظاهرات السياسية والطائفية التي تقوم بها جماعات المثقفين من الناس . فبعد أن ينفص الاجتماع ويخلو كل فرد من المتجمهرين إلى نفسه ، ويتحرر من الضغط الجمعي الذي كان وأقما تحت تأثيره ، تتملكه الدهشة لقوة اندفاعه فيما قام به ويأخذه العجب أن رضيت نفسه عن سلوك لا يتفق مع طبيعتها الفردية وما جلبت عليه .

ومن ثم ينبغي أن نضيف إلى تقسيمنا السابق للظواهر الاجتماعية تقسيماً آخر لها بحسب نوع المجتمع الذي تصدر عنه ، فنقسمها من هذه الناحية ثلاثة أقسام : ظواهر اجتماعية صادرة عن مجتمعات مستقرة مقصودة ؛ وظواهر اجتماعية صادرة عن مجتمعات غير مستقرة وغير مقصودة ؛ وظواهر اجتماعية صادرة عن مجتمعات مستقرة تلقائية .

وجميع ما ذكرناه فيما سبق عن طبيعة الظواهر الاجتماعية وخصائصها يصدق على جميع أنواعها ، حتى النوع الصادر عن مجتمعات غير مستقرة وغير مقصودة . فالاتجاهات التي يندفع إليها الأفراد المجتمعون عرضاً أو المتجهرون يصدق عليها التعريف الذي أعطيناه للظواهر الاجتماعية : فهي كبقية الظواهر الاجتماعية اتجاهات عامة تسود معشر المتجمعين وتنسق على أساسها علاقاتهم ومظاهر سلوكهم المشترك . وتتوافر فيها كذلك الخواص التي ذكرنا فيما سبق أن الظواهر الاجتماعية تمتاز بها عما عداها : فهي تتمثل في اتجاهات عامة يشترك في الأخذ بها وتطبيقها أفراد مجتمع ما ، أى إنها عامة في طبيعتها وجمعية في الأخذ بها . وعموميتها وجمعيتها تسريان في نطاق المجتمع الذي ظهرت فيه . وهي من جهة ثانية ليست من

صنع الأفراد ، بل تنبعث من تلقاء نفسها من طبيعة تجمعهم ومقتضياته . وهى من جهة ثالثة تنطوى على قوة الإلزام ، فهى تفرض نفسها فرضاً على المجتمعين ، ولا يسع أحداً منهم مخالفتها ، وإلا اتهم بأنه منشق على الجماعة . وقد يناله من جراء ذلك ضرر كبير ، أى إن مخالفتها تلقى مقاومة من المجتمع الذى انبثقت عنه .

غير أن أهم ما يعنى علم الاجتماع بدراسته يرجع إلى الظواهر الاجتماعية التى تصدر عن المجتمعات المستقرة الثقافية ، وهى التى تتمثل فى شرائع ونظم وعرف وتقاليد تتعلق بشئون السياسة والاقتصاد والقضاء والدين والأخلاق والأسرة واللغة ... وما إلى ذلك .. فهذا النوع من المجتمعات يقدم إذن إلى علم الاجتماع أهم قسم من مادة دراسته .

وتنظم المجتمعات المستقرة الثقافية أنواعاً كثيرة :

فإذا نظرنا إليها من ناحية عدد أفرادها رأينا أن منها ما يبلغ عدد أفرادها الملايين كمجتمع الأمة الكبيرة والمدينة الواسعة ، ومنها ما يبلغ مئات الآلاف أو عشرات الآلاف كمجتمع الأمة الصغيرة والمدينة الضيقة ، ومنها ما يبلغ الآلاف أو المئات كمجتمع القرية والقبيلة والعشيرة ، ومنها ما لا يتجاوز بضعة أفراد كمجتمع الأسرة فى نطاقها الضيق الذى يتألف من الزوج وزوجة وأولادهما الصغار المقيمين معهما فى منزل واحد .

وإذا نظرنا إليها من ناحية مدة بقائها رأينا أن منها ما يكتب له دوام البقاء أو طول البقاء كالمجتمع الإسلامى والمجتمع العربى ومجتمع الأمة والمدينة والقرية ، ومنها ما لا يبقى إلا سنين معدودة كمجتمع الأسرة فى مدلولها الضيق السابق ذكره ، ومنها ما هو وسط بين هذا وذاك .

وإذا نظرنا إليها من ناحية ثالثة - لعلها أهم نواحي النظر جميعاً - وهى ناحية البساطة والتعقيد ، رأينا أنها تنقسم قسمين :

(أحدهما) يتمثل فى مجتمعات بسيطة التركيب ساذجة التكوين لا تكاد تتميز فيها الوظائف ولا تتوزع بين أفرادها الاعمال ، كالمجتمعات البدائية فى أبسط مظاهرها . وفى هذه المجتمعات لا تكاد تتميز الوظائف الاجتماعية بعضها عن بعض ، فلا توجد أجهزة مستقلة يشرف كل جهاز منها على ناحية خاصة من نواحي الحياة الاجتماعية . وفى هذه المجتمعات لا يطبق مبدأ توزيع العمل ولا يؤخذ بنظام التخصص ، بل يصلح الفرد للقيام بأى عمل ويشترك الأفراد بعضهم مع بعض فى أداء جميع مظاهر النشاط التى يحتاج إليها مجتمعهم .

(والنوع الآخر) يتمثل فى مجتمعات معقدة التكوين متميزة الوظائف موزعة الاعمال ، كالأمم المتحضرة الحديثة : فهى كل أمة من هذه الأمم تتميز الوظائف الاجتماعية بعضها عن بعض ، ويشرف على كل وظيفة منها جهاز أو أجهزة خاصة ، فلكل من التشريع والقضاء

والتربية والتعليم والإدارة والأمن والدفاع والصناعة والتجارة .. وما إلى ذلك أجهزة متميزة تشرف على شئونهم وتدير أعماله وفقاً لنظم مقررة واضحة . وفي هذه الأمم تجرى الأعمال على مبادئ التوزيع والتخصص . فما يحتاج إليه المجتمع يوزع على أفراده بطريقة تجعل جهود كل فرد وفقاً على مظهر معين أو مظاهر معينة من مظاهر النشاط الإنساني .

ومن هذا النوع الآخر مجتمعات وصلت في سلم التطور إلى أرقى درجة فيما يتعلق بتعقيد التكوين وتميز الوظائف وتوزيع الأعمال أي فيما يتعلق بمظاهر الحضارة ، ومنها ما لا يزال في فاتحة هذا الطريق ، ومنها ما قطع فيه مرحلة أو مراحل .

وغنى عن البيان أن النوع الثاني بجميع طوائفه أرقى من النوع الأول ، وأحدث منه نشأة . فما أشبه المجتمعات الإنسانية في هذه الناحية بالكائنات الحية ، وما أشبه تطورها بالتطور البيولوجي لهذه الكائنات . فأرقى هذه الكائنات وأحدثها نشأة هي الفصائل المعقدة التركيب ، المتميزة الأجهزة والأعضاء والتي يختص فيها كل عضو وكل جهاز بوظيفة خاصة . وأحدثها وأقدمها نشأة هي الفصائل الساذجة التركيب المختلطة الوظائف التي يقوم فيها الجسم كله بجميع ما يحتاج إليه الكائن بدون تمييز بين أجزائه أو أعضائه .



ومن الطبيعي أن يتجاوب تصوّر الخاّص لأغراض علم الاجتماع مع هذا التصوّر لطبيعة المجتمع وطبيعة المظاهر الاجتماعية . وعلى الرغم من أننى أدرك مقدما ما سوف يثيره كلامى من جدال ونقاش فأنا أعتقد - بحق - أنه لو نظرنا إلى تلك المسائل المطروحة بعقول مفتوحة وبرؤية صافية فسوف لا نجد صعوبة في إدراك أن علم الاجتماع الذى قلنا أن الظواهر الاجتماعية هي ما يمثل موضوعه الأساسى إنما يرمى إلى الأغراض الآتية :

١ - الكشف عن حقيقة كل ظاهرة اجتماعية وعن مقوماتها وعناصرها وما يتعلق بها من أفكار ومعتقدات .

٢ - الكشف عن نشأة كل ظاهرة اجتماعية وعن وجه تطورها ، أى الكشف عن أقدم وضع للظاهرة في المجتمعات الإنسانية وعما نالها من تطور واختلاف في صورتها ومقوماتها وعناصرها تبعاً لاختلاف المجتمعات والعصور ، وذلك أن الظواهر الاجتماعية - كما سبقت الإشارة إلى ذلك - من سنتها التطور والاختلاف . فهي لا تجمد على حال واحدة ، بل تختلف باختلاف المجتمعات التى تأخذ بها ، وتختلف في المجتمع الواحد باختلاف عصوره .

٣ - الكشف عن الأسباب التى أدت إلى كل وجه من وجوه هذا التطور وهذا الاختلاف .

٤ - الكشف عن العلاقة التى تربط كل ظاهرة اجتماعية بالظواهر الاجتماعية الأخرى وبالظواهر غير الاجتماعية . وذلك أن الظواهر الاجتماعية يرتبط بعضها ببعض ارتباطاً وثيقاً

ويؤثر بعضها في بعض ويتأثر بعضها ببعض . فالأوضاع الاقتصادية مثلا ، وهى فرع من الظواهر الاجتماعية ، تؤثر في كثير من الفروع الأخرى من سياسة وأسرة وأخلاق وغير ذلك . وقد تتأثر الظواهر الاجتماعية بظواهر غير اجتماعية . وإليك مثلا البيئة الجغرافية وهى من الأوضاع الطبيعية غير الاجتماعية ، فإنها تؤثر في كثير من الشؤون الاجتماعية : فتؤثر في اقتصاد المجتمع ونشاطه الزراعى والصناعى والتجارى وأوضاعه المورفولوجية ، وقد تؤثر في أخلاقه وشئون سياسته وعلاقته بغيره من المجتمعات ولغته ونظمه العائلية ومناهجه في التربية والتثقيف والتعليم . وإليك مثالا آخر التكوين الطبيعى للأجسام وأعضاء النطق وتطور هذه الأعضاء ، وهى أمور فيزيقية غير اجتماعية ، فإنها تؤثر في تطور اللغة ، أى في ظاهرة من ظواهر الاجتماع الإنسانى .

٥ - الكشف عن الوظائف التى تؤديها كل ظاهرة من الظواهر الاجتماعية . وذلك أن كل ظاهرة اجتماعية لابد أن تكون لها وظيفة تؤديها في الحياة الاجتماعية ، ولا يمكن أن ينبعث عن اجتماع إنسانى ما ظواهر لا يكون لها أثر في هذا الاجتماع ، وكثيراً ما يكون هذا الأثر خفياً يحتاج كشفه إلى بحث وتحليل .

٦ - الكشف عن القوانين التى تخضع لها الظواهر الاجتماعية في مختلف شئونها وأوضاعها . وذلك أن الظواهر الاجتماعية لا تسير حسب الأهواء والمصادفات ، ولا وفق ما يريده لها الأفراد ، وإنما تسير حسب قوانين ثابتة مطردة ، تشبه القوانين التى تخضع لها ظواهر الفلك وظواهر الطبيعة ، وهذه القوانين يحتاج الكشف عنها إلى دراسة وتحليل عميقين .

وإلى هذا الغرض الأخير ، وهو الكشف عن القوانين التى تحكم الظواهر الاجتماعية ، ترجع في الحقيقة جميع الأغراض الأخرى السابق بيانها .. فعلم الاجتماع لا يتجه إلى هذه الأغراض الأخرى إلا ليكشف في ضوءها عن القوانين التى تخضع لها ظواهره .

ومن ثم يمكن القول بأن الكشف عن القوانين التى تخضع لها الظواهر الاجتماعية هو الغرض الوحيد لعلم الاجتماع .

هكذا هو الحال بالنسبة إلى المعرفة بعامة ، وهكذا هو الحال بالنسبة إلى ذلك الحيز أو النطاق الضيق من المعرفة الذى اصطلاحنا على تسميته العلوم الاجتماعية ، وهو كذلك أيضا بالنسبة إلى ما نزمه التخصص فيه وأعنى به علم الاجتماع .

ولكن لما كانت فكرة القوانين ومعنى القوانين ومعنى الحتمية في الظواهر تثير ما نعرفه جميعا من خلافات فقد يكون من المجدى أن نلقى بالضوء على مقصدنا بصدد هذه الناحية .

والمعروف أن كلمة القوانين تطلق في العرف العلمى على الأصول العامة التى تبين ترتباط الأسباب بمسبباتها والمقدمات بنتائجها اللازمة ، أو بعبارة أخرى التى تنبئ بحدوث نتائج

معينة لازمة إذا حدثت أسباب خاصة وترجع النتائج الحادثة إلى أسبابها . أو كما يقول منتسكيو : « التي تعبر عن العلاقات الضرورية التي تنجم عن طبائع الأشياء »

Les lois sont les rapports necessaires qui resultent de la nature des choses.

ففكرة القوانين قائمة إذن على فكرة الحتمية في الظواهر ، أى أن مقدمات معينة يتحتم أن تؤدي إلى نتائج معينة لازمة Le Determinisme فما يقرره علماء الطبيعيات والرياضيات من القواعد التي تبين علاقة السببية اللازمة بين أمرين أو أكثر يصدق عليه اسم القوانين ، وذلك كقانون الجذب العام وقانون أرشميدس^(١) وقانون بويل^(٢) في الطبيعيات ، وكقوانين الريح^(٣) وتساوي المثلثين^(٤) وضرب عدد في عدد^(٥) في الرياضيات .

هذا وقد فطن الإنسان منذ عصور سحيقة في القدم إلى خضوع الكواكب والنجوم في بزوغها وسيرها وأقوالها لقوانين ثابتة مطردة ، هدته إلى ذلك مشاهداته اليومية وملاحظاته لأطوار النظام الذي تسير عليه هذه الأجرام . وعلى هذه المشاهدات ألف علم من أقدم العلوم التي عرفها بنو الإنسان وهو علم الفلك .

ومع ارتقاء الفكر الإنساني أخذت فكرة الحتمية في الظواهر ، أى الاعتقاد بخضوع الظواهر لقوانين ثابتة لا يستعليح أحد سبيلا إلى إبطال ما تقضي به ، أخذت هذه الفكرة يشع نطاقها قليلا قليلا حتى شملت جميع نواحي الطبيعة وجميع مظاهر الحياة ، وحفزت الباحثين على إنشاء علوم الطبيعة والكيمياء والجغرافيا وعلم الحياة (البيولوجيا) وعلم الحيوان وعلم النبات وعلم وظائف الأعضاء (الفيزيولوجيا) ، وما إلى ذلك من البحوث التي لم تغادر ظاهرة من ظواهر الطبيعة ولا ناحية من نواحي النمو إلا كشفت عما يسيطر عليها من قوانين : حتى العواصف والرياح والأمواج وإلى ذلك من الظواهر التي كانت مضرب الأمثال في الاضطراب وعدم الاستقرار والتي كان الشعراء يتخذونها رمزا للتححرر من ربة القواعد والقوانين ، فقد اكتشفت قوانين هذه الظواهر نفسها ، فأنشأ العلماء « المييتورولوجيا » (علم الأحوال الجوية) و « الأسيتونوجرافيا » (علم أحوال المحيطات) وتمكنوا في بحوثهم الجغرافية وغيرها من الكشف عن القوانين الخاضعة لها التيارات والزلازل والبراكين .

(١) كل جسم مغمور في سائل يكون مدفوعا من أسفل الى أعلى بقوة تساوي وزن السائل المغمور فيه .
(٢) في درجة الحرارة الواحدة تكون حجوم مقدار معين من غاز مناسبة للضغط الواقعة عليها تناسبيا عكسيا .

(٣) مثال ذلك : ريح مبلغ ما يساوي حاصل ضرب رأس المال في الزمن في السعر مقسوما على مائة .
(٤) مثال ذلك : ينطبق المثلثان كل على الآخر تمام الانطباق إذا ساوى في أحدهما ضلعان والزاوية المحصورة بينهما نظائرها في الآخر .
(٥) مثال ذلك : إذا تكررت أربع وحدات خمس مرات كان الحاصل عشرين وحدة .

وفي أثناء ذلك ، بل من قبل ذلك . فطن الإنسان إلى القوانين التي يخضع لها الكم من حيث إنه مقيس أو محدود ، فأنشئت علوم الرياضيات من حساب وهندسة وجبر وحساب مثلثات .. وهلم جرا .

ولم يمتد على ذلك أمد طويل حتى تمكن العلماء من الوقوف على القوانين التي تخضع لها الظواهر النفسية الفردية في بنى الإنسان كظواهر التذكر والتخيل وتداعى المعانى والإدراك الحسى والحكم والاستدلال والانفعال والعواطف والإرادة .. وهلم جرا ، وعلى هذا الأساس أنشئ « علم النفس » (السيكولوجيا) .

وقد كان لزماً بعد هذا كله أن تتجه الأفكار شطر المجتمع الإنسانى وإن يتساعل الباحثون عم إذا كانت الظواهر الاجتماعية خاضعة لقوانين شبيهة بالقوانين الخاصة لها ظواهر الطبيعة والرياضة والظواهر السيكلوجية . غير أنهم قد طال تساؤلهم وترددوا كثيراً في هذا الصدد . وذلك أن الظواهر الاجتماعية تبدو حرة طليقة غير خاضعة لما نسميه بالقوانين . فتطور النظام السياسى مثلاً من ملكى إلى جمهورى ، وارتقاء ثمن سلعة أو انخفاضه ، واختلاف نظم الزواج في مجتمعين أو في مجتمع واحد في مرحلتين من مراحل تاريخه ... كل هذه الأمور وما إليها من الظواهر الاجتماعية يظهر للنظرة الأولى أنه لا سيطرة عليها لغير إرادة الأفراد ، ويصعب بداءة ذى بدء الاعتقاد بخضوعها لقوانين ثابتة مطردة كالقوانين الخاضعة لها القمر في تزايد وتناقصه أو النهار والليل في اختلافهما باختلاف الفصول .

لمثل هذه الشبهات لم ينفك الباحثون يقدمون في هذه السبيل رجلاً ويؤخرون أخرى ، حتى ظهر في القرن الرابع عشر الميلادى العلامة ابن خلدون وألف مقدمته الشهيرة^(٦) التي أثبت فيها أن الظواهر الاجتماعية (أو « واقعات العمران » أو « أحوال الاجتماع الإنسانى » كما يسميها هو) خاضعة في مختلف نواحيها لقوانين تشبه القوانين الخاصة لها الظواهر الطبيعية . ولم يكتف بتقرير هذه الحقيقة ، بل درس بالفعل طائفة كبيرة من الظواهر الاجتماعية وكشف عما تخضع له من قوانين .

فمن بحوث ابن خلدون في المقدمة يتألف إذن علم جديد لم يعرض له أحد من قبل . وقد سماه ابن خلدون « علم العمران البشرى » أو « الاجتماع الإنسانى » وهذا العلم هو الذى

(٦) هي عبارة عن الكتاب الأول من مؤلفه التاريخى الشهير « كتاب العبر . وديوان المبتدأ والخبر . في أيام العرب والعجم والبربر . ومن عاصرهم من ذوى السلطان الأكبر » - هذا . وقد قمنا بنشر هذه المقدمة والتمهيد لها وتحقيقها وضبط كلماتها وإصلاح أخطائها وشرحها والتعليق عليها وعمل قهارساً ونشر الفصول والفقرات الساقطة من طبعاتها . وتم ذلك في أربعة أجزاء . يبلغ مجموع صفحاتها نحو ألف وخمسمائة صفحة . وتشتمل على تمهيد في نحو ثلثمائة وخمسين صفحة وعلى نحو ثلاثة آلاف تعليق (الناشر : لجنة البيان العربى) .

نسميه الآن « علم الاجتماع » (السوسيولوجيا) ، لأن قوام هذا العلم ، كما قلنا ، هو دراسة الظواهر الاجتماعية للكشف عن القوانين التي تخضع لها .



المعروف ان البحوث تنقسم طائفتين رئيسيتين : احدهما بحوث تدرس ظواهر الكون ، والاخرى بحوث تدرس ما وراء الكون .

اما البحوث التي تدرس ما وراء الكون فهي بحوث « الميتافيزيقا » أى ما وراء الطبيعة كالبحث في الالهة والملائكة والجن .. وما إلى ذلك .

واما البحوث التي تدرس ظواهر الكون فتنقسم من حيث موضوعها وأغراضها إلى الطوائف الآتية :

(الطائفة الأولى) البحوث الوصفية أو التاريخية الخالصة ، وهى التى تقتصر على وصف الظواهر وبيان ما كانت عليه وما هى عليه . ومن هذه البحوث ما هو عام كبحوث المؤرخين الذين يعرضون لتاريخ العالم الإنسانى على وجه العموم ، ومنها ما هو خاص بتاريخ أمة من الأمم أو حادث من الحوادث أو طائفة من الظواهر كتاريخ النظم السياسية وتاريخ النظم الاقتصادية وتاريخ التربية وتاريخ الأديان .. وهلم جرا ..

ويدخل في هذه الطائفة البحوث التى تعرض لأحكام القوانين الوضعية والشرائع السماوية ، لأنها تقتصر على عرض أحكام كانت مقررة أو هى مقررة بالفعل ، أى على مجرد وصفها ، وكذلك البحوث التى تقتصر على وصف ظاهرة أو ظواهر فلكية أو طبيعية أو حيوانية أو نباتية .

(الطائفة الثانية) البحوث التقويمية أو المعيارية Normatives وهى التى يتجه أصحابها إلى الحكم على قيم الأشياء وما ينبغى أن تكون عليه حتى تتفق مع المبادئ المثالية التى يرضيها كل منهم .

ومن هذه البحوث ما يحاول أصحابه أن يخططوا من مخترعات أفكارهم نظماً جديدة أو أوضاعاً اجتماعية جديدة يرون أنها أمثل طريقة من النظم الحاضرة ، كما فعل أفلاطون في كتابه « الجمهورية » و « القوانين » وكما فعل أرسطو في كتابه « الأخلاق » و « السياسة » وكما فعل الفارابى في كتابه « آراء أهل المدينة الفاضلة » وكما فعل كليمانيلا في كتابه « مدينة الشمس » . فقد عمل كل واحد من هؤلاء الباحثين ومن إليهم على بيان ما ينبغى أن يكون عليه المجتمع في مختلف ظواهره الاجتماعية حتى يكون مجتمعا فاضلا في نظره بحسب ما يذهب إليه من آراء فلسفية عن الفضيلة والرذيلة ومقومات الحكم ومختلف شئون الاجتماع .. ويسمى هذا النوع من البحوث « اليوتوبيا » Utopies أى المدينة الخيالية الفاضلة .

ومنها ما يذهب أصحابه إلى تحبيذ مجموعة ما من النظم المقررة بالفعل ببيان
محاسنها ، وترغيب الناس فيها ، وتثبيتها في نفوسهم ، وحثهم على التمسك بها وتحذيرهم من
تعدى حدودها .. وهذه هي الطريقة التي سلكها طائفة من علماء المسلمين حيال نظم الاسلام
ومبادئه كالغزالي في كتابه « إحياء علوم الدين » .

وسميت هذه الطائفة بقسميها « تقويمية » لأنها تعنى ببيان قيم الأشياء ، وسميت كذلك
« معيارية » لأنها تتخذ لنفسها معياراً تقيس به هذه القيم .

(والطائفة الثالثة) هي العلوم . وهي بحوث ترمى إلى مجرد معرفة الظواهر بالكشف
عن طبيعتها وما تخضع له من قوانين . وتنقسم من حيث موضوعها إلى الفروع الآتية :

١ - العلوم الرياضية ، وهي التي تدرس خواص الكم من حيث إنه معدود أو مقيس
كالجبر والهندسة .. وما إليها .

٢ - العلوم الطبيعية ، وهي التي تدرس ظواهر الطبيعة سواء أكانت سماوية أو
أرضية ، حية أم غير حية ، عضوية أم غير عضوية ، كالفلك والجيولوجيا والطبيعة والكيمياء
والجغرافيا الطبيعية وعلم الحيوان وعلم النبات .

٣ - العلوم الإنسانية وهي التي تدرس الإنسان الفرد أو المجتمع الإنساني . وهي لذلك
تنقسم قسمين : علوم فردية ، وهي التي تدرس ظواهر فردية في الإنسان كعلم النفس الذي
يدرس الظواهر الفردية النفسية من إدراك وجدان ونزوع ؛ وعلوم إنسانية اجتماعية وهي
التي تدرس الإنسان من حيث إنه عضو في مجتمع ، أي تدرس العلاقات التي تتكون بين أفراد
يضمهم مجتمع ، أو بعبارة أخرى تدرس ما نسميه « الظواهر الاجتماعية » .

(والطائفة الرابعة) الفنون وهي بحوث عملية ترمى إلى بيان الوسائل التي ينبغي
استخدامها لتحقيق غاية من الغايات العملية .

والبحث في أية مجموعة من الظواهر يمكن أن يكون علماً أو فناً بحسب ما يرمى إليه من
أغراض . فإن كان يرمى إلى الكشف عن طبيعة هذه الظواهر وما تخضع له من قوانين صدق
عليه أنه علم . وإن كان يرمى إلى بيان الوسائل التي تستخدم للتأثير في هذه الظواهر صدق عليه
أنه فن .

فالببحث في جسم الإنسان مثلاً يختلف الحكم عليه باختلاف ما يرمى إليه من أغراض ،
فإن كان الغرض منه مجرد شرح أعضائه وأجهزته وبيان العناصر التي تربطها بعضها ببعض
والتي تربطها بغيرها ، وكشف القوانين التي تخضع لها في تكوينها ونشوتها وأدائها لوظائفها ،
صدق عليه أنه « علم » . وإن كان الغرض منه بيان الوسائل التي ينبغي الالتجاء إليها لشفاء
الجسم مثلاً مما عسى أن يفتابه من مرض واختلال صدق عليه أنه « فن » . ومن ثم يعدون

« الفيزيولوجيا » علماً لأنها تدرس جسم الإنسان من وجهة النظر الأولى ، في حين أنهم يعتبرون « الطب » من طائفة الفنون لأنه يدرس جسم الإنسان من وجهة النظر الثانية .

وكذلك البحث في القوى العقلية ، فالحكم عليه يختلف باختلاف الطريق التي يسير فيها والغرض الذي يرمى إليه . فإن كان موضوعه وصف هذه القوى وشرحها ببيان حقيقتها والعناصر التي تتألف منها والوظائف التي تؤديها والمراحل التي تجتازها في نموها والعلاقات التي تربطها بعضها ببعض والتي تربطها بقوانينها والقوانين الخاضعة لها في مختلف نواحيها ، كان جديراً باسم « العلم » . وإن كان الغرض منه بيان الوسائل التي ينبغي الالتجاء إليها للتأثير في هذه القوى وتربيتها وتهذيبها ، صدق عليه أنه « فن » . ومن ثم كانت بحوث « السيكولوجيا » (علم النفس) من طوائف العلوم ، وكانت « البيداجوجيا » العامة (بحوث التربية العامة) شعبة من شعب الفنون .

وتنقسم الفنون قسمين رئيسيين :

(أحدهما) فنون يقينية ، وهي ما كانت بحوثها الفنية مؤسسة على بحوث علمية ومستمدة منها . وذلك كفن الطب الحديث فإنه مؤسس على علم « الفيزيولوجيا » ، وكفنون التربية الحديثة فإن الخطط التي ترسمها للتأثير في جسم الطفل وعقله وخلقها مؤسسة على بحوث علم النفس وعلم وظائف الأعضاء وما إليها .

(وثانيهما) فنون غير يقينية . وهي ما كانت بحوثها غير مؤسسة على بحوث علمية ، وذلك كفنون السحر والشعوذة والطب القديم ... وما إلى ذلك من الفنون التي يعتمد فيها على العقائد أو الخرافات على محض التجارب .

وفي ضوء كل ما سبق يمكن القول إذن بأن الوضع الصحيح لعلم الاجتماع بين مختلف طوائف البحوث إنما يتحدد على النحو التالي :

١ - إنه ليس من بحوث ما وراء الطبيعة : لأنه يدرس ظواهر تقع تحت المشاهدة .
٢ - وليس من طائفة البحوث الوصفية التاريخية : لأنه لا يقتصر على وصف الظواهر وتاريخها ، بل يتجاوز ذلك إلى شرحها وتحليلها والكشف عما تخضع له من قوانين . صحيح أنه لا يتاح له الكشف عن قوانينها إلا بعد أن يصفها ويتعقب تاريخها . ولكن الوصف والتاريخ هما مجرد تمهيد للوصول إلى غرضه الأساسي وهو الشرح والتحليل والكشف عن القوانين ، بينما البحوث الوصفية التاريخية تقتصر أغراضها على مجرد الوصف والتاريخ وبيان ما كانت عليه الظواهر وما هي عليه .

٣ - وليس من طائفة البحوث التقويمية المعيارية ؛ فهو لا يعرض مطلقاً للحكم على قيم الأشياء وبيان حسننها أو قبحها وما تنطوي عليه من خير أو شر ومبلغ اتفاقها مع المثل الأعلى ،

وإنما يقتصر على بيان حقيقتها وما يحكمها في الواقع ونفس الأمر من قوانين . وبعبارة موجزة : هو يصدر أحكاماً على الحقيقة ولا يصدر أحكاماً على القيمة : أو بعبارة ثالثة : ينحصر فيما هو كائن ولا يعرض مطلقاً لما يجب أن يكون .

٤ - وليس من طائفة الفنون . لأنه لا يعرض مطلقاً لبيان الوسائل التي ينبغي استخدامها في ظاهرة ما للتأثير فيها ولتحقيق غاية من الغايات العملية . وإنما يقتصر في كل ظاهرة من الظواهر التي يدرسها على بيان وضعها الطبيعي وما تسير عليه وتخضع له من قوانين . فإذا عرض لتزايد السكان مثلاً استقرأ هذا التزايد في مختلف المجتمعات والأحوال والأوضاع ووصل عن طريق هذه الملاحظات وعن طريق الإحصاء إلى الكشف عن القوانين التي يخضع لها هذا التزايد في الواقع ونفس الأمر ، كالقانون الذي يقرر مثلاً أن السكان يتزايدون كل خمس وعشرين سنة بنسبة متوالية هندسية (١ ، ٢ ، ٤ ، ٨ ، ١٦ ...) إذا لم يعق تزايدهم أي عائق خارجي . أما الوسائل التي ينبغي استخدامها للاكتناز من النسل أو تنظيمه أو تحديده .. وما إلى ذلك من الغايات العملية ، فهذه أمور لا شأن لعلم الاجتماع بها وليس من موضوعه في شيء ، وإنما يتركها لبحوث فنية تقوم على أساس ما يقرره من نظريات ويكتشفه من قوانين ، كما يقوم فن الطب على علم الفيزيولوجيا . وقد انشئت بالفعل هذه البحوث الاجتماعية واطلق عليها اسم بحوث « الخدمة الاجتماعية » .

٥ - وليس من طائفة العلوم الرياضية لأنه لا يدرس ظواهر الكم ولا العدد .

٦ - وليس من طائفة العلوم الطبيعية لأنه لا يدرس ظواهر طبيعية وإنما يدرس ظواهر إنسانية .

٧ - وليس من طائفة العلوم الإنسانية الفردية ، لأن الظواهر التي يدرسها - وإن كانت ظواهر إنسانية - ليست ظواهر فردية .

٨ - وإنما هو من طائفة العلوم الإنسانية الاجتماعية ، لأنه يدرس الظواهر الاجتماعية للكشف عما تخضع له من قوانين ؛ بل هو العلم الاجتماعي الوحيد ، لأن كل بحث يدرس ظاهرة اجتماعية لهذا الغرض يعد من بحوث علم الاجتماع .

وقد نجح علماء الاجتماع في تحقيق أغراضهم في بعض فروع علمهم ، وبخاصة فيما يتعلق بظواهر الاقتصاد والظواهر اللغوية . فقد وصلوا فيما يتعلق بهذين النوعين بوجه خاص إلى الكشف عن طائفة كبيرة من القوانين الدقيقة المطردة التي تخضع لها ظاهريهما . ويرجع الفضل في ذلك إلى أن هذين الفرعين كانا موضع عناية العلماء منذ أمد بعيد ، وقد كتب فيهما عدد كبير من البحوث القيمة ، كبحوث الاقتصاد السياسي والاقتصاد التطبيقي والإصلاحي والاقتصاد الاشتراكي والاقتصاد الأهلي والاقتصاد الرفي وتاريخ النظريات الاقتصادية ، وكبحوث علم اللغة العام وفقه اللغة (الفيلولوجيا) والبحوث الخاصة بنشأة اللغة وحياتها ودراسة اللهجات والأصوات والألفاظ والدلالة والقواعد .. وهلم جرا فجاء

علم الاجتماع فوجد بين يديه تراثاً قيمياً في هذين الفرعين وبعض فروع أخرى قليلة فتقحه وهذبه وأكمله وأخضعه لمناهجه في البحث ووجهه الوجهة التي تحقق أغراضه .
وأما فيما عدا ذلك من الفروع ، فلا يزال علماء الاجتماع في طريقهم إلى الكشف عن قوانينها ، وإن كانوا قد قطعوا في هذا السبيل عدة مراحل ، وانتهوا إلى أفكار وملاحظات وتحقيقات تيسر عليهم الوصول إلى غرضهم الرئيسي .

ويرجع السبب في ذلك إلى عوامل كثيرة من أهمها ما يلي :

١ - أن الظواهر الاجتماعية ظواهر معقدة كل التعقيد ، يتداخل بعضها في بعض ويتأثر بعضها ببعض ، وتتأثر بأمور أخرى كثيرة أجنبية عنها . وظواهر هذا شأنها ليس من اليسير الكشف عما تخضع له من قوانين .

٢ - أن الظواهر الاجتماعية ليست ثابتة على حال واحدة كما هو الشأن في ظواهر العلوم الرياضية والفلكية والطبيعية ، بل إن من سننها التطور والتغير ، فهي تختلف باختلاف المجتمعات ، وتختلف في المجتمع الواحد باختلاف عصوره ، ولا يستقر وضعها في مجتمع ما إلا ريثما تتحول إلى وضع آخر كما سبق بيان ذلك فيما عرضنا له حتى الآن . وظواهر هذا شأنها تحتاج إلى جهد شاق وأمد طويل حتى يستطيع الباحثون الاهتداء إلى ما يحكمها من قوانين .
٣ - أن العلوم الرياضية والفلكية والطبيعية كانت موضع عناية الباحثين منذ عصور سحيقة في القدم ، فأتيت لها الوقت الكافي للتنقيح والتهديب والنضج وتحقيق قسط كبير من أغراضها ، على حين أنه لم يمض على علم الاجتماع منذ نشأته إلى الآن إلا زمن يسير لا يتجاوز بضعة قرون ، لا تكاد تعود إلى ما وراء القرن الرابع عشر الميلادي إذا أرخنا للعلم بالعلامة العربي ابن خلدون . وغنى عن البيان أن فترة قصيرة كهذه ليست كافية لنضج علم وكما له ووصله إلى تحقيق جميع أغراضه ، وخاصة إذا كانت ظواهره قد بلغت في تعقيدها وتقلبها إلى الحد الذي وصفناه .

هذا إلى أن العلوم الطبيعية والرياضية نفسها لم تقف بحوثها عند حد ، بل لا تزال تحدث في ميادينها مكتشفات جديدة تكمل بحوثها القديمة وتعديلها ، بل تبين عما تنطوى عليه من أخطاء . وإليك مثلاً قانون نيوتن نفسه ، قانون الجذب العام ، الذي كان يعد في مقدمة الحقائق التي لا يأتيها الباطل ، فقد جاء من بعده انشتاين بقانون النسبية الذي كشف عن نقصه وعن كثير من أخطائه .

٤ - إن مبدأ الحتمية determinisme الذي تقوم عليه فكرة القانون لا يتحقق في الظواهر الإنسانية على العموم بالدقة والضبط والصرامة التي يتحقق بها في الظواهر الفلكية والطبيعية والرياضية . وذلك لأن إرادة الإنسان كثيراً ما تتدخل في الظواهر الاجتماعية فتعوق تحقيق قوانينها أو تنحرف بها عن أوضاعها ولو إلى حين أو في أثناء فترة ما .

ولعلم الاجتماع - مثله أى علم آخر - معالم ينتهى إليها ، وحدود يقف عندها ، والتزامات يأخذ على نفسه الوفاء بها . ومن هذه المعالم والحدود والالتزامات تتمثل أهم ناحية من مناهجه فى البحث .

وفيما يلي بيان بأهم هذه الأمور ، على ما قدر لتجربتنا أن نتيجها لنا :

١ - يقف علم الاجتماع عند حدود التقرير ، ولا شأن له بالتقويم . فهو يدرس الظواهر لمجرد تقرير حقيقتها وما تسير عليه فى الواقع ونفس الأمر من قوانين ، ولا يعرض مطلقاً للحكم على قيمها وبيان حسنها أو قبحها ، وما تنطوى عليه من خير أو شر ، ومبلغ اتفاقها مع المثل الأعلى ، وإنما يترك هذه الأمور كلها للبحوث التقويمية التى تهتم بها دراسة الأخلاق . فهو ، كما قلنا ، يصدر أحكاماً على الحقيقة ولا يصدر أحكاماً على القيمة ، أو يدرس ما هو كائن ولا شأن له بما يجب أن يكون - ويشارك مع فى هذه الصفة جميع البحوث التى تسمى علومها ، كما سبق بيان ذلك .

٢ - يقف علم الاجتماع عند حد البحث النظرى ، ولا شأن له بالأمور العملية ولا التطبيقية . فتنتهى مهمته عند الكشف عن طبائع الظواهر وما يحكمها من قوانين ، ولا يعرض مطلقاً لبيان ما ينبغى عمله للتأثير فيها ، وإنما يترك ذلك ، كما قلنا فيما سبق ، لبحوث فنية ، كفن الخدمة الاجتماعية . ويشارك مع علم الاجتماع فى هذه الصفة جميع البحوث التى تسمى علومها .

٣ - لا يقف علم الاجتماع عند حد الوصف ، وإنما يتجاوزه إلى الشرح والتحليل والكشف عن طبائع الظواهر وقوانينها . صحيح أنه لا يستطيع أن يشرح الظواهر ويحللها ويكشف عن قوانينها إلا بعد أن يصفها ويتعقب تاريخها . ولكن الوصف والتاريخ هما مجرد تمهيد للوصول إلى غرضه الأساسى . وأما البحوث التى تقتصر على وصف الظواهر وبيان ما كانت عليه فى الماضى وما هى عليه فى الحال فليست من علم الاجتماع فى شيء ، وإنما هى من طائفة البحوث الوصفية التاريخية . ويشارك مع علم الاجتماع فى هذه الصفة جميع البحوث التى تسمى علومها .

٤ - على عالم الاجتماع أن يدخل بحثه وقد جرد ذهنه من جميع ما علق به من أفكار ونظريات عن الظاهرة التى يدرسها .. وذلك أن الظواهر الاجتماعية - لانتصاليها بحياتنا اتصالاً وثيقاً ، وإحاطتها بنا من جميع النواحي ، وكثرة ما يردده الخاصة والعامة بشأنها ، وتعدد ما قاله الباحثون فى صدها منذ عصور سحيقة فى القدم - لا يمكن أن يخلو ذهن فرد ما من فكرة أو أفكار عن كل ظاهرة منها . ولو ترك عالم الاجتماع هذه الأفكار تسيطر عليه فى دراسته فربما أفسدت عليه بحثه ، وحادت به عن جادة الصواب ، وحملت من حيث لا يشعر على التعسف فى تأويل الظواهر حتى تتسق مع الأفكار المسيطرة عليه . ومن ثم وجب أن يدخل بحثه

وهو خالى الذهن من كل نظرية عن الظاهرة التى يدرسها ، أو بعبارة أخرى أن يدخل بحثه وهو يشك فى صحة أية نظرية عنها . وهذا هو « مبدأ الشك » الذى نصع به العلامة ديكرت فى مقاله عن « المنهج » وهو ايضا ما عناه العلامة دور كايم إذ قرر فى كتابه « قواعد المنهج فى علم الاجتماع » أنه « يجب أن ننظر إلى الظواهر الاجتماعية على أنها أشياء » Il faut considerer les faits sociaux comme des choses أى نبحثها كما يبحث عالم الكيمياء مثلا عناصر المادة الموضوعية امامه ويستوحى طبيعة الظواهر من الظواهر نفسها لا من أفكاره ولا من أفكار غيره عنها .

٥ - ويتصل بهذه القاعدة قاعدة أخرى وهى استبعاد الأمور التى ينظر اليها بعض الباحثين على أنها مسلمات لا تحتل الجدل وتمثل الطبيعة الإنسانية . ومن ذلك مثلا ما يعتمد عليه علماء الاقتصاد السيلسى إذ يقررون أن من طبيعة الإنسان أن يحرص على أن يحقق لنفسه أكبر قدر من النفع بأقل قدر من المجهود . وهم فى ذلك ينظرون إلى إنسان خيالى لا يخضع إلا لغرائزه الحيوانية . والإنسان الحقيقى هو إنسان اجتماعى يخضع لما تقرره نظم مجتمعه وترتضيه تعاليمه ، فلا يفكر فى أن يحقق لنفسه من النفع إلا ما تسمح به هذه النظم وتقره هذه التعاليم ، بقطع النظر عما يقتضيه ذلك من المجهود وعن مبلغ ما يحصل عليه من الفائدة . - ومن ذلك ايضا ما يعتمد عليه أنصار مدرسة الفيزيوكرات ومدرسة الأحرار من علماء الاقتصاد السياسى إذ يقررون أن القوانين التى انتهت إليها الباحثون فى هذا العلم ، وعلى رأسها قوانين العرض والطلب ، من شأنها أن تحقق السعادة لبنى الإنسان ، وأنه لذلك يجب أن نتركها وشأنها ، laissez faire ولا نتدخل فى أعمالها ، مع أن كثيرا من الكوارث الاقتصادية التى تتعرض لها المجتمعات ترجع إلى عمل هذه القوانين . وأنه لذلك لا يصح أن نقف حيالها مكتوفى الأيدي ، بل يجب أن نتدخل لاتقاء ما عسى أن تؤدى إليه من أضرار أو لعلاج ما أدت إليه ؛ وإن كان تدخلنا هذا لا يؤتى ثمرته إلا إذا كان هو نفسه متسقا مع هذه القوانين . فإذا ارتفع مثلا ثمن سلعة ما من السلع الضرورية للحياة ارتفعا كبيرا لقلة المعروض منها مع بقاء الطلب على حالة ، فإن علاج ذلك يكون بالعمل على زيادة المعروض منها بالتوسع فى استيرادها أو فى إنتاجها .

فلا يكون منهج البحث سليما إلا إذا استبعدنا الأحكام المسبقة من هذا النوع . ولا بأس أن ننظر إليها على أنها مجرد فروض Hypotheses تجرى مناهج البحث العلمى على معطياتها للتحقق من مبلغ صحتها .

٦ - تحديد مدلولات الألفاظ تحديداً دقيقاً .. وذلك أن كثيرا من المفردات والعبارات المتداولة فى شئون الاجتماع الإنسانى (أمثال : عمل اجتماعى ، عمل فردى ، قبيلة ، عشيرة ، أسرة ، أمة ، دولة ، حكومة ، زواج ، لغة الخ) تحتل عدة مدلولات ، ولا يستقيم البحث إلا إذا تحدد المقصود من كل لفظ وكل عبارة منها .

وفي اعتقادي ان عالم الاجتماع يقطع في الغالب في أثناء دراسته لاية ظاهرة اجتماعية مرحلتين :

(إحداهما) مرحلة وصفية يستقرى فيها الظاهرة في أوضاعها الحاضرة والغابرة وما انتابها من تطور واختلاف باختلاف المجتمعات والعصور ..

وهو في هذه المرحلة يستعين بمشاهداته وملاحظاته الخاصة ، ويستعين كذلك ببحوث أخرى كثيرة كالتاريخ العام وتاريخ النظم السياسية وتاريخ النظم الاقتصادية وتاريخ التربية وتاريخ اللغات وتاريخ القضاء وتاريخ التشريع وتاريخ الأديان « و الإثنوجرافيا » ، وهى دراسة الحضارات الإنسانية وخاصة الشعوب البدائية ، وبحوث الإحصاء والفنون .. وهلم جرا ، وبالجمله يستعين بكل بحث يتيح له الوقوف على وضع من أوضاع الظاهرة التى يدرسها . فهو في هذه المرحلة يجمع المواد الأولية من مشاهداته وملاحظاته ومن مختلف البحوث الأخرى ، ولكنه لا يجمع هذه المواد كيفما اتفق ، وإنما يجرى عليها التحريات اللازمة للتمييز بين صحيحها وفاسدها وغثها وسمينها . فيستبعد الفاسد والفث ويحتفظ بالصحيح والسمين .

وغنى عن البيان أن هذه المرحلة هى مجرد تمهيد للعمل الأساسى لعلم الاجتماع وأن شخصية عالم الاجتماع وأغراضه لا يتحقق شيء منها إلا بعد أن يتجاوز هذه المرحلة إلى المرحلة التالية ، كما أن جمع المواد الأولية لأصاحب المصنع وانتقاء الصالح منها هما مجرد تمهيد لعمله الأساسى وهو تشغيل هذه المواد .

(والأخرى) مرحلة شرحية يعمد فيها عالم الاجتماع إلى هذه المواد التى جمعها في المرحلة السابقة فيحللها ، ويوازن بعضها بعض ، ويتأمل سيرها وعلاقاتها المتبادلة ، ويلاحظ وظائفها ووجوه تطورها واختلافها والعوامل التى أدت إلى هذا التطور وهذا الاختلاف ، ليصل من وراء ذلك كله إلى شرح الظواهر بالكشف عن طبيعتها وما تخضع له في مختلف وجوهها من قوانين . وفى هذه المرحلة تظهر شخصية عالم الاجتماع متميزة عما دأها ويتحقق أغراضه التى أشرنا إليها فيما سبق .

ولكن تتبقى مع ذلك واحدة من أعتى المشكلات التى يلتقى بها عالم الاجتماع أثناء بحثه الاجتماعى وأقصد بها الوسائل التى يستعين بها في مختلف مراحل هذا البحث .

ولعل قلت من قبل أن الباحث يجمع مواد المرحلة الوصفية من مصدرين : أحدهما الملاحظة المباشرة أى أن يلاحظ الباحث الظواهر بنفسه ، والأخرى الاطلاع عليها فيما سبق أن كتب عن الظواهر التى يريد دراستها .

والملاحظة المباشرة تكون أحيانا ملاحظة « سلبية » وذلك بأن يترك الباحث الأشخاص الذين يلاحظهم على طبيعتهم ، ويراقبهم وهم في حياتهم العادية ، ويدون ملاحظاته ؛ وأحيانا

تكون ملاحظة « ايجابية » وذلك بأن يكلفهم الباحث أن يقدموا بأعمال معينة أو يجيبوا على أسئلة خاصة أو يحدث مناسبات تدعوهم لأعمال أو أقوال ، ويدون ما يلاحظه على أعمالهم وأقوالهم .

وفي كلتا الحالتين لا تكون الملاحظة سليمة إلا إذا جرت في جو لا يشعر فيه الأشخاص الملاحظون (يفتح الحاء) أنهم موضع ملاحظة ، لأنهم إذا شعروا بذلك أثر شعورهم هذا في سلوكهم وأقوالهم فتأثرت حركاتهم وعباراتهم في صورة غير طبيعية . ولا تكون الملاحظة سليمة كذلك إلا إذا عاش الباحث المجتمع الذي يبحث أوضاعه معايشة طويلة وتمكن من معرفة طباعه وتقاليده ، وألم بلغته . وأما الزيارات الخاطفة للرحالة والمسافرين التي لا تتوافر فيها هذه الشروط فإنها لا تكون موضع ثقة ولا ينبغي أن يطمئن إليها الباحث الاجتماعي .

وأما فيما يتعلق بالوسيلة الثانية التي تجمع مواد المرحلة الوصفية عن طريقها وهي الرجوع إلى ما كتبه الباحثون عن الظواهر التي يراد دراستها ، فإنه يجب في صدها على عالم الاجتماع ألا يأخذ جميع ما كتب عن الظواهر حجة مسلمة ، بل يجب أن يجري عليها تحريات كثيرة ليميز بين غثها وسمينها وبين فاسدها وصحيحها ، فيستبعد الغث والفاقد ويقتصر على السليم والصحيح .

فيستبعد المواد التي تكون نتيجة زيارات خاطفة كما تقدم .

ويستبعد كذلك الأخبار التي تحوم حولها شبهة الكذب المتعمد أو الكذب غير المتعمد . ويأتي الكذب المتعمد في الغالب من تزلف المؤرخين للحكام وذوى النفوذ والتقرب إليهم بالثناء والمدح وإشاعة الذكرفينسبون إليهم من الأعمال والمآثر ما ليس لهم . ويأتي الكذب غير المتعمد في الغالب من التشيع للأراء والمذاهب « فإن النفس » كما يقول العلامة ابن خلدون « إذا كانت على حال من الاعتدال أعطت الخبر حقه من التمهيص والنظر ، حتى يتبين صدقه من كذبه ، وإذا خامرها تشيع لرأى أو نحلة قبلت ما يوافقه من الأخبار لأول وهلة ، وكان هذا الميل والتشيع غطاء على عين بصيرتها من الانتقاد والتمهيص فتقع في قبول الكذب ونقله » (٧) .

ويستبعد كذلك الأخبار التي تحكم قوانين العلوم الطبيعية أو الرياضية أو قوانين علم النفس أو قوانين علم الاجتماع أو العوائد الجارية باستحالة وقوعها .

وبعد أن يستبعد هذه الأصناف من المواد وما إليها يجري على ما يبقى لديه من الأخبار قواعد التحري التاريخي كتحرى التواتر وقوة السند ، فيستبعد ما يعوزه التواتر وما يكون سندُه ضعيفا .

(٧) مقدمة ابن خلدون تحقيق الدكتور علي عبد الواحد وإلى الطبعة الثانية صفحتي ٤٠٩ - ٤١٠ .

هذا كله فيما يتعلق بالمرحلة الأولى من البحث وهي المرحلة الوصفية . وأما فيما يتعلق بالمرحلة الثانية وهي المرحلة الشرحية ، فإن أهم ما يعنى به عالم الاجتماع في هذه المرحلة هو تحليل نطليات المرحلة الوصفية للوقوف على الأسباب والمسببات والمقدمات ونتائجها اللازمة ، وبالتالي الكشف عن القوانين التي تحكم الظواهر التي يدرسها . ومن أهم ما يستعين به عالم الاجتماع في هذا التحليل ما يسمونه « قواعد المنهج الاستنباطي » Logique inductive أو طرق جون ستوارت مل John Stuart Mill (فيلسوف انجليزي ١٨٠٦ - ١٨٧٣ ، لأن الفضل يرجع إليه في تبيانها) ، وهي القواعد التي تبين ارتباط الأسباب بمسبباتها والمقدمات بنتائجها اللازمة ، أو بعبارة أخرى التي تبين الأحوال التي تعتبر فيها الظاهرة سببا لظاهرة أخرى أو نتيجة لازمة لظاهرة أخرى . ومن أهمها أربع قواعد وهي :

١ - قاعدة التلازم في الوجود ، وهي التي يحكم بمقتضاها على ظاهرة بأنها سبب لظاهرة أخرى إذا ثبت بالمشاهدة أنه كلما وقعت الأولى وقعت الثانية .

٢ - قاعدة التلازم في التخلّف ، وهي التي يحكم بمقتضاها على ظاهرة بأنها سبب لظاهرة أخرى إذا ثبت بالمشاهدة أنه إذا لم تقع إحدهما لا تقع الأخرى .

وكلتا القاعدتين السابقتين لا تكفي وحدها في الحكم ، إذ قد يكون الأمر في الوجود وحده أو في التخلّف وحده مجرد مصاحبة لا ارتباط سبب بمسبب . ولا تظهر السببية الحقيقية إلا إذا ثبت التلازم في الوجود والتخلّف معا كما تقرره القاعدة الآتية .

٣ - قاعدة التلازم في الوجود والتخلّف ، وهي التي يحكم بمقتضاها على ظاهرة ما بأنها سبب لظاهرة أخرى إذا ثبت بالمشاهدة أنه كما حدثت الأولى حدثت الأخرى ، وكلما تخلّفت الأولى تخلّفت الأخرى .

٤ - قاعدة التلازم في التغير ، وهي التي يحكم بمقتضاها على ظاهرة بأنها سبب لظاهرة أخرى إذا ثبت بالملاحظة أنه كلما حصل تغير في إحدهما حصل تغير بنفس النسبة والمقدار في الأخرى .

وكثيرا ما يستعين كذلك عالم الاجتماع في هذه المرحلة بطريقة « الإحصاء » ، أي إحصاء وجوه الظاهرة للوقوف على تزايدها وتناقصها ، والمراحل التي تسلكها في هذا التزايد وهذا التناقص ، والنسب والمقادير التي تحدد سيرها .

أما ما يزعمه البعض من إمكان استخدام العلم الاجتماعي للطريقة التجريبية فإن لي بصدده نظرة خاصة إن ما يقصده العلماء بالطريقة التجريبية L'Experimentation هو تغيير الظروف والأوضاع المحيطة بظاهرة ما تغييرا مقصودا لمعرفة النتائج التي تترتب على كل وجه

من وجوه هذا التغيير والكشف عن القوانين التي تخضع لها الظاهرة في مختلف أوضاعها .
فبفضل هذه الطريقة لا يحتاج الباحث إلى الانتظار حتى يحدث التغير تلقائياً ، إلى تحدثه
الطبيعية نفسها ، بل يحدث هو نفسه التغييرات الممكنة ، ويلاحظ ما يترتب على كل تغيير منها ،
ويخرج من ذلك بقانون عام للظاهرة . ويمكن بهذه الطريقة فصل العناصر التي لا تود في الطبيعة
الاتصال بعضها ببعض لمعرفة طبيعة كل عنصر منها على حدة وإجراء التجارب عليه .

والطريقة التجريبية هي أهم الطرق المستخدمة في معظم العلوم الطبيعية (الطبيعية ،
والكيمياء ، علم الحيوان ، علم النبات) ... الخ ... وبفضلها اتسع نطاق هذه العلوم ، ووصلت
إلى ما وصلت إليه من رقى وكمال واستخدمت كذلك في بعض العلوم الإنسانية كعلم النفس
وأُسدت إليها معونة كبيرة .

غير أن هذه الطريقة يتعذر استخدامها في الظواهر الاجتماعية في معظم الأحوال ، وذلك
أن الظاهرة الاجتماعية بحسب تعريفها هي ظاهرة تخلقها طبيعة الاجتماع ، وتنبعث من تلقاء
نفسها من حياة الجماعات ومقتضيات العمران ، ولا يمكن أن تكون من صنع الأفراد . فليس
في استطاعتنا مثلاً أن نغير دين مجتمع ما للنظر فيما يترتب على هذا التغير في اقتصادياته
وأخلاقه وسائر نظمته الأخرى ، كما نغير غذاء حيوان أو نبات أو درجة الحرارة أو الضغط
الحيطه بجسم صلب أو سائل أو غازي للنظر في النتائج المترتبة على هذا التغير .

وحتى إذا أتبع الأفراد تغيير وضع اجتماعي بطريق صناعي ، فإن ما ينجم عن عملهم
هذا لا يكون ظاهرة اجتماعية ، وما يعقبه لا يكون نتيجة لظاهرة اجتماعية . فلا يمكن أن
يخرج منه عالم الاجتماع بأية فائدة ولا أن يقيم له في بحوثه أى وزن . وليس في الاستطاعة
كذلك فصل ظاهرة اجتماعية عن الظواهر التي تكتنفها .

هذا ولم يخسر عالم الاجتماع أية خسارة لعدم استطاعته استخدام الطريقة التجريبية ،
لأن هناك ما يعوضه عنها أحسن تعويض ، وهو التاريخ الإنساني نفسه . وذلك أنه ما من
ظاهرة من ظواهر الاجتماع إلا أنه انتابها جميع أنواع التغير في التاريخ الإنساني ، وظهرت
متصلة بطائفة من الظواهر أحياناً ومنفصلة عنها أحياناً أخرى .

وليك مثلاً ظاهرة الزواج . فقد بدت في المجتمعات الإنسانية على جميع الوجوه الممكنة
تصورها : فظهر نظام وحدة الزوج والزوجة ؛ ونظام تعدد الأزواج والزوجات بأن يكون
لمجموعة من الرجال مجموعة من النساء على طريقة الشبوع بينهم ؛ ونظام وحدة الزوج مع
تعدد الزوجات ؛ ونظام وحدة الزوجة مع تعدد الأزواج^(٨) . وليك مثلاً آخر ظاهرة القرابة : فقد

(٨) يمكن للقارئ أن يرجع في ذلك إلى كتابي « الأسرة والمجتمع » وبخاصة في طبعته السابعة ، الصفحات
من ٦٦ - ١٠٤ .

بدت في الانسانية على جميع وجوها المتصور حدوثها : فظهر النظام الأمي الذي ينتمى بمقتضاها الولد إلى أمه فقط وأقارب أمه ؛ وظهر النظام الأبوي الخالص الذي ينتمى بمقتضاه الولد إلى أبيه وأقارب أبيه ؛ والنظام المزدوج مع ترجيح ناحية الأم ؛ والنظام المزدوج مع ترجيح ناحية الأب في القرابة كما هو الشأن في الأمم الإسلامية ؛ والنظام المزدوج الذي تتساوى فيه الجهتان .

فليس عالم الاجتماع إذن في حاجة لأن يغير الظاهرة تغييرا صناعيا مقصودا ، لأن التاريخ نفسه قد غيرها له على جميع وجوها ، ولكن في صور طبيعية تلقائية ، وما عليه إلا أن يلاحظ هذه التغيرات الطبيعية التلقائية وما ترتب عليها من نتائج ليصل إلى غرضه الحقيقي ، وهو كشف القوانين العامة التي تخضع لها الظاهرة في مختلف أوضاعها . فصفحات التاريخ لعالم الاجتماع هي كأجهزة المعمل لعالم الطبيعة .

وقلنا إنه يتعذر استخدام الطريقة التجريبية في « معظم الأحوال » ، لأنه من الممكن استخدامها في بعض الأحوال ، ولكن في نطاق ضيق كل الضيق ولا تبدر آثارها في هذه الأحوال إلا بعد أمد طويل ؛ وذلك كان نغير الأوضاع الصحية أو الثقافية أو الاقتصادية أو السكنية التي يكون عليها مجتمع ما وننظر ما يترتب على ذلك من نتائج .

وقد ذكرنا أن من بين أغراض علم الاجتماع الكشف عن نشأة الظواهر الاجتماعية أي عن أقدم وضع لكل ظاهرة منها . ويوجه عالم الاجتماع إلى هذا الغرض قسما كبيرا من عنايته ، لأن الصورة التي تنشأ عليها الظاهرة الاجتماعية في أول وضع إنساني تكشف عن الأسباب العامة لظهورها وعن وظائفها وتؤثر في طريقة تطورها وتترك رواسب في كل صورة من صور هذا التطور .

ولكن كيف يتاح لعالم الاجتماع أن يقف على أقدم وضع للظاهرة الاجتماعية مع أن ما نعرفه عن تاريخ الإنسانية لا يتجاوز قرونا قليلة العدد قبل الميلاد المسيحي ، وهذه مرحلة صغيرة في تاريخ الإنسانية ، ولا نكاد نعلم شيئا يعتد به علميا عن المراحل السابقة لهذه المرحلة ولا عن شئون المجتمعات في أثنائها ؟ ..

اهتدى المحدثون من علماء الاجتماع إلى طريقة ترشدهم في صورة ما إلى أقدم وضع للظواهر الاجتماعية ، وذلك بملاحظة هذه الظواهر في الشعوب البدائية ، وخاصة السكان الأصليين لأمريكا وأستراليا . فهم يعتبرون هذه الشعوب ممثلة إلى حد ما لما كانت عليه الإنسانية في فجر نشأتها . وذلك لأن هذه الشعوب قد ظلت أمدًا طويلا بمعزل عن التيارات الحضارية الكبرى التي توالى ظهورها بين سكان القارات القديمة ، فكان طبيعيا إذن أن تظل هذه الشعوب جامدة على حالتها القديمة أو ما يقرب منها ، وألا تتزحزح كثيرا عن أقدم الأوضاع التي كانت عليها الجماعات الإنسانية . وليس معنى ذلك أنها قد سلمت من التطور

وأقلت من قانونه . لأن التطور هو سنة الاجتماع وناموس الكائنات الحية على الإطلاق . ولكن انعزال هذه المجتمعات البدائية عن أمم العالم القديمة وبعدها عن تيارات الحضارة التي اعتورتها ، كل ذلك قد ساعد على احتفاظها بكثير من النظم التي سارت عليها الإنسانية في أقدم عهودها . فهذه الشعوب في نظر علماء الاجتماع بمنزلة المتاحف في نظر علماء الآثار .

غير أنه لا يمكن النظر إلى الأمور التي يتوصل إليها عن هذا الطريق على أنها أمور يقينية . وذلك لما اجتازته هذه المجتمعات من مراحل لا يستهان بها في طريق التطور ، ولاختلاف هذه المجتمعات من جهة أخرى بعضها عن بعض في نظمها الاجتماعية ، حتى إننا لا نكاد نجد نظاما ما مطبقا في جميع هذه المجتمعات على صورة واحدة .

إن المسلم به هو أنه لا يمكن الوصول إلى قانون عام صحيح لظاهرة إلا إذا لاحظنا هذه الظاهرة في مختلف أوضاعها وجميع وجوهها . ويبدو أن ذلك يقتضى عالم الاجتماع أن يلاحظ الظاهرة في مختلف المجتمعات والعصور . إذ لو اقتصر على ملاحظاتها في بعض المجتمعات دون بعض أو في بعض العصور دون بعض لكان عرضة لأن ينتهى إلى نتائج غير صحيحة أو غير عامة ، أي لا تصدق إلا على الأوضاع التي لاحظها .

غير أنه من المتعذر استقراء الظواهر الاجتماعية في مختلف المجتمعات الإنسانية وشتى العصور . ولو حاول ذلك باحث لأفنى عمره كله في دراسة ظاهرة واحدة بدون أن يستوعب جميع صورها وأوضاعها .

ولذلك يلجأ عالم الاجتماع إلى طريقة أخرى تغنيه عن هذا الاستقراء الكامل وتحقق فوائده . وذلك أن يقسم المجتمعات الإنسانية إلى مجموعات تتجانس كل مجموعة منها في نظمها العامة وظروفها وطبيعتها وأوضاعها ، ثم يختار من كل مجموعة من هذه المجموعات مجتمعا واحدا يمثل مجموعته كلها أو بعض مجتمعات محدودة العدد تمثل هذه المجموعة . ويدرس الظاهرة التي يزيد دراستها في هذه المجتمعات المحدودة التي اختارها . وتحل دراسته لها في هذه المجتمعات محل دراسته لها في سائر المجتمعات الإنسانية ، فلا يتطرق الشك إلى ما يصل إليه من نتائج . وتعرف هذه الطريقة بطريقة « التماذج » أو « الأشباه والنظائر » أو كما يقال في لهجتنا العامية طريقة « العينات » .

وليس علم الاجتماع بدعا في السير على هذه الطريقة . فالحقيقة أن الاستقراء الكامل غير ممكن في معظم أنواع الظواهر وأن العلوم الطبيعية نفسها تستبدل بالاستقراء الكامل استقراءات ناقصة تختار موادها في صورة تحقق الغرض من الاستقراء الكامل .

أما فيما يتعلق بكتاباتي وأيها أقرب إلى نفسى منها فإني أعتقد أن هناك صعوبة بالغة في مثل هذا الاختيار ، وذلك لسبب جوهري هو أنني أعطيت في كل منها قطعة من نفسى ولأننى

انكبت على بعضها العديد من السنوات المليئة بالجهد وبالعرق ، بالإضافة إلى تنوع هذه المؤلفات وتشعبها في مختلف فروع علم الاجتماع .

ومع ذلك فربما أمكن من خلال التصنيف العريض تحديد بعض هذه المؤلفات التي قد يمكن من خلالها جميعها تحديد الإطار العام للدراسة الاجتماعية كما أفهم مضمونها ومحتواها على الرغم من تقريرى الميدنى لصعوبة ذلك بالنظر إلى الكم الذي نشر لي من سنة ١٩٣١ إلى سنة ١٩٨٧ وهو ما يعتقد الكثيرون أنه ضخم بمختلف المعايير . فخلال هذه الفترة نشر لي نحو خمسة وأربعين مؤلفا كبيرا منها مؤلفان باللغة الفرنسية ، ونحوستين بحثا طبعتا على حدة منها بعض بحوث باللغتين الفرنسية والانجليزية وبعض فصول من كتب ، ونحو سبعمئة مقال في الصحف والمجلات العلمية منها نحو عشرين مقالا باللغة الفرنسية . كما راجعت في الفترة ذاتها أربعة عشر كتابا .

وعلى العموم فبالنسبة إلى علم الاجتماع اعتقد في مقدمتها كتاب « علم الاجتماع ، و اللغة والمجتمع » و « المسئولية والجزاء » و « الهند الحمر » و « الطوطمية » . أما فيما يتعلق بالدراسات الدينية فقد لقيت بعض مؤلفاتي اهتماما فائقا ومنها « حقوق الانسان في الاسلام » و « بحوث في الاسلام والاجتماع » و « المرأة في الاسلام » و « حماية الاسلام للأنفس والأعراض والأموال والأنساب » .

والحقيقة أنه قد يطول بنا المقام إذا عددنا ما نشر لي كما قلت من قبل ، وإنما من المهم الإشارة هنا إلى أنني قد نشرت في الغالبية العظمى من الصحف والمجلات سواء في مصر أو في خارجها في مختلف أنحاء العالم العربى . أما فيما يتعلق بالكتب التي راجعتها فأذكر منها :

١ - ترجمة رواية البخيل لموليير (المرحوم محمد مسعود) بتكليف من وزارة المعارف وبالإشتراك مع المرحوم علي الجارم .

٢ - ترجمة رواية سنا لكورنى (للمرحوم خليل مطران) بتكليف من وزارة المعارف وبالإشتراك مع المرحوم علي الجارم .

٣ - ٩ قواعد اللغة العربية (الكتب السبعة المقررة على طلبة المدارس الابتدائية والثانوية في النحو والصرف والبيان والمعاني والبديع ، بتكليف من وزارة المعارف وبالإشتراك مع الدكتور طه حسين وآخرين)

١٠ - ترجمة كتاب « التربية الخلقية » لدوركاييم (للدكتور سيد بدوى) بتكليف من وزارة المعارف .

- ١١ - « الاسلام في نظر الغرب » للامتاذ اسحق الحسيني .
١٢ - « الاقتصاد الاسلامي » للدكتور ابراهيم الدسوقي اباظه .
١٣ - « معجم العلوم الاجتماعية » راجعت (٣٧٠) مصطلحا من مصطلحات هذا المعجم بتكليف من اليونسكو العربية .
١٤ - « وصف افريقيا » الفه بالايطالية جان ليون الافريقي ، وهو الحسن بن محمد الوزان وترجمه من الايطالية إلى الفرنسية ترجمة جديدة الأستاذ ابيولار ، وترجمه من هذه الترجمة الفرنسية إلى العربية الدكتور عبد الرحمن حميده ، وقمت بمراجعته ، بتكليف من جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية .

وبصرف النظر عن كل ما قد يعنيه هذا الكم من الكتابات والمؤلفات من إثراء لمختلف فروع الثقافة العربية في اللغة والأدب والاجتماع والاديان المقارنة والبحوث الاسلامية والاقتصادية والنفسية والتربوية ، فإنني أعتقد على أي الأحوال فيما يتعلق بالسؤال عما إذا كان هناك لجهود العملية أي تأثير بأن طريقة دراساتي للبحوث الاجتماعية قد تألفت منها مدرسة خاصة نجحت في أن تثبت وجودها واسهامها في تطور العلم لا في مصر فحسب ولكن في مختلف انحاء الوطن العربي كله ، ويكفي بهذا الصدد القول بأنه كان على رأس هذه المدرسة بعض تلاميذي من بينهم الدكتور مصطفى الخشاب والدكتور أحمد الخشاب وهذان لهما مريديهما وطلابهما العديدين .

ومع ذلك ..

فربما كان أكثر ما أسف عليه أن لاحظ اليوم كيف أن معظم الباحثين في علم الاجتماع قد اتجهوا في الوقت الحاضر اتجاهات غير سليمة فيما يتعلق بطبيعة هذا العلم وطرق تطبيقه ولن أعرض لمختلف الأمثلة على أي الأحوال ولكن من ذلك أن بعضهم يحاول أن يتقرب إلى بعض اتجاهات معينة ، فيعتقد أنه من الممكن أن يكون هناك اجتماع اسلامي ، وهذا تصور غير صحيح لأن علم الاجتماع هو علم عام يدرس الظواهر الاجتماعية أيا كان نوعها ويدرس الظواهر الاجتماعية أيا كان مصدرها ، فيمكن أن يكون من بين هذه المصادر بعض الديانات كالاسلام والمسيحية وغيرها ، ويدرسها دراسة مقارنة وعلى أنها تمثل اتجاهات خاصا .

ولكن إذا حصر الباحث دراسته على البحوث الاسلامية وحدها فإن دراسته لا تكون علم اجتماع وإنما تكون دراسة دينية فقهية ، او اجتماعية وإنما ذات طابع بعيد عن علم الاجتماع .

ومن الناحية الأخرى ، فمن المؤسف له حقا أن أرى للكثيرين ممن يدرسون علم الاجتماع يتجهون اتجاهها عمليا فيركزون على دراسة بعض الأوضاع الحاضرة وطريقة علاجها ويمتقدون أن هذا علم اجتماع . ولكن كما قلت من قبل فإن علم الاجتماع له موضوعه الخاص به ويرمى إلى أغراض بذاتها ، وليس هذا الاتجاه من بين أغراضه وأهدافه كما تعلمتها وفهمتها .

على عبد الواحد وافي



المشكلة الاجتماعية في العمق

دكتور محمود أبو زيد

المشكلة الاجتماعية في العمق

دكتور محمود أبو زيد

إذا كان علينا أن نكتشف أسرار هذا العالم الذي نشعر أحيانا بأنه محير وغامض بأكثر مما نطبق ، فلا بد وأن تكون معرفتنا بمن يحيطون بنا أكثر وأعمق مما هي عليه بالفعل . وإذا كان علم الاجتماع وعلم النفس بمقدورهما أن يقدمنا لنا الكثير من المادة والمعارف والمعلومات ، فإن الفلسفة بالذات هي وحدها التي تهيب لنا ذلك الفهم أو الإدراك الواعي لما قد تنطوي عليه هذه المادة والمعارف والمعلومات من أبعاد .

ولست أريد بهذا الاستهلال أن يتعجل القارئ فيقفز من المقدمات (إن كان ثم مقدمات حتى الآن) إلى ما قد يظن أنها نتائج متسقة وهذه المقدمات . ولكن الذي أريد أن أقوله على أي الأحوال هو أن الطريق الذي انتهى بي إلى قلب التيار الحقيقي لعلم الاجتماع لم يكن مما قصدت إلى التمهيد إليه أو إلى تهيئته في الحقيقة ، إذ كانت اهتمامات وتطلعات مرحلة الشباب ، وحتى من قبل الالتحاق بقسم الدراسات الفلسفية والاجتماعية بكلية الآداب بجامعة الاسكندرية في الخمسينيات تدور كلها بشغف مشبوب من حول الفلسفة والأدب ، وإن كان يسير في معيتها في الوقت نفسه ، نوع من الوعي الحاد والصريح بأزمة الانسان ، كان من الطبيعي أن يؤدي بي إلى التفكير في معاناته ، ومن باب أولى ، محاولة التعرف على مظاهر هذه المعاناة وبالتالي أسبابها والعوامل والظروف التي تأدت بهذا (الانسان) إليها ، حتى استقرت كلية على نحو ما كان يصدمني ليل نهار ، وأنا أراه يسعى شقيا (أقصد الانسان) بمطالب الحياة اليومية وبأمورها وبمشاغلها الجارية . ولكن ما تكاد تمر لحظة واحدة إلا وتتأكد لي باستمرار مظاهر الظلم وعدم العدالة أو المساواة بكل نتائجها وآثارها الهدامة المروعة . وهي مظاهر لا ترجع - في الحق - إلى تلك المصادفات التي يدعيها البعض والتي تتعلق بالحظ أو بالمولد ، بقدر ما هي انعكاس لواقع مريض يزخر بكل مظاهر التمايز والتفاضل الاجتماعيين .

وعموما فلم يكن هناك مفرد إذن من أن تتركز قراءاتي في كل من هذين الرافدين : اعنى الفلسفة والتاريخ والاداب من ناحية ، والسياسة والاقتصاد والاجتماع من الناحية الثانية . والغريب أنه مع مرور الوقت كان يلزمنى دائما ذلك الشعور بأننى لا اعرف ، أو افهم الناس كما ينبغي ، ومع هذا الشعور بدأ يملكنى فضول قوى لأن اكتشف بالضبط طبيعة أفعالهم وتصرفاتهم والأسباب التى تقوم وراء هذه الأفعال والتصرفات . وعلى ذلك فقد أخذت اهتمامات فترة الدراسة بالجامعة تدور من حول المناهج والأفكار وصور أو نماذج التحليل الاجتماعى Social and Political analysis . أما النظر المنطقى والتحليل الفلسفى فقد أخذت أتعقهما على أساس اعتقادى أنهما يمثلان أفضل الأدوات التى يمكن بواسطتها تبسيط أعوص المشكلات والتعقيدات التى تطرحها العلوم الاجتماعية . أو قل العلوم الانسانية بعامه .

وقد يبدو للبعض أن هذه الاهتمامات التى غذتها بالدرجة الأولى مشكلات الحياة الواقعية ، قد جعلتنى القى في دائرة الظل بالصياغات النظرية المنظمة ، أو أنها جعلتنى أشعر بأنه لم يعد من المهم أن أعطيها اهتماما مماثلا لتلك الأسماء الضخمة من أمثال أفلاطون Plato وأرسطو Aristotle وكانت Kant أو حتى دوركايم Durkheim وبارتو Pareto ، وذلك مسيطرة للاعتقاد الشائع بأن المشكلات الواقعية ليست في حاجة إلى التأمل النظرى والفكر الفلسفى ، قدر حاجتها إلى أن نعرف كل شيء عنها وبالتالي كيفية التعامل معها امبريقيا ، وهى الناحية التى برزت لدى بعض الأسماء اللامعة من أمثال لندبرج Lundberg وكارناب Carnap وجون ديوى Dewey ، ولكن الواقع أنه على الرغم من كل ما قد يثار من شكوك حول كفاية التجربة والملاحظة وهو ما لا يخلو من الصحة في كثير من الملابس والظروف ، فقد أخذت عيناى تفتحن على حقيقة أن رياح ، أو دعنى أقول ، التيارات الامبريقية الجارفة لا تتفاعل أن تتمازج بطريقة سليمة مع الفلسفة . وهى ملاحظة كانت دافعا لأن أبحث فيما بعد عن مركب أو صياغة Formulation جديدة تتفادى أوجه النقص والقصور في كل من الاتجاهين السابقين ، ولتكون - هذه الصياغة - أساسا لتوضيح المشكلات التصورية والفكرية في علم الاجتماع ، وذلك على اعتبار أنه لكى نفهم شيئا من مظاهرها فلا بد أن تكون لنا دراية بها ومعرفة تاريخية . أى يلزم استقصاؤها تاريخيا . والمؤكد أننى كنت هنا - حتى وإن لم أك مدركا لذلك تماما - أمام موقف ، أو بالأصح منعطف ، من أهم المنعطفات العقلية التى مررت بها . فليس من شك في أنه يوجد دائما نوع من الانفصال الواضح ، وإن يك غامضا وغير مميز أحيانا ، يبعد في عالم المعرفة بين ما نسميه المقولات العقلية أو العقلانية Rational والمقولات الامبريقية Empirical . وبالرغم من أن هذه المقولات قد استخدمت جميعها ، كما أن الكثيرين قد أقدموا على تحديدها وتعريفها بأكثر من طريقة حتى أصبح لكل منها العديد من المعانى التى كثيرا ما تبدو متنافرة وغير متسقة ، فإن الشائع على أى الأحوال ، بالنسبة للمقولات من النوع الأول أنها متوحدة بمعرفة الحقائق truths على ما نجد عند ديكارت Descartes مثلا ، وبمعرفة صدق أو حقيقة القضايا propositions مثلما نجد عند هوبز Hobbes وبالمعرفة الكلية الشاملة (باركلي وجون

لوك (Berkeley, Locke) ، وبحقائق العقل أو الإدراك reason مثلما عند ليبنتز Leibniz وبمعرفة العلاقات بين الأفكار مثلما عند هيوم Hume وبالمعرفة العقلية القائمة على فهم العقل وإدراكه مثلما الحال عند كانت Kant أو حتى المعرفة الاستدلالية deductive مثلما نجد عند جون ستيوارت مل Mill .

أما فيما يتعلق بالنوع الثانى من المقولات فهو ما تم توحيدہ - وإن يك بطرائق مختلفة كذلك - بمعرفة الأشياء وبآثارها مثلما نجد عند ديكرت وبمعرفة الحقائق والاحساسات (هوبز) وبالمعرفة التجريبية (لوك) ... الخ . وهكذا ارتبطت المعرفة العقلية ، بالضرورات والشروط الرياضية وبالتحليل المنطقي وبمسائل الصدق والثبات ، على حين ارتبطت المعرفة الامبريقية عموما بالملاحظات التاريخية وبالاحتمالات التجريبية وبالاستدلالات أو الاستنتاجات العلمية ... الخ . ذلك فى الوقت الذى اختلفت الفلسفة بالنسبة لدى كمال مثل هذه التمييزات بالنظر إلى قدر ما يقوم بينها من اعتماد أو تداخل . وهكذا نجد أن البعض مثل هوبز ولوك ومل على سبيل المثال ، ثم بعد ذلك فى وقت أكثر حداثة وإيم جيمس James بيرسى Pierce وشيللر Schiller وهوسرل Husserl وميد Mead ولويس Lewis قد تمكنوا من العثور على دور واضح ومحدد للتجربة فى كل من مجالى المعرفة .

ويبدو لى - كما أشرت من قبل - أن ذلك كان بمثابة الاختيار الأول الذى تعين أن تتضح أبعاده وضروراته فى ذهنى . وقد ظهرت المقولتان فى تراث علم الاجتماع منذ البدايات الأولى كنوع من التقابلات العقلية غير الواضحة أو المستغفلة إذا صح التعبير ، وظهر ذلك بشكل ملموس بين أولئك العلماء الذين انشغلوا بالبحث فى الشروط أو بالظروف الاجتماعية لمصادر المعرفة . فالتحيز الذى أقامه دوركايم بين الامبريقية (الاحتمال والقابلية للتغير والتفرد) والأولية أو الأسبقية priorism (المقولات الضرورية والكلية) ، وكذلك الفصل الذى أجراه كارل ماركس Marx بين الفكر البحث (الإدراك المجرد أو الزائف) وبين العالم الواقعى (الانسان التاريخى والوجود الاجتماعى) ، وتفرقة شيللر بين المعرفة الضرورية essential والمعرفة الواقعية Factual أو العوامل المثالية والعوامل الواقعية ، وكذا العلاقة التى يقيمها مانهاييم بين الواقعى والممكن ، ومثل ذلك نظرة ديلى Diltthey الطبيعية والمثالية للحرية وتساؤلات ميرتون Merton بصدد النتائج الذهنية (العقلية) وأصولها أو أسسها الواقعية ، مما قد ينظر إليها جميعها على أنها تعتمد اعتمادا أساسيا على مقولات شبيهة أو قريبة الشبه للمقولات العقلية والامبريقية معا .

وصحيح أن هناك من علماء الاجتماع من يصر على اعتبار البناءات الاجتماعية والعمليات الاجتماعية محددات تتدخل بشكل كامل وحاسم فى اختيار الأفكار ، كما أن هناك فى الوقت نفسه من ينكرون أهمية العقل ، ولكن الحقيقة التى تظل واضحة مع ذلك كله هى أن كلا من الموقفين لا يمنع من القول بأن دراسة الشروط الاجتماعية للمعرفة إنما تحتاج إلى

التفسيرات التي تفترض مسبقا ، أو على الأقل ، تنبنى على بعض الرؤى للمجال العقلي الامبريقي . وليس أدل على صحة هذا المنظور في اعتقادي من تلك الأمثلة التي نجدها عند ميد Mead وزنانيكي Znaniecki حيث أكد الأول على العقل كنتاج اجتماعي في الوقت الذي أبرز زنانيكي العلاقة بين الفكر ومحيطه الاجتماعي . ولست أعتقد أنني في حاجة إلى إعطاء مزيد من الأمثلة خاصة وأن العديد من مجالات علم الاجتماع وفروعه المختلفة (علم الاجتماع المهني مثلا وعلم اجتماع التنظيم) مليئة بمثل هذه المقولات المتداخلة .

ومع ذلك ثمة فروق حقيقية بين ما سعيت إلى توضيحه هنا وبين ما قد يعتقد البعض أنني أهدف إلى نوع من المنطقية الوضعية Logical Positivism . فليس هدي بأي حال هو أن أذهب ذلك المذهب المغالي فيه الذي حاول البعض من خلاله أن (يبرهن) على أن كل أشكال الاستشهادات والاحالات هي ذاتيات entities أو وجود يقوم بعيدا عن الملاحظة أو التجربة أمر لا معنى له وأنه هراء ، وذلك لسبب جوهري في الحقيقة هو أنه على الرغم من التاريخ الطويل للوضعية المنطقية والمحاولات الجادة لبعض اتجاهات - وبعضها مثير للغاية - فما زلت أعتقد أن هناك من المفهومات الرئيسية مثل مفهوم الملاحظة ذاته ، ومفهوم التجربة ، في حاجة - حتى الآن - إلى مزيد من المراجعة ومزيد من الفهم والتحليل ، خاصة في ارتباطهما - وغيرهما - بتلك القضايا الشائكة المتعلقة بالصدق والثبات وامكانيات التحقق ، حتى ان البعض قد ذهب إلى أن امكانية التحقق عن طريق التجربة إنما يعنى التحقق بواسطة الحالات الفعلية التي يعايشها الفرد وحده ، ذلك على حين أن المعرفة العلمية هي معرفة تقوم على علاقات بنائية تتوحد فيها تجارب الفرد مع تجارب الآخرين ، ومن ثم تبدو الملاحظة ، أو التجربة ، وكأنها - وفقا لذلك - المحتوى Content الذي يملأ شكل Form أو صيغة البناء العلمي .

ومن الممكن القول بأن هذا الاستعراض السابق ليس سوء رؤية مختصرة جدا لنوعية المشكلات التي واجهتني وأنا أحاول التعرف على مفهومات ومناهج علم الاجتماع أثناء دراستي في الجامعة . ولعلني ما زلت أذكر بعضا من تلك التساؤلات التي كانت تلح على ذهني آنذاك حيث كان يبدو لي أن من الضروري تماما أن يقوم الاجتماعيون على مراجعة واختبار مدى شمول الإدراك أو الفهم الانساني ، وفي الوقت ذاته طبيعة تلك الشبكات المتداخلة من التمييزات اللغوية التي تقوم بين المجتمعات والثقافات بعضها والبعض وبخاصة ما بين الشرق والغرب . وكانت إحدى المشكلات التي ظلت تؤرقني لفترة طويلة تتمثل فيما إذا كان بمقدور علماء الاجتماع أن يطوروا مواقفهم في ضوء منهج جدلي dialectical أو آخر من مناهج التحليل يزواج ما بين الخبرة المعاشة والتجربة السابقة التاريخية والنظر العقلي النفاذ . ومن الانصاف القول بأنه لم يتهيأ لي أن أصل إلى رؤية يمكن أن أصفها بشيء من الوضوح قبلما أخذت أتعرف على الانماط الديالكتيكية التي عكست طرائق تفكير أمثال فلغريدو بارتيو وجورج سيميل Simmel وماكس فيبر وكارل مانهايم وبيتريم سوروكين وروبرت ميرتون وتولكوت بارسونز

وغيرهم من علماء الاجتماع وأساتذته ، حيث انتهت إلى أن التفكير الديالكتيكي أمر لازم ولا مهرب منه في كل رؤية علمية ناضجة .



ولعله قد فهم الآن ضمناً كيف أن الفكرة التي صورتها بمثابة مدخل ديالكتيكي يصلح لدراسة المجتمع قد نمت من خلال ميل الآخر للفلسفة وشغفى بها . وإذا كان ذلك قد وضع بعض الشيء فيما عرضت له حتى الآن ويبدو أنه قد تمركز في الاهتمام ببعض الاتجاهات الفلسفية وبخاصة الوضعية المنطقية والانتقادات التي وجهت إليها ، فإنني أعتقد أن مثل هذا النوع من التفكير هو الذي دفع بي على نحو أكثر جدية إلى محاولة ارتياد بعض الأفاق الأكثر رحابة في الفكر الفلسفي والانساني عموماً ، اقتناعاً مني بأن القراءة في مثل هذه الاتجاهات سوف تتيح الفرصة بالتاكيد لاستكمال التوجه العلمي بالنظرة المتأنية اللازمة للتحليل الاجتماعي الذي لا يبعد في الوقت نفسه عن الخيال الفلسفي أو التأمل العقلي بوجه عام .

وكان من أهم الأشياء التي اكتشفتها في نفسي - على الأقل من الناحية النفسية - أنه لا توجد أية هوة أو تناقض بين ما أدرسه في الجامعة من معارف وعلم وبين ميولي الذاتية واتجاهاتي الشخصية . فتمتد نوع من التوافق الملاحظ كان على في الحقيقة أن أعمقه باستمرار عن طريق قراءة الخاصة في المجالات التي لم تكن تحتويها برامج الدراسة ومقرراتها ، أو تلك التي كانت تعرض لها بشكل عام أو سريع ، وبخاصة ما تعلق منها بالأدب والانسانيات عموماً .

ولكن ربما كان أهم ما أسفرت عنه هذه الفترة من تأثيرات في اتجاهاتي وأفكاري اهتماماتي الصحفية التي اكتشفت فيما بعد أن من الصعب على تماماً أن أفصل بينها وبين اهتماماتي بالعلم الاجتماعي بجوانبه النظرية والتطبيقية سواء بسواء .

ومن الصعب جداً تحديد وقت معين كي أقول بأنه من ها هنا بدأت ميولي للكتابة وللصحافة في الظهور ، ولكن المهم أن المناخ نفسه الذي وجدتني فيه وأنا في كلية الآداب كان ولا شك أحد العوامل الهامة (أو الحاكمة) التي ساعدت على بلورة هذه الميول وعلى إنضاجها . وصحيح أنه كانت لي بعض المحاولات الساذجة في كتابة القصة القصيرة وربما أيضاً في مجال الترجمة وأنا لم أزل في أخريات المرحلة الثانوية وفي بدايات المرحلة الجامعية (وأذكر أنني قمت وقتذاك بكتابة قصة أو قصتين قصيرتين نشرتا في بعض أعداد مجلة الرسالة الجديدة التي كان يرأس تحريرها الأديب الراحل يوسف السباعي ، كما ترجمت بعض قصص سومرست موم وربما نشرت لي إحداها أيضاً في مجلة روز اليوسف) ولكن الأهم من كل هذا هو التقائي في الجامعة بالعديد من المؤثرات التي أعتقد أنها كانت وراء احترافي للعمل الصحفي فور تخرجي في الجامعة ، وهو العمل الذي بقيت أمارسه لفترة خمسة عشرة عاماً أو

تزيد* ، وإن كنت اعتقد في الوقت نفسه ان هذه المؤثرات هي ذاتها التي دفعتني بعد ذلك لان أنفض يدي من العمل الصحفي ومن الصحافة ومن المهنة بأكملها ، على ما قد يبدو في ذلك من تناقض . وإن كانت الحقيقة ان التكوين الاساسي الذي أصبحت مهيتا به الى ان احترف الصحافة باعتبارها أحد المجالات وثيقة الصلة بالتجربة الاجتماعية وبالعلم وبالعامل الاجتماعي ، هو نفسه (أعني هذا التكوين) الذي بدأ يثور على ما أصبحت تمتلئ به دهاليز صاحبة الجلالة من أوضاع كان من الصعب على أن أسايرها وأجاريها ، فما بالك بضرورة الخضوع لها والترويع لشعاراتها . وعلى ذلك فلم يكن أمامي إلا أن أبتعد عنها الى المجال الآخر الذي خيل لي آنذاك ان بإمكانني أن أعوض فيه (وبه) بعض ما لم يستطعه القلم إبان سنوات العمل الصحفي . أعني في رحاب الجامعة . وكان ذلك بمثابة الاختيار الثاني الذي أشرت إليه آنفا .

من الواضح إذن انه كان يوجد منذ البداية ما يمكن وصفه بأنه ميل حقيقي للتعامل مع الأفكار والأنساق الفكرية إذا ما شئت استخدام المعاني والكلمات التي سبق نيسبت Nisbet اليها^(١) . وحتى لا أكون مغاليا في هذه الناحية التي قد يعتقد البعض بأنها ناحية نظرية صرفة ، فإنني أكتفي بأن أذكر بما سبق أن قاله جون ديوي ذات مرة من أن كل عقل مثقف يوجد في نسجه قدر من الأفلاطونية Platonism والأرسطية Aristotalianism وقدر من الأوجسطينية Augustinianism ، وان هدف الفلسفة هو أن تجعل الانسان مدركا لوجود هذه الأنسجة .

وإنني شخصيا اعتقد ان ما قصد إليه ديوي صحيح في جملته . وحتى بصرف النظر عن نوعية الأنسجة ما إذا كانت أفلاطونية أو أرسطية أو غير ذلك ، لأن الشيء الهام الذي يعينني هنا هو أن الفكر عموما ، والفكر الفلسفي خصوصا ، إنما يعتبر في مقدمة العوامل التي تشكل عالم المعرفة اليوم ، وان انتباهنا إلى الأفكار التي تتضمنها هذه الفلسفة أو تلك ، إنما يتدخل في آخر الأمر في تشكيل عقولنا وفي صياغتها بل والتأثير في اتجاهاتنا ذاتها وفي ميولنا ودوافعنا وإن كان من الواضح أنني هنا أشير بذلك إلى البيئة العقلية الفكرية في معناها الواسع وبما تحتويه من جوانب أدبية وفلسفية وعلمية ونظرية وتطبيقية على السواء^(٢) .

• اذكر أنني التحقت كمحرر بمؤسسة الأهرام في منتصف ١٩٦١ وبقيت بها الى ان تركت العمل الصحفي للعمل بالجامعة في منتصف عام ١٩٧٦ .

R. A Nisbet; The Sociological Tradition. Heinemann, London. 1973 (١)

(٢) لتوضيح المعنى الذي قصد اليه ديوي يمكن الرجوع بصفة خاصة الى كتابه الصغير القيم المعنون Free-dom and culture والذي صدر منذ سنوات طويلة في عام ١٩٥٢ ولم يفقد - رغم تقادم العهد به - اهميته أو اصلته .

ويعبر النظر عن مدى الاتفاق أو الاختلاف بصدد هذه الناحية ، فمن الضروري أن أشير إلى أنني التقيت هنا في الجامعة ، لا أقول بأهم القراءات الفلسفية والأدبية أو الفكرية عموما ، وإنما بالمنهج العلمي اللازم ليس فحسب لتوجيه الفكر وقيادته ولكن أيضا لاستئثار العقل ولتأبعية ما يريد في هذه الاتجاهات . بمعنى آخر أريد القول بأن الكثير جدا من المعارف التي تلقيتها خلال سنى الجامعة وإن كنت أكاد أزعم بأنها لم تضف ، أو بالأصح لم تغير شيئا جوهريا من تلك الاهتمامات أو حتى تلك القراءات الأساسية أو الأصلية التي سبق لي أن وفقت عليها ، فإن الأهم من ذلك أنها أوصلتني باعتباري طالبا منتظما إلى الخطوات المنهجية السليمة والطرائق والأساليب العلمية الموضوعية التي يتعين التعرف عليها والأخذ بها بالنسبة إلى العمل المنهجي المنظم ، سواء من حيث إمكانية ترتيب العمليات الذهنية والفكرية ذاتها وصياغتها وتصنيفها ، أو من حيث الوقوف على أساليب اختبار مدى صحة أو زيف الفروض العلمية ، وربط كل هذا بالجوانب الأعمق المتعلقة بالنظرية ، حتى يصبح (للبناء ككل) معناه الواضح المحدد .

ولست أنسى في هذه المرحلة تلك الدروس الهائلة التي تعلمتها من خلال مناقشاتنا الساخنة لأفكار ماكس فيبر وهو يؤكد على قضيته القائلة بأنه لكي يكون الطالب الذي يتلقى العلم منشئا وخالقا ، فإن عليه أن يزيح جانبا ، وبقدر ما يسمح به وعيه يقيظ كل الأفكار المسبقة والتحيزات القيمية وبصفة خاصة السياسية منها حتى لا تنعكس في عمله بشكل أو بآخر .

وإنى لا تذكر الآن كيف كانت أروقه كلية الآداب بالاسكندرية تضج بمناقشاتنا ونحن نتجادل في هذه القضية وفي التزامه الذي ربطه بالاستاذ وبالمدرس وبالعالم عموما ، خاصة وهو يؤكد أن الأخير على وجه الخصوص ملتزم تماما بالآ يقدم لطلبة ، أنصاف الحقائق ، أو تلك الحقائق الحزبية Party truth أو السياسية التي قد تراها الأحزاب أو المؤسسات التي قد ينتمى إليها ، وإنما عليه في المحل الأول أن يقدم لطلبة ما يراه في المجتمع بصديق وبأمانة ، حتى تلك الجوانب التي تتناقض ومواقفه أو قيمه وأفكاره ومبادئه السياسية . والغريب أن هذا التوجيه الذي ترسخ في أعماقي كقيمة أساسية أخذت تكشف عن ذاتها فيما بعد ، كان كثيرا ما يملؤني بما يمكن وصفه بأنه نوع من الحذر والتشكك حتى فيما كنت أتوقع أن أجده أو التقى به من آراء أو مواقف مما جعلتني - بوجه عام - أميل إلى المقارنة بين المواقف والآراء والاتجاهات كنوع من الاختيار لما قد تكون قد انطوت عليه من زيف أو تناقضات . وللحق فلم تكن هذه المسألة على النحو الذي قد يتصوره البعض من السهولة ، لأن مجرد ادراكي لوجود مثل هذا الحذر والتشكك كان كفيلا في ذاته بالتهديد بأن يصادر ما سعى إليه فيبر من ضرورة توافر القدر المناسب من الحيادية ، بمعنى أنه كان من الممكن - في ذات الوقت - أن يجعلني متحيزا سواء شعرت بذلك أو لم أشعر به ، وكلا الأمرين من الواضح أنهما على قدر كبير من الخطأ وإن يك كل منهما في ناحية .

هذا الدرس الذى تعلمته عن ماكس فيبر اثناء سنى الدراسة فى الفصل والتميز بين دور المرم كسياسى أو معلم أو عالم اجتماع أو صحافى .. الخ وبين دوره كمواطن قبل كل شىء ، لم يقف فى الحقيقة عند هذه الحدود الضيقة ، ولكنه امتد ليحيط بالعلاقة ذاتها التى أصبحت أرى ضرورة قيامها بين السلطة - أيا كان مظهرها - وبين الخاضعين لهذه السلطة أو من تتعامل هذه السلطة معهم أو موضوع السلطة بتعبير آخر . أقصد أنه كان وراء إيمانى العميق بأن على الأساتذة وبالتالي الصحافيين وعلماء السياسة والاجتماع ... الخ ، أن يتعاملوا مع الآخرين ، وبخاصة أولئك الذين يتدخلون فى تعليمهم وتوجيههم وصياغة أفكارهم ومثلهم ، لا على أنهم أشياء ولكن باعتبارهم عقولا مفتوحة لها الحق كل الحق فى أن تنشط وأن تعمل وأن تكشف عن فكرها الخاص فيما تراه وتسمعه ، دون ما ضغط أو تأثير مقصود استنادا فحسب إلى وضعيته كسلطة أو كاستاذ أو كمالم أو كصحافى .. الخ .

وعموما فانا لم اك أدري آنذاك أن مثل هذا المنظور للعلاقات هو الذى سوف يقود خطواتى فيما بعد ذلك بسنوات إلى أن اهتم بما يمكن وصفه بالاتجاهات الراديكالية ، حتى وإن لم تنسب الكلمة كلية على الجانب أو النشاطات السياسية ، فقد كانت كامنة ولا شك وراء اختياري لموضوع دراستى للماجستير فى فلسفة السياسة ، وكان عن الاشتراكية الفابية Fa-bian Socialism من خلال دراستى لفكر وفلسفة عالم الاجتماع البريطنانى جراهام والاس Wallas الذى يعتبر رابع الاربعة الكبار Big Four المؤسسين للجمعية الفابية Fabian Society فى أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين بسنوات قليلة فحسب^(٢) .

ولا يعنى كل هذا بالطبع أن ماكس فيبر كان هو الوحيد الذى اثار فى داخلى ما اشرت إليه من ميول واتجاهات . ففى هذا ولا شك غير قليل من الاجحاف والكثيرين الذين أدين لهم بغير قليل من الفضل فى ذلك . وانما من الضرورى مع ذلك أن أفرق هنا بين نوعين من التأثيرات إن صح التعبير ، تلك التى تلقيتها من خلال قراءتى ودراستى لهم فى الجامعة أو بعدها ، وتلك التى عشتها بالفعل على أيدى بعض أساتذتى الذين تركوا بصماتهم بشكل أو بآخر وبدرجة أو بأخرى فى تفكيرى وطريقة هذا التفكير . ومن الواضح أن التعرض لمثل هذه الناحية مما يطول الكلام فيه ولذا فقد يكون من الأوفق الاكتفاء بالمحاور الرئيسية أو المتعطفات الرئيسية التى اعتقد أنها نجحت فى أن تحفر آثارا من الصعب أن تمحى .

والمؤكد أنه إلى جانب فيبر كان يقف - على الرغم مما قد يبدو فى ذلك من تناقص - فلغريدو باريتو وأميل دوركايم وسيمون فرويد ولودفيج جيمبلوفيتش وفردريك نيتشه وهنري برجسون . ثم فى وقت أكثر حداثة بول لازرسفيلد Lazarsfeld ورايت ميلز C. Wright Mills وبول بوهانان Bohannan . وبالرغم من أنه يصعب بالطبع تحديد طبيعة التأثير الذى

(٢) Anne Fremantle; This Little Band of Prophets. (The British Fabians), A Menter Book. 1960.

خلفه كل من هؤلاء ، فالمؤكد أنهم جميعهم أسهموا بشكل مباشر أو غير مباشر في وقوفى على النغمة الأساسية ، أو الإيقاع الحقيقى ، الذى اتخذته ميول واتجاهاتى فيما بعد ، وأنهم جميعهم نجحوا أيضاً إنكأ تلك الرغبة فى السؤال والنقاش وهى رغبة ما زلت فى الحقيقة أقاسى منها وكثيراً ما تضعنى فى مواقف ساخنة لا أحسد عليها .

وأنا لا أعرف فى الحقيقة طبيعة العملية التى تفاعلت بها المعارف المختلفة أو الامتصاصات المختلفة التى أثارته فى داخلى هذه الأسماء ، وكلها أسماء لفلاسفة ولعلماء اجتماع وسياسة وعلم نفس واقتصاد وتاريخ ، ومن أجيال مختلفة بالمرّة . ولكنى كلما عدت بنظرى إلى الوراء لا أملك إلا أن أشعر بنوع من التعاطف مع كثير من الأفكار التى ساقها توماس هوبز مثلاً أو جان جاك روسو . والشئ نفسه بالنسبة إلى فردريك نيتشه وأميل دوركايم وسيجموند فرويد وهنرى برجسون ... الخ . ويكون الشئ المنطقى الذى قد يبدو تفسيراً لذلك هو أن كل من هؤلاء ، وإن كان قد أشبع فى تطلى وشغفى العقل والحس ناصحية من النواحي ، فقد امتزجت هذه الأشباعات جميعاً وأنصهرت فى أتون واحد ، وكان لها مذاق تجاوزت معه احتياجاتى العقلية والحسية معاً . وهى عملية متداخلة ومتشابكة إلى أبعد الحدود ، حتى أن أية محاولة لتفسيرها أو تحليلها مما يزيد عليها تعقيداً لأنها سوف تثير الكثير من الارتباطات والتواصلات والارجاعات التى يضيق المقام بالتعرض إليها ولا شك .

ومع ذلك كله فإن ما لاشك فيه هو أننى تأثرت كثيراً بنوعية الأعمال التى قدمها . جيمبلوفيتش وسيميل فيما يتعلق بالصراع والطريقة التى عالجه بها كل منهما وحاول تحليل دينامياته . كما جذبتنى بشكل كبير كتابات باريتو (بالرغم من كل الدعاوى التى تسم تفكيره بعدم الوضوح والتشويش) لاعتقائى بأنه يعرف تماماً ما يتحدث عنه وبصفة خاصة تلك الجوانب التى يحلل فيها النظم والانساق الاجتماعية ويتعرض لقضايا القوة والصفوة وانعكاسات فعلهما على مختلف العلاقات والشئون الانسانية . وربما من هنا أيضاً ارتباط باريتو فى ذهنى بكثير مما ذهب إليه نيقولا ماكيافيللى Machiavelli على الأقل باعتبار الأول من بين من أطلق عليهم الميكافيليين الجدد ، ولا أشك فى أن أحداً ينكر تأثير ماكيافيللى ، حتى وإن اختلفت الرؤى من تقدير نوعية هذا التأثير^(٤) . وبالنسبة إلى فيبر فهو لم يكن مجرد عالم اجتماع فذ محسوب ، ولكنه عالم تاريخ كذلك ، بل ربما كان واحداً من أعظم علماء التاريخ وأساتذته فى عصره . وفى اعتقادى أن طلاب الاجتماع سوف يفيدون اليوم كثيراً ، إذا ما رغبوا فى التعرف على أسباب نمو الرأسمالية الحديثة من مجرد قراءة The protestant Ethic ربما أكثر بكثير جداً مما لو أجروا عشرات من تلك البحوث التقليدية الضحلة التى يجرونها

(٤) يمكن الرجوع فى ذلك إلى

Raymond A., Main currents in Sociological Thought. 2. A Pellican Book. 1974.

اليوم^(٥) . ومن وجهة نظر شخصية فإن كلا من هؤلاء العلماء والمفكرين كان له ولا شك مذاقه الخاص ، وهو مذاق شغفت به على أى الأحوال فى مرحلة من مراحل التكوين ، حتى ذلك المذاق الفريد الذى اقترنته تداخل المذاقات وتداوجها .

ومع ذلك فليس بمقدورى أن أترك هذه النقطة دون أن أخرج من أسار (التاريخ) الى تلك الفترة الحية التى عشتها طالبا بمرحلة الليسانس فى جامعة الاسكندرية . فعلى أيدي العالم الراحل الاستاذ الدكتور نجيب بلدى (أحببت) هنرى برجسون وكيركجور وسارتر وميرلوبونتي وجابرييل مارسيل ، كما (عشقت) الوجود ، والاختيار ، والحرية والمسئولية والالتزام وسائر تلك المقولات والقضايا التى تحدثوا عنها وقصدوا إليها على الرغم من اختلاف المفاهيم واختلاف الرؤى والمواقف والمناهج .

كما أننى مازلت استشعر ذلك (الانبهار) الذى كان يجعلنى أمسك بأنفاسى وأنا أتابع بالشغف كله محاضرات العالم الاستاذ الدكتور محمد ثابت الفندى وهو يحاضرنا فى برتراند راسل وفى دروس المنطق الرياضى . وكذلك العالم الاستاذ الدكتور أحمد أبو زيد وهو يحاضرنا فى الانثروبولوجيا ، ويجعل من محاضراته (الطويلة) شيئا مليئا بالاثارة وبالحياة ، ونحن نتفتح على يديه على فكر تايلور Tylor وباخوفن Bachofen وماكلينان MacLenan والسير جيمس فريزر Frazer ، وتتعرف أكثر وأكثر على دوركايم ورادكليف براون Radcliffe — Brown ومالينوسكى Malinowski وأسهاماتهم فى (فهم) المجتمع و(الظاهرة) الانسانية بعمامة .

ولكن إذا كان هؤلاء العلماء قد نجح كل منهم فى أن يطبع بصماته فى تفكيرى وعقلى ، فربما كان من المهم أن أشير هنا إلى إحدى الحقائق التى ربما قد يكون لها مغزاها ، وهى أن العلماء الأمريكيين بالذات لم يعبأوا بالنسبة إلى نفس الدور الذى قام به علماء القارة ، ولست أقصد بذلك فحسب تلك الأسماء الكلاسيكية العملاقة التى أشرت إليها ، ولكنى أقصد به أيضا البعض ممن نعتبرهم أقرب إلينا فى الزمان . وربما ركزت بصفة خاصة على مالينوفسكى الذى أعجبت به كثيرا لاعتقاده أنه كان يتمتع بحاسة تفوق بكثير ما نجده عند غيره (ومن بينهم دوركايم نفسه) بما يتعين على المجتمع الانسانى أن يكون عليه . على الرغم من أن المجتمع عنده كان فى الأغلب المجتمع البدائى . ومازلت فى الحقيقة أتمثل جوهر كتابه الفريد Crime and Custom in Savage Society حيث يؤكد على أن المشكلة الأساسية لا تتمثل فى دراسة الكيفية ، التى قد تكون الحياة البشرية قد خضعت بها للقواعد والقوانين ، وإنما فى الطريقة أو الأسلوب الذى أصبحت به القوانين متوافقة ومتسجمة مع الحياة^(٦) .

(٥) Max Weber., The Protestant Ethic, and the Spirit of Capitalism, trans. By Talcott Parsons, 1930. Paperback. 1958.

(٦) Brinslaw Malinowski; Crime and Custom in Savage Society , Kegan Paul , London - 1947.

وصحيح أن مالتونفسكى يجرى تصنيفه عادة كواحد من رواد بل وعالمقة الوظائفيين ، كما أنه هو نفسه كان يعتبر نفسه كذلك ، ولكنى اعتقد مع ذلك أنه ولئن كان كل هذا صحيحا في جملته فإنه وظيفى من نوع مغاير ، أو من نمط مختلف تماما عما نلتقى به لدى دوركايم أو حتى رادكليف براون . فعل حين حاول هؤلاء تفسير النظم وشرح وظائفها وعملها بتبيان اسهامها في الحفاظ على حياة المجتمعات وبقائها ، فقد سعى مالتونفسكى إلى ذلك بتوضيح الكيفية التي تقابل بها احتياجات الانسان . ومن هنا التفرقة الرئيسية في اعتقاده بين الوظيفية المكانية أو المجتمعية Societal functionalism وبين الوظيفية النفسية ، والأخيرة هي التي قدر لها أن تصبح وجهها حقيقيا لامعا لعلم النفس السلوكى .

وبقدر ما أود دائما أن اعتقد أن المنطق هو الأب الحقيقى للاقتناع الاجتماعى ، فإن تأثيرى بتلك الاسماء كان يتخذ طابعا آخر قد يختلف في دلالاته خاصة إذا ما اعتبرنا لا نمط التأثير الذى يختلف من عالم لآخر ولكن إذا اعتبرنا المؤثرات ككل التي خلفها مفكرو وعلماء القارة الذين عرضت لهم ونوعية القضايا والاهتمامات التي كانت تدور من حولها دراساتهم وكتاباتهم وبحوثهم . فهناك فوارق حقيقية بين اهتمامات علم الاجتماع في القارة وعلم الاجتماع الأمريكى . وحتى إذا أنا لم أحاول هنا توضيح كافة الفوارق ونوعيتها ، فيكفى القول بأن علماء الاجتماع والمفكرين الأوربيين (وربما الألمان بصفة خاصة) كانوا يتعاملون بشكل مباشر مع مظاهر الصراع المختلفة ومع قضايا ومشكلات المجتمعات الحقيقية كالتمايز والتفاضل والانقسامات والفوارق الطبقيّة ، حتى أنهم أصبحوا يعتبرون على المستوى النظرى من وجهة نظر التقليد الأوربي حملة الايديولوجيات وناشريها ، ذلك في الوقت الذى كان العلماء والمفكرون الأمريكيون يدورون في الأغلب من حول احتياجات ومتطلبات الاستقرار وبيباعدون - بوعى منهم في كثير من الأحيان - بينهم وبين القضايا السائدة في الفكر الاجتماعى في القارة وما يقوم وراءها من عوامل اجتماعية كثيرا ما كانت تدفع إلى ردود أفعال تتسم لا بالرفض فحسب ولكن بغير قليل من مظاهر التمرد والثورة .

وعموما فإن ما كتبه كل هؤلاء كان يقود خطواتى باستمرار وأنا استشعر في كتاباتهم ذلك الحس القوى بالنزعة العلمية الانسانية ، حيث تميزوا جميعهم بإدراك واضح لأهدافهم وبوسائلهم لهذه الأهداف ، إضافة الى حس نقدى يتفاعل مع رغبتهم الصادقة في الخلق وفى العطاء وفى البناء ، وهى خواص اعتقد أنها بقيت تحفزنى في كل مرحلة من مراحل حياتى اللاحقة .



وقد يكون من الصعب إعطاء الطلاب من الأجيال الأصغر صورة جلية عن مرحلة ما بعد التخرج وبخاصة تلك السنوات الأولى التي عملت فيها صحفياً* أعنى منذ أول الستينات لأنها مرحلة حافلة بكل المقاييس بالنسبة الى المجتمع المصرى وما شاهده من أحداث على كل المستويات والأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والأخلاقية على السواء .

ومع ذلك فقد كان هناك دائماً ما يشدنى الى المشكلة الاجتماعية التى أصبحت انعكاساتها وأصداؤها تتعدد وتتشابك في حياة المجتمع ككل ، خاصة إذا نحن استرجعنا ملامح ووقائع فترة التحول الاشتراكى الأولى ، والكثير من الغموض وعدم الوضوح وبالتالي التيه العظيم الذى كنت استشعره وسط الضجيج (والفرقعات) التى لم تكن كلها صادقة .

ولقد كان طبيعياً للغاية أن تصدمنى منذ البداية الكثير من المظاهر : الفراغ السياسى والتخبط الفكرى والخواء الأيديولوجى والمزايدات بالصراخات والشعارات في مختلف مجالات الاقتصاد والسياسة والتعليم والتربية ، وما صاحب ذلك كله من محاولات وظواهر تزيف لا الواقع المصرى أو حتى التاريخ المصرى فحسب ، ولكن حركة هذا المجتمع والوعى المصرى ذاته .

ولست بصدد إصدار أحكام هنا ولكن ما يجب أن أقوله أنه بسبب ذات الاهتمامات والميول الثقافية والعقلية التى كانت تتعامل مع الواقع الاجتماعى الذى عايشته في هذه المرحلة ، وكذا نتيجة لذلك التكوين العقلى والنفسى الذى سبق أن أشرت اليه (وهو لم يكن بعيداً عما يمكن وصفه بالقدرة على النقد والمواجهة وفى أحيان كثيرة التمرد والرفض والثورة) بدأت الأمور تأخذ لونا جديداً على مستوى العمل وعلى مستوى التفكير (أقصد تفكيرى) كذلك .

ولا أعتقد إذا كنا بصدد تقرير ما اتفق المحللون على أنه حقائق واقعة أن هناك من يجادل في أن الفترة كلها (أقصد الستينات) بدت أشبه ما تكون بمعمل لتفريغ مختلف الصراعات والمتناقضات السافرة والمتخفية على السواء ، وعلى مستوى الأفراد والمجتمع والدولة على السواء . ومع وجود مثل هذا المناخ لم يكن من الصعب إذا توافر قدر من الإدراك الواعى بحركة المجتمع الدولى وبعلاقاته وبطبيعة المتغيرات التى تعمل فيه أن نرى في الأفق ما يهدد تهديداً حقيقياً وجود هذا المجتمع ومستقبله وبقائه جميعاً .

وبالرغم من أنه لم تكن لي - كما قلت من قبل - أية اهتمامات أو نشاطات سياسية (كانت مصر لا تزال واقعة تحت نظام الحزب الحاكم والمسيطر الواحد) فقد كان يحز في نفسى كثيراً

* ومازلت في الحقيقة أنتهى بعضى ريتى الى نقابة الصحفيين حيث قيدت بجدول الصحفيين المشتغلين منذ مارس عام ١٩٦٥ بخلاف عامين قبل ذلك كان يتعين على العضو أن يقضيهما (تحت التمرين) أو بجدول غير المشتغلين في إحدى المؤسسات الصحفية . وكنت أيامها أعمل بمؤسسة الاهرام كبرى المؤسسات الصحفية في الشرق كله .

ما انتبهت اليه وتفتح وجدانى عليه وهو أننا جميعنا (وبخاصة المثقفون) انما نشترك بنحو او بآخر فى خلق المأساة التى تنففسها ، والهوة التى تأخذنا أقدامنا - التى باتت تقود عقولنا - إليها ،والتى بلغت ذروتها بالهزيمة . لا أود أن أقول العسكرية فحسب التى شهدها صيف عام ١٩٦٧ ولكن الهزيمة الداخلية التى أصابتنا بالعرى تماما وكشفت أكثر وأكثر عن مدى تمزق الإنسان المصرى وضياعه .

إن محاولة الوقوف أمام أحداث هذه الفترة وتحليلها فى ضوء الواقع السياسى والاقتصادى والثقافى الذى كان المجتمع المصرى يعيشه آنذاك سوف يستغرق الكثير من الوقت والجهد كما سوف ينكس الكثير من الجراح . ومع ذلك فإن المهم هو ما أسفرت عنه هذه الصحوة (التى لم تكن فجائية فى الحقيقة ولكن كان لها مقدماتها) فيما يتعلق بتوجهاتى الدراسية والفكرية . فقبل ذلك بسنوات قليلة ربما بأربعة أعوام أو خمسة كان من الواضح تماما أن هناك (أزمة) تعايش صادق بين السلطة وأبوأقها (فى الصحافة) وبين أولئك الذين كانت تؤرقهم ما تؤول اليه الأحوال ، فلا يملكون إزاءها إلا أن يكتبوا بصفة سطور كانت غالبا ما تفضل طريقها الى القارئ بسبب حذفها وهى لم تزل فى داخل المطبعة بين أيدى عمال (الجمع والتوضيب) . وبذا بدأ المستقبل وكأنه يسير فى طريق مسدود . ولست أنسى ذلك اليوم الذى جأنى فيه أحد الزملاء (الصديق الأستاذ الدكتور احمد عامر) والحوار الذى دار بيننا ونحن نبحث عن مخرج من الدائرة التى يتزايد ضغط حلقاتها مع كل يوم . ووجدنا أنفسنا (هو وأنا) فجأة أمام البديل الوحيد الذى (نهرب) به من أزمة الصحافة والترويج والتزييف : ماذا لو أننا سعينا للاتحاق بالجامعة . والغريب أننى اكتشفت أيامها أننا لم تكن وحدنا الذين فكرنا فى ذلك فقد ترك - اثناء هذه الفترة - أربعة من الزملاء الصحافيين على الأقل العمل الصحفى سواء فى مؤسسة الأهرام أو غيرها واتجهوا الى الجامعة وما زالوا يعملون بها حتى اليوم .

ومع ذلك فلم يكن اتخاذ القرار أو الشروع فى تنفيذه مسألة سهلة ، فأننا قد تخرجت فى الجامعة قبل ذلك بعدة سنوات كان لها ولا شك انعكاساتها فى تفكيرى وميولى واتجاهاتى ، كما أن الوصول الى رحاب الجامعة أمر لابد سوف يستغرق بدورة عدة سنوات ذلك إذا ما سارت الأمور على أفضل ما نتمنى ، ولكن الإنسان - على ما يبدو - عندما يجد نفسه فى مواجهة ما يعتقد أنه نوع من الاختيار ، لا تكون استجابته مجرد استجابة مشروطة بالظروف المحيطة فحسب ، وإنما تحددها أساسا كل ما سبق له أن مر به من وقائع وتجارب وخبرات .

على أية حال كان من الطبيعى أن تدور اهتماماتى الأساسية فى هذه المرحلة من حول المشكلة السياسية التى لم تك لتنفصل فى تصوورى عن كل الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية وحتى تلك الطبيعة البشرية التى يوجد بها الإنسان ولا التعديلات التى قد تطرأ عليها بفعل التعلم والاكتمساب . واتساقا مع ذلك لم يكن غريبا إذن أن اختار موضوعى لنيل درجة الماجستير من قسم الدراسات الفلسفية والاجتماعية بأداب الاسكندرية فى فكر جراهام ولاس السياسى والاجتماعى ، وهو فكر لئن كان الكثيرون لا يعرفونه جيدا حتى الآن فإن أبرز

ما يميزه أنه إقامة بأكمله على أساس من تصور معين للطبيعة البشرية والدور الذي تلعبه ما يعمل في هذه الطبيعة من دوافع وميول وغرائز واتجاهات ونزعات في تحديد أنماط الفعل والسلوك . ومع أن هذا قد لا يبدو في ذاته أمراً جديداً على الفكر السياسي والاجتماعي على اعتبار أن أى مذهب فكري أو فلسفي لابد وأن يبنى على تصور ما للطبيعة البشرية ، فإن اللافت بالنسبة إلى ولاس هو ذلك الطابع الخاص الذي كان يميزه عن الكثيرين حيث ظهر لديه اتجاه لشرح الظاهرة السياسية والاجتماعية في ضوء من علم النفس وهو اتجاه يمكن القول بأنه لا يزال حديثاً بوجه عام على الفكر السياسي والاجتماعي الأوربي ، ومن باب أولى بالنسبة إلى الكثيرين منا كما قلنا .

وعلى العموم فأننا لن أخوض في تفاصيل السنوات الأربع التي انقضت في أعداد الرسالة وإنما قد يكون من المفيد أن أعرض للدرس الكبير الذي استخلصته من جراهام ولاس والذي يمكن أن أقول بأنه وضعنى بمعنى من المعانى على بداية الطريق إلى علم الاجتماع بعد ذلك . ففي اعتقاد جراهام ولاس أن المشكلة الرئيسية التي تواجه مجتمع من المجتمعات إنما تتمثل في الكيفية التي يتم بها التشريع لهذا المجتمع بما يكفل لأعضائه قدراً معقولاً من الحياة الانسانية الطيبة . ويقرر ولاس أن الأمل معقود على زيادة التحليل الواعي للنظم الاجتماعية والسلوك والنشاطات السياسية . وإن كانت هذه النواحي كلها لابد لها من وسائل خاصة تتحقق بمقتضاها . وعلى ذلك تجده يسوق مبداء الأساسى الذى يقول بأن أى فهم لسيكولوجية المجتمع والسياسة لابد أن يقوم على اعتبار للخصائص الفردية والاجتماعية التي تؤثر في صياغة المحصلة النهائية ، وكان ذلك سبيله للوصول الى برنامج البناء الذى اعتقد انه كفيل بمواجهة المشكلة في مجتمعنا الكبير المعاصر . وفي اعتقادي انه يمكن وصف هذا البرنامج ، على الأقل في جانب منه بأنه دراسة لظروف المشكلات الاجتماعية والسياسية بما يعمل فيها من عوامل ما برحت تعوق إمكانية إقامة التفكير السياسى والاجتماعى على ضوء الاختبار الصحيح للطبيعة البشرية . وفي الجانب الآخر دراسة للأثار المحتملة لمثل هذا الفهم الجديد للطبيعة البشرية سواء في علم الساية أو الاجتماع وبالتالي في اتجاهات القوى السياسية والاجتماعية ذاتها وعلى وجه أخص في المجتمع الصناعى الحديث^(٧) .

وإن الحق فقد ظللت مأخوذاً بهذا الاتجاه وبالقضايا التي يثيرها لفترة طويلة لا لكونها تعكس فقط أصداء بعض الاهتمامات السياسية والاجتماعية ، ولكن لأنها تتجاوب أيضاً مع إدراكي لأهمية الأبعاد والعوامل السيكلوجية ولفعلها في الظاهرة الاجتماعية والانسانية على

(٧) من أهم كتبه التي تعرضت لهذه النواحي - Graham Wallas., Human Nature in Politics, 3 rd edition, Constable and Co., Ltd, London, 1927.

وكذلك كتابه المعنون باسم The Great Society - A Psychological Analysis والذي صدر في ١٩١٤ Our Social Heritage, 1921. وكتابه

السواء . وربما زاد من قدر انبهارى ذكاء جراهام ولاس في استخدامه لمنهجه في تطويع وصياغة القضايا الحيوية التي كان المجتمع البريطاني (والعالمى في الحقيقة) يعيشها على الأقل حتى الربع الاول من القرن العشرين (مات جراهام ولاس في عام ١٩٣٢ وشهد بذلك الحرب العالمية الاولى ثم تجمع السحب منذرة بعد ذلك بنشوب الحرب العالمية الثانية في ١٩٣٩) باعتباره أحد رواد الاشتراكية البريطانية التي تمت على ايدي الغابيين وتبلورت في برامج حزب العمال منذ أول ما استقامت له الامور^(٨) .

ولكن يبدو مع ذلك ان دراستي للفلسفة السياسية كانت أشد ارتباطا بالقيم الاجتماعية وبالنزعة الانسانية التي سبق ان قادتني للالتحاق بقسم الدراسات الفلسفية والاجتماعية بأداب الاسكندرية ، لانني سرعان ما بدأت أتشكك في امكانية مواصلة الطريق في هذا الاتجاه الذي بدا وكأنه سوف ينتهي بى الى نوع من التأمل النظري الذي لا يتجاوز نطاق الفكر السياسى والكتابة السياسية بالمعنى أو المفهوم الضيق . وفي هذا ما فيه من ابتعاد عن لجة الحياة الاجتماعية بما تضح به من مشكلات وهو بالذات ما لم اكن أرغب فيه على الاطلاق . وحتى عندما نظرت إلى الناحية المقابلة وهى أن تكون اهتماماتي ودراساتي في السياسة أو في فلسفة السياسة سبيلا للعمل السياسى ، فقد كان هذا بدوره مما لا يفريني كثيرا اوحى اطلق التفكير فيه ، فليست أبدا - أو على الأقل ذلك هو اعتقادى - ممن تأخذهم اللعبة السياسية ، ناهيك عن ضرورة اتقان قواعدها وأساليبها (ولم تكن قد لاحت بعد في الأفق احتمالات قيام حياة حزبية على الرغم حتى مما قد أصبح يسم هذه الحياة من شوائب وقصور) .

ويتعبر آخر أستطيع القول إذن بأن القرار الثانى يصدد الاتجاه إلى علم الاجتماع والتخصص فيه كان يظهر لى على أنه شىء طبيعى أو أنه النتيجة الطبيعية لاستقراء قدراتي واستعداداتي واتجاهاتي وميولى الشخصية التي كنت أعرف تماما أنها لم تكن لتساعدنى على أن (احترف) العمل السياسى (خاصة على النحو الذى نفهمه هنا) على أى وجه من الوجوه . بالإضافة الى ان دراسة علم الاجتماع كنت أتصور أنها مما يهينى فرصة اكبر للالتحاق بالجامعة ، وربما بطريقة أقل تعقيدا مما كان يحتمل أن أواجهه في حالة ما إن واصلت طريقى

(٨) المعروف أن هارولد لاسكى كان قد خلف ولاس منذ عام ١٩٢٠ في مكانه كأستاذ للطولم السياسية في جامعة لندن وذلك بناء على شهادة كان ولاس قد قدمها الى السير وايم بيرفريد في أخريات ١٩١٩ . وعند وفاته كان لاسكى يشغل منصب رئيس الجمعية الغابية خلفا للسير ستافورد كريپس Cripps كما أصبح ج . د . هـ . كول Cole خلفا لهارولد لاسكى في هذا المنصب .

وبوجه عام كان الغابيون يسعون عن طريق الجمعية الغابية الى خلق واقع اجتماعى وسياسى واقتصادى جديد لانجلترا وذلك عن طريق نشر نظرات علمية لحل المشاكل الاجتماعية بوسائل تشريعية وإدارية بمعنى التبشير بوجهة نظر خاصة في الاشتراكية باعتبارها حركة تجاه المساواة الاقتصادية تتم بواسطة الديمقراطية . وبذا فلم يك ثمة فصل بين النظر والواقع العملى وساعد الغابيون في ذلك خوضهم لتجربة البلديات وسياسة حزب العمال البريطانى .

في دراسة الفلسفة السياسية أو حتى أي تخصص آخر في العلوم الاجتماعية خاصة وأنه لم يكن من بين أهدافي أن أكون أخصائياً اجتماعياً وإنما كانت غايتي الالتحاق بالجامعة وأن أعمل استاذاً بها . وهكذا فلم يكن في تحولي إلى قسم الاجتماع بكلية الآداب بجامعة القاهرة وتسجيل فيها موضوعي لدرجة الدكتوراه (كان يدور حول الشائعات وقضايا الضبط الاجتماعي) ما يثير الدهشة أو الاستغراب خاصة وأن قراءاتي خلال مرحلة الماجستير وما كانت تفرزه من مناقشات مع أساتذتي وزملائي جعلاني أقترّب بشكل أكبر من أمهات المؤلفات والكتابات الاجتماعية الأساسية التي كانت تتخذ طابعاً اجتماعياً مقارناً . وربما كان الشيء الذي يتعين على أن أضيفه هنا هي تلك الخاصية التي أخذت تنمو في حسي وفي تفكيري وأنا أحاول تجنب إقامة أية تفرقة أو فواصل تعسفية وقاطعة بين حدود التخصصات المختلفة ، وإنما ظلت أحاول النظر إليها من خلال نوع من المتوجه الذي يأخذ الكل في اعتباره وإن كان يدرك في الوقت نفسه الخصائص المميزة للعناصر المكونة لهذا (الكل) والداخلية في تركيبه .

وربما أمكن القول باختصار شديد أن أبرز ما كنت أحاول مراعاته كان ذا طبيعة عقلية دائماً بمعنى أنه ينصب من حول الأفكار والانساق والمعاني والدلالات ، علاوة على كونه تاريخي كذلك باعتباره لا يسلم هذه الأفكار والانساق والمعاني والدلالات من سياقاتها التاريخية أو مراحلها التطورية التي وجدت فيها ، ويحاول باستمرار الربط بين التغيرات المختلفة وأصول الأحداث التي تطورت لتشكّل الحاضر الذي نعيش فيه .



وحتى لا يثير ذلك كله أية صعوبات فنية ، أسارع إلى القول بأنني ما زلت -للحق- أجد متعة طابغة في الدراسة الاجتماعية الميدانية . وأستطيع القول بأن شغفي القديم وحيي للاستطلاع وفضولي ما زالت كلها تدفعني بشدة إلى ملاحظة سلوك الأفراد والجماعات وإلى محاولة الكشف عن دوافعهم لما يقدمون عليه ونتائج ما يقدمون عليه وآثارها .

ومع ذلك فلست أستطيع أن أنكر قناعتي بأن العلاقة بين النظرية الاجتماعية والتطبيق الاجتماعي كما أراها الآن هي علاقة على غاية من الضآلة والقنامة وإنما تفتقر إلى ما يمكن أن يثير التفاوض الصادق . وربما قد أكون عرضت لبعض هذه النواحي من قبل ولكني ما زلت أعتقد أن ثمة هوة واسعة بين الناحيتين تظهر بالفعل وكأوضح ما تكون في انفصام السبلات الاجتماعية عما أصبحت تصل إليه اليوم للبحوث الاجتماعية من نتائج . وفي اعتقادي أنه في مجتمع مثل مجتمعنا ، وفي ظروف مثل الظروف التي نعيشها لابد وأن يستفاد إلى أقصى الحدود من القدرات والإمكانات العقلية والبحثية التي يمتلكها كثير من علمائنا الشيوخ والشبان بما يرشد هذه السياسات ويجعلها أكثر تأثيراً .

وصحيح أن هذا قد يبدو أمراً بعيد التحقق على الأقل في المدى القصير ، ولكن الصحيح أيضاً أن ثمة على العلماء سواء أكانوا معنيين بالبحث النظري أو بالجوانب التطبيقية مسئولية

بالغة حيال مجتمعهم . فليس أقل من أن ينقلوا المعارف التي يتوصلون إليها إلى أفراد هذا المجتمع . وبذلك فقط يكون بالإمكان القول بأن النظرية الاجتماعية لا تختلف كثيرا عن التطبيق والممارسة الاجتماعية ، ولكن بالقدر الذي يتضمن فروضا ومعارف ومعلومات عن طبيعة الحقائق الاجتماعية والأهمية النسبية لجوانبها المختلفة . وفي مثل هذه الحالة فلا تكون عملية الاثراء المتبادلة بين النظرية والتطبيق وقفا فحسب على دافعية الباحثين ، وإنما أيضا بقدر ما تسمح نتائج بحثهم باستخدام التعميمات التي يمكن الافادة بها على أوسع نطاق .

ولكنى اعتقد مع ذلك أن الأمر لا يمكن أن يكون على مثل هذا النحو من البساطة التي طرح بها . فالمشكلة الجوهرية التي ظهرت منذ فترة طويلة والتي اعتقد أنها سوف تبقى لفترة طويلة أيضا تتمثل في تلك الاستقلالية التي يدعيها البعض للعلوم الاجتماعية وهي استقلالية لا تسم فحسب مواقف نفر غير قليل من الباحثين الاجتماعيين المهتمين بجوانب الفعل والتطبيق ، أو أنها حتى استقلالية العلم ذاته بالمعنى المجرد ، ولكنها تبدو لي اليوم أشبه بالاتجاه العام أو (الموضة) التي يتزايد الأخذ بها بين التطبيقيين .

وصحيح أن أعدادا كبيرة من الطلاب قد أصبحت اليوم تنجس إلى العلم الاجتماعى ، كما أن هناك المزيد من البحوث الاجتماعية التي تمتلئ بها مراكز البحث العلمى الاجتماعى وأرشفات ومكتبات الجامعات والكليات المختلفة مما قد يبدو الأمر معه وكأنه ذات طابع شعبى من شدة انتشاره والاقبال عليه . ولكن الصحيح أيضا هو أن هذه الشعبية لا تنأتى في الحقيقة من معرفة أو فهم ما يمكن أن تقدمه المعرفة الاجتماعية بقدر ما هى نتيجة لنشوء أن فروع المعرفة الأخرى قد فشلت في إعطاء حلول للمشكلات ، علاوة على أن المشغلين بعلم الاجتماع دائمى الحديث عن المشكلات الاجتماعية ، كما يقدمون باستمرار الكثير من العناوين والمفاهيم والألفاظ الضخمة التي تتعلق بكل ما يعانى به الناس من فقر وعنصرية وقلق وضياح وأحباطات وضغوط وكان لديهم - أى الاجتماعيين - الحلول الجاهزة التي تقضى على أسباب المعاناة . فإذا ما نظرنا إلى الحصاد أذهلتنا ضآلته مما يجعل للعلاقة بأكملها طابعها المميز الذى يضع علم الاجتماع بل والاجتماعيين أنفسهم في موقف حرج لا يخلو من الحساسية . يظهرهم فيه على أنهم مطالبين بالمشاركة وبالإسهام الجادين في تغيير المجتمع ، الأمر الذى أكاد أقول أنه يلزمه مرور عدد قد يطول من السنين المليئة بالعمل النظرى والتطبيقي ، حتى نستطيع وضع أقدامنا على بداية الطريق السليم المرتبط بواقع مجتمعنا وبحركة هذا المجتمع كما لعلى قلت من قبل .

ومع ذلك فلا يكفى الحديث بهذا الشكل العام عن طبيعة العلاقة بين النظرية والتطبيق الاجتماعيين ، تماما كما أنه لا يكفى القول بأننى أحاول مثلا أن أراجع دائما التنظيم أو البناء العقلى للجوهريات والأساسيات التي يبنى عليها العلم ما تسفر عنه الخبرات والبحوث والتجارب ، لأن ما نريده بشكل حاد اليوم هو أن يشارك الاجتماعيون في الفهم الامبريقي

الصحيح للمشكلات الرئيسية في المجتمع ، ولا يتم ذلك بمجرد الانكباب على تلك الفوارق أو الاختلافات التي يتصور وجودها بين النظرية وبين البحث الميداني ، ولكن بأن نتساءل عما إذا كانت التمييزات بين النظرية وبين التطبيقات الجزئية هي تمييزات حيوية أو مؤثرة ، وبالتالي ما يفيض عن ذلك من تساؤلات بصدد نوعية البحوث ذاتها ، وفي أي اتجاه من الاتجاهات ولأي أهداف وأغراض . أما الاطار الذي يتعين أن يضم مثل هذه التساؤلات فهو إطار مجتمعي واسع يكون أقدر ما يكون على تحويل ما هو شخصي إلى ما هو اجتماعي ، وما هو نوعي أو خالص أو حتى متخصص الى قلب العلم الاجتماعي وجوهره . أما التحليل فلا يكفي فيه الوقوف عند حد الظاهر أو حتى التفسير وإنما لابد وأن يتحول بدوره ليكون أقدر على أن يقدم لنا حقائق جديدة ومعاني جديدة واهتمامات جديدة .



ولست أعتقد بالنظر الى كل هذا أن بإمكانني الادعاء بأن هناك من الاثر ما أزعم أنني قد تركته ، أو حتى يمكن القول بأنه (أسهامي) في إعادة تشكيل جهدنا الاجتماعي ، ولا أريد أن أقول الميدان الاجتماعي نفسه . وليس ذلك من قبيل التواضع أو حتى من قبيل عدم التقدير الحقيقي للجهد البسيط الذي أشارك به في الميدان ، ولكن في مثل هذه السن ومع ما تهيأ لي من بحوث قمت بها سواء بمفردي أو بالاشتراك وسواء بتكليف من بعض الجهات أو المؤسسات العلمية المصرية أو الأجنبية ، أو كجهد ذاتي ، لا أستطيع الزعم بأكثر من أنني ما زلت على الطريق ، أسعى كواحد من الذين تهمهم بشكل حاد حالة العلم والعاملين في ميدانه إلى توليد وتطوير ما يقع بين أيدينا من مادة جديدة بصدد المشكلات الملحة في اطار نظري يتسع لابعادها المتشعبة ويتجاوب في الوقت نفسه مع احتياجاتنا المستمرة لإعادة النظر في مناهجنا وفي أدواتنا ووسائلنا . وظنني أننا ونحن في مثل هذا الميدان المليء بالعثرات والذي تعتبر الخبرة الصادقة فيه شيئاً ثميناً ونادراً ولا بد من الاقتداء بها ، لابد وأن نسعى الى الصيغة المناسبة التي تتضافر بها الجهود كي نعيد صياغة نظرياتنا ومنهجنا .

ومهما يكن من أمر عوامل إثارة القلق ومشاعر السخط أو عدم الرضا ، وأننا ما زلنا نقتفى في العلم الاجتماعي أثر المفاهيم والنظريات التي نستقيها من مصادر عدة ، وهذا في ذاته غاية ما يثير الخشية وما هو أكثر من القلق ، فإنني أعتقد أنني لست بخائف - على الرغم من كل ما قد يبدو في كلامي من رنة أسف أو عدم تفاؤل - على مستقبل العلم الاجتماعي في مصر ، لا لأنه لم يزل في طور الطفولة كما يحلو للبعض أن يردد ويتشدق حتى الآن ، ولكن لأنه سوف تظهر بالتأكيد أسماء جديدة لباحثين وباحثات جدد أرجو أن يكونوا أقدر على توضيح الجوانب التي ارتبطت بها تصويري لعلم الاجتماع كمجموعة متشابكة من الارتباطات البشرية المتداخلة والتي تتبادل الفعل والأثر والتأثير . بمعنى أن يحل محل الهواة الذين لم تصلهم الخبرة

والتجربة نوع جديد من الافراد المحترفين الذين اعدوا إعدادا خاصا ودربوا تدريبا خاصا يجعلهم أقدر على الوعى بالعلم والمجتمع على السواء .

وقد أكون في هذه السطور كلها قد أخطأت القول أو حتى التشخيص ولكن ربما كان لي بعض العذر إذا ما تذكرنا الصعوبة البالغة التي تواجه الانسان عندما يتعرض للحديث عن الفكرو عن الافكار بما لهذه وتلك من تشعبات خليقة بأن تدفع الى التيه . وإذا كان لي أن أجمل كل ما أردت أن أقوله بما في ذلك بعض الامور التي لم تسمح المناسبة بقوله ، فإننى ما زلت أريد التاكيد على اعتقادي الخاص بأننا ما زلنا نجهل أكثر الحقائق تأثيرا في حياتنا وأننا لا نعرف - للحق - سوى القليل جدا عما يريده الناس وبالتالي الاسباب والدوافع الحقيقية إلى ذلك . وحتى تتمكن من الوقوف على معرفة اشمل بكل هذا ، فلا بد من أن نتحرك كاجتماعيين تجاه ما قلت انه اطار نظري أكثر اتساعا وشمولا ، وفي الوقت نفسه نحو صياغات أولفهم جديد لطرائق استخدام ما يتيح لنا العلم من مناهج وأدوات ، وما يتيح الخيال العلمي من امكانيات تطوير هذه المناهج والأدوات . ولا أعتقد أن كل هذا رهين المصادفة أو ضربة الحظ ، وإنما هو بالضرورة نتيجة الاعتقاد بأن علم الاجتماع هو نسق متكامل - على الرغم من تشعبه وتعقده - من الافكار النامية والمتطورة . وأنه من خلال هذا الفهم للعلم الاجتماعي يتم تفاعله بشقيه النظري والتطبيقي مع ما يقدمه الواقع من أبعاد ومعطيات .

وفي النهاية فإننى أمل أن أكون قد أعطيت ما يسمح بتغطية النقاط التي حددها الكتاب . وإذا كنت اعترف بأننى قد ملت بعض الشيء الى هذه الناحية أو تلك فلا يقلل ذلك أبدا من حقيقة تلك التأثيرات التي ما برحت تترك بصماتها في عقلي وتفكيري سواء على المستوى الشخصي أو المهني ، وهي تأثيرات ما زلت أطلع أن يتاح لها مستقبلا المناخ الأكثر ملاءمة للتعبير والافصاح عن ذاتها . وحتى لا يكون طموحي هذا بعيد المنال أو التحقق ، فقد يكفيني حتى الآن أن نعلم طلابنا ، وأن نمدحهم بالأدوات التي تجعلهم يكتشفون الامور بأنفسهم . وهذا يعنى ما يعنيه من تدريب وإعداد شاقين وطويلين .

محمود ابو زيد



خاتمة

آن الاوان بعد أن اخذ منا الحديث عن علم الاجتماع وعن الاجتماعيين ما اخذ أن تلقى بنظرة على ما قد تصلح كلمة « خاتمة » أن تطلق عليه . ومع أنه يمكن أن نقرر من الآن أنه لم يكن من بين أهداف هذا الكتاب أن يتدخل المحررفيما يقوله المشاركون من آراء أو يتخذونه من مواقف أو يتبنون من اتجاهات فإن هذا كله لا يمنع من القول بأنه قد يكون من المفيد ابراز بعض النقاط التي قد تكون لها اهمية خاصة في خدمة الهدف الرئيسي الذي من أجله كتب هذا الكتاب .

وهناك ناحيتان على الأقل لا بد من توضيحهما منذ البداية وهما أولا أن المناقشة التي نحن بصددھا الآن لا تهدف بأى حال سواء إلى مساندة أو الى انتقاد أى موقف أوراى مما ذهب اليه أى من الأساتذة الذين شاركوا في الكتاب ، وإنما كل ما في الامر أننا نسعى الى أن نتعلم شيئا مما انطوت عليه الصياغات المختلفة للتجارب والخبرات التي بين أيدينا ، وذلك لأن كل جيل من الأجيال له ولا شك أسلوبه الخاص الذي تمثل به تجربته وخبرته ، كما أن له طريقته المميزة التي يتناول بها الامور ويتعامل معها .

أما الامر الثاني أو الناحية الثانية التي يلزم توضيحها أيضا فهي أنه الى المدى أو بالقدر الذي استطعت أن افهم به المقالات التي تضمنها الكتاب فلا بد من الاعتراف بأن هذه المقالات بما اثارته من مناقشات استطاع المشاركون أن يديروها بمهارة وحذق فائقين قد نجحت في أن تحمل القضايا التي طرحتها المناقشات إلى ما وراء ذلك الفهم الضيق التقليدى الذى طالما سيطر مناخه على العلم الاجتماعى . وهذا في ذاته أمر مطلوب إلى أبعد الحدود لأنه يرسى تقليدا جديدا اعتقد أننا في أشد الحاجة اليه ، حيث يكشف عن قابلية المشكلة الاجتماعية لأن تخرج من نطاقها الضيق أو من مجرد النظر اليها على أنها قضية أو « مسألة » جزئية تتعلق بناحية أو بأخرى ومن ثم تجرى معالجتها على مستوى هذا النطاق الصغير المحدود ، إلى النطاقات الأوسع التي تمتد وتتشعب حتى تمس بتناولها النظم الاجتماعية الأساسية ، إن لم تكن حياة المجتمع بأكمله بما يعمل فيه من نظم وظواهر هي التي تكون نسيجة في آخر الامر ، وتعتبر مسئولة في القوت نفسه على نحو أو آخر عن وجود المشكلة ، وبالتالي فلا يتسنى حلها بعيدا عن بحثها وإعادة النظر فيها .

وربما كانت أهم النقاط المحورية هنا أن مثل هذه النظرة الواسعة تتيج للباحثين أن ينظروا الى الناس باعتبارهم أنهم هم انفسهم المنتجين والمستهلكين لكل ما يتهيا لهم من مظاهر

حضارية ثقافية ومادية ، وعلى أنهم هم أنفسهم صناعى القوة وصانعى القرار أى أنهم مواطنين يتشكل من جماع نشاطاتهم المتعددة والمتشعبة إيقاع حياتهم بكل ما فيها من مشكلات ، وأيضا إمكانات حل هذه المشكلات . ويفيد مثل هذا التصور المركزى فى أنه يهيم الأساس الحقيقى الذى يتعين على مختلف الجهود أن تنطلق منه للقضاء على مظاهر سوء التنظيم والانحرافات وعدم المساواة وكل ما من شأنه أن ينال أو يقلل من فرص الإنسان لكى يحيا بشكل أفضل ، لأنه اذا كان علينا أن نحل الواقع الأخلاقى الجديد لحياتنا الاجتماعية والذى أشار إليه أكثر من كاتب ، محل ما يتردد بيننا من مشكلات ، فلا بد - كما أظهرت هذه الدراسات - أن يمتد بصيرنا إلى ما وراء الوضعية الحالية للعلم الاجتماعى وما يرتبط بجوانبه التطبيقية والعملية من سياسات ، وهذا يتضمن فى الوقت نفسه دعوة صريحة للمزيد من التعرف والمزيد من انفتاح الجهود والتخصصات بعضها على البعض لأن الكثير من مظاهر انعدام الرؤية أو عدم وضوحها على الأقل وكذلك العديد من مظاهر التخبط النظرى والمنهجى هو محصلة لعدم اقدامنا على الأخذ بهذه الدعوة .

ومع ذلك فإن هذه الغاية يبدو أنه لازال يحوطها شيء من الشبهة والفهم أو على الأقل الدخايل الذى عكسته بعض المواقف التى أصر أصحابها على استخدام بعض المفاهيم والمصطلحات للتعبير عن هذه المواقف بطريقة معينة . وليس من شك فى أن كل التقابلات والخصائص المميزة لكل من علم الاجتماع والانثربولوجيا الاجتماعية والخدمة الاجتماعية (وهى الانساق العلمية التى مثلت أساسا فى هذا الكتاب) إنما ترجع الى الطبيعة الذاتية لكل منها ولما تستخدمه من مناهج وما تستعين به من طرائق ووسائل وأدوات لتحقيق غاياتها وأهدافها التى لا شك - أيضا - فى أنها تتفق فى النهاية على أنها محاولة فهم المجتمع ومحاولة الوصول إلى التفسيرات المقبولة لظواهره وعلاقاته المختلفة المتشابكة .

وللحق فإن الاحساس بالذات العلمية وكذلك الوعى بطبيعة العلم وبمدى الانتماء إليه ان لم يكن الاعتزاز به ، كلها أمور مطلوبة ومرغوب فيها - ولكن ما هو أهم من ذلك الا تكون هذه المواقف تعبيراً عن إحساس زائد أو انعكاساً لنوع من (البؤسة) أولنطم من مركزية الذات التى قد تحول دون الفهم المتبادل المفروض أن يقوم بين هذه الانساق العلمية المختلفة وبين المتخصصين فيها والمشتغلين بها ، خاصة وأن فى (العودة) إلى إثارة ما يوصف بأنه خلاف تقليدى بين الانثربولوجيا (مثلا) وعلم الاجتماع ، أو بين علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية ، أو حتى بين النظريين والتطبيقيين ، ما يمثل قيداً - على الرغم من كل ما يقال من أن فى ذلك إثراء لكل من هذه التخصصات) على هذا الفهم المتبادل المطلوب . حتى وإن نحن سلمنا بضرورة أن يحتفظ كل نسق من هذه الانساق بذاتيته ولا تذوب الذاتيات أو تضعيع حدود العلم وتتداخل النطاقات بما يذهب بها أو يمسحها .

وقد اذهب إلى ما هو أبعد من ذلك فأكاد أجزم بأن أى تقدم مأمول في الحقل الاجتماعي سوف يكون من الصعب تحقيقه على النحو المرغوب إلا إذا انضمت في الأذهان - أذهاننا جميعا - طبيعة هذا الفهم المتبادل الذي ينبغي أن يقوم دون أن يعوقه أى خوف من احتمال التعدى على التخصصات ، ذلك أنه سوف تتكشف لنا على الفور حقيقة أن الكثير جدا من أوجه الاختلافات التي يمتد أنها جذرية ، ليست كذلك في الأساس ، ولكنه التوجه فحسب الذي يتخذه الباحث أو الدارس من المشكلة ، أو مناطق التركيز بتعبير آخر . وحتى في هذه الحالة فلا يعنى هذا انعدام تكامل النظرة ولا تكامل المناهج والادوات والأساليب ، وهى نقطة رئيسية لم تغفلها - للحق - بعض الدراسات التي يضمها الكتاب ، ولكن ربما ما جعل الأمر غامضا ومشوشا هو ذلك (القفص) الذي نغلقه على ذاتنا ، فيبدو الأمر من الظاهر وكأنما لا وجود بالمرء لعمليات دائبة الفعل على الرغم من أنها موجودة بالتأكيد حتى وإن استعصت على ملاحظتنا .

وفي التحليل النهائى تظهر لنا مشكلات علم الاجتماع وكأنها ذات دلالة استراتيجية وليست الدلالة العلمية فحسب . وحتى يكون بمقدورنا تجاوز ذلك الجمود البادئ أو الثبات الذي (تخنقه) وتقيد البناءات فلا بد من تقديم مقولة الدينامية التي لا نشك في وجودها وراء كل هذه المظاهر والتي نعتقد أنها قادرة في نفس الوقت على إبرازها في صياغات حية مغايرة . والواقع أن ذلك التصورا لا يعكس فهمي الخاص بقدر ما هو متضمن بأكثر من طريقة في أكثر من دراسة واحدة من الدراسات التي بين أيدينا . فإيا كانت المواقف التي تبنتها كتابات المشاركين فإنها تعكس أمرين بذاتهما هما أولا أن ذلك التبنى لهذا الموقف أو ذاك لم يأت الا نتيجة معاناة طويلة واختبار دقيق ثم اختيار واع لمواقف العلم واتجاهاته ومسائله وقضاياها . أما الأمر الثانى فهو ولئن كان لا يكشف عن وجود تناقض (على الأقل في المستوى الظاهري) بين الاتجاهات والمواقف (أو الأقفاص) التي اتخذها الكتاب والرؤى العامة التي عكستها فرضيات هذا التبنى أو ذاك لمشكلات العلم وطرائق تناوله ، إلا أنه يكشف بوضوح عن وجود قدر ملحوظ من التناقض بين هذه الانساق والمواقف والرؤى التي أشرت إليها وبين الوضعية التي يوجد عليها العلم بأكمله والنتائج التي تلقىها الدراسات والبحوث بين أيدينا كل يوم .

وللحق - مرة ثانية - فلم تكن بعض الدراسات هنا بعيدة عن إدراك هذه الوضعية بل أن أكثر من دراسة يمكن القول بأنها جعلتها موضوعها الرئيسى . ويتجلى ذلك بوضوح في هذا الفهم اليقظ لطبيعة الظروف الحالية التي يمر بها العلم من ناحية ، والظروف الحالية أيضا التي يمر بها المجتمع المصرى . فلاشك أنه سوف تتكشف لنا من بين السطور أبعاد تشخيص وأرجح لهذه النزاعى جميعها ، وهو تشخيص لعل أروع ما فيه أنه واقعى وصحيح على مستوى النظر على مستوى التطبيق . وطالما أن الأمر كذلك فقد تكون الخطوة التالية في إعادة ترتيب الأمور وتحديد الأولويات لبناء نظرية تكون أكثر تكاملا ومنبثقة بالفعل عن احتياجات هذا المجتمع

واحتمياجات الانسان المصرى ، ومتجاوبة مع امكانياته الواقعية والمدى الذى يمكن ان توظف به هذه الامكانيات لتحقيق التطلعات والطموحات (التّنموية) .

ولا يعنى ذلك - كما هو واضح ايضا من مشاركات الكتاب - ان ندير ظهورنا لكل ما هو مفيد وجاد فى التراث السوسولوجى غربيه وشرقيه ، لان المهم هنا هو النجاح فى (تطويع) هذا التراث (الانسانى) ووضعه على مستوى الواقع الاجتماعى والثقافى بانماطه وقيمه وعلاقاته ، وان نقيم العلاقات والارتباطات السلمية فيما بين ذلك كله من ناحية ، وبينه وبين ما تسير عليه من سياسات فى التنمية والادارة والعمل والتعليم والتشريع من ناحية ثانية . واستطيع الزعم باننا لو نجحنا فى ذلك فسوف يصبح للأمر كله معنى مغايرا تماما لانه سوف يكون بمثابة تغير راديكالى حقيقى فى ميدان العلم الاجتماعى .

قد يرى البعض ان مثل هذا كله ليس أمرا جديدا لان بذوره كانت دائما موجودة بين ايدينا . ومع ذلك فان الجديد الذى يغير من طبيعة القضية بأكملها هو ذلك الوضوح الذى يرسب فى عقول الافراد وفى ضمائرهم تلك المسئولية العقلية والاخلاقية حيال أنفسهم وحيال مجتمعهم . ومع الوضوح تتلاشى بعيدا كل مظاهر التداخل والخلط والتشويش التى لم تنتج سوى ما أصبحنا نعيشه من مشكلات اجتماعية وسياسية واقتصادية وتربوية ... الخ .

وأخيرا فلست أشك فى أن هذه الاسهامات أيا ما كان تقدير البعض لها قد نجحت تماما فى أن تضع بين ايدينا المفاهيم الأساسية والوسائل الفنية كى يتحقق فى داخلنا ذلك الرفض الذى نعتبره المخرج الوحيد من سجن ذلك المناخ القابض الذى لم تكن كلمات مثل كلمات المساواة والعدالة والحرية الاجتماعية والسياسية تعنى فيه أكثر من مجرد شعارات فارغة . ما كان ليهم أبدا - إذا شئنا الأخذ بتعبير باركن Parkin أن نأخذ بها أوحى نعتبرها .



محتويات الكتاب

الصفحة	الموضوع
٢	الإهداء
٥	المشاركون في هذا الكتاب
	المقدمة
٩	الدكتور محمود أبو زيد
١ -	انثربولوجى ينظر إلى علم الاجتماع
٢١	الدكتور أحمد أبو زيد
٢ -	عن فلسفة المنهج وأزمة التنظير في علم الاجتماع
٣٧	الدكتور حسن الساعاتي
٣ -	اجتماع التنمية بين اشكالية التنظير وخصوصية التطوير
٥٧	الدكتور خضر عبد العظيم أبو قورة
٤ -	هم أم علم
٨٩	الدكتور عاطف أحمد فؤاد
٥ -	رحلة العسر والعقل
١٠١	الدكتور عبد المنعم شوقي
٦ -	من الذاتى والموضوعى في وضع علم الاجتماع في مصر
١٤٧	الدكتور عزت هجلازى
٧ -	ملاحظات حول طبيعة علم الاجتماع وطرق تطبيقه
١٧٣	الدكتور على عبد الواحد والى
٨ -	المشكلة الاجتماعية في العمق
٢٠٥	الدكتور محمود أبو زيد

رقم الإيداع ٨٩ / ٩٠٠٠
الترقيم الدولي ٦ - ٢٥٠ - ١٧٢ - ٩٧٧

دار غريب للطباعة

١٢ شارع نوبار (لاطوغل) القاهرة

ص . ب (٥٨) الدواوين تليفون ٣٥٤٢٠٧٩

الناشر
مكتبة غريب
٢٠١ شارع لا ممدى (الجمالية)
تليفون ٩٠٢١٠٧

دار غريب للطباعة

١٢ شارع نوبار (لاظوغل) القاهرة
ص . ب (٥٨) الدواوين تليفون ٣٥٤٢٠٧٩